نموذج الترخيص

انا الطالب :- محمد عبد الجبار محمد الزبن

أمنح الجامعة الأردنية و /أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و/أو استعمال و/ أو استغلال و/أو ترجمة و/ أو تصوير و/أو إعادة أنتاج باي طريقة كانت سواء ورقية و/ أو إالكترونية أو غير ذلك، رسالة الماجستير /الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها :

الصحابة الذين قيل عن أحدهم "لا يعرف له رواية" من خلال كتاب الإصابة للحافظ ابن حجر - دراسة نقدية -

وذلك لغايات البحث العلمي و /أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و /أو لاي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة ، و أمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

أسم الطالب :- محمد عبد الجبار محمد الزبن

التوقيع : [signature]

التاريخ : ١٨/ ١/ ٢٠٢٣م.

الصحابة الذين قيل عن أحدهم "لا يُعرَفُ لَه رِوَايَة" مِنْ خِلَالِ كِتابِ الإصابَة لِلحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ - دراسةٌ نقديةٌ-

إعداد

محمد عبدالجبَّار محمد الزَّين

المشرف

الأستاذ الدكتور عبدربِّه سلمان أبو صعيليك

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الحديث

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني - 2023

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة "الصحابة الذين قيل عن أحدهم: " لا يُعرف له رواية" من خلال كتاب الإصابة للحافظ ابن حجر – دراسة نقدية-" وأجيزت بتاريخ 2023/01/05

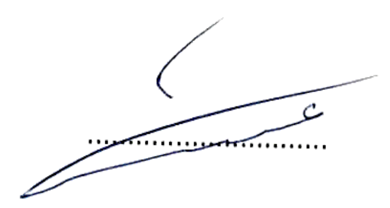
أعضاء لجنة المناقشة — التوقيـــــع

الأستاذ الدكتور عبدربّه سلمان أبو صعيليك ، مشرفًا ....

أستاذ – الحديث الشّريف وعلومه

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة ، عضوًا ....

أستاذ – الحديث الشّريف وعلومه



الدكتور علاء الدّين محمد عدوي ، عضوًا ....

أستاذ مشارك – الحديث الشّريف وعلومه

الدكتور أمين عمر دغمش ، عضوًا ....

أستاذ مشارك – الحديث الشّريف وعلومه

(جامعة العلوم الإسلاميّة العالمية)

إهداء

إلى الذين حملوا معي عناء التعب، وسهر الليالي، وتحمّلوا مشاقّ المشوار الطويل، وتقديم دعمهم المعنويّ، وزراعة الفأل في طريق الحياة التي يكثر في جنباتها الشـــوك.. من الأهل والأصدقاء والمحبّين. وإلى الذين وافوني بالدعاء الجميل، والعطاء الجزيل، من أطايب الكلام.

وإلى من دفعني إلى الأمام، لأتمم مسيرة الإنجازات بدراسة أكاديمية، من الدكاترة النبلاء، الذين قابلتهم في جامعة الزرقاء أولَ مرّة، عند دخولي مرحلة البكالوريس على حين غفلة من الشيب، عام: 2013م.

وإلى دكاترة كلية الشريعة في الجامعة الأردنية في عموم أقسامها، فقد كان لهم عظيم الأثر في رفع المعنويات، فضـــلا عن العلم الذي قدموه لي ولزملائي الطلاب، وصـــولا إلى مرحلة الدرجة العليا الأكاديمية، ولا أســـتثني منهم أحدًا، وهذا الإهداء بمثابة دعاء وثناء لكلّ واحد بِاسمِه.

كما أقدم هذا العمل المتواضـــع لطلبة العلم، من الزملاء وغيرهم، فالعلم يصـــل بيننا، وإن كانت بضـــاعتي مزجاةً. راجيا من الله تعالى أن ينفعنا وينفع مَن ذركرناهم بالعلم النافع والعمل الصالح.

فإليكم جميعا أقدم هذا المجهود، سائلا الولى عز وجل أن يكتب أجركم ويجزيكم عني خير الجزاء

أخوكم/ محمد بن عبدالجبار الزَّبن

-أبو عمر-.

شكر وعرفان

من صميم القلب، وجميل الوجدان، أتقدم بعظيم الشكر والعرفان، من أساتذتي الأجلاء، ودكاترتي النبلاء، على ما قدموه لي من علوم وفهوم، زادتني من العلم نورا، ومن الدرسِ قربًا، ومن سعادة طلب العلم حبورًا، حينما نهلت من معينهم، في أروقة كلية الشريعة من الجامعة الأردنية، فجزاهم الله خير الجزاء.

فلقد كنتم نِعمَ الأستاذ والمعلّم والعالم الفذّ والدكتور الأكاديميّ، الذين مع كلّ مادة كانوا يصنعون درجة على سلّم الفهوم والعلوم، ومع كلّ مساقٍ كانوا يتفانون لأداء الواجب التعليمي بكلّ اقتدار، فجزاهم الله خيرًا على ما قدّموه ويقدمونه.

ومن خلال أطروحة الدكتوراة، أخص بالشكر الجزيل، اللجنة المناقشة، بدءًا:

الأستاذ الدكتور عبدربه سلمان أبوصعيليك، على دعمِه المستمر وتوجيهاته الدقيقة التي ساهمت في اخراج الأطروحة بهذه الحُلة القشيبة، فما عملي سوى ثمرة يانعة لما غرسه من طيب الأعمال والأقوال، فجزاه الله عني خير الجزاء.

الأستاذ الدكتور باسم فيصل الجوابرة، فجزاكم الله عنّا وعن الإسلام خير الجزاء، فأنتم الذين أفخر يوم تأطرت الأطروحة باسمكم النبيل، وعلمكم الجليل، ومعدنِكم الأصيل، وازدات الأطروحة قربًا من الصفوف الأولى على مقاعد التميّز، بعد الأخذ بتوجيهاتكم السديدة، فهي دومًا محلّ اهتمام لدى طلاب العلم.

الأستاذ المشارك الدكتور علاء الدين محمد عدوي، رئيس قسم أصول الدين –كلية الشريعة في الجامعة الأردنية، فقد شرفتُ بكم مرّتين ولم أزَلْ، فقد كنتم المشرف على رسالتي في الماجستير من الجامعة الأردنية، واليوم أثريتم الأطروحة بملحوظاتكم الدقيقة، مما ساند ارتقاءَها، وأوسَعَ فِناءَها، وأعذبَ رواءَها.

الأستاذ المشارك الدكتور أمين دغمش، رئيس قسم أصول الدين –كلية الشريعة في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الذي شرفني يوم كان المناقش الخارجيّ لأطروحتي المتواضعة أمام سامق علمِه، وسابقِ عمَلِه، وبكلّ معاني الاعتزاز أخذت بتوجيهاته في المناقشة، مما كان له عظيم الأثر في جوانبَ عديدة، ما بين تصويب وتهذيب وتشذيب، فكانت ملحوظاته كمنارة أشقّ بها سبيلًا نحو ضياء العلم، شمس المعرفة.

سائلا اللهَ عز وجل، أنْ يُجزِل لهم المثوبةَ، وأن يرفع قدرهم في الدارين، وأن ييسر أمرنا وأمرهم فيما يرضيه ربنا عنا وعن عموم دكاترتي الأجلّاء.. آمين.

وآخر دعوانا أن الحمدُ لله ربّ العالمين

وصلّى اللهُ وسلّم على سيدنا محمد سيد المرسلين

الباحث: محمد عبدالجبار الزبن.

فهرس المحتويات

الصحابة الذين قيل عن أحدهم "لا يُعرَفُ لَه رِوَايَة" مِنْ خِلَالِ كِتابِ الإصابَة لِلحَافِظِ اِبْنِ حَجَرٍ - دراسةٌ نقديةٌ-

إعداد

محمد عبدالجبَّار محمد الزَّبِن

المشرف

الأستاذ الدكتور عبدربِّه سلمان أبو صعيليك

ملـخــص

عنيت هذه الدراسة بتراجم الصحابة الكرام، والموسومة بـــ: (الصحابة الذين قيل عن أحدهم "لا يعرف له رواية" من خلال كتاب الإصـــابة للحافظ ابن حجر- دراســـة نقدية-). وهي أصـــيلة في "علم معرفة الصحابة"، بدءًا من محورها الأساس في إفراد الصحابة الذين قيل عن أحدهم "لا يعرف له رواية".

وبدأت الدراسة بتعريف مفهوم: الصحبة والصحابة لغة واصطلاحًا، وأيضًا عرفًا لدى أهل الطبقات، وبيان أهمية الرواية في إثبات الصـــحبة ونفيها، والوقوف على اســـتدراكات ابن حجر في التراجم على من سبقه.

وعنيت الدراســة بإبراز أسـباب نفي الرواية عن بعضـهم بالقول: "لا يعرف له رواية"، وتقسيمها إلى أســباب ظاهرة وخفية، وعمل دراســـة عن كل ترجمة، لمعرفة متعلقاتها من حيث الرواية والرتبة، وإجراء مقارنات بين الأقوال في نفي الرواية وإثباتها، وتتبع مظانّ الرواية وإثباتها إن وجدت، والإفادة من تلك الترجمة، بالإشارة إلى جوانب علمية حديثية قد تطرأ خلال دراسة الترجمة.

وبيّنت الدراسة أنّ بعض التراجم تجمعها سمات محددة، فجاءت الصحابيات ممن قيل عن إحداهنّ: "لا يعرف لها رواية"، ومن قيل فيهم: شهدوا بدرا، أو فتح مصر، أو من موالي النبيّ ﷺ.

وجاء مسلك الدراسة ليكشف عن قرائن:(دوافع وموانع الروية لدى الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"). كقرينة: من مات في عهد النبوة، أو وُلِدَ بعدَه، فتلك من موانع الرواية. وفي حال وجود دوافع الرواية فيزداد البحث بُغية التثبت من وجود الرواية، لأهمية إثبات الصحبة.

ومما يجدر التنويه به، أصـالةُ هذه الدراسة بكافة جوانبها، وأنها أفادت من المصـادر الأصـيلة من كتب الطبقات، ومن كتب المتون، والعديد من كتب الشروحات ونحوها، للوقوف على دراسة نافعة.

المقدمة

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خيرِ البريات، صلاة وسلاما دائمين دائبين ما دامت الأرضُ والسماوات، وعلى آله الطاهرين، وصحابته النجباء الغرّ الميامين، ومن والاه واهتدى بهداه إلى يوم الدّين، وبعد:

فإنّ علوم الحديث الشريف بحر من العلوم، متباعدة ومتعددة شطآنها، ومتنوعة مقاصدها، وتستقصي كلّ ما يحيط إثبات الخبر من معانٍ وأسس وقواعد ونقد وتوضيح وشرح وإثبات ونفي.

ومن العلوم المتفرعة من علم الحديث الشريف: (علم معرفة الصحابة)، وقد ينضوي هذا الفرع تحت علم: الطبقات، أو: علم التراجم، وبالعموم فهو يعنى بمعرفة الذين قيل عنهم صحابة، من حيث الصحبة والرؤية وإدراك النبيّﷺ، إثبات ونفيا، وأيضًا: (الرواية) التي هي محور هذه الدراسة، من خلال لفظة وردت وتكررت في كتب الطبقات، وهي القول عن أحدهم: (لا يعرف له رواية).

ولأنّ نفي الرواية عن بعض الصحابة، يبرز جانبًا دقيقًا بحاجة لإلقاء الضوء عليه، والإفادة منها، وبيان مدى اهتمام كتب التراجم بالرواية، فقد أفصحت الدراسة عن أهمية نفي الرواية عن صاحب الترجمة، وأنّ ذلك النفي ليس عرضًا، بل يحوي قيمة علمية تستحق الدراسة، فضلا عن كونه خبرًا، مما يؤكد أهمية محور الدراسة القائم على تتبع الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" أو بأيّ ألفاظ لنفي الرواية.

وقد اعتنت الدراسة بكتاب الإصابة في تمييز الصحابة، للحافظ ابن حجر العسقلانيّ، وهو كتابٌ عظيم الشأن، ذلك أنّ صاحبَه نجم لامع في سماء الاجتهاد والإبداع والحفظ والنقد والتأليف، وأما في جانب معرفة الصحابة، فالحافظ ابن حجر له كتابان يعدَّان مرجعا لأهل الحديث ممن جاء بعده، هما: (تهذيب التهذيب) وتقريبه أيضا، وكتاب: (لسان الميزان).

وقد أفردت الكلام عن كتاب الإصابة في فصل التمهيد، وبينت القيمة العلمية للحافظ ابن حجر، مع أنها قيمة بالغنى عن التعريف، سوى أنّ متطلبات الدراسة تتطلب تبيين ذلك بقلم الباحث وجمعه.

وقد بذل الباحث جَهدًا واسعًا في تفحّص التراجم ودراستها، حسب مقتضى البحث العلميّ، فكان التتبع لصاحب الترجمة، في مظانّ الرواية، وفي كتب الطبقات، والرجوع إلى المواطن التي جاء ذكره فيها، وخصوصا التي يشير إليها الحافظ ابن حجر، وهي في غالبها: ابن منده في معرفة الصحابة، وكذا البغوي في معرفة الصحابة له، وأبو عمر (ابن عبد البرّ) في الإستيعاب.

واعتنت الدراسة بتخريج الأحاديث التي أثبت الحافظ ابن حجر الرواية فيها لمن قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" فيما يعد استدراكا بوجه من الوجوه، خصوصًا أنّ الدراسة حرصت

على تتبع سير أصحاب التراجم حتى في غير مظانّ البحث، لأنّ لبعض التراجم شحًّا في المصادر وانعدام في المراجع، فوقفت الدراسة على العديد من الإفادات العلمية في حقّ صاحب الترجمة.

كما تمّ ذكر التراجم من غير تكرار قدر الاستطاعة، لوضع عامة التراجم التي في كتاب الإصابة، مما قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"، جملة وتفصيلا بين أيدي أهل العلم، للإفادة منها في دراستهم وأبحاثهم.

ولم تعتن الدراسة فيمن قيل عنهم: "لا يعرف له رواية" من غير كتاب الإصابة، وهنا يلزم التنويه بمثال على ذلك، وهو: وجود تراجم في كتاب: أسد الغابة، نفى الرواية ابن الأثير عنهم، ونقل ترجمتهم ابن حجر دون ذكر نفي الرواية.

ومن غير استقصاء تعرّض الباحثُ إلى الاختلاف بين ما ينقله ابن حجر عمن سبقه كالإستيعاب، أو معرفة الصحابة لابن منده، وبين أصل تلك الكتب، وذلك لأمور، منها: أنّ الاختلاف -غالبا- طفيفٌ، كما أنّ كتاب ابن منده – مثلا - لم يقع بين أيدينا كلّه، وهنا تنويه آخر لمن يتفطن إليه.

واشتملت الدراسة على ذكر الصحابيات أيضًا، مع دراسة عامة عن هذا الجانب بإفادة علمية تجدها مطلع الفصل الثالث. كما أنّ القرائن، والدوافع والموانع والأسباب الظاهرة والخفية، وأسس نفي الرواية، وهو ما تناوله الفصل الرابع من هذه الدراسة.

كلّ ذلك.. فضلا عن الحديث عن علم الطبقات وأهمية كتاب الإصابة، وغير ذلك مما تجده في ثنايا دراسة وقفت على: (مائة وتسع وسبعين ترجمة) هي محلّ الدراسة، ينضاف إليها التراجم التي جاءت عرضا فيها.

وقد تقيدت الدراسة بالمنهج العلميّ من حيث الأصالة في البحث، والعناوين والترتيب، وحجم الدراسة والأمثلة الواردة في متنها التي جاءت جميعها من متعلقات العنوان الرئيس، واستقصاء التراجم المعنية، بعموم ألفاظ النفي الصريح وغير الصريح مما يعرف نفيًا للرواية.

وقد تمّ حذف ما ورد من ضبط الأسماء في كتاب الإصابة حين نقل الترجمة، مثلا: السُّلَفيُّ-: قال في الإصابة: (بضم المهملة وفتح اللام بعدها فاء). فيكتفى هنا بضبط الاسم بالشكل: (السُّلَفيّ) كما تمّ وضع رقم التسلسل لمجموع تارجم الدراسة عقب ذكر رقمه في الإصابة.

وجاءت هذه الدراسة استكمالا لنيل درجة الدكتوراة في الحديث الشريف، من قسم أصول الدين - كلية الشريعة، من الجامعة الأردنية، بعنوان: **(الصحابة الذين قيل عن أحدهم "لا يعرف له رواية" من خلال كتاب الإصابة للحافظ ابن حجر- دراسة نقدية-).** آملا من الله تعالى، أن ييسر لهذه الدراسة، وأن تكون في خدمة السنّة النبوية المطهرة. وينتفع بها طلاب العلم، آمين.

وجاءت هذه الدراسة على النحو الآتي:

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في البحث عن الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يُعرف له رواية"، وأنه لا يوجد دراسة مستقلة تفصيلية بحثت هذا الموضوع، من علم: معرفة الصحابة، مع أهميته على اعتبار أنّ الدراسة متفرعة عن علوم الحديث الشريف وتخدم السنّة، وذلك كأساس تقوم عليه الدراسة، وحلّ هذه الإشكالية، تتمثل في أمور، تتضمّن الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

1) ما الصحبة وما مفهومها وما أثر الرواية في معرفة الصحابة وأهمية كتاب الإصابة في علم معرفة الصحابة؟.
2) ما الأسباب الظاهرة والخفية في نفي الرواية عمّن قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" والألفاظ المستخدمة في النفي التي وقفت عليها الدراسة وحجم المرويات إن وجدت؟
3) ما استدراكات ابن حجر على من سبقه في نفي أو إثبات الرواية عمّن قيل عنهم "لا يعرف له رواية" وأثر ذلك في إثبات الصحبة أو نفيها؟.
4) ما أهمية دراسة صحابة تجمعهم سمات واحدة ممن قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية"؟.
5) ما القيمة العلمية في تأصيل قرائن دوافع وموانع الرِّوايةِ لدى صحابة قيل عن أحدهم: "لا يُعرَفُ لَه رِوايةٍ)، مِن خلالِ كتاب الإصابة؟.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة، من خلال الآتي:

1) الجدّة والأصالة في هذه الدراسة، حيث لا يُعرف دراسة استقرائية، جمعت شتات هذا الموضوع لتراجم الصحابة ممن قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية".
2) حصر الأسباب الظاهرة والخفية في نفي الرواية عن الصحابة الذين قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية". وحصر ألفاظ النفي ومعرفة أثر الرواية نفيا وإثباتا على صاحب الترجمة
3) تتبع استدراكات وترجيحات ابن حجر وإبرازها فيمن قيل عنه من الصحابة "لا يُعرف له رواية" ومناقشتها بين أقوال العلماء موافقا كان أم مخالفا لمن سبقه وإثبات الرواية إن وجدت.
4) الصحابة ممن تجمعهم سمات واحدة لتسهيل معرفتهم، كالصحابيات اللاتي قيل عن إحداهنّ: "لا يعرف لها رواية" وإبراز دور الصحابيات في الرواية.

5) لدراسة تأصيل قرائن دوافع وموانع الرواية لدى الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"، بما يفتح آفاق لدراســـاتتقوم على كتب معرفة الصـــحابة، مما ينتج إطارا نوعيًّا لعلم الحديث وأهله، مما يخدم السنّة النبوية المطهرة.

أهداف الدراسة

يكمن هدف الدراسة الرئيس، حول دراسة الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1) إبراز القيمة العلمية في دراســـة تراجم الصـــحابة ممن قيل: عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" من خلال كتاب الإصابة ممن ثبت له رواية.
2) بيان حجم جمع مرويات الصحابة ممن قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" أو بأيّ من صيغ نفي الرواية في كتاب الإصابة ومدى ثبوت الرواية إن وجدت.
3) الوقوف على تعقبات ابن حجر في نفي الرواية عمّن قيل عنه له رواية، أو إثباتها عمّن قيل عنه "لا يعرف له رواية" ممن له رواية من خلال كتاب الإصابة بتعقب من سبقه.
4) الوقوف على حجم تراجم الصحابيات ممن قيل عن إحداهنّ:"لا يعرف لها رواية"، والصحابة الذين شهدوا فتح مصر وتمّ نفي الرواية عنهم، وأثر ابن يونس في جمع تلك التراجم.
5) إبراز قرائن دوافع وموانع الرواية، بدراســـة نقدية لتراجم الصـــحابة ممن قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية". وتوضيح أهمية نفي أو إثبات الرواية من خلال تلك القرائن.

أسباب اختيار الموضوع:

1) خدمة علم معرفة الصحابةالمتفرّع من علوم الحديث الشريف، بدراسة الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يُعرف له رواية". وما إنْ كان له رواية أم لا يوجد له رواية من خلال كتاب الإصابة.
2) معرفة مدى صحة الحكم على صحابيّ بعدم وجود رواية له، من خلال البحث والتقصّي.
3) التأكيدعلى جهود أئمة الحديث الشريف، في تتبع التراجم بنفي الرواية عنهم أو إثباتها
4) خدمة علم "معرفة الصحابة" بإلقاء الضوء على ما يؤكد بأنّ منهج المحدثين في النقد الحديثي واهتماماتهم تصل إلى أدقّ تفصيلات نقد الرجال، فضلا عن السند والمتن.

الدراسات السابقة

لم يقف الباحث على دراسات سابقة تعنى بمن قيل عنهم من الصحابة: "لا يعرف له رواية"، وقد وقف على دراسات ذات العلاقة:

1) **أبو صعيليك، عبدربِّه سلمان عبدربه، منهجية التمييز بين المختلف فيهم من الصحابة،** رسالة دكتوراة، الجامعة الأردنية، عام: 2005م. وهي دراسة تقف على قواعد وأسس في معرفة الصحابيّ. ودراسة المختلف فيهم من الصحابة ومعرفة ما إذا كان طرأ الوهم على الحكم بالصحبة لأحدهم والترجيح وقرائن معرفة الصحابة.

وأما دراستي: فستتناول جانبا من كون الصحابيّ ثبتت روايته مستعينا بوجود رواية له كأحد القرائن التي ناقشتها دراسةُ الدكتور عبدربه أبو صعيليك. كما أنها ستتناول مرويات الصحابة الذين ثبتت صحبتهم وقيل عن أحدهم لا يُعرف له رواية.

2) **أحمد، شكري يوسف حسّن، ابن حجر وكتابه الإصابة فى تمييز الصحابة دراسة تحليلية نقدية، جامعة الأزهر.**

وهي دراسة تناولت الصحابة الذي مات عنهم النبيّﷺ، أطفالا، والرجال الذين غلط فيهم السابقون لابن حجر وعدوهم في الصحابة، وفي القسمين من دراسة الدكتور شكري سيكون جزء من الإفادة في دراستي، لكنني سيكون اهتمامي منصبًّا في تتبع مرويات من قيل عنهم: ليس له رواية، وعرضًا ستكون مناقشة جوانب مما أورده شكري.

3) **ربوزي، سمير، المدرسة العليا، بوسعادة- الجزائر**، بحث بعنوان: **عناية الصحابةﷺ بسياق المقام ومنهجهم في نقله وتأمينه -صحيح البخاريّ أنموذجا-**، من إصدارات: مجلة المنهل، المجلد: (7)، العدد: (2) 2021م. ص: (57-86). وقد فنّد الدعاوى القائلة بعدم اهتمام الصحابةﷺ بالسياق أثناء نقل السنن، وأنهم ﷺ بذلك أضاعوا جمًّا كبيرًا منها بعدم اهتمامهم بقرائن الرواية، التي من خلالها يعرف كثير من السنن. وببحثه أورد دوافع الصحابة للرواية، وأكد عنايتهم في السياق النبويّ، داحضا بذلك إحدى المزاعم ضدهم ﷺ.

وأما هذه الدراسة: فتعنى بقرائن وجود الرواية، التي بها يحكم للصحابيّ رواية ممن قيل بنفي الرواية عنه، ودراسة سبب قولهم: "لا يعرف له رواية" مع موانع مؤكدة تمنع وجود الرواية عنه.

4) السّلَميّ، محمد بن صامل، تاريخ الصحابة أهميته ومنهج دراسته، بحث مقدم للمؤتمر العالميّ عن فضائل الصحابة وتضحياتهم في الكتاب والسنّة، والمقام في الجامعة الإسلامية، دار العلوم، حيد آباد، في شعبان: 1432هـ. **والسلميّ في دراسته:** تكلم عن سمات الصحابة، وتميزهم

عن غيرهم، وكيف أنهم في تضحياتهم وصلوا إلى هذه الرتبة المنيفة، وتناول من باب الدفاع عنهم، شواهد من الروايات التي مرادها تشويه صورة نقية للصحابة.

وأما هذه الدراسة: فهي محصورة بين الرواية وأثرها في إثبات الصحبة، مع التعرض لسمات الصحابة، من باب الربط بين مقام الصحبة وضرورة تتبع سيرتهم، وأنّ الرواية ذات أهمية في إثباتها ونفيها، وأنّ الصحابة المعيين في دراستي، هم الذين قيل عن أحدهم: **"لا يُعرف له رواية"** من خلال كتاب الإصابة لابن حجر، فقط.

5) **كالو، محمد محمود، جهود الصحابة في التثبت من الحديث الشريف،** بحث مقدم لمؤتمر: الصحابة والسنة النبوية، المقام بالتعاون بين: جامعة العلوم الإسلامية العالمية- الأردنّ، وجمعية الحديث الشريف- الأردنّ، عام: 2012م.

وقد تناول كالو، بواعث الصحابة لحفظ الحديث الشريف، ووسائل ودوافع خدمة الصحابة الكرام للحديث الشريف، وأنّ التثبت عندهم كان ذا اهتمام واسع.

أما هذه الدراسة: فستكون محددة بمن قيل عن أحدهم : **"لا يعرف له رواية"**، التي تحكم بعدم وجود رواية للصحابيّ صاحب الترجمة، كما أنّ الدوافع التي جاءت في دراستي معنية بالرواية عند من قيل عن أحدهم: **"لا يعرف له رواية"** وبمعرفة وجود تلك الدوافع من عدمها، كما تناولت دراستي قرائن موانع الرواية، ولّ ذلك للتأكد من الحكم في إثبات الرواية ومرتبة الصحبة.

6) الإمام، أحمد علي، الصحبة والصحابة، دراسة تأصيلية في تحقيق عدالة الصحابة وذكر فضائلهمﷺ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- الإمارات العربية، العدد: (19).

وقد تناول عدد الصحابة، وعدد الرواة منهم، والتفاضل بينهم، وصفاتهم في الكتب السابقة وفي القرآن والسنّة، وبيّن أنّ التأسي بهم دليل نصرة الأمة إلى آخر الزمان، ونقل عدالة الصحابة في مجملهم، ونفي الفسق عنهم، وأسس التعامل مع الصحابةﷺ، وخدمة سيرتهم.

أما دراستي: فتتبعت تراجم صحابة ضمن محدِّدات الدّراسة ممن قيل فيهم: **"لا يعرف له رواية"** من خلال كتاب الإصابة، فضلا عن خدمة سيرتهم في غير الرواية.

منهجية الدراسة

قامت الدراسة على عدة مناهج، بيانها بالآتي:

1) **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال استقراء كتاب الإصابة للحافظ ابن حجر، مما كان من قوله أو من نقله عمن سبق بالقول عن أحد صحابة: "لا يعرف له رواية"، أو: نحوها من الألفاظ.

2) **المنهج الوصفيّ:** حيث يقوم على استقصاء وحصر مَن قيل فيهم: "لا يُعرف له رواية"، في كتاب الإصابة للحافظ ابن حجر، بُغيةَ سبر إشكالية الدراسة، بمحاولة جادّة لبيان الراجح من الأقوال في نفي أو إثبات الرواية، وتشخيص الأقوال في صاحب الترجمة، واستخلاص الأسباب المقتعة لنفي الرواية، أو سبب ذكره بين الصحابة، ونحو ذلك مما يتعلّق بالدراسة.

3) **المنهج التحليلي:** وذلك من خلال تحليل وبيان الأسباب والدوافع للحكم على صاحب الترجمة بعدم وجود رواية له، ومعرفة مدى تطابق الأحكام –أحيانا- بين كتب التراجم.

4) **المنهج النقدي:** من خلال نقد أحكام الحافظ ابن حجر في الإصابة، بقوله أو نقله قولهم عن أحدهم: "لا يعرف له رواية". وقَبول ذلك الحكم من عدمه، ومدى تأثر ابن حجر بمن سبقه. من خلال المقارنات بين النقولات، والأحكام بين الموفقة أو الاختلاف أو القبول والردّ.

حدود الدراسة:

هذه الدراسة خاصة بالرواة الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يُعرف له رواية".

خطة الدراسة

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في مقدمة، وفصل تمهيدي وأربعة فصول وخاتمة. فأما المقدمة فقد بينتْ موضوعَ الدراسة وأهميته وأهدافه، ومنهج الدراسة وحدودها، وجاءت على النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: كتاب الإصابة في تمييز الصحابة أهميته واهتماماته

المبحث الأول: الصحبة مفهومها سماتها وطرق إثباتها

المطلب الأول: مفهوم الصحبة وأُسس الترجمة للصحابة الكرام ﷺ

المطلب الثاني: سمات الصحابة الكرام ومنهج أهل السنة فيهم

المطلب الثالث: أثر الرواية في معرفة الصحابة وإثبات الصحبة

المطلب الرابع: أثر الرواية في تحديد الطبقة

المبحث الثاني: أهمية كتاب الإصابة واهتماماته

المطلب الأول: رأي ابن حجر في تعريف الصحبة

المطلب الثاني: أهمية كتاب الإصابة بين كتب الطبقات

المطلب الثالث: ميزات كتاب الإصابة بين كتب الطبقات

المطلب الرابع: أسس ذكر التراجم في كتب الطبقات

المبحث الأول: الصحبة مفهومها سماتها وطرق إثباتها

إنّ عموم كتب السـنّة النبوية، من الصـحاح والسـن، جعلت تبويبات للعلم، وبينت كتب الشروحات فضل العلم والمقاصد من طلب العلوم الشرعية وتحصيلها: (وأما فضل العِلم من جهة الشـرع فإنما كان لكونه قربة إلى الله تعالى ومقتضـيًا لثوابه، وموجبًا لخشـيته، ومؤديًا إلى معرفته أو الفهم عنه أو فهم كلامه، أو هداية ضـال، أو إرشـاد مسترشد، وكل واحد من هذه الأمور فضله بحسب متعلقه، وما ترتب عليه من الخير في الدنيا والآخرة)[1]. ، كلّ ذلك تحقيق المقاصد الشرعيّة والوصـول إلى: "العلم النافع" والاعتقاد الصـحيح، والعمل المقبول: (وعلم لا يؤدي إلى مقصـود شرعي فليس هو العِلم النافع الذي به يستحق العالم التفضيل الشـرعي، والعلوم تنقسم إلى محمودة، ومذمومة. والمحمود هاهنا ينقسـم إلى فرض عين، وفرض كفاية، وإلى مندوب، وإلى ما يختلف في هذه الرتب بحسب الأشخاص، أو الأزمان، أو الأمكنة، وعلى الجملة فكل علم أدى إلى مقصود شـرعي من غير معارض معتبر فهو في قسـم العِلم المحمود ومنها فاضـل، ومنها مفضـول)[2]. ولتيسير تحمل وأداء وطلب العلم الشرعيّ ابتكر العلماء التقسيمات العلمية.

وتأتي تلك التقسيمات للعلوم الشرعية من باب: تعريف الطالب، بما يلزمه منها وما لا يلزمه، فيعرف الوسـائل من تلك العلوموما كان منها بمرتبة الغايات. ومن خلال هذا الفصـل التمهيديّ، سـيكون التعرّف على كتابٍ مهمّ في علم تراجم الرجال، وهو: "الإصـابة في تمييز الصـحابة" للحافظ ابن حجر العسقلانيّ.

ولقد تشـرّف الصـحابة الكرام، رضـي الله عنهم، بصـحبة النبيّ الكريم محمد ﷺ، فكانت لهم المكانة العليّة في الأمة الإسلامية،فهم الرعيل الأول، والصدر المقدم، وهم الذين واصلوا تبليغَ دينَ الله تعالى، بعد عهد النبوة، وقد بيّنوا كلَّ ما جاء به النبيّ ﷺ، من الوحيين، بأمانة واقتدار.

كما أنهم رضـي الله عنهم، نقلوا إلى الأمة، كلّ ما تعلموه في مدرسـة النبوة، علما وعملا، وجهودهم المبذولة معروفة محفوظة، فهم الرواة للقرآن والسنّة، وهم الأصل فيما عرفته الأمة من العلوم الشرعية، والأمة تتقرّب إلى الله تعالى بمحبة الصحابة الكرام وبالترضي عنهم.

ويأتي مفهوم: "الصحابة" بما يستلزم زيادة إيضاح، وذلك من خلال المطالب الآتية:

---

1 - **السيوطيّ**، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، **قوتُ المُغتذي على جامع الترمذي**: كتاب العلم: (253/3)، تحقيق: محمد بن ناصر الأحمد، دار الكتب العلمية.

2 - المصدر السابق: (253/3).

المطلب الأول: مفهوم الصحبة وأُسس الترجمة للصحابة الكرام ﷺ

بادئ ذي بدء، نعرّج على معنى كلمة: "مفهوم"،وهي: (مَجموع الصِّفَات والخصائص المُوَضّحَة لِمَعْنًى كلِّيٍّ)[1]. فمفهوم أمر ما:مجموع صفات وخصائص نفهم من خلالها ذلك الأمر.

وفائدة ذلك: أنّ الصحبة مصطلح شائع مستعمل بين الناس، وهو يحمل صفات وخصائص الصاحب فاعل الصحبة، من خلالها نفهم المعنى الكلّيّ للصحبة وما ينسب إليها.

ويأتي توضيح مفهوم الصحبة والصحابيّ – لغة واصطلاحا-، ضرورة إذْ إنّ الأمر متعلق بأسّ الدراسة.وبيانه بالآتي:

أولا: التعريف بالصحبة لغة:

جاء في مادة: صحِب في كتب اللغة: (قَالَ اللَّيْث: الصَّحْبُ جمع الصاحب، والأصحابُ: جماعةُ الصَّحْب، وَيجمع الصاحِبُ أَيْضاً صُحْباناً وصُحْبَةً وصِحَاباً وصَحَابةً، قَالَ: والصَّحَابة مصدر قَوْلك: صاحَبَك الله وأحْسَن صَحَابتك...، قَالَ: والصُّحْبةُ: مصدر قَوْلك: صَحِب يصحب)[2]. فكلمة: "الصحابة" تأتي مصدرًا، وأيضًا "الصحبة" مصدر. وذلك فضلا عن كوْن كلمة:"الصحابة" جمع لمفرد: (صحابيّ)، وتوضيحه بقولهم: (الصحابة بالفتح: الأصحاب، وهي في الأصل مصدرٌ. وجمع الأصحابِ أصاحيبُ.وقولهم في النداء: يا صاحِ، معناه يا صاحبي. ولا يجوز ترخيم المضاف إلا في هذا وحدَه، سُمِعَ من العرب مرخَّمًا.

وأصحبته الشيء: جعلته له صاحبا واستصحبته الكتاب وغيره.وكل شيء لاءَمَ شيئًا فقد استصحبه.واصطحب القوم: صحب بعضهم بعضها، وأصله اصتحب)[3]. فما أشار إليه الجوهريّ من التفرّد بالترخيم[4]، بقول: (يا صاحِ)، يؤدي إلى قيمة معرفية مضافة لهذا المفهوم. فضلا عما أشار إليه الشبه والنظير في كلمة: (صحابة) كمصدر و: (صحابة) بما يفيد الجمع، فيه تأكيد على أهمية ما تحمله كلمة: (صحابة)،

ويضيف الْفراء فائدة، وهي: "الملاءمة" بين الصاحب والصاحب، ففِي قَوْل الله عزّ وجلّ: ({وَلاَ هُمْ مِّنَّا يُصْحَبُونَ} [الأنبيَاء: 43]، قَالَ الفراء: (الْآلِهَة لَا تمنع أَنْفسهَا، وَلَا هم منا يُصْحَبُون يَعْني: "يُجَارون" أَي: الْكفَّار. أَلا ترى أَن الْعَرَب تَقول: أَنا جارٌ لَك، وَمَعْنَاهُ أُجِيرُك وأمْنَعُك، فَقَالَ:

---

1 - **مصطفى، إبراهيم وآخرون**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**: (704/2)، دار الدعوة. بدون.

2 - **الأزهريّ**، محمد بن أحمد الهروي، أبو منصور (ت: 370هـ)، **تهذيب اللغة**: (153/4)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

3 - **الجوهري**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـ)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: (161/1)، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1987 م.

4 - **الأزهريّ، تهذيب اللغة**: (7/ 163)، وفيه: (وقال النحْويُّونَ: التَّرْخِيمُ حذْفُ آخر الحرفِ من الِاسْم المنادَى، كَقَوْلِك إِذا نَاديتَ رجُلاً اسْمه حارِثٌ: يَا حَار. وَإِذا ناديتَ مَالِكًا قلتَ: يَا مَالِ).

يُصْــحبون بالإجارَة، وَقَالَ قَتادة: لَا يُصْــحَبون من الله بِخَير)[1]. فالملاءمة بين طرفي الصــحبة: (وكل شيء لاءَمَ شيئًا فقد استصحبه). فالصاحب جارٌ ومجيرٌ لصاحبه.

وبمثل هذه المعانى الجزلة، سمّي الصحابة الكرام: "صحابة"، ولأنهم أخذوا سمات الصحبة الكريمة، ما جعلهم يستحقون الوصف به زمن النبوة وبعدها، ففي أحاديث كثيرة خاطبهم النبيﷺ، بهذه الصفة التي هي منحصرة بهم دون الأمة، لأنها مرتبة لا تنال دون شروطها، وأنها انقطعت بانقطاع الوحي، والتحاقّ النبيّﷺ، بالرفيق الأعلى، ويبيّن الحديث الشــريف الآتي أنها صــفة شرعية نبوية: (عن أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ ﷺ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: **"لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ، ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ، وَلاَ نَصِيفَهُ")**[2].

وَجميلٌ في هذا المقام، أن أنقلَ ما قاله ابنُ الأثير، مما يعدّ إضافة علمية، وردت ضمن تعليقه على حديث شريف: ("خَرجتُ أبتَغي الصَّحَابَةَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ": الصَّحَابَة بِالْفَتْحِ: جمعُ صَاحِب، وَلَمْ يُجْمع فَاعِلٌ عَلَى فَعالة إِلَّا هَذَا. وَفِيهِ "فأَصْــحَبَتِ الناقةُ"، أَي: انقَادت واسْــتَرســلت وتَبعَت صَاحِبَها)[3]. وفيما قاله ابن الأثير، يعزز مكانة هذا المفهوم لغة، مما يزيده سمات وتميزًا:

أ- في قوله: ("فأَصْـحَبَتِ الناقةُ"، أَي: انقَادت واسْـتَرسـلت وتَبعَت صَـاحِبَها)، والمثال ليفهم المقال، وهنا إشـارة إلى معنًى جليل يوُصـل إلى مفهوم الصـحبة التي تقوم على الانقياد للصـاحب وموافقته، وانقياد الصحابة لسيد الثقلين رسول اللهﷺ، كانت بتبعيّة بمحبة إيمانية محضة.

ب- قوله: (وَلَمْ يُجْمع فَاعِلٌ عَلَى فَعالة إِلَّا هَذَا)، فذلك تميّز في كلمة الصحابة.

الخلاصة في مفهوم: "الصحبة": تظهر أهمية إطلاق مفهوم: "الصحبة" على الذين صحبوا النبيّ ﷺ، بما يحمل معانٍ عديدة، وسمات وخصـائص حملها الصـحابة فاتسـموا بها:الملاءمة، الإجارة، العون، التبعية، والانقياد. مما يؤكد أنّ الصحابة رضي الله عنهم، استحقوا هذه المرتبة بهذا اللقب، لغة ومضمونا وحقيقة وواقعا. وهذه الدراسة ذو أهمية بالغة، لأنّ متعلَّقَها ذو أهمية.

---

1 - المصدر السابق: (154/4)

2- متفق عليه: **البخاريّ**، محمد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ: (ت: 256هـــ)، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسـول الله ﷺ، وسـننه وأيامه = صـحيح البخاري**: (3673)،المحقق: محمد زهير الناصـر، دار طوق النجاة (مصـورة عن السـلطانية بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هــــ. ورواه: **مسـلم**، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسـابوري (ت: 261هـــ)، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رســول الله ﷺ**= صــحيح مســلم: (221 - 2540)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشــر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. بدون.

3 - **ابن الأثير**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري (ت: 606هـــ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**: (3/ 12)، تحقيق: طـاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطنـاحي، المكتبـة العلميـة - بيروت، 1979م.

ثانيا: الصحبة اصطلاحا:

أوضحتْ كتب علم مصطلح الحديث، المعاني الوافية لمفهوم الصحبة اصطلاحا، فضلا عن شروطها ومتعلقاتها،ومن ذلك قول ابن كثير: (الصحابي: من رأى رسول اللهﷺ، في حال إسلام الراوي، وإن لم تطل صحبته له، وإن لم يرو عنه شيئاً. هذا قول جمهور العلماء، خلفاً وسلفًا.وقد نص على أن مجرد الرؤية كاف في إطلاق الصحبة: البخاري وأبو زرعة، وغير واحد ممن صنف في أسماء الصحابة، كابن عبد البر، وابن منده وأبي موسى المديني، وابن الأثير في كتابه: "أسد الغابة في معرفة الصحابة". وهو أجمعها وأكثرها فوائد وأوسعها)[1].

فالصحبة اصطلاحًا، تنبني على "الرؤية" كشرط أساس لإطلاقه وتحديده، وهو المعمول به عند التوسع في التعريف، وإلا فهناك شروط إضافية غير متفق عليها: كالرواية والملازمة.

ثالثا: مفهوم الصحابة عند ابن حجر:

لقد أبان الحافظُ ابنُ حجر عن رأيه المؤيِّد للرأي القائم على التوسع في مفهوم الصحبة اصطلاحا، ويقرر ابنُ حجر ضابطا يشمل جمعا كثيرا يستحقون اسم الصحبة، متوائما مع أقوال أهل العلم في زيادة التوسع في التعامل مع مفهوم الصحبة، ويرتكز على قرائن ثلاث، ويستدلّ عليها بقوله:

(ضابط: يستفاد من معرفته صحبة جمع كثير يكتفى فيهم بوصف يتضمّن أنهم صحابة، وهو مأخوذ من ثلاثة آثار:

الأول: أخرج ابن أبي شيبة من طريق قال: (كانوا لا يؤمّرون في المغازي إلا الصحابة)، فمن تتبع الأخبار الواردة في الردّة والفتوح وجد من ذلك شيئا كثيرا، وهم من القسم الأول.

الثاني: أخرج الحاكم من حديث عبد الرحمن بن عوف قال: (كان لا يولد لأحد مولود. إلا أتي به النبيّﷺ، فدعا له)، وهذا يؤخذ منه شيء كثير أيضا.

الثالث: عند ابن عبدالبِرّ في الإستيعاب: (لم يبق بمكة والطائف أحد في سنة عشر إلّا أسلم، وشهد حجة الوداع. هذا وهم في نفس الأمر عدد لا يحصون، لكن يعرف الواحد منهم بوجود ما يقتضي أنه كان في ذلك الوقت موجودا، فيلحق بالقسم الأول أو الثاني لحصول رؤيتهم بالنبيّﷺ، وإن لم يرهم هو)[2].

---

1 - **ابن كثير**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، **الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث**: (179/1)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

تنبيه: لم يذكر ابنُ كثير كتابَ الإصابة فيما ذكر، لأنّ ابنُ حجر جاء بعده بزمن.

2 - **ابن حجر**، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلان، **الإصابة في تمييز الصحابة** (1/ 161)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى - 1415 هـ.

الخلاصة: يُفهم مما ورد آنفا، أمورٌ من متعلقات هذه الدراسة، منها:

الأول: أنّ عدد الصحابة ليس مقيّدًا فيمن وردت أسماؤهم في كتب التراجم والرواية والسيرة والتاريخ، بل إنّ منهم أناسٌ لم يرد لهم ذكر أبدا.

الثاني: أنّ الذين قيل عنهم: "لا يعرف له رواية" هم جزء من كلّ، أعني: قد يعتريهم نوع من الإبهام، وأنّ ذِكرَهم في هجرة أو غزوة أو حدث أو قصة أو فتح، قد يكون غاية ما وصل.

الثالث: من قيل عنهم: "لا يعرف له رواية" حالهم أفضل بكثير من غيرهم من حيث الترجمة.

فرع: مثال عمليّ على التعامل مع التوسع في مفهوم الصحبة:

جاء في الإصابة: (عمرو بن مخزوم الغاضري،

ذكره ابن منده، وتبعه أبو نعيم، وقالا: له ذكر، وليست له رواية.

أدرك النبي ﷺ، ودخل أصبهان وأرّجان في أيام عمر، يقال إنه أخذ دليلا على عقبة مارت فشقّ عليه صعودها، فقال لدليله: ما أردت؟ فسميت عقبة مارت. قلت: لو استوعب ابن منده جميع من كان في عهد عمر رجلا مثل هذا لكبر كتابه جدا، وقد فاته من هذا الجنس شيء كثير استدركنا منه ما أمكن أن يطلع عليه، والصحبة لغالب هؤلاء ممكنة بأن يكونوا حجّوا حجّة الوداع، ومن هذه الحيثية ينبغي استيعاب من يمكن منهم)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: مكانة الصحابة الكرام، والضابط في حدّ الصحابيّ، وأثر ذلك في الرواية، وأنهم ينفون الرواية عن بعض التراجم لمقصد علميّ يظهر بالتتبع.

ثانيا: عدم الرواية لا يخرج صحابيًّا "لا يعرف له رواية" من بين الصحابة ولا عن حدّ الصحبة.

ثالثا: من الصحابة من قد حظي بالرؤية المشرفة للنبيّ ﷺ، حتى وإن لم يرهم النبيّ ﷺ.

رابعا: التوسع في حدّ الصحبة عند ابن حجر: (ومن هذه الحيثية ينبغي استيعاب من يمكن منهم).

وبالتعرّض لمفهوم الصحبة بشقيه: **(اللغوي والاصطلاحي)** يوضّح أنّ للصحابة الكرام سمات عظيمة، تؤكد على ضرورة دراسة حياتهم، وتدوينها، كما تبيّن آنفا، من أنّ العلماء توسعوا في مفهوم الصحبة من ناحية، حتى كان لأصحاب كتب الطبقات عرفٌ خاصّ بهم، يبينه الآتي.

رابعا: التعريف بالصحابة في عُرف وتطبيقات أصحاب كتب التراجم:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (6526). ترجمة رقم: (1).
تنبيه: هذه أول التراجم التي تتناول الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية".

يأتي التعريف بالصحبة: (لغة واصطلاحا)، ضمن علم: معرفة الصحابة، وكتب الطبقات والتراجم، وبالتعريف بهذا المفهوم ضمن عُرف أهل الشأن بما يعطي بُعدًا آخر في تعريف الصحبة والصحابة بالعموم، وهنا سأنقل نصًّا من شرح صحيح البخاريّ، وأمثلة على التطبيق العمليّ في التعامل مع الصحبة "عرفا"، على النحو الآتي:

أولا: قال ابن حجر في فتح الباريّ، في شرح قول البخاريّ: "وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ رَآهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ"، قال ابن حجر:

(يَعْنِي أَنَّ اسْمَ صُحْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ، مُسْتَحَقٌّ لِمَنْ صَحِبَهُ أَقَلَّ مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ اسْمُ صُحْبَةٍ لُغَةً، وَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ يَخُصُّ ذَلِكَ بِبَعْضِ الْمُلَازَمَةِ وَيُطْلَقُ أَيْضًا عَلَى مَنْ رَآهُ رُؤْيَةً وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ هُوَ الرَّاجِحُ إِلَّا أَنَّهُ هَلْ يُشْتَرَطُ فِي الرَّائِي ان يكون بِحَيْثُ يُمَيِّز ماراه أَوْ يُكْتَفَى بِمُجَرَّدِ حُصُولِ الرُّؤْيَةِ مَحَلُّ نَظَرٍ وَعَمَلُ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحَابَةِ يَدُلُّ عَلَى الثَّانِي فَإِنَّهُمْ ذَكَرُوا مِثْلَ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَإِنَّمَا وُلِدَ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، بِثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ وَأَيَّامٍ كَمَا ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ أُمَّهُ أَسْمَاءَ بِنْتَ عُمَيْسٍ وَلَدَتْهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ وَذَلِكَ فِي أَوَاخِرِ ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ عَشْرٍ مِنَ الْهِجْرَةِ وَمَعَ ذَلِكَ فَأَحَادِيثُ هَذَا الضَّرْبِ مَرَاسِيلُ وَالْخِلَافُ الْجَارِي بَين الْجُمْهُور وَبَين أبي إِسْحَاق الاسفرايني وَمَنْ وَافَقَهُ عَلَى رَدِّ الْمَرَاسِيلِ مُطْلَقًا حَتَّى مَرَاسِيلِ الصَّحَابَةِ لَا يَجْرِي فِي أَحَادِيثِ هَؤُلَاءِ لَان احاديثهم لامن قَبِيلِ مَرَاسِيلِ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَلَا مِنْ قَبِيلِ مَرَاسِيلِ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ سَمِعُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهَذَا مِمَّا يُلْغَزُ بِهِ فَيُقَالُ صَحَابِيٌّ حَدِيثُهُ مُرْسَلٌ لَا يَقْبَلُهُ مَنْ يَقْبَلُ مَرَاسِيلَ الصَّحَابَةِ وَمِنْهُمْ مَنْ بَالَغَ فَكَانَ لَا يَعُدُّ فِي الصَّحَابَةِ إِلَّا مَنْ صَحِبَ الصُّحْبَةَ الْعُرْفِيَّةَ كَمَا جَاءَ عَنْ عَاصِمٍ الْأَحْوَلِ قَالَ رَأَى عَبْدُاللَّهِ بْنُ سَرْجَسٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، غَيْرُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ صُحْبَةٌ)[1].

التعليق: يتبيّن من شرح الحافظ ابن حجر لرأي الإمام البخاريّ الذي صدّر به عنوان الباب، أنّ الصحابيّ في عرف أصحاب كتب الطبقات ممن يذكرون الصحابة الكرام، هو: من رأى النبيّﷺ، وأنّ الصغير الذي لا تعدّ روايته من المرسل، ينطبق عليه: " الصُّحْبَةَ الْعُرْفِيَّةَ"، وأما مثال عبدالله بن سرجس فسيأتي قريبا.

ثانيا: أمثلة تطبيقية على بعض الصحابة فيما يعنى بالرؤية:

المثال الأول: جاء في الإصابة: (أصحمة بن أبحر النجاشيّ، ملك الحبشة، واسمه بالعربية عطيّة. والنجاشيّ لقب له، أسلم على عهد النبيّ ﷺ، ولم يهاجر إليه، وكان ردءًا للمسلمين نافعا، وقصته مشهورة في المغازي في إحسانه إلى المسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام.

---

1 - **ابن حجر**، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**: (4/7) ترقيم محمد عبدالباقي، بتعليقات عبدالعزيز بن باز، الناشر: دار المعرفة - بيروت، عام: 1379هـ.

وأخرج أصحاب الصّحيح قصة صلاتهﷺ صلاة الغائب)[1].

لقد ثبت يقينا، من أنّ النجاشـــيّ لم ير النبيّ ﷺ، إلا أنهم يذكرونه في كتب طبقات وتراجم الصحابة، وفي النجاشيّ مثال على ما تعارف عليه أصحاب تلك الكتب بإيراد أسماء لم يثبت أنهم التقوا بالنبيّ ﷺ. والسبب في إيراد النجاشيّ بين الصحابة الكرام، أمور منها:

أولا: إنّ النبيّ ﷺ، لم يصلّ على غائب غيره، فذلك يعضد كونه صحابيّا، فتلك خصيصة ترتقي بالنجاشيّ إلى درجة الصحبة، فقد مات مسلمون لم يلقوا النبيّﷺ، ولم يصلّ عليهم.

ثانيا: الذي يظهر من أمر النجاشيّ رضي الله عنه، أنه كان ممن يكتم إيمانه بادئ أمره، فكان ذلك مدعاة أن يعامل معاملة خاصّة.

ثالثا: أورد الطبريّ في تفسيره قصـــة، تضـمنت لفظة: (النظر)،حيث قال: (بعث النجاشـــيُّ إلى رسول اللهﷺ، اثني عشر رجلا من الحبشة، سبعة قسيسين وخمسة رهبانًا، ينظرون إليه ويسألونه. فلما لقوه فقرأ عليهم ما أنزل الله بَكَوْا وآمنوا، فأنزل الله عليه فيهم: {وَإِذَا سَـــمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا} [المائدة: 83])[2].

وفي دراسة القصة عند الطبريّ، يتبيّن أمور، منها:

أ- هذا الوفد الكريم، أورد في الإصابة ترجمة ثلاثة منهم: (أبرهة الحبشي)[3]. و: (دريد الراهب). و: (أرمى) وَلَدُ النجاشيّ. فناسب أن يكون النجاشيّ الذي أرسلَهم، مذكورا في الصحابة.

ب- في قوله: (ينظرون إليه ويسألونه) متعلّق فيما يعنى بالنظر المباشر. خصوصا أنّ الآية الكريمة أوردت مســـألة الأعين والدّمع: {تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ }، وهذا الاســـتدلال بالتأمل يكون قرينة للاعتداد بصحبة النجاشيّ.

خامسا: ما من داعٍ للتكلّف باشتراط رفع النعش فيوضع أمام النبيّﷺ، ليكون صحابيًّا، وهنا أمور:

الأمر الأول: لم يثبت رفع نعش النجاشـــيّ أمام النبيّ ﷺ، وكافة الروايات تشـير إلى الصـــلاة على الغائب، ولو رفع له النعش لما كانت صلاة على غائب[4].

الأمر الثاني: كان من شـأن النجاشـــيّ، اسـتقبال المهاجرين الأولين إلى الحبشـــة، وإكرام وفادتهم،

1- المصدر السابق، ترجمة: (473).

2 - **الطبريّ**، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر (ت: 310هـــ)، **تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: (500/10)، الأثر رقم: (12318)، تحقيق: عبدالله التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.

3 - انظر ترجمة الصحابة الثلاثة: ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: أبرهة الحبشيّ: (13)، ودريد الراهب: (2399)، وأرمى: (438) وسيأتي قريبا. قلت: وأبرهة هنا ليس الأشرم، فتنبه!!. الباحث.

4 - انظر: **الخطابيّ، معالم السنن**:(1/ 270- 271)، **والبغويّ، شرح السنة**: (341/5-342)، **والعظيم آبادي، عون المعبود**: (9/9). **والنوويّ، المجموع**: (253/5) وفيه كلام جميل مفيد.

ورفضه الوشايةَ في المهاجرين إلى الحبشة آنذاك، وفي ذلك مكانة تُمَيِّزُه عن غيره.

الأمر الثالث: في إحدى روايات حديث صلاة الغائب على النجاشيّ: (**إِنَّ أَخَاكُمُ النَّجَاشِيَّ مَاتَ فَصَلُّوا عَلَيْهِ**)[1]. وفي ذكر الأخوَّة دلالة على صحبته وتميزه.

الأمر الرابع: إنّ في الرواية التي جاءت في وفد ابن النجاشيّ إلى النبيّﷺ، وقول النجاشيّ: (وإن شئت يا رسول الله أتيتك). أمور ينبغي التنبه إليها، والترجمة، هي كالآتي:

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(أرمى، ويقال أرهى، ويقال: أريحا بن أَصْحَمةُ بنُ أَبْجَرَ وَلدُ النجاشيِّ. قال أبو موسى: ذكر الإمام أبو القاسم إسماعيل- يعني شيخه التيمي- في المغازي- أنه في السنة السابعة كتب النبي ﷺ، إلى الملوك، وبعث إليهم الرسل ... فذكر القصة. قال: وبعث إلى النجاشيِّ عَمْرَو بنَ أميّة، قال: فكتب إليه النجاشيُّ الجوابَ بالإيمان.

وفي كتابه: إني بعثت إليك ابني أَرمَى بن أَصْحَمةَ، فإنّي لَا أملك إلا نفسي، وإن شئت يا رسول الله أتيتك)[2].

وفي سياق هذه الترجمة، أمور تدلّ على مكانة النجاشيّ، ومن ذلك:

أولا: حينما قدَّمَ النجاشيُّ خيرَ ما يملكُ، فقد أبدى عُذرَه. كما أنه جعل المجيئ إلى النبيّﷺ، بأمر النبيّﷺ، فاجتمعت الأسباب في رفع المكانة التي أوتيها، وذلك فضلا عمّا ذكر آنفا.

ثانيا: سبب إيراد أرمى، بين الصحابة واضح بيّن، فهو وافد برسالة، إلا أنه لم يروِ حديثا واحدًا ولا عرف له رواية، ليس شرطا الرواية عند من اشترطها في التعريف الاصطلاحيّ.

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(الحارث بن عَميرة الزَّبيدي الحارثيّ. أسلم في عهد النبيّ ﷺ، وصحب معاذ بن جبل، وقدِم معه من اليمن بعدَ النبيّﷺ، وروى ابن سعد ويعقوب بن شيبة من طريق شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم عنه- أنه حضر وفاة معاذ بن جبل بطاعون عمواس، زاد يعقوب في حديثه: وكان قدم معاذ من اليمن، فذكر حديثا طويلا.

وقال سيف في الفتوح، عن داود، عن ابن أبي هند، عن شهر، لما طعن معاذ جاء الحارث بن عميرة الزّبيدي من قرية باليمن تدعى زبيد، فذكر القصّة.

وروى شريك عن أبي خلف، عن الحارث بن عميرة، أنه سمع معاذا باليمن يقول:سمعت

---

1 - **الطيالسي،** أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصريّ (ت: 204هـ) **مسند أبي داود الطيالسيّ**: (889). المحقق: الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة: الأولى، 1999 م.
2 - ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة: (438).

رسول الله ﷺ، يقول: "لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها". ذكره الحاكم أبو أحمد)[1].

<u>أولا:</u> جاءت ترجمة الحارث في ميزان الاعتدال: (الحارث بن عميرة، والصحيح يزيد بن عميرة الزبيدي - كذا قال البخاري: له حديث لا يصح. قلت: يزيد صدوق، لكن قال البخاري ذاك باعتبار السند إليه.وقد غلط. أبو حاتم البستى، وذكره فيما ذيل به على الضعفاء له.وقيل: هو كندي. وقيل: زبيدي، وإنما قال البخاري لا يصح - يعنى قول من سماه الحارث بن عميرة)[2].

<u>ثانيا:</u> جاء تقديم اسمَ يزيد على الحارث، في ترجمته: (يزيد بن عميرة الزبيدي ويقال الكلبي ويقال الكندي السكسكي الحمصي وقال بعضهم الحارث بن عميرة ولا يصح قاله البخاري)[3].

<u>ثالثا:</u> هناك إشارة إلى عدم صحبة يزيد بن عميرَة، ورواية أخرى بعدم صحبة الحارث، فقد قال ابن ناصر الدين: (وَيزِيد بن عميرَة الزبيدِيّ، عَن عبدالله بن مَسْعُود، شَامي. وَأَخُوهُ: الْحَارِث بن عميرَة الزبيدِيّ، عَن معَاذ بن جبل)[4].

خامسا: ماهية الرواية وأهميتها في اشتراط الصحبة:

أولا: ماهية الرواية: الرواية في الدراسة الحديثية أشهر من أن تعرف، وعليها يقوم علم الحديث أصلا وفصلا، ولكن للتوضيح ومعرفة الرواية، يشار إلى أنها تقوم على أمرين: (الأداء والتحمل). وتناول أبو شهبة المعنى اللغويّ، وما تحويه من الرّيّ والرواية ونحو ذلك من مرادفات كلمة: الرواية، ثمّ تناول الناحية الاصطلاحية بأسلوب علميّ رشيق، فقال:

(يتبين أن معنى الرواية لغة الحمل والنقل أو الإسقاء والإرواء بالماء وفي اصطلاح المحدثين: هي نقل الحديث وإسناده إلى من عزى أي: نسب إليه بصيغة من صيغ الأداء كحدثنا وأخبرنا وسمعت وعن ونحوها, والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي ظاهرة واضحة)[5].

ثانيا: أهمية الرواية في اشتراط الصحبة:

---

1 - ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ترجمة رقم: (1928).

2 - **الذهبيّ**، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ)، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال:** (1639)، تحقيق: علي محمد البجاويّ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة: الأولى، 1963م.

3 - **ابن حجر**، أبو الفضل أحمد بن عليّ العسقلانيّ، **تهذيب التهذيب**: (676)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.

4 - **ابن ناصر الدين**، محمد بن عبدالله بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسيّ (ت: 842هـ)، **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكُنَاهُم**: (272/4)، تحقيق: محمد نعيم العِرْقسُوسيّ، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.

5 - **أبو شُهبة**، محمد بن محمد بن سويلم (ت: 1403هـ)، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**: (39/1)، دار الفكر العربي، بدون.

إنّ شـرط الرواية المقترن بالرؤية، قال به بعض العلماء، وتوضـحه كتب المصـطلح، بتفصـيلات تُفرّق بين الصحبة ومجرّد الرؤية. وفي هذا السياق يقول الحافظ العراقيّ:

(قالَ الْآمِدِيُّ: الأشبَهُ، أنَّ الصـحابيَّ مَنْ رآهُ. وحكاهُ عنْ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وأكثرِ أصـحابنا، واختارهُ ابنُ الحاجبِ أيضاً؛ لأنَّ الصحبةَ تعمُّ القليلَ والكثيرَ، نَعَم في كلامِ أبي زُرْعَةَ الرازيِّ، وأبي داودَ ما يقتضـــي أنَّ الصـــحبةَ أخصُّ منَ الرؤيةِ، فإنهما قالا في طارقِ بنِ شـــهابٍ: لهُ رؤيةٌ، وليســـتْ لهُ صحبةٌ.

وكذلك ما رويناه عن عاصمٍ الأحولِ قال: قدْ رأى عبدُاللهِ بنُ سَرْجِسَ رسولَ اللهِ ﷺ،غيرَ أنَّهُ لم تكنْ لهُ صحبةٌ. ويدلُّ على ذلكَ أيضاً ما رواهُ محمدُ بنُ سعدٍ في الطبقاتِ عن عليِّ بنِ محمدٍ عن شعبةَ عن موســى السَّــيْلانيِّ[1]، قال أتيتُ أنسَ بنَ مالكٍ، فقلتُ أنتَ آخرُ مَنْ بقيَ من أصــحابِ رســولِ اللهِﷺ؟. قالَ قدْ بقيَ قومٌ مِنَ الأعرابِ، فأمَّا مِنْ أصحابهِ فأنا آخرُ مَنْ بقيَ)[2].

وفي هذا النصّ الذي تتناوله كتب المحدثين، كمثال على اشتراط الرواية للصحبة، نجد أمورًا من متعلَّقات هذه الدراسة، منها:

أ- في قول أبي حاتم وأبي زرعة في طارق بن شــهاب، وكذا كلام عاصــم الأحول في عبدالله بن سَــرجِس، وما ورد من قول أنس ﷺ، تلك أقوال متضــافرة على أنّ "الروايةَ" ضــرورةٌ في تحديد "الصحبة". إلا أنّ ذلك يتضارب مع أقول: أحمد بن حنبل والآمديّ، وما عليه الأكثرون.

ب- أنّ كلام أنسٍ ﷺ، جاء في سياق السؤال عمّن يأخذون عنهم، لأنّ إتيان السائل يكون في غالبه لطلب الحديث من الصحابيّ.

ج- الرواية هي المُعوَّلُ الأول في إثبات الصــحبة، بصــرف النظر أنها من التي يرويها الصــحابيّ مرفوعا، أو التي يذكر فيها مما يكون أثرا في عهد النبوّة.

د- الرواية بالعموم إثبات في وجود الصحابيّ وإدراكه والرؤية والرتبة.

الخلاصة:

إنّ شـرط الرواية في الصـحبة، يذكر للعلم به ومعرفته والقائلين به، أما الذي عليه العمل عند أئمة الشأن، فلا تعدّ الرواية شرطا في الصحبة، وها هو كتاب الإصابة، مليءٌ بقولهم: (له صحبة وليس له رواية)، فالواقع أنّ الرأي في اشــتراط الصــحبة غير معمول به. والإمام ابنُ كثير يؤكد على أنّ أكثر أهل العلم على عدم اشتراطها، فيقول بعد قول أنس السابق عن الصحابة: (وهذا إنما

---

1 - "السَّـيلاني: بفتح السـين المهملة والياء آخر الحروف واللام ألف وفي آخرها النون، هذه النسـبة إلى سـيلان". قاله: السمعانيّ، عبدالكريم: (ت: 562هـ)، الأنساب، ترجمة رقم: (2251).

2 - **العراقي**، أبو الفضـل زين الدين عبدالرحيم بن الحسـين (ت: 806هــــ)، **شـرح التبصـرة والتذكرة = ألفية العراقي**: (124/2)، عبداللطيف الهميم ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى: 2002م.

نفي فيه الصــــحبة الخاصــــة، ولا ينفي ما اصــــطلح عليه الجمهور من أنّ مجرَّدَ الرؤيةِ كافٍ في إطلاق الصحبة، لِشَرَفِ رسول اللهﷺ، وجَلَالةِ قَدرِهِ وقدرِ مَن رَآه مِن المسلمين)[1].

وبذلك يتبيّن أنّ صـلبَ هذه الدراسـة، القائم على معرفة صـحابة قيل عن أحدهم:**"لا يعرف له رواية"** أمر ملتصـق في ماهية الصـحبة ومقام الصـحابة، مما يعني أهمية الدراسـة وضـرورتها في جانب مهمّ وأصيل في حدّ الصحبة والصحابة، مع أنّ الراجح كما مرّ آنفًا.

ويأتي استرسال آخر للآمديّ، ينقله عنه ابن حجر في الإصابة، حيث قال:

(ثم، من لم يُعرف حالُه إلَّا من جهة نفسه فمقتضـى كلام الآمديّ الّذي سبق ومن تبعه ألا تثبت صحبته. ونقل أبو الحسن بن القطّان فيه الخلاف ورجّح عدم الثبوت.

وأما ابن عبدالبر فجزم بالقبول بناء على أن الظاهر سـلامته من الجرح، وقوي ذلك بتصـرف أئمة الحديث في تخريجهم أحاديث هذا الضـرب في مسـانيدهم. ولا ريب في انحطاط رتبة من هذا سبيله عمن مضى. ومن صور هذا الضرب أن يقول التابعي: أخبرني فلان مثلا: أنه سمع النبيﷺ، يقول، سواء أسْمَاهُ أمْ لا.

أما إذا قال أخبرني رجل، مثلا عن النبيّﷺ،بكذا فثبوت الصحبة بذلك بعيد، لاحتمال الإرسال. ويحتمل التفرقة بين أن يكون القائل من كبار التابعين، فيرجح القبول، أو صـــغارهم فيرجح الرد. ومع ذلك فلم يتوقف من صنّف في الصحابة في إخراج مَنْ هذا سبيلُه في كُتُبِهم)[2].

فالذي يظهر مما غلبه العمل عند المحدثين، أنّ مَن كان ظاهر خبرُه السـلامة، وأبان عن خبر يوحي أنه من الصحابة، مع عدم وجود المخالف، أيْ: أن لا يأتي خبر يخالفُ إثبات صحبته.

وفي ختام التعرض لتعريفات الصـــحبة والصـــحابة، لا بدّ من التعرف على بعض ســـمات الصحابة الكرام، مما يتعلق في هذه الدراسة.

المطلب الثاني: سمات الصحابة الكرام ومنهج أهل السنة فيهم

فضــلا عن السـمات الجليلة، والصـفات النبيلة، التي يتصـف بها الصـحابة الكرام رضــي الله عنهم، يمكن إفراد بعض السمات مما يكون من متعلقات هذه الدراسة، على النحو الآتي:

أولا: سمات الصحابة الكرام رضي الله عنهم:

إنّ المتتبع للنصـوص الشـرعية، والآثار التي وردت في تزكية الصـحابة، يسـتشـعر سـمات

---

1 - **ابن كثير**، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـــ)، **اختصار علوم الحديث**: (180/1)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الثانية. بدون.

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي الإصابة في تمييز الصحابة: (1/ 161).

عظيمة تجسّدت في حياة الصحابة. ويمكن صياغة بعضها على شكل نقاط، كما في الآتي:

أولا: كلّ صــحبة في معناها الحقيقي تكون من طرفين، فهذا صــاحب لهذا والعكس صــحيح، إلا صحبة النّبيّ ﷺ، فهي شرف للصاحب، وقد زكاهم الله تعالى في كتابه الحكيم، فهي مرتبة عَلِيَّةٌ.

ثانيا: يتفرّد الصحابة بإيصال الرسالة السماوية عبر الزمان والمكان، بما نقلوه عن النّبيّ ﷺ.

ثالثا: للصحابة مراتب عالية بعضها أعلى من بعض، إلا أنّه لا يوجد في مرتبة الصحبة دنوّ.

رابعا: تنبني الصحبة على المحبة، ومحبة الصحابة للنبيّ ﷺ، خالصة لا يعتريها شائبة، فقد أحبوه أكثرَ من أنفسهم ومنهم تتعلم الأمةُ كيفية محبة النبيّ المعصوم ﷺ، فيما نقلوه من النصوص، وفيما نقل عنهم من المواقف المشرّفة في محبتهم للنبيّﷺ، بما لا يسبقهم أحد في ذلك.

خامسا: وجوب معرفة الصحابة، فمعرفة قدرهم من المُهِمَّات المرتبطة بعقيدة المسلم واستقامة الدين، ويؤكد العلماء على مكانة الصحابة في هذه الأمة، ويذكرون من فضلهم وفضائلهم وأثرِهم وآثارِهم، ما يوجبِ الدفاع عن أعراضهم وحماية حياضهم، ومن معرفتهم: معرفة مراتبهم.

وتأتي الرواية في مقدمة اهتمامات الصحابة الكرام، وفي ذات الوقت تبدو الرواية في مقدمات السمات التي تفرق بين الصحابة وغيرهم.

ويتناول السُّلَميُّ مسألة تلقي الصحابة الكرامﷺ فيقول:(إن توحيد مصدر التلقي من أعظم الأمور التي ينبغي أن يعتني بها المسلمون حتى يرتقوا إلى تلك المنزلة التي نالها أصحاب رسول الله ﷺ، لقد كان الصحابة اقتصروا في تلقيهم وتربيتهم على الوحي، فهو مصدر الفهم عندهم، وهو مصدر حياتهم كلها ، يحلون ما أحل الله، ويحرمون ما حرم الله، ويلتزمون بآداب القرآن، ويتعظون بمواعظه، ويؤمنون بمحكمه، ويقفون عند متشابهه ويردونه إلى المحكم)[1].

ثانيا: منهج أهل السنة في الصحابة:

إنّ منهج أهل السنّة والجماعة المعتبر في عموم الصحابة الكرام، يقوم على محبتهم وأنها من علامات الإيمان، وأنّ بغضهم من علامات النفاق. والترضي عنهم، مما يوجب تعديل شأنهم، وتقديمهم على من سواهم من الأمة، وهم في الاجتهاد في المقام الأسنى. كما أنّ مَقام الصحابة مكانة في كتب العقيدة، ويبيّنه ما تناوله الطحاويّ بقوله: (ونحبُّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ، ولا نُفْرِطُ في حُبِّ أحد منهم، ولا نتبرأُ من أَحَدٍ منهم، ونبغِضُ من يبغِضُهم، وبغيرِ الخيرِ يذكرُهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبُهم دينٌ وإيمان وإحسان، وبغضُهم كفرٌ ونفاق وطغيان)[2].

---

1 - **السّلَميّ**، محمد بن صامل، **تاريخ الصحابة أهميته ومنهج دراسته**، بحث مقدم لمؤتمر الصحابة، باكستان: (1432هـ) صفحة: (14).

2 - **الطحاويّ**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة الأزدي الحجري المصريّ (ت: 321هـ) **العقيدة الطحاوية**: (356/1)، بشرح البراك، دار التدمرية، الطبعة الثانية، 2008 م.

فيتوجب على أهل العلم خدمة سيرتهم، ورواية أقوالهم، وتسطير أحوالهم. فمكانة الصحابة ومحبتهم، تأتي ضمن تأصيل شرعيّ واضح في العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. ثمّ إنّ قدْرَهم ارتقَى بما قدّموه من أعمال صالحات، استحقوا لأجلها بعد فضل الله وكرمه، بأن يذكرهم بالحُسنى من جاء بعدهم إلى يوم الدّين.

وبعد تأكيد محبَّة أهل السنة والجماعة للصحابة الكرام، وأنه من الإيمان، يقول البراك فيما يعنى بمراتبهم، ويورد آيات ينبغي التعرض إليها في هذا المقام: (الصحابة متفاوتون في صحبتهم للنبيّ ﷺ، وأعظمهم حظا من هذه الصحبة هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، وهو الذي جاء النص في القرآن على صحبته ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: 40]. وهذا الحب للصحابة هو ثمرة الإيمان بفضلهم، وأنهم خير الناس، وقد جاءت النصوص من الكتاب والسنة الدالة على فضلهم، يقول الله تعالى عنهم: ﴿وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: 100]. وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوا وَنَصَرُوا أُوْلَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾. ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾[الفتح: 18]، وقال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾[الفتح: 29]. ومن السنَّةِ ما جاء في الحديث الصحيح عن الرسول ﷺ: "خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ"[1])[2].

ويأتي الدفاع عن الصحابة الكرام رضي الله عنهم، جزء أصيل من الدفاع عن رسول الله ﷺ، فهم بطانته وهم خاصّته، وهم الحملة الأمناء، والنقلة الحفاظ لسنته ﷺ.

ثالثا: بيان أهمية تتبع مرويات الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية":

إنّ دراسة من قيل فيه من الصحابة: " لا يعرف له رواية"، واجب تجاه أولئك الصحابة بالخصوص، والصحابة بالعموم، لما فيها من تتبع لصاحب الترجمة إن كان له رواية، حتى وإن كانت ضعيفة، فتلك دراسة تنبئ عن الاهتمام بالصحابة ومروياتهم.

كما أنّ تتبع مرويات الصحابة المرفوع منها والموقوف، يعدّ من أداء الأمانة عند التابعين

---

1 - متفق عليه، رواه: **البخاريّ**، **صحيح البخاريّ**، كتاب أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بابُ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَمَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ رَآهُ مِنَ المُسْلِمِينَ، فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِهِ (2652)، و**مسلم**: **صحيح مسلم**، كتاب: فضائل الصحتبة، 52 - بَابُ فَضْلِ الصَّحَابَةِ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، حديث رقم: (212 - 2533).

2 - **البراك**، عبدالرحمن بن ناصر، **شرح العقيدة الطحاوية**: (356/1)، دار التدمرية، الطبعة الثانية، 2008 م. باختصار.

والتابعين لهم بإحســـان، فالمرفوع له قدره عند المســـلمين بما لا يخفى، وما كان له حكم المرفوع متفرع منه بقدره.وأما الموقوف من أقوالهم حتى لم يأخذ حكم المرفوع، فهو الرأي الأقرب من مشكاة النبوة، فإعمال كلّ الروايات الصحيحة عمل يقوم على الديانة أصالة.

وأما من لايُعرف له رواية، فإنّ تتبع المرويات وإثبات ما هو ثابت منها، هو أيضًـــا من أداء الأمانة العلمية، وهو مما قامت عليه هذه الدراسة،بالطرق التي يسلكها العلماء في إثبات الصحبة.

وأمّا مَن يشكل في حقّه درجة الصحبة، أو تكون المصادر في حقه: (تفرّد) أو نحوه، فمنهج أهل الحديث أنه يكتفى أنّه يذكر بأحد الصفات، ومثاله فيمن قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية":

جاء في الإصابة:

(رويفع، مولى النبيّ ﷺ، ذكره أبو أحمد العســـكريّ في موالي النبيّ ﷺ، ذكره المُفضّـــلُ الغَلَّابي، عن مصـــعب الزبيري، وقال ابن أبي خيثمة: جاء ابن رويفع إلى عمر بن عبد العزيز ففرض له، ولا عقب له، حكاه ابن عساكر، وقال: لا أعلم أحدا ذكره غيرُه.

وقال أبو عمر: لا أعلم له رواية) [1].

دراسة ترجمة رويفع رضي الله عنه:

أولا: ثبتت صحبة رويفع بإيراد أنّه في موالي النبيّ ﷺ. وهي صفة بدهية في إثبات الصحبة

ثانيا: قول ابن أبي خيثمة: (جاء ابن رويفع إلى عمر بن عبدالعزيز ففرض له، ولا عقب له، حكاه ابن عساكر، وقال: لا أعلم أحدا ذكره غيرُه). فيه إشارة إلى انقطاع الخبر عن رويفع.

ثالثا: قول أبي عمر، أي: ابن عبدالبرّ: (لا أعلم له رواية) يعني بها رويفع[2].

رابعا: قولهم: "رويفع، لا عقب لابنه". ذكر ولدَه ابنُ عســـاكر، كما بدا في ترجمة رويفع، أنّه لم يذكره سوى الغَلابيّ نقلا عن مصعب الزبيريّ، ومع ذلك ذكروه في الصحابة، لأنه لا مانع من ذلك، فيكفي أن يذكره أحد الثقات من علماء هذا الشأن ويعدّ قوله مرجعا، كالزُّبيريّ.

خامسا: لبيان أهمية الرواية في إثبات الصحبة: (رويفع مولى النبيّ) لا يعرف له رواية فَقَلّ ذِكرُه في الصـــحابة، أمّا رويفع بن ثابت[3] الذي له رواية فيذكرونه وروايته. وعلى ما وقفت عليه الدراسة: ليس غيرهما رويفع بين الصحابة. والله أعلم.

رابعا: حكم التعامل مع مرويات الصحابة عنهم وفيهم:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (2706)، ترجمة رقم: (2).

2- **ابن عبدالبرّ**، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبدالبرّ النَّمَرِيّ القرطبي (ت: 463هـــ)**الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: (789)، المحقق: علي محمد البجاويّ، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1992م.

3 - انظر ترجمته: ابن حجر، الإصابة: (885).

أولا: إنّ التعامل مع ما يثبت من المرويات عن الصـــحابة، هو القبول مطلقا، ومع أنه لا تعارض بين تلك المرويات، مع فروقات الزمان والمكان بينهم، والفروقات تتوسّع في الآخذين عنهم، بآلاف من التابعين، وإن حصل التعارض ظاهرا فالأمر إلى الفقهاء وأهل الفهم عنهم، لبيان كنهه.

ثانيا: التعامل مع ما قيل فيهم، وهنا يقول أحمد الإمام: (إنّ ما جرى بين الصـــحابة رضـــوان الله عليهم من كلام واختلاف لا يعدو أن يكون اختلافًا على اجتهاد وتأويل يســوغ مثلهما في الشــرع، ويجوز سلوكهما في الدين، مما لا يبيح لأحدٍ من بعدهم الطعن فيهم بأي وجه كان أو الانتقاص من مقامهم وذكر حالهم بســوء، فإنهم فيما نحســب - وهذا من حقهم علينا في حســن الظن بهم – ما اختلفوا إلا على اجتهاد في إصابة الحق، مثل الذي وقع بينهم في صلاة العصر، حين رجعوا من غزوة الأحزاب منتصرين)[1].

خامسا: أهمية دراسة تراجم الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية":

إنّ كثيرا من الصـــحابة ممن ليس له رواية، لم يأتِ في ترجمتهم نفي الرواية عنهم، وآخرين من الصـــحابة قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وهذا الأمر يدلّ على أهمية الرواية في جوانب متعددة، وخصوصًا في تحقيق رتبة الصحابة دراسة وتمحيصا، مما حدا العلماء يتحدثون ويؤلفون في تلك المرتبة، وهنا يطالعنا كتاب العلائيّ: (تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة).

وهنا مسألة تُعنى بعدالة "مُنيفي الرتبة"، وهي تعنى بالرواية، ويبينه العلائيّ بقوله:

(المسألة الثالثة: في تقرير عدالة الصحابة رضي الله عنهم: والذي ذهب إليه جمهور السلف والخلف، أن العدالة ثابتة لجميع الصحابة رضي الله عنهم، وهي الأصل المستصحب فيهم، إلى أن يثبت بطريق قاطع ارتكاب واحد منهم لما يوجب الفسق مع علمه، وذلك مما لم يثبت صريحاً عن أحد منهم، بحمد الله فلا حاجة إلى البحث عن عدالة من ثبتت له الصحبة ولا الفحص عنها بخلاف من بعدهم.

وهذه المسألة عظيمة الجدوى، والحاجة إليها ماسة في أصول الدين وأصول الفقه جميعًا)[2].

فيما مضى نجد أنّ الصحابة الكرام كلّهم عدول، وأنّ العدالة تستلزم أن يروي العدلُ ما عنده من مرويات مسموعة، والصحابة عدول، والرواية شأنها عظيم، ونفي الرواية عن أحدهم، يربطنا بضرورة تبيين حاله في الرواية إذا ثبتت أو لم تثبت.

ويضيف العلائيّ التنبيه على ضرورة عدم جعل العدالة في شأن الصحابة كغيرهم، فيقول:

(فمنهم من زعم أن حكمهم -أعني الصـــحابة- في العدالة كحكم غيرهم يجب البحث عنها

---

1 - **الإمام**، أحمد علي، **الصحبة والصحابة**، دراسة تأصيلية في تحقيق عدالة الصحابة وذكر فضائلهم رضي الله عنهم، من إصدار دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات العربية، العدد: (19) ص: (96). بدون.

2 - **العلائي**، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبدالله الدمشقي (ت: 761هـ)، **تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة**: (60/1)، عبدالرحيم القشقري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، 1410هـ.

ومعرفة ما في حق كل واحد منهم، ومنهم من زعم أن الأصـــل في كل واحد منهم العدالة، لكن في أول الأمر فأما بعدما ظهرت بينهم الفتن فلا.

بل حالهم فيما بعد ظهور الفتن كحال غيرهم لأن الفاســـق منهم غير متعين، وذهب جمهور المعتزلة إلى أن من قاتل علياً رضـــي الله عنه فهو فاســـق مردود الرواية والشـــهادة لخروجه على الإمام الحق)[1].

فيما مضى يتأكد لنا أهمية الرواية، من حيث العمل على القول بعدالة الصحابة فيها، مما يعني أنّ الرواية هي أيسر طريق لمعرفة الصحابيّ، وأنه بدونها لا يعرف صحابيّ، فليس هناك سجلات كتبت فيها أسماؤهم وتلقتها الأمة مجردة، بل إنّ الرواية هي المصدر الأساس، وما جاء منهم فكلّه مقبول لرتبتهم، فلا يصحّ جرحهم، والثابت نقلا وعقلا عدالتهم.

المطلب الثالث: أثر الرواية في معرفة الصحابة وإثبات الصحبة

إنّ الصـــحابة الذين تجاوزوا القنطرة في الشـــهرة والاشـــتهار، ومروياتهم مدونة محفوظة، لا يحتاجون دليلا على صحبتهم، وأما الذين دون ذلك في الشهرة والاشتهار، فقد يحتاجون إلى قرائن لإثبات صحبتهم، وهنا تأتي رواية الحديث الشريف في الصدر الأول من تلك القرائن.

فقد لا نتعرف على صـحابيّ إلا من خلال حديث واحد يرويه مسموعا أو يروي حادثةً تشـهد له بالصـحبة، أو أن يأتي ذكره من خلال حديث شريف، أو يذكر في مراتبهم، كأن يكون بدريًّا أو من مهاجرة الحبشـة، أو من مسلمة الفتح ونحو ذلك من أحداث السيرة النبوية المشرفة. فضـلا عن المهاجرين والأنصـــار والمبايعين تحت الشـــجرة، وغير ذلك مما يعدّ إثباتا للصـــحبة، وهذا الغيض من الفيض، يوحي إلى عظيم الرتبة، وعظيم اهتمام العلماء في إثباتها.

وفيما مضـــى تأكيد على أهمية الرواية وإثباتها، لإثبات الصـــحبة لصـــاحب الترجمة، والرواية تُبيّن مرتبة الراوي عنه، أو ترفع عنه الجهالة، وغير ذلك من الفوائد الحديثية.

ويأتي بعض بيان أهمية الرواية، بالآتي:

أولا: الرواية من أسباب إيراد صاحب الترجمة بين الصحابة: مثاله: جاء في الإصابة:

(إبراهيم بن عبيد بن رفاعة الزّرقيّ.أورده عبدان في الصـــحابة، وأورد له من طريق إسـماعيل بن عيّاش، عن محمد بن أبي حميد، عن ابن المنكدر، عن إبراهيم بن عبيد بن رفاعة، قال: صـــنع أبو سـعيد الخدريّ طعاما فدعا رسـول الله ﷺ، وأصـحابه ... الحديث. قال أبو موسـى: هذا مرسـل. ثم

---

1 - **المصدر السابق:** (1/60-61).

أخرجه من وجه آخر عن ابن أبي حميد، فقال: عن إبراهيم بن عبيد، عن أبي سعيد.

قلت: ولإبراهيم رواية عن أبيه عن جدّه رفاعة في شهوده بدرا.

وهو تابعيّ صغير، وأبوه لا تصحّ له صحبة. بل قيل: إنه ولد في عهد النبيّ ﷺ)[1].

ومن خلال هذه الترجمة يتبيّن الآتي:

أولا: يرى الحافظ ابنُ حجر، أنّ وجود الرواية سببٌ في إيراد عَبدانُ لإبراهيمَ في الصحابة.

ثانيا: ورود حديث يشعر بشهود إبراهيم ما صنعه أبو سعيد رضي الله عنه، من دعوته للنبيّ ﷺ، وتلبية النبيّ ﷺ للدعوة، وشهود مثل هذه الحادثة ينبئ عن صحبة من حضرها.

ثالثا: نفي الرواية هنا ليس صـريحا، إلا أن إثبات الرواية مرسـلة، مما يتضـمّن نفي الرواية، ثمّ الحكم من ابن حجر بعدم صـحبة إبراهيم بن عبيد الزرقيّ، وذلك بسـبب الرواية التي تبين أنّ إبراهيم الزرقيّ يروي عن أبيه عن جده، وإذا كان بالكاد يكون أبوه وُلِدَ في عهد النبوة، فذلك يعني حتما أنه لم تثبت له صحبة.

وفيما مضى.. يتبيّن أنّ الرواية سبب في إثبات الطبقة، حيث ثبتت روايته عن أبيه، مثبتة أنه من صغار التابعين، وليس من الصحابة. كما أنّ هذا المثال سيق هنا لبيان نفي الرواية ضمنا، مع التأكيد أنّ الدراسة لا تعنى إلا بالنفي الصريح. وجاء مثالا على أهمية الرواية التي كانت سببا في إيراد إبراهيمَ بنَ عبيد في الصحابة عند عبدان.

ثانيا: الرواية من طرق إثبات الصحبة في كتب الطبقات:

تعدّ الرواية إحدى أهم الطرق لمعرفة الصحابة، وهو ما أشرنا إليه آنفا، وقد استقينا ذلك من كتب علم المصطلح التي هي مرجع في علوم الحديث الشريف، ومن ذلك قولهم:(إن طرق إِثْبَات الصُّحْبَة يعرف بالتواتر والاستفاضة، وَقَول الصَّحَابِيّ: أَنا صَحَابِيّ. وفي فضل الصَّحَابَة: قال الشَّافِعِي: هم فَوْقنَا فِي كل علم واجتهاد وورع وعقل. ومَرَاتِبهمْ فِي الرِّوَايَة والفتيا: أَكْثَرهم وأولهم حَدِيثا: أَبُو هُرَيْرَة، وَابْن عمر، وَابْن عَبَّاس، وَعَائِشَة، وَجَابِر بن عبدالله، وَأنس)[2].

فالجعبريّ يبيّن أنّ التواتر والاستفاضة ضرورة في إثبات الصحبة، وهنا ننبه إلى أنّ كلًّا من التواتر والاستفاضة، لا يتحققان إلا من خلال رواية متواتر أو مستفاضة، أو بقول الصحابيّ: (أنا صـحابيّ)، أو غيرها من الألفاظ التي تؤكد صـحبته، ومن الأمور للحكم على غير المعروفين بالصحبة: قرينة الرواية بلفظ: سمعت، أو أن يصرّح الراوي عنه بصحبته، ومثاله:

---

1 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (506).

2 - **الجعبريّ**، برهان الدين إبراهيم بن عمر (ت: 732هـ)، **رسوم التحديث في علوم الحديث**: (144/1)، المحقق: إبراهيم بن شريف الميلي، دار ابن حزم - لبنان / بيروت الطبعة: الأولى، 2000م. – بتصرف بسيط-

جاء في الإصابة:

(عُمَير بن حبيب بن خُمَاشـــة، ابن جويبر بن عبيد بن عنان بن عامر بن خطمة الأنصـــاري الخطميّ. قال البخاريّ: بايع تحت الشجرة. وقال ابن السّكن: مدني له صحبة. ويقال: إنه بايع تحت الشجرة، وهو جدّ أبي جعفر الخطميّ، ولم نجد له رواية عن النبيّﷺ، من وجه ثابت.

وقال البغويّ: حدثنا أبو نصر التمار، حدثنا حماد بن سلمة، عن أبي جعفر الخطميّ، عن أبيه، عن جده عمير بن حبيب، قال: "الإيمان يزيد وينقص..." الحديث موقوف. ...،

وأخرجه ابن شـاهين من وجه آخر، عن حماد بن سـلمة، قال: حدثنا أبو جعفر الخطميّ، قال: كان جدي عمر بن حبيب، وكانت له صحبة، يقول: أي بني، الإيمان يزيد وينقص... إلخ) [1].

دراسة الترجمة:

أولا: عمير بن حبيب صـــحابيّ قال فيه البخاريّ: " ولم نجد له رواية". أي: من المرفوع، وأما الموقوف فقد روى له العديدون منهم مَن ذكرهم ابن حجر آنفا: الطبرانيّ، وأحمد في الزهد.

ثانيا: يعدّ من طرق إثبات الصـحبة، أنْ يفصـح الراوي في روايته أنه يروي عن صـحابيّ، وهنا يروى البغويّ عن أبي جعفر الخطميّ عن جدّه حديثا موقوفا، ومن طريق ابن شـاهين بقوله: (كان جَدِّي عمرُ بن حبيب، وكانت له صحبة).

رابعا: يكون بلديُّ الرَّجل أعرف به، وقرابته التي يلتصـــق بها محلّ اعتبار في معرفة الرجل، ويبيّن ذلك ما قاله حماد بن زيد: (**"أَهْلُ بَلَدِ الرَّجُلِ أَعْرَفُ بِالرَّجُلِ"**. قَالَ الْخَطِيبُ: لَمَّا كَانَ عِنْدَهُمْ زِيَادَةُ عِلْمٍ بِخَبَرِهِ, عَلَى مَا عَلِمَهُ الْغَرِيبُ مِنْ ظَاهِرِ عَدَالَتِهِ, جَعَلَ حَمَّادٌ الْحُكْمَ لِمَا عَلِمُوهُ مِنْ جَرْحِهِ , دُونَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْغَرِيبُ مِنْ عَدَالَتِهِ)[2].

فما أورده الخطيب كان في معرض توثيق: "البلديّ"من عموم الرواة عن بعضـــهم، إلا أنّ محلَّ الشاهد واضح هنا، وهو مما يعضد القول بصحبة عمير. وهناك مثال آخر يأتي فيه ذكر الصحبة عن الراوي، مما يؤكد مرّة بعد مرّة في أنّ الرواية لها أثر في إثبات الصحبة، حتى وإنْ كانت من الموقوف، كما في المثال السابق واللاحق:

جاء في الإصابة: (يزيد بن أبي زياد: ويقال يزيد بن زياد الأسلميّ.رجل من أصحاب النبيّ ﷺ. روى عنه يزيد بن أبي حبيب، قاله ابن يونس. وقال ابن منده: لا نعرف له حديثا مسندا.

وأخرج نعيم بن حمّاد في كتاب «الفتن» من طريق أبي قبيل، يزيد بن زياد الأســلميّ، وكان

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (6044)، ترجمة رقم: (3).

2- **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد (ت: 463هـ)، **الكفاية في علم الرواية**: (106/1)، المحقق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

من الصحابة، فذكر أثرا موقوفًا)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: يزيد بن أبي أنيس[2] يروي عن يزيد بن أبي حبيب الذي يروي عن يزيد بن أبي زياد.

ثانيا: لم أقف على الأثر الذي ذكر ابنُ يونس أنّ يزيد بن أبي حبيب يرويه عنه.

ثالثا: ما رواه أبو قبيل عن يزيد بن أبي زياد، أورده نعيم بن حمّاد في حديث ضـــعيف يرويه عن رِشدين عن ابن لَهِيعة، وفيهما من الضعف ما لا يخفى أهل الاختصاص[3].

ثالثا: الرواية وتحديد مرتبة الراوي في كتب الطبقات:

إنّ إثبات المرفوع من الموقوف من رواية الصـــحابيّ، يكون من طريق التابعيّ الذي عليه المعول في الرواية عن الصحابيّ. وبكتب التراجم، يمكن معرفة مرتبة الراوي، وبيان ذلك بالآتي:

أولا: اشـتملت كتب الطبقات على ذكر بعض التابعين ضـمن فوائد علمية، وتأتي الرواية للتعريف بالطبقة، فيذكرون التابعيّ وعمّن روى من الصحابة إن كان من أهل الرواية.

ثانيا: قرن بعض العلماء في كتبهم بين الصـــحابة والتابعين، كما في: (الصـــحابة والتابعين) للدارقطني وكتاب: (معرفة التابعين)، لأبي المطرَّف بن فطيس الأندلسي.

ثالثا: تعنى هذه الدراسة بصحابة قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية" والتابعيّ هو المصدر الوحيد لإثبات الروايات عن الصحابة المرفوع منها والموقوف[4].

رابعا: لدراســـة التابعين أهمية بيّنها علماء المصـــطلح بما يعنى بأمر الرواية، من ذلك ما قاله السـيوطيّ في ألفيته: (وَمِنْ مُفَادِ عِلْمِ ذَا وَالأَوَّلِ ... مَعْرِفَةُ الْمُرْسَلِ وَالْمُتَّصِـلِ)[5]. بمعنى: أنّ من فوائد علم المصطلح، معرفة المرسل من المتصل، وذلك يكون من علم: معرفة الصحابة.

خامســـا: مرتبة الصـــحبة مرتبطة بإدراك عهد النبوة، وهي مرتبة انقطعت بانقطاع الوحي يوم التحق النبيّ ﷺ بالرفيق الأعلى، حيث إنها لا تدرك إلا بالرؤية والصحبة للنبيّﷺ في حياته.

والتنبيه على مثل هذا الأمر ليس هجينا، فقد قام أحدهم بالادعاء أنه من الصـــحابة:(أورد الفيروز

---

1 - ابن حجر، الإصابة: (9281) ترجمة رقم: (4).

2- انظر: **نعيم بن حماد**، بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت: 228هـــــ)، **كتاب الفتن**: (1355). المحقق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1412

3- انظر: **الخزرجيّ**، أحمد بن عبدالله بن أبي الخير بن عبدالعليم (ت: بعد 923هـ)، **خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: (1/ 430)، عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر - حلب / بيروت. الطبعة: الخامسة، 1416 هـ

4 - قلت: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وقد يوفق الله تعالى، من يقوم بعمل دراسات على التابعين الذين قيل فيهم: "لا تعرف له رواية". مع أنّ الأمر من ناحية الدراسة سيكون أضيق لمن تأمله. الباحث.

5 - **السيوطي**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـــ)، **ألفية السيوطي في علم الحديث**: (703)، أحمد محمد شاكر، الناشر: المكتبة العلمية، بدون.

آبادي إحدى العجائب وأنكره: ورَتَنٌ، بنُ كِرْبالِ بنِ رَتَنٍ البَتْرَنْدِيّ، ليس بصحابيٍّ، وإنَّما هو كذَّابٌ ظَهَرَ بالهِنْدِ بعدَ السِّتِّمِائَةِ، فادَّعَى الصُّحْبَةَ، وصُدِّقَ، ورَوَى أحاديثَ سَمِعْناها من أصْحابِ أصْحابِهِ)[1]. ومع ندرة الحادثة، فهي شاهدٌ على أهمية علم الطبقات.

المطلب الرابع: أثر الرواية في تحديد الطبقة

الغالب فيمن مات مبكرا أن لا يكون له حديث، وإن كان ثمة حديث يرويه تابعيّ عنه فسيكون غير متصل، كما أنّ نفي الرواية عمن مات في الحبشة أو في العهد النبويّ، في المواقع وغيرها، كلّ ذلك مما لا يظهر دواعي نفي الرواية عنه بادئ الأمر، إلا أنّ في البحث والدراسة يتبين المغزى من النفي كلّ بحسْبه. وهنا أمثلة تبيّن أثر ثبوت الرواية في تحديد طبقة صاحب الترجمة:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(سُوَيْدُ بْنُ عَمْرٍو الأنصاريّ. قال ابن سعد: آخى النّبيّﷺ، بينه وبين وهب بن سعد بن أبي سَرْح، واستُشْهِدا جميعًا يوم مؤتة. وأخرج ابن منده من طريق مُجَمِّع بن يحيى: حدثنا سويد بن عمرو الأنصاريّ، قال: قال رسول الله ﷺ: "بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَام"[2]. قال ابن عساكر: إن كان هذا هو الّذي استشهد بمؤتة فالحديث مُرسَلٌ. قلت: كيف يكون مرسَلًا ومُجمّعٌ يقول: حدّثنا؟. بل يكون الصّواب فيه سويد بن عامرش)[3].

دراسة ترجمة سويد بن عمرو:

أولا: يوضح حال سُوَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، ترجمةُ سويد بن عامر في الإصابة: (سويد بن عامر بن يزيد بن حارثة الأنصاريّ. تابعيّ صغير. لجدّه صحبة، وأما هو فأخرج له البغوي وأبو يعلى من طريق مجمّع بن يحيى قال: سمعت سويد بن عامر أَحَدَ عُمومَتي قال: قال رسول اللهﷺ: **"بُلُّوا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ"**.

قال ابن حبّان في ثقات التابعين: حديثه مرسل. وقال البغويّ وابن منده: لا صحبة له)[4].

---

1 - **الفيروزآبادي**، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت: 817هـ)، **القاموس المحيط**: (1199/1)، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، 2005م.
2 - المصدر السابق: (3838).
3 - ابن حجر، الإصابة: (3617).
4 - أخرجه: **المروزيّ** في البرّ والصّلة: (116)، **والبيهقيّ** في شعب الإيمان: (7602)، **والشهاب القضاعيّ** في مسنده: (653). وغيرهم، وللحديث عدة طرق، وهو حديث حسن.

ويتبيّن من ذلك، أنّ سويدَ بن عَمرٍو صحابيٌّ استشهد بمؤتة، وابن عامر تابعيّ، وأنّ الرواية كانت سبب الإشكال في دفع ابن عساكر إلى جعل الرواية مرسلة لأنّ راويها مات في مؤتة، والصواب جاء في الإصابة كما مرّ هنا.

ثانيا: قول ابن عساكر: (إن كان هذا هو الّذي استشهد بمؤتة فالحديث مرسل) فالرواية جاءت بحدثنا، وقد لا يفرق بينهما إلا بالرجوع إلى المحققين ممن يعطوننا الحكم الصحيح.

ثالثا: ابن عساكر حكم بصحبة صاحب الرواية على اعتبار أنه سويد بن عمرو، مع الحكم بإرسالها لأنه مات في مؤتة، وحلّ الإشكال بالتمييز بين السويدين، مما يؤكد على أهمية الرواية وأثرها في تحديد الطبقة.

الخلاصة: ما نقله ابن حجر عن ابن عبدالبرّ، يوثق أنّ صاحب الترجمة تابعيّ، وذلك أرجح من اعتماد قول حدّثنا بالرواية، التي لا يمكن أن تحصل حيث ثبت موت سويد بن عمرو في مؤتة.

المثال الثاني: تعدّ الرواية أمرًا مؤكِّدًا للصحبة، ومددة للرتبة، ومن ذلك أن يرد اسمٌ في رواية ثابتة فيظنه أحدهم أنه صحابيّ لثبوت الرواية عنده، وبيان ذلك بالمثال الاتي:

جاء في الإصابة:

(عبد الرحمن بن جارية الأنصاري:

قال ابن منده: ذكره ابن مسعود الرازيّ في الصحابة، وأخرج عن أبي عامر العقدي، عن أفلح بن سعد، عن محمد بن كعب القرظي، عن أبي سليط، عن عبدالرحمن بن جارية، أن النبيّ ﷺ قال: "أبردوا بالظّهر".

قلت: وكذا أخرجه إسحاق بن راهويه في مسندة، عن أبي عامر العقدي.

وأخرجه الطّبرانيّ، وأبو نعيم عنه من هذا الوجه.

وحارثة أبوه عند ابن منده وأبي نعيم بالحاء المهملة، وقد ردّ ذلك أبو أحمد العسكري، فقال في ترجمته: عبدالرحمن بن زيد بن جارية في الصحابة، وساق له حديثا نسب فيه إلى جده.

وعبد الرحمن بن يزيد هذا لا يثبت له سماع من النبيّ ﷺ. انتهى.

ولم يقم على كون أبي مسعود نسبه إلى جدّه دليلا، إلا أن الطبراني أورد الحديث المذكور في ترجمة عبد الرحمن بن يزيد، وسيأتي عبد الرحمن بن يزيد بن جارية في القسم الثاني، لأنّ والده قتل على عهد رسول اللهﷺ)[1].

التعليق:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (5110). ترجمة رقم: (4).

إنّ هذه الترجمة تختلف عن غيرها مما ورد في هذه الدراسة، حيث إنّ صاحبَها صحابيّ ولم يتم نفي الرواية عنه، بل.. تأكيد الرواية له، والنفي جاء في حقّ: عبدالرحمن بن زيد بن جارية، الذي أورده أبو أحمد العسكريّ في الصحابة، وتعقّبه ابنُ حجر، على أنّ ابن زيد: " لا يثبت له سماع من النبيّ ﷺ".

وبذلك تتبيّن أهمية الرواية في إثبات صحبة صاحب الترجمة عبدالرحمن بن جارية، ونفي الصحبة ونفي الرواية عن آخر هو: عبدالرحمن بن زيد بن جارية.

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(وَهْبُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ بن ربيعة بن هلال بن مالك ... الفهريّ، أخو عبدالله بن سعد.
ذكره ابن منده وابن حبّان، وقالا: لا نعرف له رواية.
وذكره محمد بن سعد في الطبقات، وقال: شهد بدرا في قول موسى بن عقبة، وأبي معشر، والواقديّ، قال: وآخى رسول الله ﷺ، بينه وبين سويد بن عمرو، وقتلا يوم مؤتة،
قال: وَشَهِدَ وَهْبُ ابن سَعْدٍ أُحُدًا وَالْخَنْدَقَ وَالْحُدَيْبِيَةَ وَخَيْبَرَ وَقُتِلَ يَوْمَ مؤتة شَهِيدًا فِي جُمَادَى الأُولَى سَنَةَ ثَمَانٍ مِنَ الْهِجْرَةِ. وَكَانَ يَوْمَ قُتِلَ ابْنَ أَرْبَعِينَ سَنَةً.
ثم روى ابن منده عن عاصم بن عمر، قال: نزل وهب بن سعد لما هاجر على كُلْثُومِ بْنِ الْهِدْمِ)[1].

دراسة الترجمة:

من خلال هذه الترجمة يتبيّن أنّ للرواية –نفيًا وإثباتا- أثر بالغ، وبيانه بالآتي:
أولا: الذي نفى الرواية عن وهب بن سعد: ابن منده وابن حبّان. وأيضا أبو نعيم كما سيأتي.
ثانيا: الصحابيّ وهب استشهد في مؤتة، وورد ذكره في ترجمة سويد بن عمرو، وللفائدة أوردت ترجمة وهب، خصوصا أنه اجتمع وسويد فيمن قيل فيهم: **"لا يعرف له رواية"**.
ثالثا: نسب وهب بن سعد في الإصابة مختلف عنه عند ابن سعد وغيره، ففي الطبقات: (وَهْبُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ حَبِيبِ بْنِ جَذِيمَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ حِسْلِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ)[2].
خامسا: جاء في الفتح: (الْهِدْمُ بِكَسْرِ الْهَاءِ وَسُكُونِ الدَّالِ وَهُوَ مِنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ سُكَّانِ قُبَاءٍ وَعَلَيْهِ نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ، حِينَ قَدِمَ فِي الْهِجْرَةِ إِلَى قُبَاءٍ)[3]. وفي ذلك إكرام لمن أكرم المهاجرين الأُوَل.

فرع: من الألفاظ في نفي الرواية، ما نجده هنا في وهب بن سعد، عند غير ابن حجر:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (9183). ترجمة رقم: (5).
2 - **ابن سعد،** أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري البغداديّ (ت: 230هـ)، **الطبقات الكبرى**: (311/3)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1990م.
3 - ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ: (2588/2).

أ- أبو نعيم: (وَهْبُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ مِنْ بَنِي مَالِكٍ، اسْتُشْهِدَ يَوْمَ مُؤْتَةَ، لَمْ يُسْنِدْ شَيْئًا)(1).

ب- ابن حبان: (وهب بْن سعد بْن أبي سرح...، شهد بَدْرًا وَلَا أحفظ لَهُ خَبرًا مَروِيًّا)(2).

ج- وفي تعدد ألفاظ نفي الرواية عن صاحب ترجمة في أكثر من موطن، دلالة صريحة على أنّ ما قامت عليه الدراســة: الصــحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" يمكن اعتماد أيّ لفظ كان، ما دام أنه يفضي إلى نفي الرواية بادئ ذي بدء.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(النّضر بن الحارث بن علقمة بن كلدة بن عبد الدار القرشيّ العبدريّ.

قال ابن أبي حاتم: النّضر بن الحارث. ويقال نضير، من مسلمة الفتح، وليست له رواية.

وكذا أخرج ابن منده، ...، عن أبي ســـعيد- أن النبيّ ﷺ، لما أقبل من الطائف نزل الجعرانة، وأعطى النّضر بن الحارث مائة من الإبل.

وقد أنكر ابن الأثير على من ترجم للنضـــير بن الحارث. وقال النضــــر: قتل كافرا بإجماع أهل السّير.

وتُعقب لاحتمال أن يكون له أخ سمي باسمه أو أحدهما بزيادة التحتانية.

ولهما أخ آخر اسمه الحارث سمّي باسم أبيه، ذكره زياد البكائيّ، عن ابن إسحاق، تقدم ذكره.

ومما يتمسـك به من ذكره أنّ موسـى بن عقبة ذكر أنّ النّضـير بن الحارث، بزيادة التحتانية، من مهاجرة الحبشة، وصاحب الترجمة ذكروا أنه من مسلمة الفتح...،

وقد ذكره البُلاذريّ(3) عن الهيثم بن عديّ، قال: هاجر النضير بن الحارث إلى الحبشة، ثم قدم مكة فارتدّ، ثم أسلم يوم الفتح أو بعده، واستشهد باليرموك، فعلى هذا يحصل الجمع، وأنه واحد)(4).

دراسة الترجمة:

أولا: هذه الترجمة من الأمثلة على الصـحابة الذين قيل عن أحدهم: **"لا يعرف له رواية"**، كما أنّها ترجمة جمعت العديد من المعطيات البحثية المتعلقة في هذه الدراسـة، مما يمكن تناولته، والاطلاع على ما جاء فيها، قد يعطي ترسيخا لمجريات الدراسة، ففي هذا المثال:

---

1 - **الأصبهانيّ**، أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت: 430هـ)، **معرفة الصحابة**: (6495)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى: 1998م.

2 - **ابن حبّان**، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميميّ أبو حاتم، البُســتيّ (ت: 354هـــ)، **الثقات**: (1398)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدّكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393هـ 1973م.

3 - البُلاذريّ، أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البلَاذُري (ت: 279هـ)، صاحب كتاب: فتوح البلدان.

4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم:: (8732)، ترجمة رقم: (6).

أ- أهمية الرواية في تحديد الطبقة وإثبات الصحبة.

ب- أهمية الوقوف على النسب الصحيح وعدم الخلط بين المتشابه في الأسماء.

ت- أسباب غير ظاهرة في قولهم: "لا يعرف له رواية".

ثانيا: اعتنى الحافظ ابن حجر بصاحب الترجمة، لأنّ له ذكرًا بين المتقدمين من مهاجرة الحبشة، والمؤلفة قلوبهم، والمرتدين، وقد قيل أنه لم يسلم أصلا،

ثالثا: قد يكون قولهم: "لا يعرف له رواية" في طبقة الصحابة، مؤشرا عمن تؤخذ الرواية، فيشترط من أهلها ممن ثبتت صحبته، لأنّ الصحابة كلهم عدول فتؤخذ عنهم الرواية.

رابعا: إذا لم تكن هناك رواية مسموعة من صاحب الترجمة، فإنّ كتب الطبقات تورد حديثا مذكورا فيه صاحب الترجمة، ولعله من باب التأكيد على الصحبة، كما في الرواية المذكورة هنا في الترجمة:(من أنّ النبيّﷺ، أعطى النضر مائة من الإبل).

خامسا: رويت أحاديث تشير إلى أنّ النضر قتل يوم بدر صبرا[1]، وأنَّ فيه أنزلت آيات[2].

سادسا: ما نقله ابن حجر وارتضاه من قول البلاذريّ، يؤكد مرتبة صاحب الترجمة ويزيل الإشكال واللبس، ويؤكد الصحبة، فالمثبت أولى من النافي، حسب ما تقرر في علم الأصول.

المبحث الثاني: أهمية كتاب الإصابة واهتماماته

إنّ الوقوف على أهمية واهتمامات كتاب الإصابة، هو من متعلقات هذه الدراسة، ولأنه كتاب مختصّ في تراجم الصحابة، فقد أطّره الحافظ ابن حجر بكثير من الآراء في ثنايا الكتاب، ومن تلك الآراء المهمّة، رأيه في التعريف الصواب للصحابيّ، وبيان ذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: رأي ابن حجر في تعريف الصحبة

كان للإمام الحافظ ابن حجر تجارب عديدة، خاض بها غمار أنواع العلوم الحديثية، مما يجعله في مصافّ أهل الاجتهاد والاصطلاح والمدرسة التي يؤخذ منها، وقد تناول في مطلع كتاب الإصابة تعريف الصحابيّ، وبيان ذلك بالآتي:

أولا: شرط الصحبة: حيث ذكر شرطين لها، فقال: (أصحّ ما وقفت عليه من ذلك أنّ الصحابيّ: **مَن لقي النبيَّﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام.**

فيدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه، ومَن لم يره لعارض كالعمى. ويخرج بقيد:"الإيمان" مَن لقيه

---

1 - انظر: البيهقيّ: معرفة السنن والآثار: (17908) والطبرانيّ، المعجم الأوسط: (3801).
2 - اظر: النسائيّ، السنن الكبرى: () من قول ابن عباس، فيه أنزلت: {سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ} [المعارج: 1].

كافرا ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى. وقولنا: "به" يخرج مَن لقيه مؤمنا بغيره، كمن لقيه من مؤمني أهل الكتاب قبل البعثة)[1].

ثانيا: من ينتظرون بعثتهﷺ: (هل يدخل من لقيه منهم وآمن بأنه سيبعث أو لا يدخل؟ محلّ احتمال. ومن هؤلاء بَحيرا الراهب ونظراؤه. ويدخل في قولنا: "مؤمنا به" كلُّ مكلف من الجن والإنس، فحينئذ يتعيّن ذكر من حفظ ذكره من الجن الذين آمنوا به بالشـــرط المذكور. وأما إنكار ابن الأثير على أبي موسى تخريجه لبعض الجن الذين عرفوا في كتاب الصحابة فليس بمنكر لما ذكرته)[2].

ثالثا: التوسّـع في تعريف الصـحابيّ: بعد هذا التفصـيل الدقيق آنف الذّكر، يَذكرابن حجر، رأيا فيه توسّع في تعريف الصـحابة: (قال ابنُ حزم في كتاب الأقضـية من: المُحلّى: من ادّعى الإجماع فقد كذب على الأمة، فإن الله تعالى، قد أعلمنا أن نفرا من الجن آمنوا وسمعوا القرآن من النبيّ ﷺ، فهم صــحابة فضــلاء، فمن أين للمدّعي إجماع أولئك؟. وهذا الّذي ذكره في مســألة الإجماع لا نوافقه عليه، وإنما أردت نقل كلامه في كونهم صـحابة.وهل تدخل الملائكة؟ محلّ نظر، قد قال بعضــهم: إن ذلك يبنى على أنه هل كان مبعوثا إليهم أم لا؟)[3].

المطلب الثاني: أهمية كتاب الإصابة في علم التراجم وكتب الطبقات

يعدّ علم التراجم من العلوم التي للعرب فيها قصـــب السّــبق، لما يُعرف عنهم شـــدّة الاهتمام بالأنســـاب، وازدادت الأهمية والتأصـيل والترتيب لهذا العلم، مع الثورة المعرفية التي واكبت بناء الأمة الإســلامية في العصــر الراشـديّ وما بعده، لأنّ انقطاع الوحي يســتلزم تدابير علمية فائقة، لجمع كلّ نصّ شرعيّ من الوحيين، ودراسة الرواي وحاله ووجوده ومتعلقات الرواية عنده.

أولا: نشوء علم التراجم:

يصــوّر الباحث غانم الحركة العلمية الجادّة في نشــوء علم التراجم، فيقول: (إنَّ الباعِث الأوّل على ترجمة الرجـال عند العرب، يعود إلى عنـايـة المُحـدِّثين في بـدايـة تـدوين الحـديـث، بروايـة الأحــاديــث والآثــار المُتعلِّقــة بحيــاة النّبي الكريم ﷺ، وغزواتــه، وكـذلـك الحوادث المُتعلِّقــة بكبارالصّحابة، فكان ذلك أساساً لوضع كُتُب السِّيرة النبوية، ويُروى أنَّ أوّل مَنْ ألَّف في سيرة نبي الله الكريم كل من عروة بن الزّبير بن العوّام وأبَان بن عثمـان بن عفّان. وكـانـت الخطوة التـاليـة للمحدِّثين بعد جمعهم للأحاديث النبوية أن قاموا بنقد رُواة تلك الأحاديث وتعديلهم أو تجريحهم،

---

1 - ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة: (1/ 158).
2 - المصدر السابق: (1/ 158).
3 - المصدر السابق: (1/ 158).

وفي مقدمتهم شـــعبة بن الحجّاج، ويحيى بن ســـعيد القطّان، فتكوَّن من ذلك مجموعات منتراجمالرُّواة ورجال الحديث وسِـيَرهم وألقابهم فيكُتُبٍ عُرِفت بكُتُب الجرح والتّعديل، ...، ثمّ جاء رجال الأدب واللغة وما إليها فقلَّدوا المُحدِّثين في تأليف كتُبٍ تُعنى بتراجم الرجال والنســـاء في كلِّ فنٍّ وعلم، ويظهر في كُتُبهم تأثّرهم الواضـــح بالمُحدِّثين من خلال عنايتهم بأســـانيد رواياتهم)[1].

فإرجاع الفضـل لأهله إنصــافٌ، فكثيرٌ هم الذين أفادوا من كتب التراث الإسـلاميّ، بالاطلاع على الجهود الاستثنائية التي قام بها المتقدمون.

كما أنّ ابنَ حجر بيّن أهمية هذا العلم، بقوله: (فإن من أشـــرف العلوم الدينية علم الحديث النبويّ، ومن أجلّ معارفه تمييز أصـــحاب رســـول الله ﷺ، ممن خلف بعدهم)[2]. وتأتي العناية بكتاب:"الإصابة" تؤكد على فضل أهل الحديث في التأصيل لعلم التراجم فضلا عن الاهتام بالحكم على المرويات نفيا وإثباتا، ضمن مزايا هذا الكتاب الفذّ، والتي نتناول بعضًا منها في الآتي:

ثانيا: التعريف بابن حَجَر صاحب كتاب الإصابة:

هو الحافظ أحمد بن علي بن محمد الكناني العسـقلاني، أبو الفضـل، شـهاب الدين: (773 - 852 هـــ)، من أئمة العلم والتاريخ. وأصله – رحمه الله تعالى- من بلاد عسقلان (بفلسطين)، ومولده ووفاته بالقاهرة، وله الكتب التي سارت بها الركبان، واستنار بها الزمان والمكان والأذهان، وهو من فحول العلماء وأمجادهم في علومٍ شتى: كالحديث والفقه والتاريخ. وهو من علماء القرن التاسع الهجريّ، ومن أئمة أهل زمانه، ومن الأثبات في علم الرواية، والراسخين في علم الدراية[3].

ثالثا: التعريف بعنوان كتاب الإصابة:

يعدّ العنوان الأشهر: الإصابة في تمييز الصحابة، هو الأوفق لما ذكرناه مما بدأ به ابنُ حجر مقدمته، وإلا فهناك أســـماء عديدة للكتاب، منها: الإصـــابة في معرفة الصـــحابة[4]، وما ذكره

1- غانم، أحمد رجب، كُتُب التّراجِم في التّراث العربي كتاب الشِّـعر والشُّـعراء لابن قُتيبَة أنموذجًا، مقالة بحثية، على موقع مجلة العربي: (https://alarabi.nccal.gov.kw/).

2 - المصدر السابق: (1/ 153).

3 - كتب الأَثْبَاتِ: يجمع فيها المحدث مسموعاته ومروياته عن شيوخه، ومكان ومن شاركه في السماع. وبعض الأحوال المتعلقة به. الباحث. وانظر: هِرْمَاس، غَسَّـــان عيســـى مُحمَّد كُتُبُ الأَثَبَاتِ؛ حِفْظِ تُرَاثِ ؛ أهْلِ الحَدِيْثِ (الملخص)، مجلد: 2، عدد: 39/ 2016م. العدد التاسع والثلاثون.

4 - انظر: **السفيري**، شمس الدين محمد بن عمر بن أحمد الشافعي (ت: 956هـــ)، **المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري**: (2/ 132).

السـخاويّ في سـرد كتب شـيخه ابن حجر: (الإصـابة بمعرفة الصـحابة في خمس مجلدات) [1]، والإصابة في أسامي الصحابة[2]. وأما التفصيل في عنوان الكتاب، فعلى النحو الآتي:

أ- **الإصـابة:** الوصـول إلى الصـواب وتحقيق الهدف من المراد، (وأمَّا السَّـداد بِالْفَتْح فَإِن مَعْنَاهُ: الإصـابةُ فِي المنطِق أَن يكون الرجل مُسَـدَّداً، يُقَال: إنَّه لذُو سَـدَاد فِي منطقِه وتدبيره، وَكَذَلِكَ الرَّمي)[3]. وقال في النهاية: (وأصلُه مِنَ الصَّوَاب، وَهُوَ ضِدُّ الخطأ. يُقَالُ: أَصَابَ فلانٌ فِي قَوْلِهِ وفِعْلِه، وأَصَابَ السهمُ القِرْطاسَ، إِذَا لَمْ يُخْطِئ)[4]. وللكلمة أصل في السنَّة، فمن حديث تأويل أبي بكر للرؤيا، وفيه: (فَأَخْبِرْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ، بِأَبِي أَنْتَ، أَصَبْتُ أَمْ أَخْطَأْتُ؟ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:"أَصَبْتَ بَعْضًا وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا» قَالَ: فَوَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَتُحَدِّثَنِّي بِالَّذِي أَخْطَأْتُ، قَالَ: "لَا تُقْسِمْ")[5].

ب- **تمييز:** وهو واضـح لما قاله في مقدمة الإصـابة: "فجمعت في ذلك كتابا كبيرا ميّزت فيه الصحابة من غيرهم". فكأنه يريد القول: جئت لأحدد من هو الصحابيّ وأميزه بالرتبة عن غيره.

ج- **الصحابة:** هم الذين أوردهم في كتابه، ومنهم من نفى الصحبة عنه، وقد عرفهم كما مضى.

رابعًا: منهجية كتاب الإصابة:

يعنى كتاب الإصـابة، بتراجم الرجال، وقد تعرّض كثير ممن خدم الكتاب لمنهجية المصـنف، وهنا نجمل ما وقفت عليه الدراسة بأمور، منها:

1) الوقوف على أسمائهم والاختلاف فيها إن وُجِدَ ونسبهم، ومن تقدّم ذِكره، وضبطها أحيانا[6].

2) الإشـارة إلى مروياتهم متى وجدت وقد يذكر الحديث ومن رواه من أصـحاب المتون، وقد يكتفي بذكر طرف الرواية[7].

3) التعقيب على من خلط الصـحابة بغيرهم فأدخل تابعيًّا فيهم، كما ويسـتدرك على من ترك صحابيًّا لم يذكره، فيذكره، أو من أخطأ في رواية فيصوبه، كل ذلك في دراسة مقارنة بين الكتب التي سـبقته، مثاله: (أبجر المزنيّ: أخرجه ابن مندة برواية فيها شـك، قال راويها: عن أبجر. والصواب ابن أبجر. وهو غالب بن أبجر سيد مزينة. أخرج حديثه أبو داود في الحمر الأهلية)[8].

---

1 - **السخاوي**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن (ت: 902هـ) ، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**: (2/ 681)، إبراهيم باجس، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 1999م.
2 - انظر: **الفاسي**، أبو الطيب التقي: **ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد**: (1/ 354).
3 - الأزهريّ، محمد بن أحمد الهروي، تهذيب اللغة: (12 / 195).
4 - ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر: (3/ 58).
5 - **البخاريّ**، **صحيح البخاريّ**، (بَابٌ: مَنْ لَمْ يَرَ الرُّؤْيَا لِأَوَّلِ عَابِرٍ إِذَا لَمْ يُصِبْ)، حديث رقم: (7046)، **ومسلم، صحيح مسلم**: (بَابٌ فِي تَأْوِيلِ الرُّؤْيَا)، حديث رقم: (17 - 2269).
6 - الإصابة، برقم: (11956)، انظر: ترجمة: أمّ جِبّان، في هذه الدراسة: (69).
7 - الإصابة، برقم: (1632)، انظر: ترجمة: الحجاج الباهليّ، في هذه الدراسة: (65).
8 - الإصابة، ترجمة رقم: (504).

4) حذا كتاب الإصابة حذْوَ من سبقه في أمور منها: نفي أو إثبات الرواية عن الصحابيّ صاحب الترجمة، مما يعزز علم الرواية من حيثُ إثبات الطريق إلى ذلك الصحابيّ أو عدم إثباتها[1].

خامسًا: دقة المعلومة كتاب الإصابة:

يعتمد أهل التدوين على أخذ وإعطاء المعلومة الدقيقة ما أمكن، وأنّ من يبني عليها يمكنه الاعتماد عليها. كما أنّ ابن حجر في الإصابة استدرك على من كان قبله، ورجح أقوالهم، وصوّب ما كان يحتاج منها إلى تصويب. ولابن حجر استقلالية في الرأي، تظهر من خلال مدارسته أقوال من سبقه والترجيح بينها، وإعطاء الراجح منها، فتراه يوافق على قولٍ عن صحابيّ: "لا يعرف له رواية"، وأحيانا لا يوافق على ذلك ويعزز أقواله بالشواهد، إما مكتفيًا بالإشارة إلى وجود رواية لمن قيل عنه: "لا يعرف له رواية"، أو ينفيها خلافا لمن أثبتها.

سادسًا: مصادر الحافظ ابن جر في كتابه: الإصابة في تمييز الصحابة:

إنّ الحافظ ابن حجر، قد استقى كتاب الإصابة، من العديد من كتب الأولين، وقد استطاع على مدار السنوات التي اعتنى بها في علم الحديث شرحا وتحقيقا، أن يصدر كتابًا فذًّا جمع فيه جهودَ الأولين من علماء التاريخ والطبقات والجرح والتعديل، حتى إنه يلصعب حصر جميع الكتب التي ذكرها كتاب الإصابة، ولكن يمكن الاكتفاء بالإشارة لأهمها وهي كتب أمّات في علم الطبقات والتراجم.

والكتب التي تعدّ أهم مصادر كتاب الإصابة، أذكرها، حسب التسلسل التاريخي لوفيات أصحابها، على النحو الآتي:

1) الطبقات الكبرى، لأبي عبدالله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: 230هـ).
2) طبقات خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (المتوفى: 240هـ).
3) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: 256هـ).
4) الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: 327هـ).
5) تاريخ ابن يونس المصريّ، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (المتوفى: 347هـ).

1 - انظر ترجمة: ، في الإصابة، برقم: (5061)، وتجده في هذه الدراسة قريبا في ترجمة: (عبدالله الصنابحيّ).

6) معجم الصحابة، المؤلف: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي (المتوفى: 351هـ).

7) الثقات، المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ).

8) معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ).

9) الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ).

10) تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: 571هـ).

11) ذيل معرفة الصحابة، أبو موسى محمد بن أبي بكر عمر بن أبي عيسى المديني الأصفهانيّ: (581هـ)<

12) أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: 630هـ)

المطلب الثالث: مِيزات كتاب الإصابة بين كتب الطبقات

يعدّ كتاب الإصابة من الكتب التي جمعت تراجم الصحابة من الكتب السابقة، وتخلل ذلك تعقّبًا واستدراكا وترجيحات وتوضيحات، وغير ذلك مما اعتنى به الحافظ بن حجر طوال مدّة جمع وتدوين كتاب الإصابة، مما جعل لهذا الكتاب مِيزات ينبغي التنبه إليها، ومنهنا:

أولا: الاستقصاء في ذكر الصحابة:

من خلال لغة الأرقام في كتاب الإصابة، يتبيّن أنه وصل إلى رتبة الاستقصاء أو كاد، وأنه قلما يفوته صحابيّ، أو من قيل فيه: صحابيّ، وذلك مما عرّج عليه محققو الإصابة: (عدد تراجم الإصابة يزيد على:(12304) ترجمة. بما في ذلك المكرر بسبب الاختلاف بالاسم أو الكنية أو اللقب وكذلك يشمل هذا العدد أولئك الذين ذكروا في الصحابة على سبيل الوهم)[1].

ثانيا: جودة التقسيم: جودة التقسيم ليست بعيدة عن الحافظ ابن حجر في عموم مؤلفاته، وحُقّ له أن يشير إلى ما صنعه من تلك الجودة، ففي مقدمته:

---

1 - انظر: مقدمة محقق الإصابة في تمييز الصحابة: (1/ 155).

(ورتبته على أربعة أقسام في كل حرف منه: فالقسم الأول- فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه، أو عن غيره، سواء كانت الطريق صحيحة، أو حسنة، أو ضعيفة، أو وقع ذكره بما يدل على الصحبة بأي طريق كان. وقد كنت أولا رتبت هذا القسم الواحد على ثلاثة أقسام، ثم بدا لي أن أجعله قسما واحدا، وأميّز ذلك في كل ترجمة)[1].

و عرّج السخاويّ على جودة التقسيم، عند شيخه ابن حجر في الإصابة، فيقول: (الأول: من وردت روايته أو ذكره من طريق صحيحة أو حَسَنَة أو ضعيفة أو منقطعة. الثاني: من له رؤية فقط. الثالث: مَنْ أدرك الجاهلية والإسلام، ولم يرد في خبر أنه اجتمع بالنبيِّ ﷺ. الرابع: من ذكر في كتب مصنِّفي الصَّحابة أو مخرِّجي المسانيد غلطًا)[2].

ويتبيّن من كلام السخاويّ، أمران:

الأول: أهمية دراسة إثبات الرواية لصاحب الترجمة، تكون إضافة في ميدان الترجيح.

الثاني: مجرّد ورود اسم في كتب الصحابة، لا يعني ضرورة أنه قد تحصّل على مرتبة الصحبة، بل قد يكون إيراده بسبب مجيئ رواية وهِم فيها أحد الرواة، وخرّجها أصحاب المدونات.

ثالثا: النقد في دراسة التراجم:

إنّ العارف لما في كتب التراجم، يعلم يقينا أنهم بذلوا الوسع في دقة النقل، مع أنّ شحّ المادة بادٍ للعيان، ولا توجد إلا عند الأعيان، وأنهم جاءوا تباعا يأخذ الآخرُ منهم عن الأول، كما أنهم حاولوا ردف التراجم بمعلومات من هنا أو هناك، إما من كتب المدونات الحديثية، أو الكتب التاريخية أو غيرها من المصادر والمراجع.

ويأتي النقد ظاهرًا في صنيع الإمام ابن حجر في كتابه: الإصابة، فهناك الاستدراك كلما بدا له أمر لم يَبدُ لمن قبله، ويعطي الحكم النهائي الذي قد يخالف سابقيه، ويبيّن علة الترجمة كما في بيان الوهم أو الغلط. ومع أنّ ابنَ حجر قد يكرر الترجمة عمّن سبقه، وخصوصا عن ابن الأثير، الذي سبقه بقرنين ونيف من الزمن، إلا أنّ له استقلالية الحافظ ابن حجر في المتابعة والتعقيب.

ومثاله: جاء في الإصابة: (عبداللّه الصُّنَابِحيُّ: مختلف فيه. قال مالك في الموطأ: عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصّنابحي، عن النبيّ ﷺ، قال: "إذا توضّأ العبد المسلم

---

1 - المصدر السابق: (1/ 155).

2 - **السخاوي**، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن، **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**: (2/ 681).

خرجت خطاياه ..."[1] الحديث. كذا هو عند أكثر رواة الموطأ...، ونقل الترمذي عن البخاريِّ أنّ مالكا وهِمَ في قوله: عن عبدالله الصنابحي، وإنما هو أبو عبدالله، وهو عبدالرحمن بن عسيلة، ولم يسمع من النبيّ ﷺ[2].

وظاهره أنّ عبد الله الصّنابحي لا وجود له، وفيه نظر.

فقد روى سويد بن سعيد عن حفص بن ميسرة، عن زيد بن أسلم حديثا غير هذا، وهو عن عطاء بن يسار أيضا، عن عبدالله الصّنابحي، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: "إنّ الشّمس تطلع بين قرني شيطان ... "[3] الحديث.

قلت: وروى زهير بن محمد، وأبو غسّان محمد بن مطرف، عن زيد بن أسلم بهذا السند حديثا آخرَ عن عبدالله الصّنابحي، عن عبادة بن الصامت في الوتر. أخرجه أبو داود.

فوروده عند الصّنابحي في هذين الحديثين من رواية هؤلاء الثلاثة عن شيخ مالك، يدفع الجزم بوهم مالك فيه. وقال العبّاس بن محمّد الدّوري، عن يحيى بن معين: عبدالله الصّنابحي الّذي روى عنه المدنيون، يشبه أن يكون له صحبة...، قال: وخالفه غيره، فقال: هذا عن أبي عبدالله.

وذكر أبو عمر مثل هذا المحكي عن ابن معين، وقال: الصواب أبو عبدالله، إن شاء الله. وقال ابن السّكن: يقال له صحبة، معدود في المدنيين. وروى عنه عطاء بن يسار. وأبو عبدالله الصّنابحي مشهور، روى عن أبي بكر، وعبادة[4]، ليست له صحبة.

وقد وهم ابن قانع فيه وهما فاحشا، فزعم أن أباه الأعسر، فكأنه توهم أنه الصنابح بن الأعسر الماضي في حرف الصّاد، وليس كما توهّم)[5].

دراسة الترجمة:

أولا: هذه الترجمة المطوّلة متضمنة نفيًا لرواية الصنابحيّ، مما يؤول إلى نفي الصحبة عنه، مما يعني: أنّ الرواية فيصل في إثبات مرتبته، فمن قال: إنه تابعيّ، وورد المدينة بعد وفاة النبيّﷺ، بثلاثة أيام، قال بأنّ الرواية مرسلة، جعل العلة برواية الرفع، من زيد بن أسلم.

ثانيا: هناك من نفى وجود صاحب الترجمة، ورفضه ابنُ حجر، بقوله: "وفيه نظر".

1- **مالك، الموطأ**، (6) بابٌ: جامِعُ الوضوء، حديث رقم: (74)، واللفظ عنده: (إِذَا تَوَضَّأَ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ فَمَضْمَضَ خَرَجَتِ الْخَطَايَا مِنْ فِيهِ). وأخرجه **أحمد** في **المسند**: (19068)، بقوله: العبد، دون قوله: المؤمن ولا المسلم، وهنا نجد أنّ الإمام أحمد جعله في مسند الصنابحيّ، مما ظاهره أنه صحابيّ عند أحمد، ومن قال بصحبته صحح حديث.

2 - انظر: علل الترمذيّ الكبير: بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الطُّهُورِ، جديث رقم: (1).

3 - مالك، الموطأ: (7) ما جاء في النهي عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر، برقم: (31)، كما رواه أحمد: (19063)، كلاهما من طريق الصّنابحيّ، والقول فيه كسابقه.

4- حديثه عن عبادة، رواه الترمذيّ: (2638). وحديثه عن أبي بكر سيأتي قريبا.

5 -ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، برقم: (5061).

ثالثا: يمكن أن تتناول كتب التراجم بعضًا من متعلقات الرواية لصاحب الترجمة، بقدر يصل إلى ترجيح الأقوال فيه على قدر الحاجة، وتلك ثمرة حديثية ومثالها ترجمة الصُّنابحيّ.

رابعا: تدخل هذه الترجمة في إحدى دقائق علم الرواية، وهي: **"اختصاص الراوي بأهل مدينته"**.

خامسا: يشير الحاكم في المستدرك إلى الصُّنَابِحِيّ، فيقول:

(عَبْدُ اللَّهِ الصُّنَابِحِيُّ صَحَابِيٌّ مَشْهُورٌ، وَمَالِكٌ الْحَكَمُ فِي حَدِيثِ الْمَدَنِيِّينَ سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، يَقُولُ: سَمِعْتُ الْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: يَرْوِي عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِاللَّهِ الصُّنَابِحِيِّ وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِاللَّهِ، وَالصُّنَابِحِيُّ صَاحِبُ أَبِي بَكْرٍ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ، وَالصُّنَابِحِيُّ صَاحِبُ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ يُقَالُ لَهُ: الصُّنَابِحُ بْنُ الْأَعْسَرِ)[1].

فالحاكم يذكر، أنّ الصنابحيّ عند ابن معين هو عبدالرحمن بن عسيلة، وهذا يتوافق مع قول البخاريّ. وهو ما أخذ به الأصفهانيّ في الحلية، فقال: (أَبُو عَبْدِاللهِ الصُّنَابِحِيُّ وَمِنْهُمُ الْمُشَمِّرُ الْمُسَابِقُ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الصُّنَابِحِيُّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُسَيْلَةَ)[2]. وقال بصحة الحديث من حيث إنّ الإمام مالك أعلم بأهل المدينة أكثر من غيره، على اعتبار أنها حجة عنده دافعة لمن وهَّم مالكًا.

الخلاصة:

هنا أمران مما وقفت عليه الدراسة:

الأول: أنّ رأيَ ابنِ حجر هو الأقرب للصواب، من أنّ الصنابحيّ صحابيّ وروايته مرفوعة.

الثاني: لزيادة التثبت: تحتاج حالة الصُّنابحيّ إلى زيادة في الدراسة الإسنادية، للترجيح بين القولين فيه: قول: ابن معين والبخاريّ ومن نحا نحوهما، وقول الإمام مالك وظاهر عمل أحمد في المسند ورأي الحاكم وابن حجر من بعدهم، ومن نحا نحوهم.

وأيضًا.. فإنّ إعطاء الأمثلة على قوّة الترجيح والحكم لدى ابن حجر في الإصابة، من اهتمامات الدراسة، مع ضرورة التعرض لوجود تراجم تحتاج إلى زيادة تعقب، وللوقوف على حقيقة ما من الباحث، حتى لو لم يبلغ الضالع شأو الضليع، ومثال ما يلزم التعرض له:

جاء في الإصابة:

(صفوان بن صفوان بن أسيد التميميّ. قال سيف في أوائل "الرّدة"[3]:

---

1 - **الحاكم**، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه (ت: 405هـ)، **المستدرك على الصحيحين**: (220/1)، رقم: (446)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، 1990م.

2 - **الأصبهانيّ**، أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد (ت: 430هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: (129/5)، دار السعادة - مصر، 1974م.

3 - كتاب: الردّة والفتوح، لسيف بن عمر التميميّ الضبيّ : (ت: 180هـ)، وقد طبع الكتاب بتحقيق: قاسم السامرّائي، في الرياض، مكتبة أميةّ، عام: 1997م.

وكان عامِلَ رسول اللهﷺ، على بني عمرو، واستدركه الأشيري[1] ولم ينسبه. وقال الطبري: لما مات النبيّ ﷺ، قدم صفوان بن صفوان بصدقته على أبي بكر. وروى سيف في: "الرّدة" أيضا بإسناد له إلى ابن عبّاس أنّ النّبيّﷺ: بعث صلصلَ بنَ شرحبيل إلى صفوان بن صفوان التميميّ، وإلى وكيع بن عدس الدّاريّ، وإلى غيرهم، يحضّهم على قتال أهل الرّدة.

وروى ابن قانع من طريق شعيث بن مطير، عن أبيه، عن صفوان بن صفوان بن أسيد، قال: خرج رسـول الله ﷺ، فقال: "إنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ إِذَا جَعَلَ لِقَوْمٍ عِمَادًا أَعَانَهُمْ بِالنَّصْـرِ". فعلى هذا فهو ولد صفوان بن أسيد المتقدم)[2].

التعليق:

هذا الحديث ضعيف من حيث السند، وفيه خلل وهو: أنّ حروب الردّة – بداهة- حصلت بعد النبيّ ﷺ، فكيف يستساغ أن يرسل النبيُّﷺ، صُلصُلَ إلى صفوانَ ووكيع وغيرهما، يحضهم على قتال أهل الردّة؟. مما يعني أنّ الرواية مخالفة للمنقول ومنافية للمعقول، وأنه يمكن تعقّبها بداهة، وهو ما يشـــير إليه الباحث هنا، من أنّ تتبع وتعقب الكتب المصـــادر في كلّ فنّ، لا تعني إدراك الضليع للضالع، بقدر ما هي خدمة للكتاب الأصيل، وزيادة علم لمن أراد الاستزادة.

المطلب الرابع: أسس ذكر التراجم في كتب الطبقات

من خلال الاستقراء بما يتناسب وعناية هذه الدراسة، يمكن التعرف على بعض الأسس التي قامت عليها كتب التراجم، وإجمالها هنا في خمسة أسس، هي على النحو الآتي:

الأساس الأول: مراعاة أفضلية الزمان:

تتناول كتب تراجم الصحابة، وقد يُدخلون أسماءً يحكمون عليها بعدم الصحبة، ضمن منهجية تناولها العلائيّ، حين تعرضه لمنهجَ أهل الطبقات في كتبهم، وهو منهج يشمل كتاب الإصابة، وإن جاء متأخرًا عن العلائيّ إلا أنّ ابن حجر، قد نسج على منوال من سبقه في ذكر الصحابة.

ومما نبّه إليه العلائيّ: أفضـــلية القرن الأول عندهم، فقال (...، وإن كان مأخوذاً من إدخالهم أمثال هؤلاء في كتب الصحابة التي صنفوها، فقد صرح ابن عبدالبر بأنه إنما أدخل مثل الأحنف بن قيس، والصُّـــنابحي، وأولاد الصـــحابة الذين ولدوا في حياته ﷺ، ولا يثبت لأحد منهم رؤية

---

1 - أبو محمد عبدالله بن محمد الصـــنهاجي الأشـــيري، من شـــمال إفريقية، انتقل إلى الشـــام ومات في بعلبك: (561هـ).

2 - ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة: (4096).

لموتهﷺ، وهم صــغار جدًّا. ليســتكمل بذكرهم القرن الذي أشــار إليه النبيّﷺ، بأنه خير القرون. يعني: لا لأنهم من الصــحابة. فقد حكم على روايتهم عن النبيﷺ، بالإرســال في غير موضــع من كتبه، فعرف مقصده بذكرهم في كتاب الصحابة) [1].

فقد أوعز العلائيّ، بأنّ الخيرية واشتراك بعض التابعين مع الصحابة في صدر القرن الأول، كانت مدعاة لذكر أولئك التابعين الكبار مع الصـحابة مع التنويه بمرتبتهم، وذلك فضـلا عمن ثبتت صــحبتهم من صــغار الصــحابة،ممن ولد في عهد النبوة. فالأمر قائم على ذكر الذين شــاركوا في الزمان الفضل، من باب التحرّي وعدم اللبس على من يأتي بعدهم، وليس من باب المجاملة بشيء.

مثاله: جاء في الإصابة:

(موســى بن حذيفة بن غانم القرشــيّ العدويّ. قال أبو عمر: له رؤية ولا نعلم له رواية. أورده في ترجمة والده، ولم يفرده. واستدركه ابن فتحون)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: قد لا يكون من أبناء صـاحب الترجمة علماء، ولكنّ أبناء إخوته هم كذلك، فلو كان له رواية، فلن يكون الأقربون بعيدين عن الأخذ منهم، فقد قال ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير: (وَأَخْبَرَنَا مُصْعَب بْن عَبْداللَّه، قَالَ: سُلَيْمَان بن أبي حَثْمَة بن حذيفة، من صالحي المُسْلِمين، استعمله عمر بن الخطاب ﷺ، على ســوق الْمَدِيْنَة، وابنُه: أبو بكر بْن سُــلَيْمَان بْن أبي حَثْمَة بن حذيفة بن غانم من رواة العلم، حمل عنه ابن شِهَاب الزُّهْرِيّ، وهو سُلَيْمَان بن أبي حَثْمَة بن حذيفة بن غانم)[3].

ثانيا: يؤكد ابنُ عبدالبرّ أنّ أحد أبناء حذيفة صـحابيّ وأنّ أخاه أبا جهم: (نبيه بْن حذيفة بْن غانم بْن عامر بن عبد الله بن عبيد بن عويج بن عدىّ بن كعب، له صــحبة، وهو أخو أبي جهم بْن حذيفة، ولا أعلم له ولا لأحد من إخوته رواية)[4].

الأساس الثاني: التتبع والتدقيق:

مما لا يخفى، أنّ أهل الحديث أقرب الناس إلى التعامل مع الخبر بالنقد والتدقيق، ومن ذلك: إيرادهم التراجم في كتب خاصـــة، ثمّ ينقدون تلك التراجم ويبينون أمرها، بالتتبع وجمع الأقوال والمقارنة بينها، وهنا مثالان، أحدهما نظريّ والآخر عمليّ، يبينان جهدَ أهل علم الطبقات:

---

1 - العلائيّ، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي، تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصحبة: (1/ 35).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (8356)، رقم الترجمة: (7).
3 - **ابن أبي خيثمة**، أبو بكر أحمد (ت: 279هـــ)، **التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة**: (1825)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، 1427 هـ - 2006م.
4 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (2599).

أولا: المثال النظريّ:

تورِدُ كتبُ الطبقات المخضـرمين الذين أسـلموا في عهد النبوة، وهم ممن لم يرَ النبيّ ﷺ ممن عرفت أسماؤهم، فيُذكرونَ مع الصحابة للتنويه بأمرهم، ولرفع اللبس بين مرتبة من أدرك وتشرف بالرؤية، وبين من أدرك دون الرؤية، وفي معرفة ذلك فوائد، لعلّ أهمَّها متعلقات الرواية.

ثانيا: المثال العمليّ: جاء في الإصابة:

جاء في الإصابة: (حسّان بن أبي سنان البصريّ، أحد زهّاد التابعين. مشهور. أرسل حديثا، فذكره علي بن سعيد العسكريّ في الصحابة، وأخرج من طريق أبي عاصم الحنظليّ عن حسان بن أبي سنان، قال: قال رسول الله ﷺ: **"طالب العلم بين الجهال كالحيّ بين الأموات"**[1].

وقد ذكره ابن حبّان في «الثّقات»، وقال: يروي الحكايات، ولا أعرف له حديثا مسندا.

قلت: أدركه جعفر بن سليمان الضبعي، وهو من صغار أتباع التابعين)[2].

التعليق:

أولا: صـــاحب الترجمة مذكور في كتاب الإصـــابة، مع الجَزْم أنه تابعيّ، مما يرجعنا إلى أنّ "التمييز" في عنوان كتاب ابن حجر، قد يستدعي ذكر مَن قد يُظنّ أنه صحابيّ، لـ "تمييزه".

ثانيا: قول ابن حبّان: (يروي الحكايات، ولا أعرف له حديثا مسندا)، قد يشمل أنّه يعني مسندا عن طريق صحابيّ، فلا يكون مما يعدّ محلًّا لهذه الدراسة، وقد يريد حديثا مسندا يرجح صحبته، وهو بذلك يكون محلًّا للدراسة بما أنه مذكور في الإصابة ونفيت عنه الرواية كان على شرط الدراسة.

ثالثا: يأتي نقد ابن حجر لعليّ بن سعيد العسكريّ الذي أورد حسّانا في الصحابة موردا له حديث: "طالب العلم..."، بطريقتين اكتفي بهما، وهما إلى الإشارة أقرب من العبارة، وبيانهما:

أ- إيراد ما قاله ابن حبّان، من أنّ حسّـانًا، لم يسـند حديثا، بمعنى: أنّه لا رواية لهذا التابعيّ تجعله محلّ اشتباه بصحبته.

ب- ذكر أنّ جعفر الضبعيّ (ت: 178هـ) أدرك حسّانا. وهذا يمنع صحبة حسّانًا.

الأساس الثالث: التوقف بعدم إصدار الحكم على صاحب الترجمة:

هناك العديد من التراجم في كتاب الإصـابة، يأتي فيها أحكام على صـاحب الترجمة، ولا يعلق ابن حجر أو يعقب، مما يعد ذلك من التوقف في الحكم، وقد يندرج تحت المسـكوت عنه، أي: مما

---

1 - هذا الحديث المرجع فيه كتب التراجم، وقد حاول الغماريّ في كتابه المداوي: (2190) وصله من رواية عليّ، ولكنه بعيد. كما ذكره الديلميّ في الردوس عن حذيفة: (3911) عن حذيفة، وبعده: (3912) عن حسان بن أبي سنان، بلفظ مختلف، والحديث بالعموم لا يصحّ مرفوعا، وفي صحة إرساله نظر. والله أعلم. الباحث.

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (2094)، رقم الترجمة: (8).

يوافق عليه، أو قد يكون الاكتفاء بنقل ما حضر، ومن أمثلة توقف الحكم على صاحب الترجمة:

المثال الأول: جاء في الإصابة: (دهر بن الأخرم بن مالك الأسلميّ، والد نصر.

ذكر البخاريّ أنّ له صحبة ولا رواية له، وقال ابن الأعرابيّ في نوادره: كان شيبان بن بحر أحد بني يقظة جدّ دهر صاحب رسول الله ﷺ، رئيس أسلم، وكان طارق رئيس بني سليم، فكانت بينهم وقعة، فذكر القصّة)[1].

المثال الثاني: جاء في الإصابة: (جميل بن عامر بن حذيم الجمحيّ. أخو سعيد، وهو جد نافع بن عمر بن عبدالله بن جميل بن عامر الجمحيّ المكيّ المحدث المشهور.

قال أبو عمر: لا أعلم له رواية)[2].

التعليق:

في المثالين أورد ابن حجر الرأي فيهما ولم يعقيب عليهما، وهو بما يعرف سكت عنه، وهو أمر جليّ في الموافقة عندما يكون الساكت متعقبا ناقدا نحريرا كابن حجر.

المثال الثالث: جاء في الإصابة: (قَتادةُ بنُ أبِي أَوْفَى بن مَوْءلة بن عتبة بن ملادس بن قتادة بن عبد شمس بن سعد بن زيد مناة بن تميم التميمي السعدي، والد إياس. ذكره ابن سعد في الصّحابة، وقال: لا نعلم له حديثا مسندا. وقال البغوي: قتادة بن أبي أوفى له صحبة، وكان لأبيه –لابنه[3]- إياس بالبصرة ذكر بعد موت يزيد بن معاوية، وهو الّذي تحمّل ديات القتلى بين الأزد وغيرهم في تلك الأيام، وولي قضاء الرّيّ، ولا أعرف لقتادة بن أبي أوفى حديثا.

ويقال: إن أم إياس هذا أخت الأحنف بن قيس، وقال ابن سعد: هي الفارعة بنت حميري بن عبادة بن النزّال بن مرة من رهط الأحدب)[4].

دراسة الترجمة:

أولا: ذكر ابنُ سعد قتادةَ صاحبَ الترجمة في الصحابة ونفى عنه الرواية المسندة.

ثانيا: وقفت مليًّا على هذه الترجمة، فوجدت أنّ سبق القلم، أو الخطأ المطبعيّ، جعل من إياس ولدِ قتادة، جعله والدَ قتادة.

ثالثا: في اسمه: قتادة بن أبي أوفي، ما يجعل بادئ الأمر أن يظنّ القارئ أنّ إياس هو أبو أوفى، وأنه والد قتادة، ولكن ما جاء في الإستيعاب يمنع اللبس: (قتادة بْن أوفى. ويقال قَتَادَة بْن أَبِي أوفى

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (2410)، رقم الترجمة: (9).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (1196)، رقم الترجمة: (10)
3 - قلت: ما بين الشرطتين هو الصواب، وزيادة التوضيح في دراسة الترجمة. الباحث.
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة، برقم: (7082)، رقم الترجمة: (11).

التميمي له صحبة. روى عَنْهُ ابنه إِيَاس بْن قَتَادَة. وروى عَنِ ابنه إِيَاس أبو جمرة الضبعي وَكَانَ إِيَاس قاضي الري)[1].

الأساس الرابع: المتشابه في الترجمة:

قد يوردون المشتبه بصحبته، بشفافية في نقل المعلومة، فمن اشتَبه عليه صاحب ترجمة فإنه يوردها للأمانة العلمية، ولِيقف عند الذي علم، فيقول باشتباه أمره عليه، وأنّ الله أعلم بحال فلان، وهو بذلك يضع صاحب الترجمة تحت مزيد من البحث والتنقيب وإبداء الرأي عند أهل الرأي.

وإنّ أكثر ما يكون الشبه مما وقفت عليه الدراسة عندهم، في أمرين، هما:

أولا: أن يكون الاشباه في كون صاحب الترجمة واحد، أو هي ترجمة تشبه ترجمة لآخر فيكونانا اثنان تشابها بالاسم أو واحد له اسمان، أو نحو ذلك، ومثاله: (حريث بن غانم الشيبانيّ: ذكره الطبري. وروى له حديثا يشبه حديث حريث بن حسان المتقدم، فيحتمل أن يكونا واحدا)[2].

ثانيا: الاشتباه بين أن يكون صاحب الترجمة من الصحابة أو من كبار التابعين، فقد يوردون بعض التابعين في كتب طبقات الصحابة ويوضحون أمره. ولأنّ للرواية أثر في تحديد المرتبة، كما قال الملّا القاريّ: (أَن منشأ اخْتلَافهمْ فِي التَّابِعِيّ الصَّغِير، هُوَ أَن رِوَايَته عَن الصَّحَابِيّ قَلِيلَة نادرة، وَالْحكم إِنَّمَا يكون مَبْنِيا على الْغَالِب، فَإِذا تحقق عدم رِوَايَته عَن الصَّحَابِيّ، فَلَا وَجه لِلِاخْتِلَاف فِي كَون حَدِيثه مُرْسلا، بل يكون مُنْقَطِعًا قطعا)[3].

ويأتي اهتمام ابن حجر في التحقق من شأن التابعين وذكر مروياتهم وتخريجها، وتفنيد مرتبتهم في طبقة الصحابة، ثمّ لا يقف عند ذلك، بل يصل الأمر إلى كشف الوهَم في أدق تفصيلاته، وإرجاع الأمر إلى نصابه الصحيح، حتى وإن تتابع الذاكرون لصاحب الترجمة وتتابعوا على أنّ فلانا من الصحابة.

والمثال الآتي يوضح هذه الدقة عند الحافظ ابن حجر:

جاء في الإصابة: (عبدالله بن عمرو بن حزم الأنصاريّ:

له ذكر في المغازي، ولا يعرف له رواية قاله ابن منده.

قلت: وزعم المفيد بن النعمان شيخ الرافضة في كتابه الّذي جمعه في مناقب عليّﷺ، أنّ هذا كان رئيس الرماة في غزوة أحد. والمعروف في الحديث الصحيح أنه غيره)[4]

---

1 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (2104).
2 - ابن حجر، الإصابة: (1687).
3 - **القاري**، الملّا عليّ بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الهرويّ (ت: 1014هـ)، **شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**: (402/1)، تحقيق نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان / بيروت، الطبعة: بدون.
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4857). رقم الترجمة: (12).

التعليق:

أولا: صاحب الترجمة لم يثبت ابن حجر له الصحبة، مع ما رواه عن ابن منده. ولعلّ الذي دخل على ابن منده أنه توهم أنّ صاحب الترجمة هو والد جابر بن عبدالله الصحابيّ الجليل.

ثانيا: ورد الوهم بأنّ صاحب الترجمة هو والد جابر، وهو الذي فعله ابنُ منده: " فتح الباب في الكنى والألقاب"[1].

ثالثًا: صاحب الترجمة ليس والد جابر، فابن حجر أورد والدَ جابر قبل صاحب الترجمة مباشرة.

ثالثا: جاء في معرفة الصحابة للأصفهانيّ: (عَبْدُ اللهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَخُو عُمَارَةَ بْنِ حَزْمٍ، ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَقَالَ: لَهُ ذِكْرٌ فِي الْمَغَازِي، وَلَا تُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ، فِيمَا قَالَ نَظَرٌ)[2]. وبذلك يكون أبو نعيم قد سبق ابنَ حجر في التعقيب على ابن منده، وهو المعنيّ: " ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ".

الخلاصة:

الاشتباه في اسم الصحابيّ الذي تشابه فيه أول اسمين، أدّى إلى تشابك، ويرفع الإشكال تعقب الآخرُ على الأول، وبجمع الأقول يرفع الإشكال، وهو ما يمكن أن يحسب إضافة لهذه الدراسة.

الأساس الخامس: الترجيح بين المرويات في صاحب الترجمة:

يعدّ الترجيح هو نوع من الاستدراك من بعض الوجوه، والاستدراك عند ابن حجر على من سبقه سيأتي في خضمّ هذه الدراسة، إلا أنّ المتتبع لأسس التعامل قي كتب التراجم يجد أنّ الترجيح بين الأقوال له بدوّ ثمر بعد صلاحه، خصوصا عند المتأخرين ممن نضجت لديهم الأقوال وتبدّت.

ومما يكاد أن يظهر جليًّا: تقديمُ ابن حجر لقول البخاريّ على غيره حين الترجيح، وحتما أنّ ذلك ليس على إطلاقه، ومثاله: **جاء في الإصابة:**

(محمد بن الأسود بن خلف بن بياضة الخزاعي.

ذكره خليفة بن خياط، وروى له حديث: "على ذروة كلّ بعير شيطان".

وقال البغويّ: ذكره بعض من ألّف في الصّحابة ولا يعلم له صحبة ولا رواية.

وعنى بذلك ابن أبي داود. وذكره في الصّحابة أيضا ابن منده، وأبو نعيم، واستدركه ابن فتحون على «الاستيعاب»، وذكره البخاريّ، وابن حبّان في التّابعين، ولكن ذكر البخاريّ في «تاريخه» ما يقتضي أنه كان في زمن النبيّ ﷺ، بالغا، فأورد من طريق ابن المبارك: أنبأنا أبو عمر مولى بني أمية، حدّثني محمد بن أبي سفيان الجمحيّ، حدّثنا عمرو بن عبدالله بن صفوان

---

1 - انظر: ابن منده، فتح الباب في الكنى والألقاب:(1611). المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي الناشر: مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض الطبعة: الأولى، 1996م

2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (1726/3).

الجمحيّ، حدّثني محمّد بن الأســود بن خلف بن بياضـــة الخزاعيّ، قال: قال لنا عمرو بن العاص يوم اليرموك ... فذكر قصّته، قال البخاريّ: ويقال: كان اليرموك سنة خمس عشرة)[1].

دراسة الترجمة:

يتبيّن ومن خلال هذه الترجمة في الإصــابة، أنّ ابن حجر قد اعتمد قولَ البخاريّ في الترجيح لأمر محمد بن الأســود، وهذا مثال على ثقة ابن حجر في البخاريّ، علما أنه يتعقبه في العديد من تراجم التاريخ الكبير، والأمر ذو ســعة. وهنا ينبغي التنبيه، من أنّ ترجمة محمد بن الأســود في الإصابة عليها ملحوظات، وقفت عليها الدراسة، من ذلك:

أولا: الذي نفى الرواية عن محمد بن الأســود، هو: البغويّ. ولكنّه – وبعد البحث- لم أجد ترجمة لمحمد بن الأسود في معجم الصحابة للبغويّ.

ثانيا: الحديث الذي ذكر خليفة بن خياط، على أنّ صـــاحب الترجمة قد رواه، ليس بصـــحيح. والصـواب أنه من رواية: (مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْلَمِيِّ)، والحديث بتمامه: (أَخْبَرَنَا عُبَيْدُاللَّهِ بْنُ مُوسَــى، عَنْ أُسَــامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَمْزَةَ بْنِ عَمْرٍو الْأَسْـلَمِيِّ، قَالَ: وَقَدْ صَـحِبَ أَبُوهُ رَسُــولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: سَــمِعْتُ أَبِي، يَقُولُ: قَالَ رَسُــولُ اللَّهِ ﷺ:**"عَلَى ذِرْوَةِ كُلِّ بَعِيرٍ شَــيْطَانٌ، فَإِذَا رَكِبْتُمُوهَا فَسَــمُّوا اللَّهَ وَلَا تُقَصِّــرُوا عَنْ حَاجَاتِكُمْ"**)[2]. هذا.. ولم تقف الدراســة إن كان الوهم من خليفة فيما قاله، أو هو ضمن جملة ما جاء في هذه الترجمة.

ثالثا: ما قاله ابن حجر عن ذكر البخاريّ لمحمد بن الأســود في التابعين أقرب للواقع، إلا أنّ استشهاد ابن حجر بما ورد في التاريخ الكبير، لا يتناسب مع الرواية، وفيه: (مُحَمد بن الأَسود بن خَلَف بن بَياضَـــة، الخُزاعِيُّ. قَالَ لِي أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد المَروَزِيّ: عَنِ ابْنِ المُبارك، عَنْ أَبي عُمَر، مَولَى بَنِي أُمَيَّة، قَالَ: حدَّثني مُحَمد بْنُ أَبي سُــفيان الجُمَحِيّ، قَالَ: حدَّثني عَمرو بْنُ عَبداللهِ بْنِ صَفوان الجُمَحِيّ، قَالَ: حدَّثني مُحَمد بْنُ الأَسود بْنِ خَلَف بْنِ بَياضَة الخُزاعِيُّ، قَالَ: إِنَّا لجلوسٌ فِي الحِجر، إِذْ قِيلَ: قَدِمَ اللَّيْلَةَ عَمرو بْنُ الْعَاصِ مِن مِصــــر، فَقَالَ: أَجَبْنَا النَّبِيَّ ﷺ، وَنَاصَــحْنَاهُ. وقُتِلَ هِشام يَوْمَ اليَرمُوك حديثُه فِي المَكِّيين)[3]. وهنا يرى الباحث أنّ في هذه الرواية مشكلين، هما:

<u>الأول:</u> أنّ ظاهر أمر الرواية أنّ الحادثة كانت في العهد النبويّ، وهو ما انقدح في ذهن ابن حجر

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (7771) ترجمة رقم: (13).

2 - **الدارميّ**، أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل، التميمي السمرقندي (ت: 255هـــ)، **مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي):** (2709)، تحقيق: حسين سليم أسد الدارانيّ، دار المغني للنشر والتوزيع، السعودية، الطبعة: الأولى،2000م. وقال محققه: (إسناده حسن)، وهو كما قال، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه: (29723).

3 - **البخاريّ**، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (ت: 256هـ)، **التاريخ الكبير**: (34)، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان. بدون.

– والله أعلم- فقال بصحبة محمد بن الأسود. والصواب: أنّ عودة عَمرِو بنِ العاص من الحبشة هي التي في العهد النبويّ، وأما عودته من مصر فكانت بعد فتح مصر، وبدهيًّا بعد العهد النبويّ.

الثاني: أنّ القائل: (أَجَبْنَا النَّبيَّ ﷺ، وَنَاصَحْنَاهُ) هو: عمرو بن العاص، وليس محمد بن الأسود، وبذلك لا يكون شاهدا على صحبة محمد بن الأسود.

رابعا: جعل الإمام أحمد لمحمد بن الأسود مسندا، فقال: (...، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنِ خَلَفٍ، أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَاهُ الْأَسْوَدَ رَأَى النَّبِيَّﷺ، يُبَايِعُ النَّاسَ يَوْمَ الْفَتْحِ، قَالَ: جَلَسَ عِنْدَ قَرْنِ مَسْقَلَةَ، فَبَايَعَ النَّاسَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالشَّهَادَةِ، قَالَ: قُلْتُ: وَمَا الشَّهَادَةُ؟ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ خَلَفٍ" أَنَّهُ بَايَعَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ بِاللهِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ")[1].

وفي ذلك أمر هامّ، وهو: أنّه أحد متعلقات من قال بصحبة محمد بن الأسود، على اعتبار السنّ والإدراك، وأنه روى قوله: ("أَنَّهُ بَايَعَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ بِاللهِ، وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ")، وهذا الشاهد من الحديث في غالب الأمر، هو السبب في إيراده في المسند.

خامسا: ما قاله ابن حجر عن تعقب ابن فتحون على الإستيعاب يحتمل الصواب.

سادسا: هناك رواية في أخبار مكة، ظاهرها يعضد صحبة محمد بن الأسود: (...، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ خَلَفٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ " أَنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ هُوَ أَوَّلُ مَنْ نَصَبَ الْأَنْصَابَ لِلْحَرَمِ، أَشَارَ لَهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِلَى مَوَاضِعِهَا " قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَ يَوْمَ الْفَتْحِ تَمِيمَ بْنَ أَسَدٍ جَدَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ تَمِيمٍ، فَجَدَّدَهَا)[2].

سادسا: لصاحب الترجمة عدة أحاديث موقوفة، منها: (قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ وَأَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خَيْثَمٍ، أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ خَلَفٍ قَالَ: "أَدْرَكْتُ النَّاسَ يَتَزَوَّدُونَ الْمَاءَ فِي الْإِدَاوَاتِ إِلَى الْجِمَارِ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ")[3]. وهذه الرواية يتحدث فيها عن نفسه وهي خير شاهد على مرتبته، إلا أنّه أشكلَ فيها، لأنّ قولهم: "الناسَ" يحتمل الأمرين: العهد النبويّ والعهد الراشديّ.

الخلاصة: رجح ابن حجر الرأي في صحبة محمد بن الأسود، وله سلف في ذلك وهو ابن عبدالبرّ وآخرون، فضلا عن بعض النصوص وما تضمنته من إشارات على صحبة محمد بن الأسود.

الأساس السادس: خدمة علوم الحديث:

من الملحوظ في كتب تراجم الرجال: الإستيعاب في إيراد الترجمات. وفي ذلك تقاطع مع

---

1 - **أحمد، مسند الإمام أحمد:** (15431)، وقال محققه: إسناده محتمل للتحسين، وسكت عنه الحاكم والذهبيّ.

2- **الفاكهيّ**، أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن العباس المكيّ (ت: 272هـ)، **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه:** (1516)، المحقق: د. عبدالملك عبدالله دهيش، الناشر: دار خضر – بيروت.

3 - **الأزرقيّ**، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة (ت: 250هـ)، **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار:** (179/2)، المحقق: رشدي الصالح ملحس، الناشر: دار الأندلس للنشر – بيروت

علوم أُخرى تندرج في خدمة الحديث الشـريف، كالجرح والتعديل، وعلم العلل والتاريخ، فجميعهم يدرسون التراجم ذاتها، وكلٌّ حسب اهتمامه، وتخصصه الدقيق. لذا.. فإنّ دراسة تراجم الصحابة من خلال كتاب الإصابة، تخدم علوم الحديث، وهنا مثالان يوضحان هذا الجانب:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(يزيد بن عبدالله بن الجراح الفهري، أخو أبي عبيدة أحد العشـــرة. تقدم نســـبه في عامر. قال ابن حبّان: له صحبة، وتبعه الْمُسْتَغْفِرِيّ[1]، وكذا قال ابن منده: وزاد: ولا نعرف له حديثا مسندا. وقد روى قيس بن الربيع، عن عبدالملك بن المغيرة، عن فيروز بن بـادي، عن أبيـه، عن يزيـد بن الجراح- أنه تزوج عندهم باليمن نصرانية، وكأنه هذا، نسب إلى جدّه)[2].

يتضح من ترجمة يزيد، أنها تحوي معلومات حديثية وإسنادية، يمكن إجمالها بالآتي:

أولا: أنّ يزيد أخو الصحابيّ الجليل الذي هو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأن اسمه: عامر.

ثانيا: الإشارة إلى أنّ أول من ذكره في الصحابة من أصحاب الطبقات، هو: ابنُ حبّان الذي ذكره في الثقات: (يزِيد بْن عَبْدالله بْن الْجراح أَخُو أبي عُبَيْدَة بْن الْجراح لَهُ صُحْبَة)[3].

ثالثا: متابعة المســـتغفريّ ومِن بَعده ابنُ مَنده لابنِ حبّان، وزاد ابن منده: (ولا نعرف له حديثا مسندا) يؤكد أنّ النّفي لأمر هامّ ويشير إلى عدم تثبتهم من قول ابن حبّان، حيث لا خبر ولا رواية.

رابعًا: ذكر ابن حجر في الإصـــابة رواية عن قيس بن الربيع توحي بمعرفة خبر عن يزيد، وأنّ الراوي نسب يزيدا إلى جدِّه، وهكذا نسبة يعدّ معلوم في علم الرواية.

خامسا: لم تقف الدراسة على ما أشار إليها ابن حجر من زواج يزيد في اليمن، وهي بذلك معلومة عزيزة إن وجد لها أصل، وإن لم يوجد فقيمتها مما لا يخفى، خصوصا أنها مذكورة بالسند.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(أَبُو نَهِيكٍ الأنصاري الأشهليّ،

ذكره أبو عمر، فقال: لا أعرف له خبرا ولا رواية، إلا أنه بعثه أبو بكر الصـــــديق إلى خالد بن الوليد مع سـلمة بن سـلامة بن وقش يأمره أن يقتل من بني حنيفة كلّ من أنبت، فوجداه قد صـالح مُجَّاعَةَ بْنَ مُرَارَةَ)[4]. واسم أبي نَهيك: الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَسَدِيُّ. وهذه دراسة ترجمته:

---

1 - أَبُو العَبَّاسِ جَعْفَرُ بنُ مُحَمَّدِ بنُ المُعْتَزّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ المُسْتَغْفِرِ بنِ الفَتْحِ المُسْتَغْفِرِيُّ، النَّسَفِيُّ (ت: 432هـــ)، له كتاب: معرفة الصحابة، ولم أقف عليه. وله: فضائل القرآن ومنه أخذت ترجمته، والطب وغيرهما.

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (9307) ترجمة رقم: (14).

تنبيه: قيس بن الربيع أبو محمد الأسدي الكوفي الأحول (90 هـ - 167 هـ).

3 - **ابن حبّان**، محمد بن حبان بن أحمد، **الثقات**: (1449).

4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (10659)، ترجمة رقم: (15).

أولا: فرّق البخاريّ في التاريخ الكبير، بينه وبين بكيرٍ الراوي عن حدير عن عمر، وأثبت الرواية لبكير أبي نهيك، وليس للقاسم أبي نهيك. وهو مما يخالف قولَ: "لا أعرف له خبرا ولا رواية".

ثانيا: فائدة: سلمة بن سلامة أشهليّ، وهو أحد الأبطال وله روايات وأخبار كما في الإصابة[1].

ثالثًا: قول ابن عبد البر: (لا أعرف له خبرا ولا رواية)، فهذا تفصيل ولعله يعني: أنّه لا يوجد خبر يُذكر فيه، ولا رواية يرويها. والله أعلم.

الفصل الأول: مرويات الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" وأسباب نفيها أو إثباتها

المبحث الأول: أســـباب نفي أو إثبات مرويات الصـــحابةﷺ الذين قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية"

- المطلب الأول: أهم الألفاظ المستخدمة فيمن قيل فيهم من الصحابةﷺ : "لا يعرف له رواية"...
- المطلب الثاني: الأســباب الظاهرة في نفي الرواية عن صــحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"
- المطلب الثالث: أسباب غير ظاهرة في نفي الرواية عن صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"

المبحث الثاني: أثر الرواية في إثبات الصحبة أو نفيها عمّن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"

- المطلب الأول: صحابة قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" ثبت لهم الصحبة دون الرواية:
- المطلب الثاني: صحابة قيل فيهم: "له رواية" ونفى ابن حجر عنهم الرواية
- المطلب الثالث: قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" ووقع الوهم في أسمائهم.

---

1 - ابن حجر، الإصابة: (3393).

تمهيد

يعدّ تتبع مرويات الصـــحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، جزءًا أصـــيلا من هذه الدراسة، لأنّ التتبع ضرورة للوقوف على الحكم، بإثبات الرواية من عدمها.

وفي هذا الفصـل، سـيقف الباحث على السـبل التي يمكن من خلالها، معرفة ما إن كان هناك رواية لمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وأسـباب نفي الرواية عن ذلك الصـحابيّ، وتبيين مدى صـعوبة أن يكون له، أو استحالة ذلك. ويأتي التعرّف على أشـهر الألفاظ التي استعملت في سياق نفي الرواية، في كتاب: الإصابة في تمييز الصحابة.

وســيكون التركيز على معطيات في تتبع المرويات، منها العناية بمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، ويكون لأبنائهم رواية عن غير الآباء، فتلك من الســبل التي تؤكد النفي زيادة، وتبعد احتمال أن يكون له رواية. وبيان ذلك في المباحث الآتية:

المبحث الأول: أسباب نفي أو إثبات مرويات الصحابةﷺ الذين قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية"

يأتي اسـتقصـاء الصـحابة الذين قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية" ضـرورة، بتتبع عموم الألفاظ التي اسـتعملها أصـحاب كتب تراجم الصـحابة، ونقلها كتاب: الإصـابة. فضـلا عن النفي الضـــمنيّ في ثنايا الترجمة، وقد يتمّ إثبات الرواية نتيجة للبحث بتتبع الرواية في مظانها أو غير مظانها، لتكون دراسة الترجمة أكثر دقة في الحكم –نفيًا وإثباتا-.

ولبيان سبل نفي الرواية، تمّ إلقاء الضوء على الرواية المذكورة في الترجمة أو المشار إليها، بالإثبات أو النفي، من عدة وجوه، منها: الوهَم فيها إن حصـــل، ومن ذكر الرواية التي تخللها ذلك الوهَمُ، للوصول إلى الحكم الراجح من الرواية، وهل هي من الموقوف أم من المرفوع، فضلا عن وجود حالات تكون الرواية ضعيفة، أو كأنها لا شيء.

ومع أنّ الدراسة أوردت فصل مستقلًا، عن قرائن دوافع وموانع الرواية، وتم الإشارة إلى أنّ من الموانع: الموت المبكر، وهو مما يعدّ مانعا وثيقا من الرواية من ناحية، ومن ناحية أخرى سببا في نفي الرواية. إلا أنّ التعرّض هنا سيكون مرتكزا على أسباب نفي الرواية.

وبيان ذلك كلّه في المطالب الآتية:

المطلب الأول: أهم الألفاظ المستخدمة فيمن قيل فيهم من الصحابةﷺ: "لا يعرف له رواية" وأسبابها وفائدتها في الدراسة

يأتي الاهتمام بألفاظ نفي الرواية التي تقوم عليها الدراسة، وأهمها من حيث كثرة الاستخدام: "لا يعرف له رواية"، من المهمات التي لا بدّ من التعرّض إليها بشيء من التفصيل، فيأتي حصرها، ثمّ البحث عن أهمّ الأسباب التي قيلت لأجله تلك الألفاظ، خصوصًا أنّ الأسباب لم تأتِ مدوّنة في كتاب ولم يتعرّض إليها أحد من قبل، ولأنها في أصلها كلمات عامّة يقصد من خلالها نفي الرواية. مما يتحتم سرد الأسباب العامة لنفي الرواية، فذلك يسوقنا إلى معرفة الفوائد والثمرات لدراسة هذه الألفاظ، مما يوطِّدُ أهمية هذه الدراسة بالعموم. وبيان ذلك بالآتي:

الفرع الأول: أهمّ الألفاظ المستخدمة في نفي الرواية عن صحابيّ:

تتصدر أداة "لا" النافية و: "ليس" التي تعمل عملَها، ألفاظ وصيغ النفي الصريح للرواية عن أصحاب التراجم محلّ الدراسة، كما أنّ النفي قد يكون غير صريح، أي: بالتعريض ونحوِه، حيث يُفهم من سياقة اللفظ أنه نفي للرواية، وهذا يجعله متعلقا في هذه الدراسة ملتحقًا بها بوجه من الوجوه. ولزيادة التوضيح والإضافة العلمية، يتطلب ذِكرُ أنواعِ النفي، مما وقفت عليه الدراسة، وبيانه حسب الآتي:

النوع الأول: الألفاظ الصريحة:

إنّ الألفاظ التي يُفهم منها نفي الرواية، تكون صريحة في مبناها ومعناها، وأهمها ما يأتي:

1) لا يعرف له رواية، أو: لا يعرف له رواية: أربع وعشرون مرة.
2) ليست له رواية، أو: ليس له رواية: قرابة خمس عشرة مرّة.
3) ليس له حديث، مرّتان.
4) لا أعلم له رواية سبع مرات وكلها من أقوال من سبقه.
5) لا تُعلم له رواية، مرّتان.
6) لَم أجدْ له رواية، أو قولهم: ما وجدت له رواية.
7) لا رواية له.
8) روايته مرسلة.
9) لم يقع له رواية.
10) لا يذكر له حديث.
11) لا يعرف له حديث.
12) لا يعرف له سماع.

13) لا يعرف له مسند: مرة واحدة.

14) لا نعرف له رواية: وهو قليل ولا يوجد إلا عند ابن حجر

وعطفا على ما سبق، فهناك صيغ جاءت في ثنايا التراجم، هي أقلّ من سابقتها في الاستخدام، وبعضها لم يرد إلا مرّة واحدة، تمّ حصرُها في الجدول الآتي:

الصيغة في نفي الرواية	الصيغة في نفي الرواية
* ليس له حديث	* كان يمتنع من التحديث، وكان يحفظ
* ليست له رواية نعلمها	* ذكروه فى كتبهم، وما علمت له رواية
* ما علمت له رواية	* ذكروه فى كتبهم، ولا نعلم له رواية
* ما علمت له رواية بمصر ولا بغيرها	* رجل معروف من أهل مصر ولا أعرف له رواية
* ما علمت له صحبة، ولا رواية	* لم أجد لهم عنه رواية
* ما علمت له مسندا	* لم أجد هذا الحديث فى غير كتاب ابن عفير
* ما علمت لهم حديثا	* ما وقع إلىّ حديثه. لم تقع إلىّ له رواية
* لا أعلم له رواية عند المصريين	* ما وقعت له رواية عندى.
* لا أعلم له رواية ولم تقع إلىّ	* لم نجد له حديثا عند المصريين:
* لا يعرف له مسند	* لا تصح له رواية، ولا صحبة
* لا يعلم له رواية	* لا تحفظ له رواية
* لا تعلم به رواية	* ما كتبت عنه شيئا
* لا أعلم له حديثا مسندا	* لا رواية له بمصر
* لم أر له حديثا	* ولو أنّ له رواية لثبتت له.

النوع الثاني: الألفاظ غير الصريحة:

بعد البحث والتقصّي، وقفت الدراسة أصالة، على ألفاظ غير صريحة تقوم بنفي الرواية، من خلال: **نفي الصحبة**، أو **نفي الرؤية**، أو **نفي السماع**، كما أنّ إثباتَ أمرٍ ما هو نفيٌ لِضِدِّه، ومثاله:

إثبات الرواية لصاحب عن أحد صغار الصحابة، هو نفي ضمنيٌّ للرواية عن النبيّﷺ. وأوضحَ منه: إثبات الرواية عن تابعيّ، فيكون تعريضا بنفي الرواية عن النبيّﷺ حتمًا. كما أنه قد يجتمع أكثر من صيغة غير صريحة في ترجمة واحدة. وخصوصًا حينما يكون صاحب الترجمة

فيه أقوال متعددة، تتراوح بين كونه صحابيٌّ أو غير صحابيٍّ[1].

وبيان ذلك كلّه، في التفصيل الآتي:

1. **نفي الصحبة:**

وهو كثير، ويأتي في مواطن عدة من هذه الدراسة، وقد يشتمل على إثبات أنّ صاحب الترجمة مخضرم أو تابعيّ ولد بعد عهد النبوة، أو ليس له وجود. أو غير ذلك. ومثاله:

جاء في الإصابة:

(عبدالرحمن بن محيريز الجمحيّ.

تابعي أرسل حديثا، فذكره العقيلي في الصحابة. وقال أبو عمر: حديثه في كيفية رفع الأيدي في الدعاء، وهو عندي مرسل، ولا وجه لذكره في الصحابة إلا على ما شرطنا فيمن ولد في عهده.

قلت: لم أر من ذكر أنه ولد في عهد النبي ﷺ، ولم يذكروا له رواية إلا عمن تأخرت وفاته من الصحابة. قال البخاريّ- بعد أن ذكره في التابعين: يَذكُر عن عيسى بن سنان عن أبي بكر بن بشير- أنه رآه مع ابن عمر، وأبي أمامة، وواثلة،

وذكر غيره له رواية عن فضالة بن عبيد، وزيد بن أرقم. روى عنه أبو قلابة، وهو من أقرانه، ومكحول، وإبراهيم بن محمد بن حاطب، وغيرهم. وذكره ابن حبّان في «ثقات التابعين»)[2].

دراسة الترجمة:

يتبيّن من الترجمة، أنّ عبدالرحمن تمّ نفي الرواية عنه، بنفي الصحبة عنه، فكان مناسبا الإشارة إلى مَن جاء نفيُ الرواية عنهم بهذا المثال ليكون مرشدا إلى غيره، ولأنّ له متعلّقًا بهذه الدراسة من ناحية نفي الرواية، ولأنّهم كثيرون فيمكن دراستهم على حدة، مع الاكتفاء بمثال هنا.

2. **إثبات رواية الإرسال:**

إنّ القولَ برواية مرسلة لمن ذكر في الصحابة، تحمل ضمنًا نفيًا لوجود رواية له في المرفوع، ولأنه شتان بين المرتبتين، لزم التنويه بأنّ: إثبات رواية الإرسال هي بمثابة إثبات مرتبة التابعيّ لصاحب الترجمة، وبالتالي تكون بعض الألفاظ غير صريحة في نفي الرواية.

ومثاله:

جاء في الإصابة:

(عَمَّارُ بنُ سَعدِ القُرَظِي: من أولاد الصحابة.

قال ابن منده: له رؤية، ثم أورد له حديثا مرسلا، قد أورده غيره من روايته عن أبيه، وله رواية

1 - ومثاله: انظر: ابن حجر، الإصابة برقم: (2094)، هي برقم: (8) من الترجمات في هذه الدراسة.
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (6724)، ترجمة رقم: (16).

عن أبي هريرة وغيره. روى عنه آل بيته، وأبو المقدام، وغيرهم، وأنكر أبو نعيم أن يكون له رؤية)[1].

التعليق:

أولا: جاءت ترجمته في معرفة الصحابة لأبي نعيم[2]، ما ملخصه، أمور منها:

أ- الرواية التي تشير إلى أنّ عبدالرحمن هو مؤذن رسول الله ﷺ، فيها وهَمٌ، والصواب فيها: أنّ المؤذن سعد القرظ وهو صحابيّ، وليس عبدالرحمن ولده.

ب- يقول: (وَلَيْسَ لِعَمَّارٍ صُحْبَةٌ وَلَا رِوَايَةٌ إِلَّا عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ) [3]. وهو بذلك يوافق ما قاله البخاريّ فيما قاله عن عمار[4]، ويخالفُ أبا نعيم ابنُ حجر، بقوله: سَمِعَ أَبَا هُرَيرةَ.

ت- وجود رواية عن عمار عن أبيه سعد في الجمع بين الصلاتين في المطر.

ثالثا: جاء في جامع التحصيل، عبارة تنفي صحبةَ عمارِ بنِ سعد، وذلك عن طريق إثبات المرسل في حقه، فقال: (عمار بن سعد القرظ، عن النبي ﷺ، وذلك مرسلٌ، لأنه تابعي)[5].

3. **نفي السماع:**

يأتي أحيانا إثبات الرؤية مقترنا بنفي السماع، مما يؤدي إلى اعتبار ذلك نفيا للرواية بلفظ غير صريح، ذلك أنّ العبرة في الرواية هو السماع لا الرؤية، وبيانه في الآتي:

جاء في الإصابة:

(عبدالرحمن بن خالد بن الوليد ...، القرشي المخزومي: قال ابن منده: له رؤية. قال ابن منده: له رؤية. قال ابن السكن، يقال له صحبة، ولم يذكر سماعا ولا حضورا...، وذكره أبو الحسن بن سميع في الطبقة الأولى من تابعي أهل الشام، وقال الحاكم أبو أحمد: لا أعلم له رواية)[6].

دراسة الترجمة:

أولا: الذي نفى الرواية عن صاحب الترجمة هنا، هو: الحاكم أبو أحمد.

ثانيا: إشارة إلى أنّ نفي السماع يعني نفي الرواية حتى لو ثبتت الرؤية والصحبة – أحدهما أو كلاهما-، ما قاله ابن السكن: (ولم يُذكر سماعا ولا حضورا) وقريب منه قول ابن عبدالبرّ حيث أثبت لعبدالرحمن الرواية ونفى عنه السماع: (...، أدرك النبيّﷺ، ولم يحَفَظْ عنه، ولا سَمِعَ منه[7]،

---

1 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (6279).
2 - الأصفهانيّ، أبو نعيم، معرفة الصحابة، ترجمة رقم: (5215).
3 - المصدر السابق ترجمة رقم: (5215).
4 -انظر: البخاريّ، التاريخ الكبير: (26/7)، برقم: (110).
5 - العلائيّ، جامع التحصيل في أحكام المراسيل: (548).
6 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (6223)، ترجمة رقم: (17).
7 - تنبيه: في الإستيعاب: عنه. ولا يستقيم. والصواب: منه. والله أعلم.

...، وقد جاءت لعبدالرحمن بن خالد رواية عن النبيّ ﷺ، لَيْسَ فيها سماع)[1].

ثالثا: بثبوت الإدراك والرؤية تثبت فالصــحبة، فقد أورد أبو نعيم، فقال: (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ الْمَخْزُومِيُّ، أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ وَرَآهُ، وَلِأَبِيهِ صُحْبَةٌ)[2]. كما أنّه قد روى عنه ثلة منهم: (خالد بن سلمة والزهري وعمرو بن قيس الشامي ويحيى بن أبي عمرو الشيباني سمعت أبي يقول ذلك)[3].

رابعا: ما قاله ابنُ حجر في الإصابة، نقلا عن أبي أحمد الحاكم، قولَه: (لا أعلم له رواية). أي: في المرفوع، وإلا فله حديث في الحجامة[4].

خامسًا: قال البخاريّ في التاريخ: (عَبْدالرَّحْمَن بْن خَالِد بْن الوليد بْن المغيرة الْقُرَشِيّ المخزومي، روى عَنْهُ عَمْرو بْن قيس الشامي، منقطع)[5].

الخلاصة: لعبدالرحمن بن خالد، إدراك ورؤية، ويدرك مرتبة الصحبة، ولا يعرف له رواية.

4. **نفي الرواية عن صاحب ترجمتين وهو واحد:**

إنّ تشابه الأسماء معهود بين تراجم الصحابة، ويعدّ إيراده ثمّ تفصيله في كتب الطبقات، دليلَ شفافيةٍ ونقاءٍ علميّ. فذلك يجعل الترجمةَ قابلة للدرس، ويناقشونها في كتبهم كابرًا عن كابرٍ.

ومما وقفت عليه الدراسة: نفي الرواية عن صحابي يكون له اسمان، فتأتي له ترجمتان، فتترجح إحدى الروايتين على الأخرى، وقد يكون النفي في أحدهما دون الأخرى، فلو قيل في إحدى الترجمتين:**"لا يعرف له رواية"**، فهل سيكون نفيا عن الترجمة الأخرى؟. ومثاله:

جاء في الإصابة: (عتبة بن ربيعة بن خالد بن معاوية البهراني، حليف الأوس، ...، ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرا، ومنهم من لم يذكره فيهم.

قلت: وذكر سيف فيمن شهد اليرموك من الأمراء عتبةَ بن ربيعة بن بهز، فأنا أظن أنه هو، وهذا يقوي قول ابن الكلبي، وسأعيده في القسم الثالث)[6]. **وقال ابن حجر في الإصابة:**

(عتبة بن ربيعة بن بهز: حليف بني عصمة. شهد اليرموك أميرا، قاله سيف في: الفتوح، قال: وأمّره خالد بن الوليد على بعض الكراديس. وقال ابن عساكر: أدرك النبيّ ﷺ، ولا أعرف له

---

1 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب، ترجمة رقم: (1402).
2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (4650).
3 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (1083).
4 - رواه أبو داود: (3859)، وابن ماجه (3484)، وهو حديث ورد عن أبي كبشة الأنباريّ أيضًا.
5 - البخاريّ، التاريخ الكبير: (898).
6 - ابن حجر، الإصابة: (5416).

رواية، استدركه ابن فتحون)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: إيراد رواية من المرفوع للصحابيّ، بمثابة إثبات الصحبة والرؤية والسماع للمتشابه في أسمائهم، كما في ترجمة: جنادة بن جراد العيلانيّ، وبينت حاله هذه الدراسة، نهاية هذا الفصل .

ثانيا: عدم ثبوت رواية لعتبة، زادت من الاختلاف في اسمه، وهل هو شخص واحد، أي: البهزي والبهرائي، وهل هو حليف بنو عصمة أم بنو غضينة.

ثالثا: التشابه ليس الاختلاف في نسب عتبة فحسب، بل في ولائه، فقد قيل: (غضينة)، ففي طبقات ابن سعد أورد ذكر عتبة بن ربيعة في: (حُلَفَاءِ الْقَوَاقِلَةِ مِنْ بَنِي غُضَيْنَةَ): (عُتْبة بْن ربيعة بْن خَالِد بْن مُعَاوِيَة من بهراء حليف لبني غضينة...، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ: هُوَ عُبَيْدَةُ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ بَنِي كَعْبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ بَحْنُونَ بْنِ نَامِ مَنَاةَ بْنِ شَبِيبِ بْنِ دُرَيْمِ بْنِ الْقَيْنِ بْنِ أَهْوَدَ بْنِ بَهْرَاءَ. وَقَالَ عَبْدُاللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ الأَنْصَارِيُّ: "هُوَ مِنْ بَهْزٍ مِنْ بَنِي سُلَيْمِ بْنِ مَنْصُورٍ. وَشَهِدَ بَدْرًا وَأُحُدًا")[2]. مما يؤكد أنّ الاختلاف حاصل من لدن ابن سعد في طبقاته.

رابعا: قال ابن عبدالبرّ: (عتبة بْن رَبِيعَة بْن خَالِد بْن مُعَاوِيَة البهراني، حليف للأنصار. اختلف فِي شهوده بدرا، وكذا قَالَ ابْن إِسْحَاق البهراني. وقال ابْن هِشَام: هُوَ بهزي، من بهز بْن سُلَيْم) [3].

خامسا: ورد في نسبته: حليف: الأنصار، غضينة، وعصمة. فهل هناك تصحيف في (غضينة) التي تشير بعض المراجع أنها من اليمن، وعصمة التي منها ما هو من الطائف، ومنها ما هو في المدينة، الذين منهم عاصم بن ثابت: (عاصم بْن ثابت بْن قَيْس. وقيس هُوَ أَبُو الأقلح بْن عصمة بْن مالك بْن أمة بن ضبيعة)[4]. فينسبون إلى ضبيعة؟.

سادسًا: جاء في تاريخ دمشق رأي آخر، حيث قال ابن عساكر: (عتبة بن ربيعة بن بهز حليف بني عصمة، شهد اليرموك وكان أميرا على كردوس.

وهو ممن أدرك النبي ﷺ، ولا أعرف له رؤية ولا رواية. ...، عن سيف بن عمر قال: وكان عتبة بن ربيعة بن بهز حليف لبني عصمة على كردوس يعني يوم اليرموك)[5]. وهنا عدة أمور، منها:

أ- ذكر ترجمة البهزيّ دون البهرائيّ.

ب- نفى عنه الرؤية والرواية.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (6424)، ترجمة رقم: (18).

2 - **ابن سعد**، أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع، **الطبقات الكبرى**: (249).

3 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (1761).

4 - ابن سعد، الطبقات الكبرى: (119).

5 - **ابن عساكر**، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت: 571هـ)، **تاريخ دمشق**: (238/38)، برقم: (4545)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام: 1995م.

ت- أثبت حلفه بني عصمة.

الخلاصــة: عتبة بن ربيعة بن خالد البهرائيّ، أكثر وجودا منه من البهزيّ في الصــحابة، ولا يمنع أن يكون الاثنان صاحبا الترجمة من الصحابة، ثمّ إنه لم يثبت لهم رواية مطلقا. والله أعلم.

النوع الثالث: ألفاظ استخدمها العلماء لم يستخدمها ابن حجر:

هناك ألفاظ لم يســـتخدمها ابن حجر بنفي الرواية، منها: "ما علمت له رواية"، "ما علمت له رواية بمصر ولا بغيرها"، "ما علمت له صحبة، ولا رواية"، "ما علمت له مسنَدا"، "لا تصح له رواية"،"لم أر له حديثا" وأخيرا: "ما علمت لهم حديثا" وهذه قالها مرّة واحدة نقلها عن ابن يونس.

الفرع الثاني: أسباب دراسة ألفاظ نفي الرواية عن صحابة قيل فيهم: "لا يعرف له رواية":

أسباب دراسة ألفاظ نفي الرواية مما ورد في تراجم الصحابة عديدة، يمكن إجمالها بالآتي:

أ- لأنها ألفاظ ترد في كتب الطبقات، وتتنتقل بين علوم الحديث كالعلل والتخريج ونقد الرواية.

ب- يوجد في كتب الشـــروحات التعرض لحالة الســـند، ويؤخذ نفي الرواية عن أحد الرواة – من الصـــحابة أو غيرهم- دليلا على الترجيح، وهناك أمثلة من خلالها يتبيّن أنّ ألفاظ نفي الرواية أصيلة في كتب علوم الحديث الشريف بأنواعها، ومن الأمثلة في كتب الشروحات:

1. ففي فتح الباري: (سُـفْيَان التمار هُوَ بن دِينَار على الصَّـحِيح وَقيل بن زِيَادٍ وَالصَّـوَابُ أَنَّهُ غَيْرُهُ وَكُلٌّ مِنْهُمَا عُصْفُرِيٌّ كُوفِيٌّ وَهُوَ مِنْ كِبَارِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ وَقَدْ لَحِقَ عَصْرَ الصَّحَابَةِ وَلَمْ أَرَ لَهُ رِوَايَةً عَنْ صَحَابِيٍّ)[1].

2. وأيضًا:(هُوَ وَهَمٌ نَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو عَلِيٍّ الْجَيَّانِيُّ لِأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ كَثِيرٍ لَا يعرف له رواية عَن الْوَلِيد)[2]

3. في شرح مسلم للنوويّ: (حُوَيْطِبُ بْنُ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ أَبِي قَيْسِ بْنِ عبدود بْنِ نَضْرِ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْبَلِ بْنِ عَامِرِ بْنِ لُؤَيِّ الْقُرَشِـــيُّ الْعَامِرِيُّ أَسْـلَمَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَلَا تُحْفَظُ لَهُ رِوَايَةٌ عَنِ النَّبِيِّﷺ، إِلَّا شَيْءٌ ذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ)[3].

4. شرح ابن ماجه لمغلطاي: (قال أبو جعفر: ولم أجد في تاريخ محمد بن إسماعيل، ولا في كتاب ابن أبي حاتم سماعًا ولا رواية لزيد بن الحسن عن أبيه)[4].

---

1 - **ابن حجر**، أحمد بن عليّ بن حجر العسقلانيّ، **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**: (3/ 257).

2 - المصدر السابق: (40/7).

3 - **النوويّ**، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت: 676هـــ)، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**: (136/7)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، 1392هـ.

4 - **مغلطاي**، ابن قليج بن عبدالله البكجري المصـري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (ت: 762هـــ)، **شرح سنن ابن ماجه**: (375/1)، المحقق: كامل عويضة، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999م.

ج- لأنّ نفي الرواية قد يفضـــي إلى نفي الصـــحبة، وبالمقابل: إثبات الرواية المرفوعة، حتما هو إثبات لصحبة من سمعها مباشرة من النبيّﷺ، فلزم تتبع كلّ عبارات النفي للرواية.

د- الألفاظ المتعددة، مدعاة لوجود أسباب مختلفة لنفي الرواية، وقريبا تأتي مناقشة ذلك.

الفرع الثالث: ثمرة دراسة ألفاظ نفي الرواية عن صحابة قيل فيهم:"لا يعرف له رواية":

للوقوف على الألفاظ المستخدمة في نفي الرواية عن أحد من الصحابة﵁، ثمرات، منها:

أ- معرفة أنّ أصحاب الطبقات لم يعتمدوا صيغة محددة في نفي الرواية.

ب- أنهم كانوا يستخدمون عبارات أكثر من غيرها، ومن ذلك ما تبيّن أنهم أكثروا من قولهم: "لا يعرف له رواية". فكانت أولى من غيرها إدراجها في عنوان هذه الدراسة.

ج- أنّ هذه الألفاظ بمجموعها لنفي الرواية، وبعضها يأتي بصيغة الجزم أكثر من بعض، كقولهم: " لم يقع له رواية" أكثر جزما من قولهم: " لا أعلم له رواية".

د- كما أنّ تتبع هذه الألفاظ بدراسة مستقلة وعميقة، قد يصدر عنها إضافة علمية، ويمهد لدراسة ألفاظ أخرى من مصطلحات أصحاب الشأن بعموم علوم الحديث الشريف.

ويأتي بعد دراســة ألفاظ نفي الرواية، بالعموم ومع شــيء من التفصــيل مما مضــى، وما بين الصـريحة وغير الصـريحة، يأتي الوقوف على الأسـباب الظاهرة وغير الظاهرة لنفي الرواية، مع الأمثلة من متعلقات الدراسة، ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وقد يستعان بضرب أمثلة قريبة مما يزيد الأمر وضوحا، وتتطلبه الدراسة البحثية.

المطلب الثاني: الأسباب الظاهرة في نفي الرواية عن صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"

تعدّ التراجم التي فيها نفي الرواية عن أصـــحابها، مادة علمية ينبغي أن تحظى بالدراســـة الحديثية، وفي العديد من التراجم قد يختلف الحكم النهائي فتأتي النتيجة أنه ليس صـــحابيًّا، كأن يكون مخضـرما ممن أدرك زمن النبوة ولكنه لم ير النبيّ ﷺ. أو تابعيًّا، أو لأسـباب تكون ظاهرة، وتستحقّ أن تنفى عنها الصحبة، وليس الرواية فحسب.

كما أنّ أسـباب نفي الرواية، قد تتقاطع مع القرائن التي تناولتها هذه الدراســة في فصـل كامل مستقلّ، إلا أنّ القرائن تأخذ طابع المعيار والقياس، فيقاس عليها وإن كان بينهما فروقات بسيطة.

كما أنّ هناك أســبابًا تتطلّب دراســة الترجمة منفردة ونقدها، ليســهل مراجعتها ودراســتها، والإفادة منها في علم الرجال، وعلم الرواية وغيرهما، كالوقوف على أسباب نفي الرواية -بصرف النظر عن صـيغة نفي الرواية، أو الحكم على صــاحب الترجمة-، وقد تحصـّـل لدى الباحث العديد

من الأسباب الظاهرة:

أولا: عدم وجود رواية لصاحب الترجمة أصلا :

إنّ عدم وجود رواية لصاحب الترجمة، يعدّ أوّل وأولى أسباب القول عن أحدهم: **"لا يعرف له رواية"**، والواقع يثبت أنّ الذين ينفون الرواية عن الصحابة هم المحدثون المعنيون بالرواية.

كما أنّ هناك نسبة ممن تعقب ابن حجر من سبقه ممن نفى الرواية، وأثبت ابن حجر وجود رواية، وبالمقابل نسبة أخرى تعدّ ممن أُثبِت لهم رواية وهو نفى أن تكون لهم رواية.

كما قامت هذه الدراسة –بتوفيق من الله تعالى- بالعمل حسب مقتضى الدراسة في القسمين آنِفَيْ الذِّكرِ: "الإثبات أو النفي". مما يعدّ تصويبا لمن سبق أو استدراكا، بأقوال من سبق.

وسيذكر الباحث مثالين على من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" وجاء نفي الرواية في حقهم مع وجود التردد في الحكم:

المثال الأول جاء في الإصابة:

(الربيع بن زياد بن أنس بن الديان بن قطن ... الحارثي.

قال أبو عمر: له صحبة، ولا أعرف له رواية. كذا قال.

وقال أبو أحمد العسكريّ: أدرك الأيّام النبويّة، ولم يقدَمِ المدينةَ إلا في أيامِ عمرَ.

وذكره البخاريّ، وابن أبي حاتم، وابن حبّان في التّابعين. وقال ابن حبّان: ولّاه عبدالله بن عامر سجستان سنة تسع وعشرين، ففتحت على يديه... .

وروي من طريق سليمان بن بريدة أن وافدا قدم على عمر، قال: ما أقدمك؟ قال: قدمتُ وافدا لقومي، فأذن للمهاجرين والأنصار والوفود.

فتقدّم الرجل، فقال له عمر: هيه. قال: هيه يا أمير المؤمنين، والله ما وليت هذه الأمة إلا ببلية ابتليت بها. ولو أنّ شاة ضلّت بشاطئ الفرات لسئلت عنها يوم القيامة، قال: فانكبّ عمر يبكي، ثم رفع رأسه قال: ما اسمك؟. قال: الربيع بن زياد ...)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: يوجد فرق بسيط بين الذي في الإصابة مما نقله عن ابن عبدالبرّ في الإستيعاب، عن الذي في الإستيعاب حيث جاء فيه: (ربيع بن زياد بن الربيع الحارثي، من بني الحارث بن كعب، له صحبة، ولا أقف له على رواية عن النبيّﷺ)[2]. والفرق:

أنّ ابن عبدالبرّ، يؤكد على عدم وجود رواية مرفوعة لابن زياد، وفي الإصابة نقل النفي بالتعميم.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (2583)، ترجمة رقم: (19).
2 - ابن عبدالبر، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (752).

ثانيا: لعلّ ابنَ عبدالبرّ حينما وجد تأميرَ ابنِ زياد في العديد من الأماكن والمواقع، ومشـــاركته في الفتوحات الكبيرة أميرا، وأنّ أصـــحاب الطبقات – ومنهم ابن حجر- يقولون: كانوا لا يؤمرون إلا صحابيّ، فلعله حينها قال ابنُ عبدالبرّ بصحبة الربيع بن زياد.

ثالثا: ختم في الإسـتيعاب ترجمة ابن زياد، فقال: (روَى عن الربيع بن زياد مطرف بن الشـخير، وحفصة بنت سيرين عنه عن أبي كعب، وعن كعب الأحبار، ولا أعرف له حديثا مستندا)[1].

رابعا: نجد التردد في الحكم على الربيع، بين ذكره في التابعين، كونه وفِد على عمرَ ﷺ.

الخلاصـــة: لا يظهر من حال الربيع بن زياد كقائد حرب وبعيد عن مدن العلم، أنّ له رواية. ولم يُثبت ابن حجر رواية له، ويمكن أن يكون للربيع صحبة فقط دون الرواية، لما تقدم.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(المهاجر بن زياد الحارثي، أخو الربيع. ذكره ابن عبد البرّ، وقال: في صـحبته نظر ولا أعلم له رواية. وأنه شـهد فتح تستر مع أبي موسـى، وكان صـائما فعزم عليه أبو موسـى حتى أفطر، ثم قاتل حتى قتل)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: دلائل صحبة الربيع -الوارد ذِكرُه في المثال السابق- قويّة، فقد توفي عام: (53هـــ) وأقوى منها دلائل صحبة المهاجر الذي استشهد عام: (19هـ).

ثانيا: في الإســـتيعاب: (المهاجر بْن زياد الحارثي، أخو الربيع بْن زياد، لا أعلم له رواية، وفي صحبته نظر. قتل المهاجر بْن زياد هَذَا بمناذر سنة تسع عشرة)[3]. وهو قريب عمّا في الإصابة.

ثالثا: للرواية أثر في إثبات صحبة الربيع، ونفيها عن المهاجر كانت سببا في استبعاد صحبته.

رابعا: صحبة المهاجر أقرب من صحبة أخيه الربيع، مما يدفع إلى التأمل وزيادة البحث.

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(حكيم بن حزن بن أبي وهب ابن عمرو بن عـائذ بن عمران بن مخزوم، عمّ ســـعيد بن المسيب. قال ابن إسـحاق وعروة وأبو معشـر: اسـتشـهد يوم اليمامة. وقال ابن إسـحاق: أسـلم يوم الفتح مع أبيه، وأمه فاطمة بنت السّائب المخزومية، وقال ابن منده: لا نعرف له رواية)[4].

---

1 - المصدر السابق: (752).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (8273) ترجمة رقم: (20).
3 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (2504).
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (1806) ترجمة رقم: (21).

دراسة الترجمة:

أولا: الذي في ابن منده جاء في ترجمة حزْن وليس في ترجمة حكيم[1]. ولم أقف على قوله: لا نعرف له رواية، ولعله من الجزء الذي لم يصلنا من كتاب ابن منده.

ثانيا: ذكره أبو نعيم، وأشار إلى أنه لم يسند شيئا: (حَكِيمُ بْنُ حَزْنِ بْنِ أَبِي وَهْبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَائِذٍ عَمُّ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، اسْتُشْهِدَ بِالْيَمَامَةِ، لَمْ يُسْنِدْ شَيْئًا)[2].

ثالثا: تناول ابن عبدالبرّ ترجمة حكيم بن حزن مستوفاة، ومما قاله: (حكيم بن حزن بن أبي وهب ...، مخزوم، عم سعيد بن المسيب بن حزن أخو أبيه المسيب بن حزن. أسلم عام الفتح مع أبيه، وقتل يوم اليمامة شهيدًا هو وأبوه حزن ابن أبي وهب المخزومي، هذا قول ابن إسحاق.

وقال أبو معشر: استشهد يوم اليمامة حزن بن أبى وهب، وحكيم ابن أبي وهب، فجعل حكيمًا أخا حزن فغلط، والصواب ما قاله ابن إسحاق، وكذلك قَالَ الزبير كما قَالَ ابن إسحاق.

قَالَ الزبير: كان المسيب بن حزن وحكيم بن حزن أخوين لعلات، كانت أم حكيم بن حزن فاطمة بنت السائب بن عويمر بن عائذ بن عمران بن مخزوم، وأم المسيب بن حزن أم الحارث بنت شعبة من بني عامر بن لؤيّ)[3]. وفي ترجمة ابن عبد البرّ أمور مهمة، منها:

أ- أنّه نقل من قول أبي معشر وهمه فيما بين الحكيم وأبيه. في حين أنّ ابن حجر قاله عن أبي معشر دون ذِكرِ الوهَمِ الذي أشار إليها ابن عبدالبر.

ب- قال أبو نعيم في ترحمة الحزن: (حَزنُ بْنُ أَبِي وَهْبِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَائِذٍ الْمَخْزُومِيُّ جَدُّ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، طُعِنَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، فَقِيلَ: لَهُ صُحْبَةٌ)[4]. علمًا أنّ البخاريّ، روى في صحيحه: (...، عَنِ ابْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ أَبَاهُ جَاءَ إِلَى النَّبِيِّﷺ، فَقَالَ: **"مَا اسْمُكَ؟"** قَالَ: حَزْنٌ، قَالَ: **"أَنْتَ سَهْلٌ"** قَالَ: لَا أُغَيِّرُ اسْمًا سَمَّانِيهِ أَبِي قَالَ ابْنُ المُسَيِّبِ: **"فَمَا زَالَتِ الحُزُونَةُ فِينَا بَعْدُ"**)[5].

ج- قال ابن منده: (عن ابن شهاب، أنه قال: وحزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، جد سعيد، قتل يوم اليمامة)[6].

د- أبان ابن عبدالبر عن أمر مُشكِلٍ وهو: لماذا لم يذكروا في ترجمة المسيب إسلام أبيه الحزن، في حين في ترجمة الحكيم بن الحزن يذكرون إسلامَه وإسلام أبيه. ثمّ قال بأنه يرفع الإشكال،

---

1 - **ابن مَنْدَه**، أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي (ت: 395هـ)، **معرفة الصحابة لابن منده**: (402/1)، حققه: أ.د.عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية، الطبعة: الأولى: 2005م.
2 - **الأصبهانيّ**، أبو نعيم أحمد بن عبدالله، **معرفة الصحابة**: (1895).
3 - **ابن عبدالبرّ**، **الإستيعاب في معرفة الأصحاب**: (537).
4 - **الأصبهانيّ**، أبو نعيم أحمد بن عبدالله ، **معرفة الصحابة**: (2258).
5 - **البخاريّ**، **صحيح البخاريّ**، كتاب: الأدب، بَابٌ: اسْمُ الحَزْنِ: (6190).
6 - **ابن مَنْدَه**، أبو عبدالله محمد بن إسحاق، **معرفة الصحابة لابن منده**: (402/1).

أنهما أبناء علات –اختلفت أمهاتهم والأب واحد- وقد يكون إسلام المسيب قبل أبيه وأخيه سبب في ذلك.

ثانيا: عدم وجود الراوي صاحب الترجمة:

إنّ وجود أسـماء لم يثبت وجودها يعدّ نادرًا في كتب الطبقات، إلا أنّ الدراسـة وقفت على ترجمة نفيت عنه الرواية، وبالتتبع لم يكن لصاحبها وجود، مثاله:

جاء في الإصابة:

(أنس بن أرقم بن زيد -أو يزيد- بن قيس بن النعمان بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج الأنصاري الخزرجي. ذكره ابن إسحاق فيمن استشهد بأحد.

وقال عَبْدان: لا يذكر له حديث، إلا أن رسول الله ﷺ، شهد له بالشهادة)[1]. **دراسة الترجمة:**

أولا: إنّ عدمَ وجود راوٍ مما يعدّ نادرًا من ناحية، ومن أُخرى يعدّ منقبة لهذا البناء الضـخم، من التراكيب في ترجمة أشـخاصٍ بدقة متناهية، لا يوجد تناقض بين تراجمهم ولا زيادة ولا نقص، فمن ورد اسـمه وتبيّنت سـيرته فيوردونها في طبقته، وإلا فلا يمكن اختلاق أسـماء غير موجودة، وهذه فائدة جاءت في ثنايا هذه الدراسة، كان لا بدّ من ذكرها.

ثانيا: تبيّن أنّ ابن حجر، تابع ابنَ الأثير في ذكر: **"أنس بن الأرقم"**. وبيان ذلك في الآتي:

أ- في أسد الغابة: (أنس بن أرقم)[2]. ونقل عنه ابنُ حجر بالتمام في ترجمة: (أنس بن أرقم)[3].

ب- ذكره ابن الأثير مرة أخرى، في ترجمة مسـتقلة بعدها بقليل، فقال: (أوس بن الأرقم) [4]. ولم يذكر فيه قول عَبْدان: **"لا يُذكر له حديث"**.

ت- قام ابن حجر بتكرار عمل ابن الأثير، وجعل ترجمة مسـتقلة لأوس، فقال: (أوس بن الأرقم الأنصاري، يأتي تمام نسبه في أخيه زيد بن الأرقم. ذكره ابن إسحاق فيمن استشهد بأحد)[5].

ثالثا: ذكر ابن عبدالبرّ في الإسـتيعاب: (أوس بن الأرقم بن زيد بن قيس بن النعمان الأنصـاري، من بني الحارث بن الخزرج، قتل يوم أحد شهيدًا) [6].

رابعا: قال ابن إسـحاق عند ذكر من اسـتشـهد بأحد: (مِنْ بَنِي الْحَارِثِ: وَمِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ: خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ، وَسَـعْدُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ، دُفِنَا فِي قَبْرٍ

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (262)، رقم الترجمة: (22).
2 - ابن الأثير، أسد الغابة: (241).
3 - ابن حجر، الإصابة:، ترجمة رقم (262).
4 - ابن الأثير، أسد الغابة، ترجمة رقم: (284).
5 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (312).
6 - ابن عبدالبر الإستيعاب في معرفة الأصحاب، ترجمة رقم: (106).

وَاحِدٍ، وَأَوْسُ بْنُ الْأَرْقَمِ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ كَعْبٍ) [1].

وهنا .. يتبيّن أنّ ابن إسحاق ابن عبدالبرّ لا يذكران أنسَ بنَ الأرقم، في شهداء أحد.

خامسًا: يروي أبو نعيم عن ابن إسحاق، في ترجمة أوس، وليس فيه أنس بن الأرقم، ففيه: (مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، "فِي تَسْمِيَةِ مَنْ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ: أَوْسُ بْنُ الْأَرْقَمَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ نُعْمَانَ بْنِ مَالِكِ بْنِ ثَعْلَبَةَ بْنِ كَعْبٍ")[2].

وعليه.. فإنّه لا وجود لأنس بن الأرقم، والصواب أنه: أوس بن الأرقم. فهذه الترجمات قبل ابن حجر وقبل ابن الأثير، لم تذكر أنس بن الأرقم، ومن ذكره أكد على: أنه استشهد في أحد. وقد تبين أن الذي استشهد في أحد هو أوس بن الأرقم، وليس أنسا.

الخلاصة:

إنّ قول عبدان: "لا يُذكر له حديث" يشير إلى مُشكِلٍ يتطلب رفعه، فقول عبْدانَ، قد يتضمّن: أنّ أنس بنَ الأرقم ليس موجودا، بقوله: "لا يُذكر له حديثٌ".

كما أنّ الحكم بعدم الرواية لترجمة غير موجود صاحبها، فيه أمر ملفت للاهتمام. وهنا يزال الإشكال في الفصل والتبيين، بمن هو موجود من عدمه، وذلك من خلال الآتي:

<u>أولا:</u> التمييز بين أنس بن الأرقم، وأوس بن الأرقم، يتبيّن أنّ أحدهما غير موجود.

<u>ثانيا:</u> لرفع للإشكال نأخذ الأوكد منهما، فالحافظ ابن حجر أورد أوسا فترجم له: (أوس بن الأرقم الأنصاري، يأتي تمام نسبه في أخيه زيد بن الأرقم.. ذكره ابن إسحاق فيمن استشهد بأحد)[3].

<u>ثالثا:</u> يتأكد وجود أوس من أكثر من وجه كما مرّ في ترجماته، وليس كذلك أنس بن الأرقم.

وهنا ينبغي التنبيه على أمور، منها:

أولا: أنّه لم يتبين للباحث أين هي ترجمة زيد بن الأرقم في كتاب الإصابة، وليست في أسد الغابة حيث ذكر ترجمةَ أوسٍ، فقال: (أوس بن الأرقم: ...وهو أخو زيد بن الأرقم) [4]. وأما الذي في الإصابة فكما مرّ آنفا: (يأتي تمام نسبه في أخيه زيد بن الأرقم). ولسبب ما لم يذكرها، أو لم أجدها.

ثانيا: يعدّ زيد بن الأرقم صحابيّا في ظاهر قول ابن حجر، وهنا يلزم الاستدراك على الكتاب، وإضافته إلى كتاب الإصابة، فقد يكون سقط من فعل النساخ، فهذا ابن حجر يذكره كما ترى.

---

1 - **ابن هشام**، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، (ت: 213هـ)، **السيرة النبوية**: (125/2)، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة: الثانية، 1955 م.
2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة، ترجمة رقم: (999).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (312)، رقم الترجمة: (23).
4 - ابن الأثير، أسد الغابة، ترجمة رقم: (284).

ثالثا: لزيد بن أرقم أحاديث مرفوعة وله مسند في مسند الإمام أحمد. فهو صحابيّ جليل أرد ترجمته ابن عبدالبرّ في الإستيعاب[1].

رابعا: قد أورد السيوطيّ في ترجمة عليّ بن أبي طالب، فقال: (وأخرج الترمذي عن أبي سريحة، وأبو زيد بن الأرقم، عن النبيﷺ، قال: "من كنت مولاه فعلي مولاه")[2]. ولكنّ الصواب – والله أعلم- ما أورده الترمذيّ بسنده، حيث ذكر زيدَ بن أرقم وليس أبو زيد: (...، عَنْ أَبِي سَرِيحَةَ، أَوْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، شَكَّ شُعْبَةُ، عَنِ النَّبِيِّﷺ قَالَ: "مَنْ كُنْتُ مَوْلاَهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاَهُ". هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ، هَذَا الحَدِيثَ، عَنْ مَيْمُونٍ أَبِي عَبْدِاللهِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، نَحْوَهُ. وَأَبُو سَرِيحَةَ هُوَ: حُذَيْفَةُ بْنُ أَسِيدٍ صَاحِبُ النَّبِيِّ ﷺ)[3].

فرع: بما مضى من تفصيلات، أهمها:

أولا: تتأكد صحبة: زيد بن أرقم مما يعني ضرورة إضافة ترجمته على كتابَيْ: أسد الغابة والإصابة.

ثانيا: ينبغي التفريق، بين: (زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك بن الأغر بن ثعلبة الأنصاري الخزرجيّ)، الذي ثبتت صحبته وهم أنصاريّ وترجمته واسعة في الإستيعاب، وأنّه ليس ابن الأرقم المكييّ، واسمه: (أَرْقَمُ بْنُ أَبِي الأَرْقَمِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عبد الله بن عمر بن مخزوم).

ثالثا: تشابه الأسماء في صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية": يعدّ التشابه بالأسماء، من الأمور التي تناولها أئمة الحديث بالتفصيل، ففيها التمييز بين صاحب الترجمة وغيره ممن تشابهت أسماؤهم، ولا يعدّ خافيا صنيع الحفاظ في هذا السياق، فهم يرتكزون على التاريخ ومن روى عمّن، والسيرة الذاتية ونحو ذلك من أسس رفع إشكال التشابه.

ومما وقفت عليه الدراسة، ممن قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية". ووقع التشابه بين ترجمتين، ما يأتي من خلال مثالين هما:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(طفيل بن مالك بن خنساء بن سنان بن عبيد بن عدي ...، الأنصاريّ. ذكره موسى بن عقبة عن ابن شهاب فيمن شهد بدرا، وكذا ذكره ابن إسحاق وابن الكلبيّ. وقال البغويّ وابن منده: "لا

---

1 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (837).

2 - **السيوطيّ**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـ)، **تاريخ الخلفاء**: (123/1)، المحقق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الطبعة الأولى: 1425هـ-2004م.

3 - **الترمذيّ**، محمد بن عيسى بن سَورة (279) **سنن الترمذيّ**، أبواب المناقب، باب: 20 - بَابُ مَنَاقِبِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يُقَالُ وَلَهُ كُنْيَتَانِ: أَبُو تُرَابٍ، وَأَبُو الْحَسَنِ، حديث رقم: (3713)، المحقق: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، سنة النشر: 1998م. والحديث له طرق وهو حسن.

يعرف له رواية". وقال ابن أبي حاتم: قتل يوم الخندق وهو عقبي)[1].

وفي هذه الترجمة أمران:

الأول: أنّ الطفيل ﷺ، استشهد في بدر أو في الخندق، ومع ذلك قيل فيه: **"لا يعرف له رواية".** علما أنّ دوافع الرواية لم تتحصل عنده.

الأمر الثاني: أهمية تتبع تشابه الأسماء عند الحكم عليها، فقد جاء الحكم مغايرا عن أكثر من واحد كما ترى في ترجمة: طفيل بن مالك، وبما أنّ البغويّ حكم عليه، بقوله: **"لا يعرف له رواية".**

لذا.. فقد لزم تبيان حاله، وبيانه في الآتي:

أولا: طفيل بن مالك اختلط اسمه على البعض، واعتبره والطفيل بن النعمان واحدا لا اثنين.

ثانيا: أورد ابن حجر، ترجمة تبيّن التباين بينهما وتؤكده، فقال:

(طفيل بن النعمان: بن خنساء بن سنان، ابن عم الماضي. ذكروه كلّهم فيمن شهد بدرا، وذكره عروة فيمن شهد العقبة.

وقال ابن إسحاق وموسى بن عقبة: استشهد الطفيل بن النعمان بالخندق.

وزعم أبو عمر أنه الطفيل بن النّعمان بن مالك بن خنساء.

قال: وقتل الطفيل بن النعمان بن خنساء فوجده مع الماضي. والصواب أنهما اثنان، وذكر في المغازي أن الطفيل بن النّعمان جرح أحد ثلاثة عشر جراحة)[2].

ثالثا: الاختلاف الذي ذكره ابن حجر لم يكن واضحا، وهو عند ابن الأثير أكثر بيانا، ففي أسد الغابة، جاء في موضعين يبيّنان حالة طفيل بن مالك، مع استدراك على ابن عبدالبرّ تحديدا، وهو ما سيبينه الآتي:

أ- جاء في أسد الغابة:

(طفيل بن مالك بن خنساء، شهد بدرًا، له ذكر، ولا نعرف له رواية... ،

وقال أَبُو عمر: الطفيل بْن مالك بْن النعمان بْن خنساء، وقيل: طفيل بْن النعمان بْن خنساء الأنصاري السلمي، من بني سلمة، شهد العقبة، وبدرًا، وأحدًا، وجرح بأُحُدٍ ثلاث عشرة جراحة ولم يمت منها، وقتل يَوْم الخندق شهيدًا، قتله وحشي بْن حرب،

وذكر موسى بْن عقبة في البدريين: طفيلَ بْن النعمان بْن خنساء، وطفيل بْن مالك بْن خنساء، رجلين. وكلام أَبِي عمر يدل عَلَى أَنَّهُ ظنهما واحدًا. ويرد الكلام عليه في: طفيل بْن النعمان) [3].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (4274)، رقم الترجمة: (24).
2 - ابن حجر، الإصابة: (4276)
3 - ابن الأثير، أسد الغابة، : (2614)

ب- جاء في أسد الغابة:

(طفيل بْن النعمان بْن خنساء بْن سنان ابن عبيد بْن عدي بْن غنم بْن كعب بْن سلمة الأنصاري الخزرجي السلمي عقبي بدري، استشهد يَوْم الخندق، قال عروة، في تسمية من شهد العقبة، من بني سلمة: طفيل بْن النعمان بْن خنساء، وقد شهد بدرًا...،

لم يخرجه أَبُو عمر لأنه غلط في نسبه أولا في ترجمة طفيل بْن مالك بْن خنساء، فقال: طفيل بْن مالك بْن النعمان، قال: وقيل: طفيل بْن النعمان، ورأى النسب واحدًا في الترجمتين، فظنهما واحدًا، وأن بعضهم نسبهم إِلَى أبيه مالك، وبعضهم نسبه إِلَى جده النعمان، وليس للنعمان صحة في النسب الأول، وهما ابنا عم، وقد ذكرهما موسى بْن عقبة، وابن إِسْحَاق، وكفى بهما، فيمن شهد بدرًا أحدهما بعد الآخر كما ذكرناه في هذه الترجمة، وفي ترجمة طفيل بْن مالك، وقد ذكرهما هشام بْن الكلبي اثنين أيضًا مثل ابن إِسْحَاق، وموسى)[1].

مسألة:

هناك خرم فيما نقله ابنُ حجر عن ابن أبي حاتم عن أبيه، وقد يكون الخرم من فعل النساخ تكاسلا في إيراد ما ورد. وبيان ذلك الحرم بنقل ما جاء في الجرح والتعديل:

(طفيل بن مالك: ...، بدري قتل يوم الخندق وعقبيّ. سمعت أبي يقول: لا أعرفه) [2].

وعليه..

فضبط الاسمين على أنهما اثنان وليسا واحدا، يزيل الإشكال بين طفيل بن مالك، وطفيل بن النعمان. كما أنّ الدراسة بيّنت أنّ قولهم: "لا يعرف له رواية" فيه غير النفي المجرّد للرواية، كما ثبت أنّ الاشتباه كان من أسباب النفي، وأن هكذا دراسة تحتاج إلى زيادة تأمل وتدبّر.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(سالم بن ثبيتة بن يعار بن عبيد بن زيد الأنصاريّ، ذكره ابن أبي حاتم عن أبيه.

قال: إنه بدريّ، ولا أعلم له رواية.

قلت: ويغلب على ظني أنه وهم، وأنه سالم مولى ثبيتة، وهو سالم مولى أبي حذيفة الآتي...)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: اعتبر ابنُ حجر أن الصواب بسالم بن ثبيتة: مولى ثبيتة، ثم جعله نفس مولى أبي حذيفة.

---

1 - ابن الأثير، أسد الغابة: (2616)

2 - **ابن أبي حاتم،** أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظليّ (ت: 327هـ)، **الجرح والتعديل**: (488/4)، ترجمة رقم: (2145). الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (3047) رقم الترجمة: (25).

ثانيا: لسالم مولى أبي حذيفة شهرة أوسع من أن تذكر، وليس كذلك ابن ثبيتة أو مولى ثبيتة.

ثالثا: ابن أبي حاتم جعلهما اثنين، فقال: (باب أسامي سالم الذين لا يُنسبون:

- سالم مولى ثبيتة بنت يعار، من بني عبيد بن زيد، بدريّ. سمعت أبي يقول ذلك.

قال أبو محمد: لا أعلم روي عنه.

- سالم مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة القرشي له صحبة قتل يوم اليمامة في عهد أبي بكر رضي الله عنه سمعت أبي يقول ذلك. قال أبو محمد، لا أعلم روي عنه)[1].

رابعا: أيًّا كان صاحب الترجمة أو صاحبا الترجمة، فقد قيل فيهما: **"لا يعرف له رواية"** مع أنّ مولى أبي حذيفة سالما، استشهد يوم اليمامة، أي مبكرا.

خامسا: على كثرة ذكر سالم مولى أبي حذيفة، في أحاديث عدّة إلا أنه لا يعرف له رواية، ومن ذلك: (عن عَائِشَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَتْ: أَبْطَأْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، لَيْلَةً بَعْدَ الْعِشَاءِ، ثُمَّ جِئْتُ فَقَالَ: **"أَيْنَ كُنْتِ؟"** قُلْتُ: كُنْتُ أَسْتَمِعُ قِرَاءَةَ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِكَ لَمْ أَسْمَعْ مِثْلَ قِرَاءَتِهِ وَصَوْتِهِ مِنْ أَحَدٍ، قَالَتْ: فَقَامَ وَقُمْتُ مَعَهُ حَتَّى اسْتَمَعَ لَهُ، ثُمَّ الْتَفَتَ إِلَيَّ فَقَالَ: **"هَذَا سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي أُمَّتِي مِثْلَ هَذَا"**)[2].

الخلاصة:

إنّ القول بأنّ سالما بن ثبيتة هو مولى ثبيتة وأنه هو نفسه سالم مولى أبي حذيفة له وجه، ذلك أنّ سالما مولى ثبيتة لا يكاد ينسب كما ترى من تبويب ابن أبي حاتم، إلا أنّ ذلك قد يعيقه أنّ صحابيّا مشتهرا كسالم، لم يأتي له ذكر في أيّ حديث بكنيته: مولى ثبيتة، وقد كان الأولى أن تأتي هذه النسبة ولو في رواية واحدة. والله أعلم.

رابعا: أن يكون صاحب الترجمة تابعيّ:

هناك حالات متكررة في إيراد من ليس صحابيا في كتب الصحابة، فيوردونه لأسباب أهمها: "التمييز"، ويعطونه الحكم المستحق ويبينون حاله حسب ما يقفون على ترجمته.

ويمكن الوقوف على أهمية الرواية، وما لها من أثر بالغ في تحديد مرتبة صاحب الترجمة،

---

1 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (816) و: (817).

2 - **ابن ماجه**، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ) **سنن ابن ماجه**، أبواب إقامة الصلاة والسنّة فيها، 176 - بَابٌ فِي حُسْنِ الصَّوْتِ بِالْقُرْآنِ، رقم: (1338)، شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م. قال محققه: (حديث حسن). وهو كما قال لأنّ عبدالرحمن بن سابط الراوي عن عائشة كثير الإرسال غير أنّ له طريقا موصولة، حيث أوردها ابن حجر في الإصابة في ترجمة سالم مولى أبي حذيفة: (3059)، وقال: (فذكره موصولا، وابن المبارك أحفظ من الوليد). ورواه أحمد في مسنده، برقم: (25320).

مما يزيد من متانة هذه الدراسة بتتبع من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية".

ومن الأسباب الظاهرة في نفي الرواية عن صاحب الترجمة، أن يكون تابعيًّا، كما في أويس.

المثال الأول جاء في الإصابة:

(أويس بن عامر، ...، الزاهد المشهور. أدرك النبيّ ﷺ. وروى عن عمر وعلي، وروى عنه بشير بن عمرو، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: كان ثقة وذكره البخاريّ، فقال في إسناده نظر.

وقال ابن عديّ: ليس له رواية، لكن كان مالك ينكر وجوده إلا أن شهرته وشهرة أخباره لا تسع أحدا أن يشكّ فيه)[1].

دراسة الترجمة:

إيراد التابعيّ المشهور، مع قولهم فيه: ليس له رواية، فكونه تابعيّ هو سبب ظاهر في نفي الرواية عن النبيّ ﷺ، فأويس القرنيّ تابعيّ، وفد على عمر بن الخطاب، وفي إيراده في الصحابة نوع من تمييز الصحابة عن غيرهم ممن قد أدركوا النبيّ ﷺ، ولم يتشرفوا بالرؤية.

المثال الثاني: جاء في الإصابة: (عمير، مولى أمّ الفَضل: تابعيٌّ مَعروفٌ.

أورده ابن منده، وقال: ذكره ابن أبي داود في الصحابة، ولا يثبت.

وساق من طريق ابن أبي ذئب، عن عبدالرحمن بن مِهران، عن عُمير مولى ابن عباس، أنّ النبي ﷺ، قال: **"لَا عَدْوَى، وَلَا طِيَرَةَ، وَلَا هَامَ"**[2]. وقال ابن منده: هذا مرسل. قلت: وعمير إنما روى عن بعض الصحابة وعن بعض التابعين، روي عنه، ومات سنة أربع ومائة)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: عمير تابعي، ورد في كتاب الإصابة. وقد يرد الاسمَ لتمييزه عن الصحابة، لرفع إشكالا ما.

ثانيا: جاء في التاريخ الكبير: (عُمَير، مَولَى أُمِّ الفَضلِ، ويُقال: مَولَى ابن عَبّاس رضي الله عنه. سَمِعَ أَبَا جَهم، وأُمَّ الفَضل، رَضِيَ الله عَنهما، سَمِعَ منه عَبدُالرَّحمَن الأَعرَج)[4]. وبذلك يتبيّن أنّ إثبات الرواية لعمير عن الصحابة مع ذكرهم، دليل على نفي الرواية المرفوعة، وفيه: أنه ليس صحابيّا.

ثالثا: تبيّن أنّ عميرا تابعيّ، ومن خلال البحث تبيّن أنّ له ابنًا اسمه عبدالله له اهتمام بالرواية،

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (500)، رقم الترجمة: (26).
2 - متفقٌ عليه: رواه البخاري، كتاب الطب ، باب الجذام، حديث رقم:(5707)، ومسلم كتاب السّلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ...، حديث رقم: (101-2220)
3 - المصدر السابق، ترجمة رقم: (6905).
4 - البخاريّ، التاريخ الكبير، ترجمة رقم: (3227).

وهو ما أورده ابن سعد: (عَبْدُ اللهِ بنُ عُمَيْرٍ، مَوْلَى أُمّ الْفَضْلِ وَيُكَنَّى أَبَا مُحَمَّدٍ تُوُفِّيَ سَنَةَ سَبْعَ عَشْرَةَ وَمِائَةٍ. وَكَانَ ثِقَةً قَلِيلَ الْحَدِيثِ)[1]. فعمير مولى أم الفضل، وولده عبدالله أيضًا مولى أمّ الفضل، فقد يظنّ ظانّ من أنّ عميرًا صحابيّ، فيأتي ذكره مع بيان طبقته وأنه تابعيّ وأنّ ما رواه مرسل.

رابعا: ذكره أبو نعيم باختلاف اسمه، فقال: (عُوَيْمِرٌ مَوْلَى أُمّ الْفَضْلِ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَا صُحْبَةَ لَهُ)[2]. حيث نفى عنه الصحبة، مع أنه أورده في: معرفة الصحابة.

خامسا: جاء في التعديل ترجمة لعمير تزيل كثيرا من الإشكال: (عُمَيْر بن عبد الله أَبُو عبدالله مولى أم الْفضل لبَابَة الْكُبْرَى بنت الْحَارِث بن حزن الْهِلَالِيَّة وَيُقَال مولى عبدالله بن عَبَّاس الْمدنِي أخرج البُخَارِيّ فِي التَّيَمُّم وَالْحج والأشربة عَن عبدالرَّحْمَن الْأَعْرَج وَسَالم أبي النَّضر عَنهُ عَن أبي جهيم بن الْحَارِث الْأنْصَارِيّ وَأم الْفضل، قَالَ عَمْرو بن عَليّ: مَاتَ سنة أَربع وَمِائَة)[3].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

تعدّ الرواية في المقام الأول في تبيين مرتبة الراوي، عمن هو أخذ ومن أخذ عنه، وقد يتوهم أحد أصحاب كتب الطبقات فيورد اسما ظاهرا أنه من التابعين في الصحابة، وقد يكون نفي الرواية واحد من الدلائل على عدم الصحبة، كما هو مبيّن في هذه الدراسة، ومثاله:

(داود بن عاصم بن عروة بن مسعود الثقفي. استدركه ابن فتحون فوهم. وليست له صحبة ولا رواية. والحديث الّذي استند إليه ما رواه ابن إسحاق، عن نوح بن حكيم، عن داود- رجل ولدته أم حبيبة زوج النبي ﷺ. قلت: مراده بقوله: إن أم حبيبة ولدته أنها ولدت أباه. واللَّه أعلم) [4].

دراسة الترجمة:

أولا: يكاد ابن فتحون أن يكون متفرّدا في إيراد صاحب الترجمة في الصحابة، وما تعقبه فيه ابن حجر له وجه، هو الصواب.

ثانيا: ذكر ابن حجر داودَ ثلاث مرار، بقوله: (داود بن عاصم). والصواب: داود بن أبي عاصم،

ثالثا: الخلط باسم داود قد يكون هو سبب وهم ابن فتحون، وقد يكون من فعل النساخ في الإصابة. وعلى كلّ فضبط الاسم هو الذي يرفع الإشكال أكثر من غيره.

رابعا: وفاة داود كانت مطلع القرن الثاني الهجريّ فهذا يمنع أن تكون أم حبيبة ولدته.

---

1 - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ترجمة رقم: (201).

2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: بين ترجمتين: (5283) و: (5284)، باب: مَنِ اسْمُهُ عُوَيْمِرٌ.

3 - الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الأندلسي (ت: 474هـ): التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: (1172)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، 1406 هـ – 1986م.

4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (2425)، رقم الترجمة: (27).

خامسـا: كان لا بدّ من التوضـيح، لأنه له العديد من الروايات وقد أكثر عنه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وفي مسند أحمد، وغيرهم كثير، وقد روى عن عمر وغيره.

خامسا: الاختلاف في الراوي ممن قيل عن أحدهم من الصحابة: "لا يعرف له رواية":

حين دراســـة تراجم الصـــحابة ﷺ فيمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، يتبيّن أن بعض أصحاب كتب التراجم، قد يختلفون في الحكم على صاحب الترجمة بناء على الاختلاف في رواية. فيستدرك عليهم من يأتي بعدهم، بغية الترجيح المتعلق بجمع الأدلة بداية.

ومن أجلّ لك استدراكات الحافظ ابن حجر على من سبقه من الأئمة والحفاظ، وهي استدراكات مهمة لأمرين:

أ- أنها اســـتدراكات على تراجم هي محلّ هذه الدراســـة، أي: ممن قيل فيهم"لا يعرف له رواية". كما أنها استدراكات في الكتاب محلّ الدراسة، أي: الإصابة في تمييز الصحابة.

ب- أنها اســتدراكات من خاتمة الحفاظ في كتب الطبقات، أي: ابن حجر العســقلانيّ، كما أنّه ناقد نحرير، مما يجعل حكمه أكثر فائدة.

وهناك أمثلة كثيرة جدًّا يتعقّب فيها الحافظُ ابنُ حجر ســـابقيه، وواحدة من تلك الأمثلة على الاستدراكات في مجال الرواية، ترجمة تكررت مرتين في الإصابة، وبيانها فيما يأتي:

أولا: جاء في الإصابة:

(سعد بن محيّصة بن مسعود بن كعب الأنصاريّ الأوسيّ، يأتي نسبه في ترجمة أبيه.

قال البغويّ: ذكره محمد بن إسماعيل في الصحابة، ولم أجد له حديثا.

وروى عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن حرام بن ســعد بن محيصـــة، عن أبيه أنّ ناقة للبراء بن عازب دخلت حائط قوم فأفسدت، فقضى رسول اللَّه ﷺ، أنّ حفظ الأموال على أهلها بالنهار ... الحديث. اختلف فيه على الزهري اختلافا كثيرا.

وقال الذّهليّ، وأبو داود في التفرد: لم يتابع عبد الرزاق على قوله: عن أبيه. وقد رواه مالك وإلياس، عن الزهري، عن حرام بن سعد مرسلا.

وقال ابن عبد البر في التمهيد: ليست له صحبة، وإنما روايته عن أبيه. وروى ابن أبي شيبة، عن ابن عيينة، عن الزهري، عن حرام بن سعد، عن أبيه أن محيصة سأل النبي ﷺ، عن كسب الحجّام ... الحديث. وقال الذّهليّ: رواه مالك وغيره عن الزهري، عن ابن محيّصـــة، عن أبيه، وقول من قال عن حرام عن أبيه هو المحفوظ)[1]. وقد تكرر اسمُ سعد بن محيصة، مع اختلاف

---

1 - المصدر السابق: (3206).

بسيط، وهو ما يأتي في النقطة الثانية:

ثانيا: جاء في الإصابة:

(سعد بن محيّصة الأنصاريّ.

ذكر الشّريف الحسينيّ الدّمشقيّ تلميذ الذّهبي في كتابه "التذكرة برجال العشرة". وعلَّمَ له علامةً: "مُسندَيْ: أحمد والشّافعي" وقال: له صحبة، حديثه في إجارة الحجّام، روى عنه ابنه حرام. انتهى.

وأخطأ في ذلك خطأ فاحشا،

فإن حراما اختلفت الرواية عن الزهري في جميع طرق الحديث عند أحمد حرام بن محيّصة لا ذكر لسعد في نسبه، ولا في رواية عند الشّافعي حرام بن سعد بن محيّصة، عن محيّصة لا رواية فيه لسعد أصلا)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: جاءت ترجمة سعد بن محيّصة مرّتين في كتاب الإصابة، وهو تكرار معهود، وأسبابه متعددة منها: الخلاف على اسم صاحب الترجمة كما هو ظاهر الحال هنا.

ثانيا: يظهر من ترجمة مُحَيِّصةَ أنّ سعدًا من صغار الصحابة، ثمّ إنّ حرامَ بنَ سعٍد كان له عناية برواية الحديث عن جده محيصة وأخيه حويصة. ويظهر أنّ سعدًا صحابيّ وصحبة أبيه أظهر.

ثالثا: الاختلاف على الزهريّ مدار الحديث، مع تصويب ابن حجر لقول من قال: "حرام عن محيّصة". أي: دون إدخال سعد في الرواية.

رابعا: الاضطراب بادٍ في الحكم على سعد بن محيصة عند الحافظ ابن حجر، فنجد بين الترجمتين اختلاف، ففي الأولى: ينقل عمن قال بصحبته، وينقل عمن لا يقول بصحبته، وفي الترجمة الثانية يناقش الرواية دون الصحبة.

خامسا: الذي في أسد الغابة من ترجمة سعد أوفى وأوضح، ففيه:

جاء في أسد الغابة:

(سعد بْن مُحَيِّصةَ، وقيل: سَعِيد، وقيل: ساعِدَة. له ولأبيه صحبة. روى مَعمَرُ عن الزُّهْرِيّ، عن حرام بْن سعد بْن محيصة، عن أبيه، أن ناقة للبراء دخلت حائط قوم، فأفسدت فيه، فقضى النَّبِيّ ﷺ:"حفظ الأموال عَلَى أهلها بالنهار، وعلى أهل المواشي حفظها بالليل". رواه أكثر أصحاب

---

1 - المصدر السابق: (3762)، رقم الترجمة: (28)

الزُّهْرِيّ، عنه عن حرام، ولم يقولوا: عن أبيه)[1].

الخلاصة: لما مضى:

سعد له صحبة، مع اختلاف على اسمه، ولا يعرف له رواية، إلا ما كان من رواية الزهري عند البعض، وآخرون يرون أنّ حراما يروي عن محيصـــة، وهو الأقرب للصـــواب وما في الإصابة، فقد أشار إلى تلك الرواية: (وكذا حرام يروي عن حويصة)[2].

سادسا: قولهم: (مذكور في الصحابة):

إنّ قولهم عن صـــاحب الترجمة: (ذكر في الصـــحابة، مذكور في الصـــحابة، ذكروه في الصـــحابة، ... إلخ) فهي من الألفاظ التي توحي إلى عدم المعرفة الكافية عن ذلك الإنســان، إلا أنّ القرائن التي كانوا يعتمدون عليها تجعلهم يذكونه في الصحابة.

وبما أنّ الذين ورد ذكرهم في حادثة ما، من الرعيل الأول من الصحابة، وخصوصا في العهد الراشـديّ، يزيد احتمالية كونه من الصــحابة، فهم يذكرونه من الصــحابة مع التنبيه على أمر ما، كالإبهام الوارد في اســـمه، مع الاكتفاء أحيانا بذكر الحادثة التي ورد ذكره فيها، وأنه بذلك يكون من الصحابة.

ومما يعنينا تحديدا في هذه الدراسة: الذين قيل فيهم: **"لا يعرف له رواية"**، ومن أولئك:

جاء في الإصابة:

(زياد بن نعيم الفهريّ، قال أبو عمر: مذكور في الصّـــحابة، ولا أعرف له رواية. قتل يوم الدار مع عثمان)[3]. يتبيّن من هذه الترجمة، أمور منها:

أولا: صـــاحب الترجمة رضـــي الله عنه، مذكور في كتب التاريخ وأنه مات على باب عثمان بن عفان مدافعا عنه.

ثانيا: يعدّ ابن عبدالبر أول من قال في ترجمته: ولا أعرف له رواية. وبما أنه مات يوم الدّار فغالبا لن يكون من أهل الرواية، فليس هناك دوافع للرواية لديه.

ثالثا: هل قول ابن عبدالبرّ: ولا أعرف له رواية بعد قوله: مذكور في الصـــحابة، أنه لا يجزم أن يكون من الصحابة؟. تحتاج تأملا في الاثنتين معا.

مســألة: من باب التيسـير في دراســة الترجم، جاءت دراســة الأسـباب الظاهرة، وما يقابلها من الأسباب غير الظاهرة في نفي الرواية، عمن قيل فيهم: **"لا يعرف له رواية"**.

---

1 - ابن الأثير، أسد الغابة، ترجمة رقم: (2041).
2 - انظر: الإصابة ترجمة رقم: (1309).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (2874) رقم الترجمة: (29).

المطلب الثالث: أسباب غير ظاهرة في نفي الرواية عن صحابة قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"

من المسـلمات، أنّ الحكم بنفي وجود فلان، هو نفي لوجود رواية له. وأما نفي الرواية عمّن هو معروف، فذلك لا ينفي وجوده، كما في نفي الرواية عن أحد التابعين، أو صحابيّ تقدمت وفاته في العهد النبويّ، فيذكرونه بقولهم: (استشهد في بدر أو في أحد أو في مؤتة)، ومن المعلوم أنّ من استـشـهد في تلك الغزوات حريٌّ أن لا يكون له رواية، وأنّم أولى بعدم نفي الرواية عنهم، لأنه متحصل أصلا.

ومع ما سبق نجد أنهم يقولون أحيانا: فلان استشهد في بدر –مثلا- ولا يعرف له رواية، مما يسـتوقف البحث حول ماهية هذا النفي الذي ليس له مسـوّغ بادئ الأمر، وأنه لو لم يوجد نفي الرواية عنه، فليس هناك داع له. وتبين أنّ الصحابة في نفي الرواية هما على حالين، هما:

الحال الأول: صـحابة توافرت لديهم دواعي الرواية ولا يوجد لهم رواية، كمن تأخرت وفاتهم، أو ثبت لهم مشـاركات في فتوحات متأخرة، أو غيرها من دواعي أخذ الرواية عنهم، ثمّ لا يتم نفي الرواية عنهم في تراجمهم.

الحال الثاني: صـحابة لا يمكن بحالٍ أن يكون لهم رواية، كمن مات مبكرا وخصـوصـا في العهد المكيّ، فيفهم من سياق الترجمة استحالة وجود رواية، ومع ذلك يقولون: "لا يعرف له رواية".

فالحالين آنفي الذّكر، فيهما إشكالٌ، استلزم التفصيل في هذه الدراسة لرفعه، ضمن إطار مَنْ قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وتناول تراجم صحابة آخرين يزيدُ الدراسةَ وضوحا.

فبعد تناول الأسـباب الظاهرة، يأتي إيراد الأسـبابُ غير الظاهرة، لتوضـيح الأسـباب غير المفهوم لماذا يقولون: لا يعرف له رواية، والأصل فيه أن لا تكون له رواية.

وفائدة هذه التقسيمات، دراسة العلة التي لأجلها تم نفي الرواية عن أحدهم، ضمن إطار بحثيّ يعنى بمصطلحات أهل الشأن. وأما الأسباب غير الظاهرة، يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولا: الموت المبكر في عهد النبوة:

لقد تناولت هذه الدراسةُ فصلً مستقلًّا، عن الموتَ المبكر كقرينة على عدم وجود الرواية، إلا أنّ الموت المبكر لم يمنع من الرواية، وما سـنتناوله هنا مثالين، أحدَهما من النادر وهو وجود رواية مرفوعة لصـحابيّ مات في عهد النبوة، وهو من القليل مما تتناوله الدراسـة خارج إطارها، ولكن لقربه من متعلقات هذه الدراسة، ثمّ لتوضيح أنّ هناك أسباب غير ظاهرة لقولهم: "لا يعرف له رواية" في صحابة يصعب أن يكون لهم رواية.

مثال صحابيّ جليل مات في عهد النبوة وورد عنه حديثا مرفوعا على النحو الآتي:

جاء في الإصابة:

(عروة بن مسـعود: بن معتّب، ...، الثقفي. وهو عمّ والد المغيرة بن شـعبة. ....، وقيل: إنه المراد بقوله: عَلى رَجُلٍ مِنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ [الزخرف: 31] ... . وثبت ذكر عروة بن مسعود في الحديث الصحيح في قصة الحديبيّة، وكانت له اليد البيضاء في تقرير الصلح، وهو مستوفى في البخاري. وترجم ابن عبد البرّ بأنه شهد الحديبيّة، وهو كذلك،

لكن في العرف إذا أطلق على الصحابيّ أنه شـهد غزوة كذا يتبادر أنّ المراد أنه شـهدها مسـلما، فلا يقال شـهد معاوية بدرا، لأنه لو أطلق ذلك ظنّ من لا خبرة له، لكونه عرف أنه صحابي، أنه شهدها مع المسلمين.

وعند مسلم من حديث جابر- مرفوعا: "عُرِضَ عَلَيَّ الْأَنْبِيَاءُ، فَإِذَا مُوسَى ضَرْبٌ مِنَ الرِّجَالِ، كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ، وَرَأَيْتُ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَإِذَا أَقْرَبُ مَنْ رَأَيْتُ بِهِ شَبَهًا عُرْوَةُ بْنُ مَسْعُودٍ"[1].

وذكر موسى بن عتيبة عن ابن شهاب، وأبو الأسود، عن عروة. وكذلك ذكره ابن إسحاق، يزيد بعضهم على بعض، أن أبا بكر لما صدر من الحجّ سنة تسع قدم عروة بن مسعود الثقفي على النبيّ ﷺ. وفي رواية ابن إسحاق أنه اتبع أثر النبيّ ﷺ، لما انصرف من الطائف، فأسلم، وأستأذنه أن يرجع إلى قومه، فقال: "إنّي أَخَافُ أَنْ يَقْتُلوكَ". فَقَالَ: لَو وَجَدُوني نَائِمًا مَا أَيْقَظُونِي، فأذن له فدعاهم إلى الإسلام، ونصح لهم فعصوه، وأسمعوه من الأذى، فلما كان من السّحر قام على غرفة له فأذّن، فرماه رجل من ثقيف بسهم فقتله. فلما بلغ ذلك النبيّ ﷺ، قال: **"مَثَلُ عروة، مَثَلُ صاحب ياسين دعا قومه إلى الله فقتلوه"**[2]، ...، وروى أبو نعيم، من طريق داود بن عاصم، عن عروة بن مسعود- وهو جده- كان رسول اللهﷺ يوضع عنده الماء، فإذا بايع النساء غمسن أيديهن فيه. وهذا منقطع، وفي الإسناد إلى داود ضعف أيضا. وروى ابن منده، عن عروة بن مسعود الثقفي، قال: كان رسول اللهﷺ يقول: «لقنوا موتاكم لا إله إلا الله، فإنّها تهدم الخطايا» . إسناده ضعيف أيضا)[3].

---

1 - رواه **الطبرانيّ، المعجم الكبير**: (374)، **والحاكم في المستدرك** (6579)، مع اختلاف طفيف في اللفظ عندهما، وفيه: (فَأَذِنَ لَه رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ مُسْلِمًا فَقَدَّمَ عَشَاءً فَجَاءَتْهُ ثَقِيفٌ يُحَيّونَهُ فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَاتَّهَمُوهُ وَأَغْضَبُوهُ وَأَسْمَعُوهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَخْتَسِبُ، ثُمَّ خَرَجُوا مِن عِنْدِهِ حَتَّى إِذَا اسَّحَّرُوا وَطَلَعَ الْفَجْرُ قَامَ عَلَى غُرْفَةٍ فِي دَارِهِ فَأَذَّنَ بِالصَّلَاةِ وَتَشَهَّدَ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ مِن ثَقِيفٍ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ: «مَثَلُ عُرْوَةَ مَثَلُ صَاحِبِ يَاسِينَ دَعَا قَوْمَهُ إِلَى اللهِ فَقَتَلُوهُ»).

2 - **مسلم، صحيح مسلم**: كتاب الإيمان، بابٌ: الْإِسْرَاءُ بِرَسُولِ اللهِ ﷺإِلَى السَّمَاوَاتِ، وَفَرْضِ الصَّلَوَاتِ، برقم: (271 - 167).

3 - رواه الطبرانيّ، المعجم الكبير: (374)، والحاكم في المستدرك(6579)، مع اختلاف طفيف في اللفظ عندهما، وفيه: (فَأَذِنَ لَه رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْه وَسَلَّمَ فَرَجَعَ إِلَى قَوْمِهِ مُسْلِمًا فَقَدَّمَ عَشَاءً فَجَاءَتْهُ ثَقِيفٌ يُحَيّونَهُ

دراسة الترجمة:

أولا: عروة بن مسـعود مات في عهد النبوة، وورد عنه أكثر من حديث، في حين أنّ كثيرا من الصحابة مات بعد عهد النبوة ولم يؤثر عن أحدهم رواية الحديث الشريف.

ثانيا: أطال ابن حجر في ترجمته، وفي ذلك دليل على سـمات هذا الصـحابيّ الذي تقلد مواقف متعددة متميزة، ولم يلبث مليًّا حتى روى الحديث، بل روي أنه أول من رفع الأذان في الطائف.

ثالثا: جاء في معرفة الصحابة لأبي نعيم: (وَمِمَّا أَسْنَدَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ الطَّلْحِيُّ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ غَنَّامٍ، ثنا جُبَارَةُ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: «كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، يُوضَعُ عِنْدَهُ الْمَاءُ، فَإِذَا بَايَعَ النِّسَاءَ غَمَسْنَ أَيْدِيَهُنَّ فِيهِ»)[1].

رابعا: قال ابن القيسرانيّ: (الرجل الَّذِي أسلم وَعِنْده نسْوَة فَأمره رَسُول الله ﷺ، أَن يخْتَار مِنْهُنَّ أَرْبعا هُوَ عُرْوَة بن مَسْعُود الثَّقَفِيّ قدم على النَّبِيﷺ، سنة تسع واستأذنه فِي الرُّجُوع فَأذن لَهُ فَقتلته ثَقِيف غيلَة وَهُوَ الَّذِي قَالَ رَسُول اللهﷺ، مثل عُرْوَة مثل صَاحب ياسين دَعَا قومه إِلَى الله عز وَجلّ، فَقَتَلُوهُ. وَهُوَ الَّذِي روى عَن الْمسور بن مخرمَة ومروان بن الحكم قصَّة الْحُدَيْبِيَة. روى عَنهُ حُذَيْفَة بن الْيَمَان: أَن النَّبِي ﷺ، قَالَ: **"لقنوا مَوْتَاكُم لَا إِلَه إِلَّا الله"**[2]. الحَدِيث)[3].

الخلاصة:

عروة بن مسـعود رضـي الله عنه، حالة نادرة في الرواية، فقد روى العديد من الأحاديث، وجاء ذكره في أحاديث أخرى، وهوممن مات في عهد النبوة.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(سُرَاقَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَطِيَّةَ بْنِ خَنْسَاءَ ... الْأَنْصَارِيُّ الخزرجيّ.

قال أبو حاتم: بدري لا رواية له.

فَدَعَاهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ فَاتَّهَمُوهُ وَأَغْضَبُوهُ وَأَسْمَعُوهُ مَا لَمْ يَكُنْ يَحْتَسِبُ، ثُمّ خَرَجُوا مِن عِنْدِهِ حَتَّى إِذَا اسَّحَّرُوا وَطَلَعَ الْفَجْرُ قَامَ عَلَى غُرْفَةٍ فِي دَارِهِ فَأَذَّنَ بِالصَّلَاةِ وَتَشَهَّدَ، فَرَمَاهُ رَجُلٌ مِن ثَقِيفٍ بِسَهْمٍ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِﷺ: «مَثَلُ عُرْوَةَ مَثَلُ صَاحِبِ يَاسِينَ دَعَا قَوْمَهُ إِلَى اللهِ فَقَتَلُوهُ»).

فائدة: هذا الحديث يبيّن أنّ "يس" اسم السورة القرآنية نسبة لمكان ورد في القصة القرآنية، وليس اسما لنبيّنا محمدﷺ

1 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (5487).

2 - مسلم، صحيح مسلم، 1 11 - كِتَابُ الْجَنَائِزِ - بَابُ تَلْقِينِ الْمَوْتَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ (1 - 916).

3 - **ابن القيسرانيّ**، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، (ت: 507هـ)، **إيضاح الإشكال**: (127)، المحقق: أ. د. باسم الجوابرة، الناشر: مكتبة المعلا – الكويت، الطبعة: الأولى، 1408هـ.

وقال ابن سعد: أمه عتيلة بنت قيس بن زعوراء بن حرام النّجاريّ. شهد بدرا وأحدا والخندق وغيرها، واستشهد بمؤتة. وذكره ابن إسحاق والواقديّ فيمن شهد بدرا، واستشهد يوم مؤتة)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: عمرو أبوه خنساء وأمه عتيلة، وفي بعض الكتب: ابن خنساء، ظنا من النساخ أنها أمه.
ثانيا: الصحابيّ سراقة بن عمرو بن خنساء، استشهد يوم مؤتة، ونفى عنه الرواية أبو حاتم، بقوله: "لا رواية له".
ثالثا: قال ابن أبي حاتم: (ســـراقة بن عمرو بن عطية أنصـــاري بدريّ، حدثنا عبدالرحمن قال سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: لم يرو عنه حديث) [2].
رابعا: للتمييز والإيضاح أذكر ما جاء في الإصابة عقبه: (سراقة بن عمرو: لقبه ذو النّور. قال أبو عمر: ذكروه في الصّحابة ولم ينسبوه. وكان أحد الأمراء بالفتوح، وقد تقدم غير مرة أنهم كانوا لا يؤمّرون إلا الصحابة) [3].

ثانيا: جهالة النسب لصاحب الترجمة:

من المعلوم أنّ جهالة صـــاحب ترجمة ما، لا يعني بالضـــرورة أنه غير موجود، بل قد يكون موجودا سوى أنّ نسبته قد اعتراها إما وهم، أو أنّ نسبته غير وافية، وهناك أمثلة بين الصحابة، فيمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وذلك ضمن أنواع منها:

النوع الأول: الوهَمْ في النسب:

إنّ الوهَم يعتري الإنسان، ولا يخلو منه إلا المعصومين من الأنبياء والمرسلين، وليس الوهم منحصـــرا في باب من العلم دون باب، ولكنّ بعض العلماء قد يكون الوهم واقع عنده في باب دون باب، وهو ما نوّه به الباحثان محمد وعبد ربّه أبو صعيليك، في بحثهما في أسباب العلل:

(الخطأ والوهم أمران لا ينفك عنهما الراواي، مهما بلغ في الحفظ والتثبت والإتقان، وخاصـــة إذا كان من المكثرين.

فقد يسهو الراوي، وقد يذهل، وقد ينسى، وقد يشتبه عليه إسناد بآخر، وقد يدخل عليه حديث في آخر. فهذا شـــعبة مثلًا، وهو من هو في الضـــبط والإتقان، حتى قال فيه أحمد: كان شـــعبة أمة وحده في هذا الشأن.

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (3118). رقم الترجمة: (30).
2 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (1343).
3 - ابن حجر، الإصابة: (3119).

وقال الثوري: شـــعبة أمير المؤمنين في الحديث. ومع ذلك قال فيه أحمد: ما أكثر ما اخطأ شعبة في أسامي الرجال)[1].

ومن الوهم ما يعتري الرواية، كما ذكر الباحثان عن أكابر الشـــأن آنفا، ومن الوهم ما يعتري التراجم فهي لا تنفك عن أصـل الرواية وعلم التراجم، ومنه: علم معرفة الصـحابة، كلّ ذلك خدمة للرواية والمرويّ، ومثاله ممن قيل عن أحدهم: "لا يُعرف له رواية"، بالمثال الآتي:

جاء في الإصابة:

(عباد بن المطلب: له ذكر في المهاجرين، ولا يعرف له رواية، قاله ابن منده،

وســاق من طريق يونس بن بكير، عن ابن إســحاق في ذكر المهاجرين، قال: ونزل عبيدة بن الحارث، وعباد بن المطلب، وذكر جماعة سمّاهم.

قال أبو نعيم: هذا وهم شـنيع، وخطأ قبيح، وإنما هو مسـطح بن أثاثة بن المطلب. ...، وسـبب الوهم: أن لفظة ابن تصـحّفت واوا فصـار الواحد اثنين: مسطح بن أثاثة، وعباد بن المطلب، وعباد إنما هو جدّه مسطح.

وقد وقع في رواية غير ابن منده كما وقع عنده، فليس التصـحيف منه، لكن ما كان يليق بسعة حفظه ومعرفته أن يمشي عليه مثل هذا.

وأغرب منـه مـا ذكر الـذّهبيّ في «التجريـد»، فقـال: عبـاد لـه هجرة، ولا روايـة لـه، وهو مجهول، فمشى على الوهَم، وزاد الوهم لبسا بترك ذكر أبيه)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: وافق ابنُ حجر أبا نعيم في قوله على ابن منده، ففي معرفة الصـــحابة لأبي نعيم: (عَبَّادُ بْنُ الْمُطَّلِبِ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الصَّحَابَةِ،

وَزَعَمَ أَنَّهُ لَهُ ذِكْرٌ فِي الْمُهَاجِرِينَ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ،

فَذَكَرَ لَهُ، عَنْ شَـيْخِهِ، عَنِ الْعُطَارِدِيِّ، عَنْ يُونُسَ بْنِ بُكَيْرٍ، عَنِ ابْنِ إِسْـحَاقَ فِي هِجْرَةِ الصَّـحَابَةِ: وَنَزَلَ عُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ، وَعَبَّادُ بْنُ الْمُطَّلِبِ، وَجَمَاعَةٌ سَمَّاهُمْ، وَهُوَ وَهْمٌ شَنِيعٌ، وَخَطَأٌ قَبِيحٌ، فَإِنَّمَا هُوَ مِسْــطَحُ بْنُ أُثَاثَةَ بْنِ عَبَّادِ بْنِ الْمُطَّلِبِ، نَزَلَ هُوَ وَعُبَيْدَةُ بْنُ الْحَارِثِ، وَأَخَوَاهُ: الطُّفَيْلُ وَالْحُصَيْنُ، وَسُوَيْبِطٌ، وَطُلَيْبٌ، وَخَبَّابٌ نُقَبَاءَ عَلَى أَخِي بَنِي الْعَجْلَانِ)[3].

1 - أبو صـــعيليك، عبدربّه ســلمان، ومحمد، دراســة متقدمة في علم العلل: (ص: 91)، دار الرياحين، عمان- الأردن، الطبعة الأولى: 2022م.
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (6586). رقم الترجمة: (31).
3 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (4862).

ثانيا: هناك لُبس فيما نقله ابن حجر عن أبي نعيم، بما يوحي أنه في حق ابن منده، والصـــواب أنّ أبا نعيم لم يصــرّح بابن منده، وهذا أمر مهمّ، حيث لا ينبغي أن يقول عن شـيخه صــراحة: (وَهُوَ وَهَمٌ شَنِيعٌ، وَخَطَأٌ قَبِيحٌ). والسلامة في قوله: (ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِي الصَّحَابَةِ...).

ثالثا: ســاق ابن الأثير في أســد الغابة، وبيّن أنّ المقصــود من قول أبي نعيم، هو: ابنَ مَنده، وابنُ الأثير لم يوافق أبا نعيم في الدعوى على ابن منده، كما فعل ابنُ حجر، لكنه وضـــح ذلك فقال: (قلت: الذي قاله أَبُو نعيم صـــحيح، ولكن ليس عَلَى ابن منده فيه مأخذ، فإنه نقل روايةَ يونسَ عن ابنِ إِسْحَاق، وقد صدق في روايته، فإنها رواية يونس كما ذكرناه، وقد ذكره سلمة بْن الفضل عن ابن إِسْحَاق أيضًا مثل يونس، وأما عَبْد الْمَلِكِ بْن هشام فذكره كما قال أَبُو نعيم، وأما استدراك أَبِي موســـى عَلَى ابن منده فلا وجه له)[1]. وبذلك يكون ابنُ الأثير قد برّأ ابنَ منده مما ألصـــق به أبو نعيم من دعوى التوهم.

رابعا: قد يكون الوهَمُ في اسم أحدهم سببا في الحكم على أنه لا رواية له، وممن ورد ذكرهم على هذه الشاكلة وتبين أن له رواية:

النوع الثاني: عدم الوقوف على نسبه الكامل:

من الأسباب غير الظاهرة في نفي الرواية، أن يقال في الترجمة: لا أقف على نسبه، ثمّ يقرن ذلك بنفي الرواية عنه. وحتى يجتمع أنه يعرفه ولكنه لا يقف له على نســـب مع تفي الرواية التي تستدعي معرفة النسب، فقد اعتبرت الدراسة، أن ذلك سبب عير ظاهر، ومثاله:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(صُلْصُلَ بْنَ شَرَحْبِيلَ: تقدم ذكره في ترجمة صفوان بن صفوان. قال أبو عمر: لا أقف على نسبه، ولا أعرف له رواية)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: لم يستوف ابن حجر ترجمة صلصل فيما تقدم، وهو فقط ذكرَه. فحسب.

ثانيا: تمام قول أبي عمر: (صُــلصُــل بن شــرحبيل، لا أقف على نســبه. له صــحبة، ولا أعلم له رواية، وخبره مشهور في إرسال رَسُول اللَّهِ ﷺ، إياه إلى صفوان بن أمية وسبرة العنبري، ووكيع الدارمي، وعمرو بن المحجوب العامريّ، وعمرو بن الخفاجي...، وهو أحد رسله ﷺ)[3].

---

1 - ابن الأثير، أسد الغابة: (2782).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (4119). رقم الترجمة: (32).
3 - ابن عبدالبر، الإستيعاب: (1243). ومعنى صُلصُل: طير يشبه الفاختة وقيل الصلصلة: الحَمَامَة.

ثالثا: أورد الطبريُّ الخبر: (وَبَعَثَ صُلْصُلَ بْنَ شَرَحْبِيلَ إِلَى سَبْرَةَ الْعَنْبَرِيِّ وَوَكِيعِ الدَّارِمِيِّ وَإِلَى عَمْرِو بْنِ الْمَحْجُوبِ الْعَامِرِيِّ، وَإِلَى عَمْرِو بْنِ الْخَفَاجِيِّ مِنْ بَنِي عَامِرٍ)[1].
ثبت لصلصل صحبة وليس له رواية.

رابعا: جاء في الإصابة في ترجمة عمرو بن الخفاجيّ الذي أرسل إليه صلصل بن شرحبيل، كلاما في تردد من أن صلصل بعث إلى عمرو: (عمرو بن الخفاجي العامري. مضى ذكره في ترجمة صلصل بن شرحبيل، فقال الرشاطي: صحب النبيّ ﷺ، وكتب إليه وإلى عمرو بن المحجوب يستقدمهما في أمر الردة، ذكر ذلك الطّبريّ. وذكر سيف أنّ الرسول إلى عمرو بن الخفاجي بذلك كان زياد بن حنظلة، وفي الرسالة يأمره بالجدّ في قتال أهل الردة)[2].

الخلاصة: صُلْصُل صحابيّ ورد اسمه في خبر، وليس له رواية.

ثانيا: قليل الرواية ويروي عن صحابيّ:

إنّ رواية صاحب الترجمة عن صحابيّ دون رواية له عن النبيّﷺ، نوهت الدراسة على مثله كقرينة: على عدم الصحبة، في فصل: قرائن دوافع وموانع الرواية. وهنا مناقشة أمر مَن كانت له رواية، وقد تكون مرسلة، فتكون عن صحابيّ عن النبيّﷺ. حيث يعدّ إثبات الرواية عن الصحابيّ بهذه الصورة، بمثابة نفي للصحبة، أو أنه لم يستو الشروط المجمع عليها في الصحبة، وبهذه الصورة يكون سبب إيراد النفي غير ظاهر. ومثاله:

جاء في الإصابة:

(كعب بن سليم بن أسد، ويقال كعب بن حبان القرظي، والد محمد.
كان من سبي قريظة الذين لم ينسبوا، ولا نعرف له رواية، قاله ابن عبد البرّ.
وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين، وقال: روى عن علي روى عنه ابنه،
وأورد ابن منده في ترجمته حديثا وهم فيه)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: قوله: ولا نعرف له رواية، أي: من المرفوع المسموع الذي بمثله تثبت به الصحبة.
ثانيا: غير ظاهر السبب الذي لأجله قيل: لا نعرف له رواية، والذي يظهر: أن نفي الرواية هو نفي الصحبة في أصلها لكعب بن سليم.

---

1 - الطبري، تاريخ الطبريّ: (187/3).
2 - ابن حجر، الإصابة: (5841).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (7429). رقم الترجمة: (33).

ثالثا: إثبات روايته عن عليّ، جعلت ابن حبان ذكه في ثقات التابعين.

الخلاصة:

حينما ثبتت الرواية عن صـــحابيّ، رواها ممن قيل فيه: لا يعرف له رواية، أرجحت الكفة لكونه تابعيّ ليس صحابيًّا.

ثالثا: التمييز: من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وهو ليس بصحابيّ أصلا:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(خالد بن إياس: قال ابن منده: ذكره ابن عقدة، وقال: روى عنه أبو إسحاق.
قال: ولا يعرف له حديث. وهو ليس صحابيّا) [1].

دراسة الترجمة:

أولا: الترجمة بحاجة إلى توضــيح، وبيانها فينقل قاله ابن منده نفســه: (خالد بن إياس، روى عنه أبو إسحاق السبيعي. ذكره ابن عقدة في الصحابة، ولا يعرف له حديث)[2].

ثانيا: تبيّن من هو أبو إســحاق وأين ذكَرَه ابن عقدة، مع أنهم حينما يطلقون يكن ذلك معروفا عند القارئ، ولكن لزيادة التوضيح، ثمّ خصوصا قوله:

أ- يظهر أنّ القائل: (وهو ليس صــحابيًّا) هو ابن حجر. لأن ابن الأثير نقل ما قاله ابن منده وأبو نعيم، من غير قول: (وهو ليس صحابيّا).

ب- قول: (لا يعرف له حديث)، هو من قول ابن منده.

ثانيا: هناك ترجمة لخالد بن إلياس هو نفســه خالد بن إياس، وقد كان إمام الحرم المدنيّ، وأما هل هو صاحب الترجمة، فلم تقف الدراسة لا على إثبات ولا نفي.

ثالثا: لم أقف على رواية أبي إسحاق عن خالد بن إياس.

رابعا: جاء في معرفة الصـحابة لأبي نعيم: (وَخَالِدُ بْنُ إِيَاسٍ رَوَى عَنْهُ أَبُو إِسْـحَاقَ السَّـبِيعِيُّ ذَكَرَهُ ابْنُ عُقْدَةَ فِي الصَّحَابَةِ، وَلَا يُعْرَفُ لَهُ حَدِيثٌ، فِيمَا ذَكَرَهُ عَنْهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ)[3].

الخلاصة:

صـــاحب الترجمة ليس صـــحابيًّا، وقد حكم عليه ابن حجر بذلك، ومع ذلك ذكره ابن عقدة في الصحابة. ومع نفي الصحبة عنه، قيل فيه: **"لا يعرف له رواية".**

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (2150). رقم الترجمة: (34).
2 - ابن منده، معرفة الصحابة: (485/1).
3 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (959/2).

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(جميلة بنت المصفح، أدركت النبيّ ﷺ. روى عنها فضيل بن مرزوق، ذكرها أبو عمر. قلت: حكى غيره في اسم أبيها المصبح- بالموحدة عوض الفاء، ولم أر لها رواية عن صحابي، وإنما أخرج النسائي في مسند علي حديثا، ولها حديث آخر عن حاطب عن أبي ذر، ولم أقف على ما يدل على إدراكها) [1].

دراسة الترجمة:

أولا: الذي في الإصابة قوله في اسم: المصفح، أنّه: المصبح. ولكنّ الصواب: أنّ هناك تصحيفًا في اسم صاحبة الترجمة، كما أنّه ليس في اسم أبيها سوى وجه واحد، وبيان ذلك على النحو الآتي:

أ- الصواب في اسم صاحبة الترجمة، هو: (جبلة بنت المصفح)، وعليه الكتب المعتمدة.

ب- جاء في الطبقات: (الْمُصَفِّحُ العامري. روى عن علي. قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ عَنْ جَبَلَةَ بِنْتِ الْمُصَفِّحِ عَنْ أَبِيهَا قَالَ: قَالَ لِي عَلِيٌّ: يَا أَخَا بَنِي عَامِرٍ سَلْنِي عَمَّا قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ فَإِنَّا نَحْنُ أَهْلَ الْبَيْتِ أَعْلَمُ بِمَا قَالَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. قَالَ وَالْحَدِيثُ طَوِيلٌ)[2].

ج- وعند أبي نعيم: (عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي جَبَلَةُ بِنْتُ الْمُصْفَحِ، قَالَتْ: «أَوْصَى عَمِّي مَالِكُ بْنُ ضَمْرَةَ بِسِلَاحِهِ لِلْمُهَاجِرِينَ مِنْ بَنِي ضَمْرَةَ, إِلَّا أَنَّهُ لَا يُقَاتِلُ بِهِ أَهْلَ بَيْتِ النُّبُوَّةِ»، وَمَاتَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَتْ جَبَلَةُ قَدْ أَدْرَكْتِ النَّبِيَّ ﷺ")[3].

د- جاء في الإستيعاب: (جبلة بنت المصفح. أدركت النَّبِيّﷺ: روى عنها فضيل بْن مرزوق[4]).

ه- جاء في أسد الغابة: (جبلة بنت المصفح أدركت النبي ﷺ، عنها فضيل بن مرزوق) [5].

و- (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدٍ الْقُرَشِيُّ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ الْعُرَنِيُّ، ثنا فُضَيْلُ بْنُ مَرْزُوقٍ، حَدَّثَتْنِي جَبَلَةُ بِنْتُ الْمُصْفَحِ، عَنْ حَاطِبٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ: «مَا تَرَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، شَيْئًا مِمَّا صَبَّهُ جِبْرِيلُ، وَمِيكَائِيلُ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، فِي صَدْرِهِ، إِلَّا قَدْ صَبَّهُ فِي صَدْرِي، وَمَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا صَبَّهُ، فِي صَدْرِي، إِلَّا قَدْ صَبَبْتُهُ فِي صَدْرِ مَالِكِ بْنِ ضَمْرَةَ)[6].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11017). ؤ: (35).
2 - ابن سعد، طبقات ابن سعد، ترجمة رقم: (2297).
3 - أبو نعيم، معرفة الصحابة، ترجمة رقم: (6028).
4 - ابن عبدالبر، الإستيعاب، ترجمة رقم: (3266)
5 - ابن الأثير، أسد الغابة، ترجمة رقم: (6800).
6 - **الطبرانيّ**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (ت: 360هـ)، **المعجم الكبير**: (1624)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية، 1994م.

ثانيا: في هذه الترجمة نفي لوجود رواية مباشـــرة لصـــاحبة الترجمة، في المرفوع وفي الموقوف أيضًا، وهي من النادر في نفي الرواية مما ورد في الإصابة، ولا تكاد الدراسة تقف على ما يجمع بين نفي المرفوع والموقف مَعًا غير هذه.

ثالثا: اعتمد الحافظ ابن حجر على القرينة في نفي الإدراك لصـــــاحبة الترجمة، وهو بذلك يخالف جميعَ من ذكرناهم آنفا.

رابعا: لم أجد الحديث عند النسائيّ كما أشار في الإصابة، ووجدته عند الطبرانيّ كما ورد آنفا.

الخلاصة:

إذا علمنا أنّ فضيل بن مرزوق مات: (160هـــ)، ترجح عندنا قول ابن حجر في أنه لا يوجد ما يثبت إدراكها لزمن النبوة. والنتيجة أنها تابعية من صغارهم. والله أعلم.

رابعا: أن يكون من المتهمين بالنفاق:

درج العلماء على ذكر أمور قد يَفهمها غير المختصّ، على غير ظاهر أمرها، كما في كتب الطبقات، حيث يأتي الحكم على أحد المنافقين: "لا يُعرف له رواية"، وفي الواقع، لم يأت حديث شــريف في كتب الموتون، من طريق متهم بأيّ شـــيء لا يليق، فكيف بالنفاق. فقد يوردون اســـما يُتوهم أنه من طبقة الصـــحابة، ويوضـــحون أمره، وأنه ليس منهم، وقد ذكر لعلّة اشـــتراكه في تلك الطبقة، ولِيميزَه مَن لا يعرفه، أو غير ذلك مما يثبت في ثنايا التراجم لذلك الشخص. ومثاله:

جاء في الإصابة:

(بســـر ابن راعي العير الأشـــجعيّ . روى الدارميّ. وعبد بن حميد، وابن حبّان، والطّبرانيّ، من طريق عكرمة بن عمار. عن إياس بن سلمة بن الأكوع، عن أبيه- أنّ النبيّ ﷺ، أبصر بُسرَ بنَ راعي العير يأكل بشماله فقال: «كل بيمينك. فقال: لا أستطيع. فقال: لا استطعت، فما نالت يمينه إلى فيه بعد». ورواه مسلم من هذا الوجه فلم يسمّ بسرا، وزاد في روايته لم يمنعه إلا الكبر.

واستدل عياض في شرح مسلم على أنه كان منافقا، وزيّفه النووي في شرحه متمسكا بأن ابن منده وأبا نعيم وابن ماكولا وغيرهم ذكروه في الصّحابة.

وفي هذا الاستدلال نظر، لأن كل من ذكره لم يذكر له مستندا إلا هذا الحديث، فالاحتمال قائم، ويمكن الجمع أنه كان في تلك الحالة لم يسلم ثم أسلم بعد ذلك.

وقد قيل فيه: بشـــر- بالمعجمة: وبذلك ذكره ابن مندةه وأنكر عليه أبو نعيم، ونســـبه إلى التصحيف، ولم يحك الدار الدّارقطنيّ وابن ماكولا فيه خلافا أنه بالمهملة،

وأما البيهقيّ فحكى في السنن أنه بالمعجمة أصحّ، وأغرب ابن فتحون فاستدركه فيمن اسمه

بشير، كما سيأتي)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: أورد ابن حجر صاحب الترجمة في القسم الأول من كتاب الإصابة، وقد يكون السبب في ذلك عدم موافقته من قال بنفاق بُسرٍ، أو أنه تاب كما أشار في الترجمة هنا تعقّبًا لعياض والنوويّ.

ثانيا: جاء نفي الرواية عن بسر، بلفظ: (لأن كل من ذكره لم يذكر له مستندا إلا هذا الحديث).

ثالثا: أهمية الرواية في معرفة صاحب الترجمة، فقد حكم ابنُ حجر بالنظر في الاستدلال بإيراد "بسر" في الصحابة، ثم علّل ذلك فقال: (لأن كل من ذكره لم يذكر له مستندا إلا هذا الحديث).

رابعا: يعدّ قول بُسرٍ: لا أستطيع، تكبرا منه، علامة نفاق ظاهرة، أودت أن يحكم عليه بالنفاق.

الخلاصة:

لقد تقرر أنّ الرواية عن النبيّ ﷺ، شرف عظيم، وأنّ نفي الرواية عن أحد الصحابة يكون له مدعاة حتما بما يخدم عموم الرواية. لكن حينما يتهم أحدهم بالنفاق، أو على الأقل في عمل منافٍ للإيمان وإن كان آمن بعدُ، ولا يكون له رواية تعرف، ويتم نفي الرواية عنه، فذلك له أثر وضرورة، ويتبين هنا أنّ نفي الرواية فيه دلالة لنفي الصحبة.

فبُسر لم يثبت عنه رواية ولو موقوفة، فيعلل ما قاله أو يبدي الندم على ما قاله، خصوصا أنّ فيه علامة رافقته حتى نهاية عمره، وهي شلل بيده.

وفي المقابل نجد الصحابة الذين بدر منهم ما يعادي الإسلام، ثمّ هُمْ أسلموا وحسن إسلامهم يبدون الندم على ما فات، كوحشيّ بن حرب.

مسألة:

إنّ إيراد النفي في أحايين لا تستلزم النفي، وتركَ النفي في أحايين تستلزم النفي، مما يزيد من أهمية هذه الدراسة تأصيلا وتفصيلا، وأنّ الإستقصاء في إيراد الأمثلة قدر الإمكان ضرورة، لتوضيح أسّ الدراسة: (لا يعرف له رواية) سعيا لجمع الدلائل بجمع الأدلة.

وبعد تتبع من قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"، ودراسة تراجمهم من جوانب علمية نقدية، نجد أنّ هناك أسبابًا ينبني عليها نفي الرواية عن أحدهم، وهي أسباب وقفت عليها هذه الدراسة، تبيّن أنها تقترن بنفي الرواية أحيانا، مما يؤدي إلى اعتبارها سبلا لنفي الرواية.

وقد وقفت الدراسة على صحابة ممّن مات متأخرا، وقيل فيهم: "لا يعرف له رواية". وتبيّن أنّ ذلك نوعًا من حصر الرواة الصحابة والتابعين، وعدم إدخال غيرهم معهم، خصوصا إذا وجد

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (645). رقم الترجمة: (36).

تشابه أسماء، أو كان للصحابيّ أبناء، فيكون نفي الرواية عنه يمنع ادعاء رواية عنه.

وبالعموم فهذا أمر استقرائيّ من خلال هذه الدراسة، ولم يقف الباحث على من ذكره سابقا، ولكن حيث كان لا بدّ من وجود سبب لقولهم عمّن مات متأخرا: "لا يعرف له رواية". وهو فعلا وواقعا لم يعرف كراوٍ، وبما أنهم لم يقولوا عن جميعهم ما قالوه، بل تمّ تخصيص البعض دون الآخر، وأيضًا فعلماء الحديث لم يعهد عليهم الحشو، مما استدعى ذلك كلّ استنباط الأسباب وتقسيمها إلى ظاهرة وغير ظاهرة.

المبحث الثاني: أثر الرواية في إثبات الصحبة أو نفيها عمّن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية":

تعدّ الرواية أحد عوامل إثبات الصحبة، لمن ورد اسمهم في الرعيل الأول من هذه الأمة، وهم الصحابة الكرام، وقد تناول أئمة هذا الشأن أهميّةَ الرواية في تثبيت الصحبة، فقال السيوطيّ في التدريب: (قَالَ الْعِرَاقِيُّ: بَقِيَ الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ هَلْ تَثْبُتُ الصُّحْبَةُ بِرِوَايَةِ وَاحِدٍ عَنْهُ، أَوْ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِرِوَايَةِ اثْنَيْنِ عَنْهُ، وَهُوَ مَحَلُّ نَظَرٍ وَاخْتِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ.

وَالْحَقُّ أَنَّهُ كَانَ مَعْرُوفًا بِذِكْرِهِ فِي الْغَزَوَاتِ، أَوْ فِي مَنْ وَفَدَ مِنَ الصَّحَابَةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ تَثْبُتُ صُحْبَتُهُ، وَإِنْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا رَاوٍ وَاحِدٌ، وَمِرْدَاسٌ مِنْ أَهْلِ الشَّجَرَةِ، وَرَبِيعَةُ مِنْ أَهْلِ الصُّفَّةِ فَلَا يَضُرُّهُمَا انْفِرَادُ رَاوٍ وَاحِدٍ عَنْ كُلٍّ مِنْهُمَا، عَلَى أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِصَوَابٍ بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَبِيعَةَ، فَقَدْ رَوَى عَنْهُ أَيْضًا نُعَيْمٌ الْمُجْمِرُ، وَحَنْظَلَةُ بْنُ عَلِيٍّ، وَأَبُو عِمْرَانَ الْجَوْنِيُّ)[1].

من خلال ما تقدّم: تبيّن أنّ العلماء يثبتون الصحبة لمن جاء اسمهم في الغزوات أو الوفود، مما ذكرته كتب الطبقات التي هي المرجع في أغلب ذلك، ولا يُشترط الرواية.

المطلب الأول: صحابة قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" ثبت لهم الصحبة دون الرواية

إنّ للصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وثبتت لهم الصحبة، وجود بين التراجم، ولما مرّ آنفًا من أنّ الرأي الراجح من أنّ الرواية ليست شرطا في الصحبة، فيأتي التعرض لأولئك الصحابة، نافعا من شقّين: ذكر تراجم قامت عليهم الدراسة، والتأكيد على عدم اشتراط الرواية في الصحبة. ولكنّ الرواية عن أحدهم ولو من طريق واحدٍ تكون دعامة لتثبيت الصحبة له. وهنا:

---

1 - **السيوطيّ**، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**: (375/1)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، بدون.

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(جُهَيْمُ بْنُ الصَّلْتِ بن بْنِ مَخْرَمَةَ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ عَبْدِ مَنَافِ المطلبيّ.

قال ابن سعد: أسلم بعد الفتح، ولا أعلم له رواية، وكذا قال البلاذريّ، وزاد أنه تعلم الخطّ في الجاهلية، فجاء الإسلام وهو يكتب وقد كتب لرسول اللَّه ﷺ.

وقال أبو عمر: أسلم عام خيبر، وأطعمه رسول اللَّه ﷺ، من خيبر ثلاثين وسقا.

قال ابن إسحاق في المغازي: ولما انتهى رسول اللَّه ﷺ، إلى تبوك أتاه يُحنّة بن رؤبة، فصالحه، وكتب له رسول اللَّه ﷺ، كتابا فهو عندهم. وفي آخره: وكتب جهيم بن الصلت.

وهو الّذي رأى أيام بدر رجلا على فرس يقول: قتل عتبة وشيبة ابنا ربيعة.

فذكر القصة، وفي آخرها: فقال أبو جهل: وهذا نبيٌّ من بني عبد المطلب.

وقال صاحب التّاريخ الصّمادحيّ: كان الزبير وجهيم بن الصلت يكتبان أموال الصدقات)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: خالف أبو عمر ابن عبدالبرّ بقوله: أسلم عام خيبر، ابنَ سعد ومن قال: أسلم عام أو بعد عام الفتح. (جهيم بن الصلت ...، أسلم عام خيبر، وأعطاه رسول الله ﷺ، من خيبر ثلاثين وسقًا)[2].

ثانيا: قال ابن أبي حاتم: (جهيم بن الصلت بن المطلب بن عبد مناف أسلم بعد الفتح روي عنه ... سمعت أبي يقول ذلك) [3]. لكن لم أقف بعد البحث، على الذي روى عنه.

ثالثا: جاء في تاريخ الإسلام: (فَرُفِعَ حَدِيثُهُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ فَقَالَ: قَدْ جِئْتُمُونَا بِكَذِبِ بَنِي الْمُطَّلِبِ مَعَ كَذِبِ بَنِي هَاشِمٍ، سَتَرَوْنَ غَدًا مَنْ يُقْتَلُ) [4].

الخلاصة: جهيم ثبتت صحبته، ولم تثبت له رواية، مع إشارة ابن أبي حاتم، لكن قد يكون من الموقوف. مع وجود فائدة: توقيع كاتب الكتاب باسمه، كما فُعل في كتاب يحنّة.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(مُرارة بْن مِرْبَعٍ بن قيظي الأنصاري. ذكره ابن السّكن في ترجمة أخيه عبدالله، فقال: استشهد عبدالله وأخوه عبدالرحمن يوم جسر أبي عبيد،

ولهم أخ ثالث يقال له: مرارة لا رواية له، ذكره بعض أهل العلم بالنسب،

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (1259)، رقم الترجمة: (37).

2 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (346).

3 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (2241).

4 - **الذهبيّ**، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت: 748هـ) **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**: (50/2)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003م.

وقال ابن عبدالبر: لمرارة وإخوته: عبد الله، وعبد الرحمن، وزيد بَنِيْ مِربَع صُــحبة، وكان أَبوهُم يُعَدّ في المنافقين)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: ترجمة ابن عبدالبرّ لمرارة أكثر وضوحا وفائدة وقد نقلها بنصّها ابن الأثير في أسد الغابة.

ثانيا: الترجمة في الإســتيعاب: (مُرارة بْن مِرْبَعٍ. صــحب النَّبِيّ ﷺ، وَهُوَ أخو زَيْد بْن مربع، وعبدالرحمن بْن مربع بْن قيظي بْن عَمْرو من بني حارثة من الأنصــار، وَكَانَ أبوهم مِرْبَعُ بْنُ قيظي أحد المنافقين، وَهُوَ الأعمى القائل: لو كنت نبيا مَا دخلت حائطي بغير إذني)[2].

ثانيا: لم يأت ذِكرُ عبدالله بن مربع في الإســتيعاب، ولكنه جاء في أســد الغابة عند ابن الأثير، فكان شيء من التصرف من ابن الأثير أولا ثمّ شيء من التصرف من ابن حجر ثانية.

ثالثا: لمربع ولد اســمه عبدالله، لم أقف له على ترجمة مســتقلة، ولكنه معروف بابنَيْه: (زيادة وعلاقة) ذكرهما في ترجمتين البخاريّ في التاريخ، كما ذكرهما معا في ترجمة زيادة، فقال:

(زيادة بْن عَبْداللَّه بْن زَيْد بْن مربع الْأَنْصَارِيّ، من بني حارثة مدني أخو علاقة، عَنْ سهل بْن سعد، روى عنهُ كثير ابن جَعْفَر)[3].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(مالك بن زاهر: وقيل بن أزهر. قال ابن حبّان: له صــحبة، وقال البخاري: أدرك النبيّﷺ، وقال ابن يونس: كان بمصــر، وقد ذكروه في كتبهم، وهو من أصــحاب النبيّ ﷺ، ثم أخرج من طريق عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة، عن سعيد بن عثمان أنه رأى مالك بن زاهر، وكان من أصحاب النبيّﷺ ينقي باطن قدمه إذا توضأ.

وقال ابن السّكن: <u>ليس له حديث مسند</u>، وإنما روى فعله، ...، وقال ابن الأثير: مالك بن أزهر. وقيل ابن أبي أزهر، وقيل ابن زاهر. قال: وقال أبو عمر: مالك بن زاهر بتقديم الزاي على الألف لا غير. والأول أكثر.

قلت: وتبع في ذلك أبا علي الجياني، فإنه تعقب على أبي عمر قوله هو ابن أزهر: بل الصــواب ما جزم به أبو عمر، فإنه الّذي جزم به ابن يونس. وهو أعلم الناس بالمصــريين، وكذلك ابن الربيع الجيزي في الصحابة الذين دخلوا مصر،

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (7883). رقم الترجمة: (38).
2 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب: (2362).
3 - البخاريّ، التاريخ الكبير: (1489).

وكذلك الحافظ أبو علي بن السكن، والّذي تردّد فيه هو ابن منده، فقال ابن أزهر، وقيل ابن أبي زاهر، وتبعه أبو نعيم، واقتصر عليه أبو عمر)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: يستفاد من نقد ابن حجر لمن سبقه أهمية اللاحق في دراسة السابق، فقد قام ترجيحه لقول ابن عبدالبر وتعقب ابن الأثير في متابعة أبي علي الجياني، وتقديم قول ابن عبدالبرّ بقرينة متابعته لابن يونس، وأنّ ابن يونس أعلم بالمصريين من غيره، فضلا عمن ذكرهم ابن حجر.

ثانيا: ثبتت صحبة مالك بن زاهر ولو مع اختلاف في اسمه. ولم تثبت له رواية.

ثالثا: إن ما ذكره ابن الأثير عن أبي عمر وتعقبه ابنُ حجر، ليس كالذي في الإستيعاب الذي جاء فيه: (مالك بْن أزهَر. أدرك النَّبِيّ ﷺ. وروى عَنْهُ سَعِيد بْن أَبِي شمر. يعدّ في المصريين)[2].

رابعا: هناك خلل في النقل عن تاريخ ابن يونس حيث قال في الرواية: عن سعيد بن عثمان، وبيان هذا الخطأ من وجوه، تبينت بعد البحث والاستقصاء[3]، أنّ الصواب: سعيد بن أبي شمر السبائيّ وليس سعيد بن عثمان. وبيانه بالآتي:

أ- جاء في تاريخ ابن يونس: (سعيد بن أبى شمر السّبائىّ: سمع سفيان بن وهب الخولانى، ورأى مالك ابن أزهر، وهما صحابيان. روى عنه بكر بن سوادة، وعبد الرحمن بن شريح)[4].

ب- قال البخاريّ في التاريخ: (قَالَ أَصبَغ: عَنِ ابْن وَهْبٍ، عَنْ عَمرو بْن الْحَارِثِ، قَالَ بَكر بْن سَوادَة: أَخبرني سَعِيد، رأَى مالك بْن أزهر يُنقي باطن قدميه، وكَانَ قَدْ أَدْرَكَ النَّبيَّ ﷺ)[5].

ت- قال ابن زاهر: (مالك بْن زاهر. أدرك النَّبيَّﷺ. رَوَى عَنه سَعِيد بْن أَبي شِمر) [6].

ث- في معرفة الصحابة: (مَالِكُ بْنُ أَزْهَرَ: وَقِيلَ: ابْنُ أَبِي زَاهِرٍ، أَدْرَكَ النَّبِيَّﷺ فِيمَا ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، رَوَى حَدِيثَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنِ ابْنِ لَهِيعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي شِمْرٍ السَّبَانِيِّ , حَدَّثَهُ أَنَّهُ رَأَى مَالِكَ بْنَ أَزْهَرَ وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يُنَقِّي بَاطِنَ قَدَمَيْهِ)[7].

ج- جاء في الثقات لابن حبّان: (سَعِيد بْن أَبِي شمر السبائي عداده فِي أهل مصر رأى مَالك بْن زَاهِر ينقى بَاطِن قَدَمَيْهِ ولمالك صُحْبَة رَوَى عَنْهُ بكر بْن سوَادَة وَعَمْرو بْن الْحَارِث)[8].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (7648). رقم الترجمة: (39).
2 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب: (2250).
3 - قلت: ذلك الفضل من الله، وإلا فنحن ذرّة في ركاب أولئك الأكابر. الباحث.
4 - **ابن يونس**، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت: 347هـ)، **تاريخ ابن يونس المصريّ**: (552)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ .
5 - البخاريّ، التاريخ الكبير: (1612).
6 - البخاريّ، التاريخ الكبير: (1291).
7 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (5/ 2474) بعد الترجمة رقم: (6025).
8 - ابن حبان، الثقات، ترجمة رقم: (2925).

الخلاصة:

مع الاختلاف في اسم الصحابيّ، إلا أنه ثبتت صحبته رضي الله عنه، كما ثبت نفي الرواية عنه، كما تبيّن واضحا كم هم الذين تابعوا ابن يونس في قوله: سعيد بن عثمان.

والصواب –والله أعلم-، ما وقفت عليه الدراسة وهو مما قاله المحققون كما ترى، فضلا عن أنّ الواقع يشهد بأن سعيد بن عثمان، يتبين من خلال دراسة غير معمقة، أنّ له مشاركة في الفتوحات في خراسان، وليس في مصر.

المطلب الثاني: صحابة قيل فيهم: "له رواية" ونفى ابن حجر عنهم الرواية

قد يأتي نفي الرواية، عن صحابة وردت أسماؤهم في كتب التراجم ممن سبق ابن حجر، فيقول أصحابها بلفظ صريح: "فلان له رواية"، وأحيانا بالإشارة إلى حديث رواه، ويأتي ابنُ حجر، فينفي أن يكون لصاحب تلك الترجمة رواية.

وهذا النوع من نفي الرواية يكون ابن حجر هو مَن أنشأ القول: "لا يعرف له رواية". مخالفا بذلك لمن قال بوجود رواية. وقامت الدراسة بتقسيم أولئك الصحابة إلى قسمين، ليسهل التعامل مع هكذ مسألة أصيلة دقيقة، وذنك القسمان على النحو الآتي:

القِسم لأول: من ثبتت لهم صحبة وقال فيهم ابن حجر: "لا يعرف له رواية":

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(سعد بن هذيم: ذكره البغويّ في «الصّحابة»، وأخرج من طريق عثمان بن عمر، عن يونس، عن الزّهري، عن أبي خزامة أحد بني الحارث بن سعد بن هذيم، عن أبيه، أنه أخبره، قال: قلت: يا رسول اللَّه، أرأيت أدوية نتداوى بها؟ الحديث.

وأخرجه ابن منده من هذا الوجه، فقال: عن أبي خزامة، عن الحارث بن سعد بن هذيم، عن أبيه.

قال ابن أبي داود: لم يرو سعد عن النّبيّ ﷺ، غير هذا.

قلت: وسعد لا رواية له في هذا الحديث أصلا، فإنه لم يتأخر حتى جاء الإسلام، ... إلخ)(1).

دراسة الترجمة:

أولا: سعد بن هذيم، صحابيّ جليل. قال عنه ابنُ حجر: (قلت: وسعدٌ لَا روايةَ له).

ثانيا: أشار ابنُ حجر إلى الحديث، أنه من رواية الحارث بن سعد. وهو ما سنبينه هنا.

ثالثا: أورد ابن سعد في الطبقات، فقال: (سَعْدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ لَيْثِ بْنِ سُودِ بْنِ أَسْلَمَ بْنِ الْحَافِ بْنِ

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (3763). رقم الترجمة: (40).

قُضَاعَةَ، وَكَانَ حَضَنَ سَعْدًا عَبْدٌ حَبَشِيٌّ يُسَمَّى هُذَيْمًا فَغَلَبَ عَلَيْهِ، فَيُقَالُ: سَعْدُ بْنُ هُذَيْمٍ)[1]. من هنا يتبيّن أنّ سعدًا من الطبقة الأولى من الصحابة، ويتبيّن سببا خفيًّا في تسميته بالهُذيم.

رابعا: جاء في مسند أحمد وفي غيره، رواية للحارث بن سعد بن هذيم، وهو كما يأتي:

أ- (حَدَّثَنَا هَارُونُ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ ابْنَ أَبِي خُزَامَةَ، أَحَدَ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ سَعْدِ بْنِ هُذَيْمٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ دَوَاءً نَتَدَاوَى بِهِ، وَرُقًى نَسْتَرْقِيهَا، وَتُقًى نَتَّقِيهَا، هَلْ يَرُدُّ ذَلِكَ مِنْ قَدَرِ اللهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **"إِنَّهُ مِنْ قَدَرِ اللهِ عَزَّ وجلّ")**[2].

ب- وروى ابن أبي عاصم، فقال: (عن الْحَارِثُ بْنُ سَعْدِ بْنِ هُذَيْمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، نا أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ ابْنَ أَبِي خَزَّامَةَ، وَهُوَ أَحَدُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ هُذَيْمٍ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ دَوَاءً نَتَدَاوَى بِهِ وَرُقًى نَسْتَرْقِي بِهَا وَنَفَثًا نَنْفُثُهَا هَلْ يَزِيدُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ شَيْئًا؟ قَالَ: **"هُنَّ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ تَعَالَى")**[3].

خامسا: ممن أشار إلى رواية الحارث للحديث آنف الذكر، ابنُ أبي حاتم: (ابن ابى خزامة احد بنى حارث بن سعد بن هذيم روى عن أبيه روى عنه الزهري سمعت أبي يقول ذلك)[4].

سادسا: نبه ابن حجر في ترجمة سعد بن هذيم المطولة، التي جاءت مختصرة في هذه الدراسة، بأنّ أبا عمر ابن عبدالبر وهم في الإستيعاب، فقال: سعد بن الهذيل.

سابعا: ترجم أبو نعيم، فقال: (سَعْدُ بْنُ هُذَيْمٍ أَبُو الْحَارِثِ مُخْتَلَفٌ فِيهِ عَلَى الزُّهْرِيِّ)[5]. ثمّ أورد ترجمة سعد، وأورد حديث الحارث المذكور سابقا، وهنا ننبه إلى قوله: **"أبو الحارث"**.

ثامنا: لم أقف على ترجمة للحارث بن سعد بن هذيم إلا في أسد الغابة:

جاء في أسد الغابة: (الحارث بْن سعد: قال أَبُو موسى: ذكره ابن شاهين، وهو وهَمٌ، ورواه عَنْ عثمان بْن عمر، عَنْ يونس، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنِ الحارث بْن سعد عَنِ النَّبِيّ ﷺ، حديث الرقي.

وقال يحيى بْن معين: حدث عثمان بْن عمر، عَنْ يونس، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ أَبِي خزامة، عَنِ الحارث ابن سعد، أخطأ فيه، إنما هو عَنْ أَبِي خزامة، أحد بني الحارث بْن سعد.

---

1 - ابن سعد، طبقات ابن سعد: (419/3)، في: الطَّبَقَةُ الْأُولَى مِنَ الْأَنْصَارِ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ.
2 - أحمد، مسند الإمام أحمد، حديث رقم: (15474).
3 - **ابن أبي عاصم**، أبو بكر بن أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: 287هـ)، **الآحاد والمثانيّ**: (2610)، المحقق:أ. د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، الناشر: دار الراية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1991م.
4 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (1384).
5 - أبو نعيم، معرفة اصحابة، ترجمة رقم: (3215).

وقال يحيى بْن معين: الصواب فيه، عَنْ أَبِي: خزامة، عَنْ أبيه)[1].

تاسعا: أورد في الإصابة، ترجمة لأبي خزامة الذي يروي عنه الزهريّ، فقال: (أبو خزامة أحد بني الحارث بن سعد أبو خزامة، أحد بني الحارث بن سعد، فِي إسناد حديثه اختلاف) [2].

الخلاصة:

أ- ابن حجر نفى الرواية عن سعد بن هذيم، وهو ممن قال فيهم ابن حجر: "لا يعرف له رواية".

ب- سعد بن هذيم صحابيّ بدريّ.

ت- ترجم لأبي خزامة أحد بني الحارث بن سعد بن هذيم. واعتبر أبا خزامة تابعيًّا، وهو الصواب.

ث- لم يترجم بوضوح للحارث بن سعد، غير ابن الأثير.

ج- الحارث بن سعد صحابيّ وترضى عنه ابن أبي عاصم، وذكره أبو نعيم أنه ابن سعد بن هذيم، وهو الراوي عنه ابنه التابعيُّ أبو خزامة عنه ابن شهاب الزهريّ.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(عمرو بن أبي ســـفيان الثقفي. روى حديثه روح بن عبادة، عن عبدالملك بن عبدالله بن أبي سفيان، عن عمه عمرو بن أبي سفيان، سمع النبيّ ﷺ، (نهى أن يشرب من ثلمة القدح). كذا أورده ابن منده، وقال: أراه الأول، يعني عمرو بن سفيان الثقفي الماضي ذكره في الأول، ومن حديثه في إسبال الإزار. قلت: وقد وهم فيه في موضعين:

1. في ظنه أنه راوي حديث إسبال الإزار.
2. وفي قوله: سمع النبي ﷺ.

أما الأول: فلأن الراويّ عنه القاسم أبو عبدالرحمن الشـامي، ولا رواية له عن عمرو بن أبي سفيان الثقفي أصـلا. وأما الثاني: فلأنه سقط منه اسم الصحابي، فإن البخاري قال في التاريخ عبد الملك بن عبدالله بن أبي ســـفيان روى عن عمه عمرو بن ســـفيان بن حارثة الثقفي، عن عم أبيه العلاء بن حارثة. وقد أسند الحديث أبو نعيم من طريق روح بن عبادة، فلم يقل فيه: إنه سمع النبيّ ﷺ، قال فيه: إن النبيَّ ﷺ، نهى ... فذكره مرســلا. وعمرو بن أبي ســفيان بن حارثة الثقفي تابعي (مشهور) . روى عن أبي موسى، وأبي هريرة، وابن عمر، وغيرهم.

روى عنه ابن أخيه عبد الملك، والزهري، وابن أبي حسين وغيرهم. أخرج له الشّيحان، وأبو

---

1 - ابن الأثير، أسد الغابة، ترجمة رقم: (891).
2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (5842).

داود، والنسائي، وجاء في بعض الطرق أن اسمه عمر- بضم العين)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: صـاحب هذه الترجمة أورده ابن منده على اعتبار أنه من الصـحابة، اعتمادا على ذِكرِ السماع الوارد في سند الحديث.

ثانيا: نفي الرواية عن عمرو بن سفيان جاء بنفي السماع.

ثالثا: نفى ابنُ حجر الرواية عمن أثبتها لعمرو، وتبيّن أن عمرا تابعيّ، ليس له رواية.

رابعا: جاء تعقب ابن حجر وهو متأخر عن ابن منده، اعتمادا على قول البخاريّ المتقدم على الاثنين، وفي ذلك نكتة لطيفة في النقد والتتبع.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(شُفَيّ بن ماتع الأَصْبَحِيّ، أبو عثمان. مشهور في التابعين.

ذكره ابن شاهين والطّبراني وغيرهما لحديث أرسله، فأخرجوا من طريق ثعلبة بن مسلم، عن أيوب بن بشير العجليّ، عن شفيّ بن ماتع- أنّ رسول الله ﷺ، قال: «أربعة يؤذون أهل النّار على ما بهم من الأذى ... » الحديث.

ومن هذا الوجه مرفوعا: «إنّ في السّماء أربعة أملاك ينادون من أقصاها إلى أدناها، يا صاحب الخير أبشر، يا صاحب الشرّ أقصر ... » الحديث. أخرجه ابن شاهين.

قلت: وأورد حديثه بقي بن مخلد في مسندة أيضا.

ولم أر له رواية عن صحابيّ إلا عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وحديثه عنه في السنن، وجزم بأنه تابعي وأن حديثه مرسل" البخاريّ وابن حبّان وأبو حاتم الرازيّ وغيرهم)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: نفى ابن حجر عنه الرواية التي جاءت مرفوعة عند ابن شاهين والطبرانيّ.

ثانيا: تتبيّن أثر الرواية في نفي الصحبة عن شفيّ، حيث إنه جمع أمرين:

أ- عدم ثبوت رواية له في المرفوع.

ب- الإكثار من الرواية عن متوسطي الصحابة، كابن عمر وابن عمرو.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (6866). رقم الترجمة: (41).

2- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (4036). رقم الترجمة: (42).

ت- كما أنّ الحديث المشار إليه أنه أرسله، فلم أجده الطبرانيّ، المعجم الكبير: (14/13)، والأوسط فلم أقف على حديث أرســه شُـفيّ ولا حتى في غيرهما، فعامة ما يرويه عن ابن عمر وابن عمرو. والله أعلم.

المثال الخامس: جاء في الإصابة:

(قيس بن غنيم. كذا ترجم له البخاري فيما وقفت عليه في نسخة قديمة من التاريخ، وكذا ذكره ابن حبّان، وقال: له صحبة، عداده في أهل البصرة. روى عنه ابنه، انتهى.

وأظنه قيس، أبو عصمة الآني، فتصحف «أبو» بابن ويحتمل أن يكون ممن وافقت كنيته اسم أبيه، ثم رأيت ذلك مجزوما به في كتاب ابن الســكن، فقال: قيس بن غنيم من أصــحاب النبيﷺ، رويت عنه أبيات من شعر رثى بها رسول الله ﷺ، ولا يحفظ له عن النبي ﷺ رواية،

وهو معدود في البصـريين، ثم ساق بسنده إلى غنيم بن قيس، قال: ما نسيت أبياتا قالهنّ أبي حين مات النبيّ ﷺ. فذكر الأبيات. ...، وقال أبو عمر: قيس بن غنيم الأسدي والد غنيم، كوفي، له صحبة وفي طبقات ابن سعد ما يدلّ على أن اسم أبيه سفيان)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: قيس بن غنيم، ثبتت له صحبة ولا يحفظ له من المرفوع شيئا.

ثانيا: ما قاله أبو عمر من أنه كوفيّ، يخالف ما قاله ابن السكن، من أنه: (معدود في البصريين).

ثالثا: لصاحب الترجمة اسم آخر، كما ذكر ذلك أبو عمر عن ابن سعد، وهو: (وَمَاتَ قَيْسُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ الْعُذَيْلِ زَمَنَ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ مَعَ الْعَلاءِ بْنِ الْحَضْرَمِيِّ بِالْبَحْرَيْنِ)[2].

القسم الثاني: قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" ولم تثبت لهم صحبة:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أميّة بن عبد شـمس بن عبد مناف القرشــيّ الأمويّ، أبو عبد الملك. وهو ابن عم عثمان، وكاتبه في خلافته...،

وقَرَنَه البخاريُّ بالمسور بن مخرمة في روايته عن الزهريّ عن عروة عنهما في قصّة صلح الحديبيّة. وفي بعض طرقه عنده أنهما رويا ذلك عن بعض الصّحابة، وفي أكثرها أرسلا الحديث. روى عنه سهل بن سعد، وهو أكبر منه سنّا وقدرا، لأنه من الصّحابة...،

1- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (7235). رقم الترجمة: (43).
2 - ابن سعد، الطبقات الكبرى: (225/1).

وأنكر بعضهم أن يكون له رواية، منهم البخاريّ.

وقيل: إن أمه لما ولد أرسلت به إلى النبيّ ﷺ، ليحنّكه.

وهذا مشكل على ما ذكروه في سنة مولده، لأنه:

إن كان قبل الهجرة فلم تكن أمّه أسلمت، وإن كان بعدها فإنّها لم تهاجر به، والنبيّ ﷺ، إنّما دخل مكّة بعد الهجرة عام القضيّة، وذلك سنة سبع، ثم في الفتح سنة ثمان، فإن كان ولد حينئذ بعد إسلام أبويه استقام، لكن يعكّر على من زعم أنه كان له عند الوفاة النبويّة ستّ سنين أو ثمان أو أكثر، وكان مع أبيه بالطّائف إلى أن أذِنَ عثمانُ للحَكَمِ في الرجوع إلى المدينة، فرجع مع أبيه، ثم كان من أسباب قتل عثمان، ثم شهد الجمل مع عائشة، ثم صفّين مع معاوية، ثم ولّيَ إمرة المدينة لمعاوية، ثم لم يزل بها إلى أن أخرجهم ابن الزّبير في أوائل إمرة يزيد بن معاوية، فكان ذلك من أسباب وقعة الحرّة، وبقي بالشام إلى أن مات معاوية بن يزيد بن معاوية، فبايعه بعض أهل الشّام في قصة طويلة، ثم كانت الوقعة بينه وبين الضّحاك بن قيس، وكان أميرا لابن الزّبير، فانتصر مروان، وقتل الضّحاك، واستوثق له ملك الشام، ثم توجّه إلى مصر فاستولى عليها، ثم بغته الموت، فعهد إلى ولده عبد الملك، فكانت مدّته في الخلافة قدر نصف سنة، ومات في شهر رمضان سنة خمس وستين) [1].

دراسة الترجمة:

أولا: متعلق مروان بن الحكم في هذه الداسة، معنيّ من وجوه:

أ- أنه مذكور في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة.

ب- تمّ نفي الرواية عن مروان جاء بلفظ واضح من قوله: (وأنكر بعضهم أن يكون له رواية، منهم البخاريّ.).

ت- في النصّ هنا قَرَن البخاريُّ مروانَ بالمسور، في روايتهما عن تابعيّ، مع الإشارة إلى الإرسال، وفي ذلك نفي للرواية المرفوعة ولسماع مروان.

ث- كما أنه قد روى عن عروة بن مسعود، الذي ورد ذِكره آنفا، ففي ذلك تتميم فائدة.

ثانيا: استفاض ابنُ حجر في ترجمة مروان، وليس فيها ما يشعر أنه يرتضي صحبَته.

ثالثا: جاء في كتاب: نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين، ما يوحي بترجيح واضح من ابن حجر أنّ مروان بن الحكم تابعيّ لا غير، فقال: (روى عَنهُ سهل بن سعد صَالح بن كيسَان عَن الزُّهْرِيّ ثني سهل بن سعد أَنه رأى مَرْوَان بن الحكم جَالِسا فِي الْمَسْجِد قَالَ فَجئْت حَتَّى جَلَست

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (8337). رقم الترجمة: (44).

إِلَى جنبه فَأَخْبرنِي أَن زيد بن ثَابت أخبرهُ أَن رَسُول الله ﷺ، أمْلى عَلَيْهِ {لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ من الْمُؤمنِينَ} الْآيَة والْحَدِيث)[1].

الخلاصة:

مروان بن الجكم ليس صحابيًّا، ولم تقف الدراسة على من ترضى عنه مع الصحابة. وليس هناك أدلّ من الحديث الآتي: (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ: {إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ} [النصر: 1] قَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِﷺ، حَتَّى خَتَمَهَا ثُمَّ قَالَ: "أَنَا وَأَصْحَابِي حَيِّزٌ، وَالنَّاسُ حَيِّزٌ، لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ" قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَكَانَ أَمِيرًا عَلَى الْمَدِينَةِ فَقَالَ: كَذَبْتَ وَعِنْدَهُ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، وَرَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ وَهُمَا مَعَهُ عَلَى السَّرِيرِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَا إِنَّ هَذَيْنِ لَوْ شَاءَا لَحَدَّثَاكَ وَلَكِنْ هَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنْ عِرَافَةِ قَوْمِهِ، وَهَذَا يَخْشَى أَنْ تَنْزِعَهُ عَنِ الصَّدَقَةِ يَعْنِي زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: فَرَفَعَ عَلَيْهِ الدِّرَّةَ، فَلَمَّا رَأَيَا ذَلِكَ قَالَا: صَدَقَ)[2].

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(حذيفة بن عبيد المراديّ أدرك الجاهلية وشهد فتح مصر، ولا يعرف له رواية، قال ابن يونس فيما ذكره ابن مندة. قال مغلطاي: لم أر له ذكرا في تاريخ ابن يونس، وله ذكر في قضاء لعمر) [3].

دراسة الترجمة:

أولا: المراجع الأصيلة التي ذكرت حذيفة المراديّ، ما بين نفي الصحبة له، والتردد فيها.

ثانيا: من هذه المراجع، ما يأتي:

1) جاء في تاريخ ابن يونس: (حذيفة بن عبيد المرادى: أدرك الجاهلية، وشهد فتح مصر. له ذكر فى قضاء عمر، ولا يعرف له رواية)[4].

2) جاء في أسد الغابة: (حذيفة بْن عبيد المرادي له ذكر في قضاء عمر، وشهد فتح مصر، وأدرك الجاهلية، ولا يعرف.

ذكره ابن منده، وَأَبُو نعيم، عن أَبِي سَعِيد بْن يونس بْن عبد الأعلى)[5].

3) قال العلائيّ: (حذيفة بن عبيد المرادي.

---

1 - **ابن حجر**، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلانيّ، **نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين**: (54/1)، المحقق: طارق محمد العمودي، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى، 1995م.

2 - أبو داود، سنن أبي داود: (2319)، الطبرانيّ، المعجم الكبير (4786) مختصرا. الحاكم، المستدرك: (3017). قلت: لكنّ الحاكمَ -للأسف- لم يذكر مروان وما جرى، ولعله لم يذكره لما جرى!!.

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1967). رقم الترجمة: (45).

4 - **ابن يونس**، عبدالرحمن بن أحمد الصدفي، أبو سعيد (ت: 347هـ)، **تاريخ ابن يونس المصري**: (295).

5 - ابن الأثير، أسد الغابة: (1111).

وحذيفة البارقي ذكرهما الصـــغاني فيمن في صـــحبته نظر وحذيفة البارقي تابعي يروي عن جنادة الأزدي الصحابيّ، والله أعلم)[1].

4) قال مغلطاي في الإنابة: (حذيفة بن عبدٍ[2] المراديّ،

له ذكر في قضـاء عُمر، وشَـهدَ فتح مصـر، وأدرك الجاهلية، ولا يُعرف: ذكره ابن مندةَ، وأبو نعيم، عَن أبي سَعيد بن يونس. انتهى.

وفيه نَظَر في مَوْضعين؛ الأولُ: قد قدَّمنا أن من شـهد فتح مصـر وأدرك الجاهلية لا يقضـى له بصُحْبة إن لم ينصَّ عليها عَالم. الثاني: هذا الرجل ليسَ له ذكر في "تاريخَيّ" أبي سَعيد، ولا أَعلم لَه تاريخًا ثالثًا، فينُظر. وذكره الصَغاني في "المختلَف في صُحْبتهم")[3].

التعليق على ما ورد في المراجع الأربعة:

أ- لا تكاد هذه المراجع الأربعة، تجزم بصحبة حذيفة المراديّ.

ب- لم أقف على مـا يمكن فهمـه، للجمع بين أقوالهم: (أدرك الجـاهليـة)، وبين قولهم: (ليس لـه صحبة) ولا حتى ضابط مغلطاي، بقوله: (من شـهد فتح مصـر وأدرك الجاهلية لا يقضـى له بصُحْبة). فتلك أمور ظاهرها أنها تفضي إلى تناقض.

ت- وقفت على رواية لحذيفة في التاريخ الكبير عن جنادة الأزديّ مرفوعا: (من الجاهلية النياحة على الميت) فلا تجزم الدراسة أن يكون هذا المدخل الذي قيل لأجله تتابعا ومن هو مصدره، بقولهم: (أدرك الجاهلية).

ث- أضاف مغلطاي ضابطا،

ج- أقلّ أحوال حذيفة المراديّ، أنه مختلف في صحبته.

ح- ذكر العلائيّ أنّ حذيفـة البـارقيّ يروي عن جنـادة، ولكنـه لم يـذكر المراديّ أنـه يروي عن جنادة وكلاهما يرويان الحديث عن جنادة كما في سنن النسائيّ[4].

ثانيا: أورد البغويّ ترجمة لحذيفة، وأورد له حديثا، على النحو الآتي:

(حذيفة الأزدي. يشك في صحبته.

حدثنا أحمد بن خليل البرجلاني نا محمد بن عمر الأســـلمي نا عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن جنادة عن حذيفة الأزدي قال: أتيت رســول اللهﷺ، في ثمانية نفر

---

1 - **العلائيّ**، خليل بن كيكلدي، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**: (1/ 161) الترجمتين: (127 و: 128).
2 - قلت: الصواب فيه: عبيد. والله أعلم.
3 - **مُغَلْطَايْ**، علاء الدين بن قليط، **الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة**، برقم: (172).
4 - النسائيّ، سنن النسائي: عن حذيفة البارقيّ: (2786) وعن حذيفة الأزديّ: (2787) كلاهما عن جُنَادةَ.

من الأزد وأنا ثامنهم يوم جمعة ونحن صـيام فدعانا إلى طعام عنده فقلنا: يارسـول الله نحن صـيام فقال رسول اللهﷺ:"صمتم أمس؟ قلنا: لا قال: "فتصومون غدا؟ ". قلنا: لا. قال: " فافطروا)[1].

التعليق على ترجمة حذيفة:

1. الإمام البعويّ جاء بإضافة وهي: أنّ حذيفة أزديّ.
2. تفرّد بإيراد حديث له، مما يدفع بالقول بصـــحبة حذيفة الأزديّ، مع أنه صـــدّر الترجمة بقوله: (يشك في صحبته).
3. الصـــواب من الحديث الذي أورده البغويّ: أنّ الرواية لجنادة الأزديّ مرفوعا، يرويها عنه حذيفة الأزديّ. وليس كما أوردها مقلوبة. فقد رواها أصـــحاب المتون، منهم الإمام أحمد في المسند:

أ- (حَدِيثُ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ الْأَزْدِيِّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْـحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْيَزَنِيِّ، عَنْ حُذَيْفَةَ الْأَزْدِيِّ، عَنْ جُنَادَةَ الْأَزْدِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُـــولِ اللهِﷺ، فِي يَوْمِ جُمُعَةٍ، فِي سَـــبْعَةٍ مِنَ الْأَزْدِ، أَنَا ثَامِنُهُمْ، وَهُوَ يَتَغَدَّى، فَقَالَ: " هَلُمُّوا إِلَى الْغَدَاءِ ". قَالَ: فَقُلْنَا: يَا رَسُول الله، إِنَّا صِيَام. قَالَ: " أَصُمْتُم أَمْس؟ " قَالَ: قُلْنَا: لَا. قَالَ: " فَتَصُـومُونَ غَدًا "؟ قَالَ: قُلْنَا: لَا. قَالَ: " فَأَفْطِرُوا ". قَالَ: فَأَكَلْنَا مَعَ رَسُـولِ اللهِ ﷺ، ، قَالَ فَلَمَّا خَرَجَ وَجَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ، دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ، فَشَـــرِبَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ، يُرِيَهُمْ أَنَّهُ لَا يَصُومُ يَوْمَ الْجُمُعَة)[2].

ب- روى الحديث في الطبقات الكبرى من حديث جنادة أيضـا: (جُنَادَةُ الأَزْدِيُّ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنُ إِسْـــحَاقَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزَنِيِّ عَنْ حُذَيْفَةَ الأَزْدِيِّ عَنْ جُنَادَةَ الأَزْدِيِّ قَالَ:... الحديث)[3].

4. قال محقق المسند في تحقيق هذا الحديث: (إسناده ضعيف، حذيفة الأزدي -ويقال: البارقي- تفرد بالرواية عنه مرثد ابن عبد الله اليزني، وقال الذهبي: مجهول. ومحمد بن إســحاق -وإن كان مدلســاً وقد عنعنه- قد توبع، وجنادة الأزدي مختلف في صـــحبته. وأخرجه المزي في "تهذيب الكمال" في ترجمة حذيفة البارقي الأزديّ: من طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، بهذا الإسناد).

---

1 - البغويّ، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز بن المَرْزُبان بن سـابور البغوي (ت: 317هـــ)، معجم الصحابة: (30/2) برقم: (425)، محمد الأمين بن محمد الجكني، دار البيان – الكويت، الطبعة: الأولى، 2000 م

2 - أحمد، مسند الإمام أحمد: (438/39). كما رواه النسائيّ: (2787)

3 - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ترجمة رقم: (4023)

الخلاصة:

أولا: حذيفة الأزديّ، أو المراديّ، أو البارقيّ، (وبَارِقٌ مِنَ الأَزْد)[1]. هي أسماء ثلاث لإنسان واحد، يثبت من خلال ما رواه عن جنادة الأزديّ.

ثانيا: حذيفة المراديّ أو الأزديّ تابعيّ فحسب، ولا تثبت له صحبة.

ثالثا: هو ممن روى العلم، فعند ابن أبي حاتم: (باب تسمية من روي عنه العلم ممن اسمه جنادة: جنادة الأزدي له صحبة، مصريّ. روى الليث عن يزيد ابن أبي حبيب عن أبي الخير عن حذيفة الأزدي عن جنادة الأزدي)[2].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(خالد الجهنيّ. قال الذهبيّ في الميزان: روى عبد الله بن مصعب بن خالد الجهنيّ، عن أبيه، عن جدّه. فرفع خطبة منكرة، وفيهم جهالة.

قلت: تلقّف ذلك من ابن القطّان، فإنه ذكر الحديث الّذي سأذكره، ثم قال: عبدالله وأبوه لا يُعرفانِ في هذا أو نحوه، ولم يتعرض لخالد فأصاب لأن في سياقه: تلقفت هذه الخطبة من فِيْ رسولِ الله ﷺ، بتبوك، فسمعته يقول: "والخمر جماع الإثم".

هكذا أخرجه الدارقطنيّ في السّنن من طريق الزبير بن بكّار، عن عبد الله بن نافع. عن عبد الله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهنيّ، عن أبيه عن زيد بن خالد، قال: "تلقفت".

وخالد بن زيد الّذي حاول الذهبي تجهيله لا رواية له أصلا في هذا الحديث ولا في غيره، فإن مقتضى سياق الدارقطنيّ أن يكون الضمير في قوله عن جده لمصعب، وجدّه هو زيد بن خالد الصحابي المشهور. وكذا أخرج الترمذي الحكيم هذا الحديث في نوادر الأصول وصرّح بأن الخطبة طويلة. ثم أخرجه أيضا من رواية عبد الله بن نافع بهذا السند، ولفظه استلقفت هذه الخطبة، فذكر مثله، ولكن اقتصر من المتن على قوله ﷺ: "خير ما ألقي في القلب اليقين". وقد وقعت لنا هذه الخطبة مطوّلة من وجه آخر. أخرجها أبو أحمد العسكريّ في الأمثال، والدّيلميّ في «مسند الفردوس»، من طريقه، بسند له إلى عبد الله بن مصعب بن منظور، عن حميد بن سيار، عن أبيه،

---

1 - ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد، التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة: (141/1).
2 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (2127).

عن عقبة بن عامر، قال: خرجنا في غزوة تبوك. فذكر الحديث بطوله، وأوله: "يؤمّهم عن صلاة الفجر". وفيه: فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "أمّا بعد فإنّ أصدق الحديث كتاب الله ...". فذكره بطوله، وفيه: "وخير ما ألقي في القلب اليقين". وعبد الله بن مصعب هذا غير صاحب الترجمة، وهو أيضا كذا)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: استدرك ابنُ حجر على الذهبيّ في حكمه على تجهيل صاحب الترجمة.

ثانيا: صوّب ابن حجر ما قاله ابن القطّان، وأنّ تجهيلَ ابن القطان كان لعبدالله بن مصعب وأبيه.

ثالثا: قام ابن حجر بالتأكيد على وجود رواية عن زيد بن خالد الجهنيّ.

رابعا: أورد ابنُ حجر رواية من تخريج الديلميّ، عن عبدالله بن مصعب بن منظور، وهو غير الذي أشار إليه ابن القطّان وجهله وأباه، و"تلقفها" الذهبيّ، واستدرك ابن حجر فيها عليه.

خامسا: خالد بن زيد الجهنيّ كأنه لا وجود له. وأما في الرواية فقد نفى ابنُ حجر أن يكون له رواية.

المطلب الثالث: قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" ووقع الوهم في أسمائهم ووصفهم

وقفت الدراسة على بعض ما وهم فيه القوم من أسماء أصحاب التراجم، ومع أنّهم يستدركون أخطاء وأوهام من سبق، إلا أنّ إيراد اسمٍ بين الصحابة في كتب المتقدمين منهم، وخصوصا إذا كان صاحب الترجمة غير معروف بالرواية، فقد يكتفون بإشارة إليه ببعض المصطلحات كما في قولهم: "لا يعرف له رواية" وهي واحدة من الصيغ التي تشير إلى عدم المعرفة الكاملة بصاحب الترجمة، ذلك أنّ الرواية متى وجدت، فإنها توصل إلى الذي روى عنه وهكذا حتى يتمّ من خلال الرواي والرواية الوثوف على وضوح في الترجمة أكبر.

ولم تأخذ الدراسة استقصاء الأوهام في التراجم، إلا أنّ بعضًا ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" وقع الوهم في أسمائهم، ومن الأمثلة على ذلك مما يعدّ أصيلا في هذه الدراسة، ما يأتي:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(الحارث بن سلمة العجلاني. ذكره ابن إسحاق فيمن شهد أحدا، قال ابن منده: ولا يعرف له رواية)[2].

دراسة الترجمة:

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (2369). رقم الترجمة: (46).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1423). رقم الترجمة: (47).

أولا: كلّ مَن ذكره، أورده باسمِ: عبدالله بن سلمة، كما في الإستيعاب:
(عبدالله بْن سَلَمَة العجلاني البلوي، ثُمَّ الأَنْصَارِيّ،...، شهد بدرا، وقتل يَوْم أحد شهيدا، قتله عَبْداللَّهِ بْن الزبعري فيما ذكر ابْن إِسْحَاق وغيره.

وقال فِيهِ إِبْرَاهِيم بْن سَعْد، عَنِ ابْن إِسْحَاق: عَبْد الله ابن سلِمة بكسر اللام، ولذلك ذكره الدار قطنى فِي المؤتلف والمختلف من الأسماء، قال أَبُو عُمَر: قتل يَوْم أحد شهيدا، وحمل هُوَ والمجذّر بن زياد على ناضح واحد فِي عباءة واحدة، فعجب الناس لهما، فنظر إليهما رَسُول اللَّهِﷺ، فَقَالَ: ساوى بينهما عملهما... إلخ)[1].

ثانيا: في أسد الغابة توضيح لما في الإستيعاب، وبيان: أنه والمجذّر حُمِلا على ناضح واحد وساوى بينهما عملهما: (عَبْداللَّهِ بْن سلمة ...، ولما قتل حُمِل هو والمجذّر بْن زياد عَلَى ناضح واحد له، في عباءة واحدة، وكانت أمه قد جاءت إِلَى النَّبِيّ ﷺ، فقالت: يا رَسُول اللَّهِ، ابني عَبْداللَّهِ بْن سلمة كان بدريًا، وقتل يَوْم أحد، احببت أن أنقله فآنس بقربه؟ فأذن لها في نقله. وكان عَبْد اللَّهِ رجلًا جسيمًا ثقيلاً، وكان المجذّر رجلًا خفيفًا قليل اللحم، فاعتدلا عَلَى الناضح، فعجب الناس لهما، فقال رَسُول اللَّهِ ﷺ: " ساوى بينهما عملهما ". وقال ابن إِسْحَاق في تسمية من شهد بدرًا من الأنصار من الأوس: عَبْد اللَّهِ بْن سلمة بْن مالك ...، وقتل يَوْم أحد... إلخ)[2].

ثالثا: في الإصابة ساق الرواية وأسندها، عن والدة عبدالله:: (أنيسة بنت عدي الأنصارية، امرأة من بلى، لها حلف في الأنصار.

قلت: وأسند حديثها أبو بكر بن أبي عاصم، وأبو زرعة الرززازيّ، وأبو عليّ بن السّكن، وغيرهم، من رواية عيسى بن يونس، ولفظه: أنها جاءت إلى النبي ﷺ،... الحديث)[3].

رابعا: هذا من الصحابة الذين لم يوردهم ابن عبدالبر في الإستيعاب، أعني: الحارث بن سلمة.

خامسا: جاء في أسد الغابة: (الحارث بْن سلمة العجلاني شهد أحدًا، لا يعرف له رواية، قاله مُحَمَّد بْن إِسْحَاق. أخرجه ابن منده، وَأَبُو نعيم)[4]. فوافقه ابن حجر بمضمون النصّ كما ترى.

سادسا: أورده الحاكم في المستدرك خبرا وضعفه الذهبيّ، فيه ذكر للحارث بن سلمة: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي دَارِمٍ الْحَافِظُ، بِالْكُوفَةِ، ثنا عُبَيْدُ بْنُ حَاتِمٍ الْحَافِظُ، ثنا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، ثنا الْهَيْثَمُ بْنُ عَدِيٍّ، ثنا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ إِلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: «أَنِ اتَّخِذْ لِلْمُسْلِمِينَ دَارَ هِجْرَةٍ وَمَنْزِلَ جِهَادٍ» فَبَعَثَ سَعْدٌ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ لَهُ:

---

1 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب، ترجمة رقم: (1563).
2 - ابن الأثير، أسد الغابة، ترجمة رقم: (2988).
3 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (10890).
4 - ابن الأثير، أسد الغابة، ترجمة رقم: (894).

الْحَارِثُ بْنُ سَلَمَةَ فَارْتَادَ لَهُمْ مَوْضِعَ الْكُوفَةِ الْيَوْمَ، فَنَزَلَهَا سَعْدُ بِالنَّاسِ، فَخَطَّ مَسْجِدَنَا، وَخَطَّ فِيهِ الْخُطَطَ، - قَالَ الشَّعْبِيُّ: وَكَانَ بِالْكُوفَةِ مَنْبَتُ الْخُزَامِيِّ وَالشِّيحُ، وَالْأُقْحُوانُ، وَشَقَائِقُ النُّعْمَانِ، فَكَانَتِ الْعَرَبُ تُسَمِّيهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خَدَّ الْعَذْرَاءِ - فَارْتَادُوهُ فَكَتَبُوا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَكَتَبَ: «أَنِ اتْرُكُوهُ» فَتَحَوَّلَ النَّاسُ إِلَى الْكُوفَةِ)[1].

سابعا: في كتاب الكامل في التاريخ، ليس فيه ذكر للحارث بن سلمة، فيمن اختط الكوفة. حيث جاء فيه خطاب عمر بن الخطاب لسعد رضي الله عنهما: (فَكَتَبَ إِلَيْهِ عُمَرُ: أَنِ ابْعَثْ سَلْمَانَ وَحُذَيْفَةَ رَائِدَيْنِ فَلْيَرْتَادَا مَنْزِلًا بَرِّيًّا بَحْرِيًّا لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فِيهِ بَحْرٌ وَلَا جِسْرٌ)[2].

الخلاصة: وهم به بعض من أورد اسم الحارث بن سلمة، والصواب ما وقفت عليه هذه الدراسة، أي: (عبدالله بن سلمة). وليس الحارث بن سلمة. وذلك بعد جمع ما مرّ من النصوص.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(همام بن الحارث بن ضمرة. قال أبو عمر: شهد بدرا، ولا أعلم له رواية)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: قال ابن عبدالبرّ في الإستيعاب: (همام بْن الحارث بْن ضمرة، شهد بدرًا رضي الله عنه، لا أعلم له رواية[4].

ثانيا: قال ابن الأثير في أسد الغابة: (همام بن الحارث بن ضمرة شهد بدرا، أخرجه أبو عمر مختصرا، وقال: لا أعلم لَهُ رواية)[5].

ثالثا: لم تقف الدراسة على من ذكرَ همامَ بنَ الحارث بن ضمرة، قبل ابنِ عبدِالبرّ ومَن بعده كابن الأثير وابن حجر. وقد تبيّن وجود تتابع بين أصحاب كتب التراجم، بما يحتاج إلى زيادة بحث.

الخلاصة: هناك وهَمٌ في إيراد همام بن الحارث بين الصحابة، وتحديد أنه ممن شهد بدرا، وقد يكون لإيراده سبب، لكنه يحتاج إلى زيادة بحث لمعرفة الدافع وراء التوهم، أو ذكره على الحقيقة إن لم يكن وهما. وما توصلت إليه الدراسة، من وقوع الوهم في إيراد همام بن الحارث بين

---

1 - الحاكم، المستدرك، حديث رقم: (4505). وقال الذهبيّ: الهيثم بن عدي ساقط.
2 - ابن الأثير، الكامل في التاريخ: (2/ 352).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (9014). رقم الترجمة: (48).
4 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب، ترجمة رقم: (2711).
5 - ابن الأثير، أسد الغابة: (5405).

الصحابة أولا، والقول في أنه شهد بدرا ثانيا، هي نتيجة علمية تحتمل الصواب والخطأ. ولتعزيز القول بالوهم سأنقل نصّين من سيرة ابن هشام، وأعلق عليهما:

أ- (مُوَادَعَةُ بَنِي ضَمْرَةَ وَالرُّجُوعُ مِنْ غَيْرِ حَرْبٍ: قَالَ ابْنُ إسْحَاقَ: حَتَّى بَلَغَ وَدَّانَ، وَهِيَ غَزْوَةُ الْأَبْوَاءِ، يُرِيدُ قُرَيْشًا وَبَنِيَّ ضَمْرَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ كِنَانَةَ، فَوَادَعَتْهُ فِيهَا بَنُو ضَمْرَةَ، وَكَانَ الَّذِي وَادَعَهُ مِنْهُمْ عَلَيْهِمْ مَخْشِيُّ بْنُ عَمْرٍو الضَّمْرِيُّ، وَكَانَ سَيِّدَهُمْ فِي زَمَانِهِ ذَلِكَ. ثُمَّ رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إلَى الْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَلْقَ كَيْدًا، فَأَقَامَ بِهَا بَقِيَّةَ صَفَرٍ، وَصَدْرًا مِنْ شَهْرِ رَبِيعٍ الْأَوَّلِ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَهِيَ أَوَّلُ غَزْوَةٍ غَزَاهَا)[1].

ب- (أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَدْرٍ يَنْتَظِرُ أَبَا سُفْيَانَ لِمِيعَادِهِ، فَأَتَاهُ مَخْشِيُّ بْنُ عَمْرٍو الضَّمْرِيُّ، وَهُوَ الَّذِي كَانَ وَادَعَهُ عَلَى بَنِي ضَمْرَةَ فِي غَزْوَةِ وَدَّانَ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، أَجِئْتَ لِلِقَاءِ قُرَيْشٍ عَلَى هَذَا الْمَاءِ؟. قَالَ: نَعَمْ، يَا أَخَا بَنِي ضَمْرَةَ، وَإِنْ شِئْتَ مَعَ ذَلِكَ رَدَدْنَا إلَيْكَ مَا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ، ثُمَّ جَالَدْنَاكَ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ، قَالَ: لَا وَاَللَّهِ يَا مُحَمَّدُ، مَا لَنَا بِذَلِكَ مِنْكَ مِنْ حَاجَةٍ)[2].

الخلاصة:بعد تتبع أسماء الصحابة الذين شهدوا بدرا، تبيّن أنه لا يوجد بينهم هماما مطلقا، فضلا عن همام بن الحارث. كما تبين أنه لا يوجد فيمن شهد بدرا ضمريًّا، ففي النصّين آنفي الذكر، نجد أنّ النبيّ ﷺ، تعاهد مع بني ضمرة في "ودّان"

1 - ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب، السيرة النبوية لابن هشام: (591/1).
2 - المصدر السابق: (210/2).

الفصل الثاني: استدراكات ابن حجر على تراجم صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"

المبحث الأول: صحابة قيل فيهم:"لا يعرف له رواية" وأثبت الحافظ ابن حجر لهم رواية

– المطلب الأول: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وأثبت ابن حجر لهم رواية وأوردها

– المطلب الثاني: صحابة قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية" وأثبت ابن حجر حديثهم مكتفيًا بالإشارة إليها

– المطلب الثالث: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وجاء ذكرهم في أحاديث

المبحث الثاني: الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وأثبتت لهم الدراسة وجود رواية:

– المطلب الأول: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" فوافق ابن حجر وثبت له رواية

– المطلب الثاني: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يُعرف له رواية" وسكت عنهم ابن حجر وناقشتهم الدراسة

المبحث الثالث: استدراكات الحافظ ابن حجر على تراجم صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"

–المطلب الأول: من قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" ولم يثبت ابن حجر لهم الصحبة

–المطلب الثاني : استدراكات ابن حجر على تراجم صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وقع الوهم في إحد جوانب الترجمة

تمهيد

يعدّ هذا المبحث إحدى الركائز التي قامت لأجلها هذه الدراسة، حيث تم الوقوف على الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" من خلال كتاب الإصابة، وبالتتبع ثبت لهم رواية.

ومن خلال هذه الدراسة تبيّن، أنّ الإمام ابن حجر يتعرّض لصاحب الترجمة، وينقل الأقوال فيه، ومنها: "نفي رواية"، وقد يكتفي بإيراد ذلك النفي ومن قال به من الكتب المعتمدة لديه.

وفي المقابل قد يُثبتُ الحافظُ ابنُ حجر الروايةَ، فيستدرك على من سبقه ممن نفى الرواية عن صاحب الترجمة. كما أنه يوجد صورة أخرى، وهي أنّ نفي الرواية عن صاحب يكون من الحافظ ابن حجر، وليس تبعا لمن سبقه. إذن.. فقد تنحصر حالات نفي الرواية في ثلاثة صور، هي:

أولا: ينقل ابنُ حجر نفي الرواية مكتفيا بذكر من قال بالنفي ولا يعقب على نفيه.

ثانيا: أن يكون النفي صادرا عن ابن حجر نفسِه.

ثالثا: أن ينقل ابن حجر نفي الرواية ويخالف الذين قالوا بالنفي ويثبت رواية لصاحب الترجمة.

كما تبيّن من خلال هذه الدراسة فيما يعنى بالاستدراك على من سبق أمور، منها:

الأمر الأول: أنّ الحافظ ابن حجر حينما يقول بوجود رواية لمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، تكون هناك حالات في تعامله مع إثبات الرواية، منها:

أولا: قد ينشط الحافظ ابن حجر فيقوم بذكر الرواية بتمامها.

ثانيا: أن يذكر الرواية ويخرجها وبذكر مَن رواها من أصحاب الدواوين.

ثالثا: قد يقتصر ابنُ حجر على الإشارة بوجود رواية فحسب.

الأمر الثاني: يمثل دراسة نقدية تحليلية لكتب التراجم، ويتضح من خلال من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وبيانه بالآتي:

المبحث الأول:صحابة قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية" وأثبت لهم ابن حجر رواية

للوقوف على الصحابة الذين ثبتت صحبتهم، ممن جاء ذكرهم في كتاب: الإصابة في تمييز الصحابة، ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، بصرف النظر هل خالف ابن حجر مَن سبقه ممن نفى الرواية، وابن حجر يثبتها، أو أنه وافق مَن سبقه بإثبات الرواية مع وجود من ينفيها.

وسيتناول الباحث –إن شاء الله تعالى- من خلال المطالب الآتية بما يوضح ذلك كلّه:

المطلب الأول: صحابة قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" وأثبت ابن حجر لهم رواية وأوردها

قام الحافظ ابن حجر بتتبع التراجم التي أوردها في كتاب: الإصابة، ومما لا شكّ فيه أنه حرص على الإضافة العلمية كلما تطلب الأمر. ومن ذلك: مجيء نفي الرواية عن أحد الصحابة، ويقف ابن حجر على رواية لذلك الصحابيّ، فتراه ينبري لها ويبينها، فيشير إليها مكتفيا بذلك، وأحيانا يورد الرواية بالتفصيل، ذلك أنّ إثبات الرواية –أحيانا- يكون إثباتًا للصحبة، أو توكيدها عند التردد بالحكم بها. وتبيّن من خلال هذه الدراسة أن من أثبت لهم ابن حجر الرواية وأوردها، مخالفا لمن نفاها، على ثلاثة أنوع، هي كالآتي:

النوع الأول: يثبت ابن حجر الرواية ولا يحكم عليها:

ممن أثبت لهم ابن حجر الرواية لصحابة ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" وحكم عليها:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(أَوْس بن خوَليّ... الأنصاري الخزرجي.

وقال ابن المدينيّ: يكنى أبا ليلى. وقال البغويّ في معجمه: حدّثنا علي بن مسلم. حدثنا يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف، حدثنا يزيد بن أبي زياد، عن مقسم، عن ابن عباس، قال: كان الّذي غسّل النبي ﷺ، علي والفضل، فقالت الأنصار: نشدناكم الله وحقّنا، فأدخلوا معهم رجلا يقال له أوس بن خولي رجلا شـديدا يحمل الجرّة من الماء بيده. تابعه غير واحد عن يزيد بن أبي زياد...، وقال البغويّ: لا أعلم لأوس حديثا مسندا.

قلت: قد أورد له ابن منده حديثا من طريق هند بن أبي هالة، عن أوس بن خولي أنّ النبيّﷺ، قال له: "من تواضـع لله رفعه الله" وفي إسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف. وفيه من لا يعرف أيضا.

قلت: وله ذكر في أحاديث أخرى، منها ما ذكره ابن إسحاق في السيرة، عن الزّهريّ، عن علي بن الحسين، قال: الّذي نزل في قبر رسول الله ﷺ، عليّ والفضل، وقثم، وشقران، وأوس بن خولي.

ورواه أيضـا عن حسـين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس. ومن هذا الوجه أخرجه الطّبرانيّ. وحسين ضعيف.

وذكر المدائنيّ وغيره أن النبيّ ﷺ، خلّفه في عمرة القضاء بذي طوى ليقطع كيدا إن كادته قريش، وخلّف بشير بن سعد بمرّ الظّهران.

وذكره إبراهيم بن سـعد عن الزّهريّ، عن ابن كعب بن مالك فيمن توجّه لقتل ابن أبي الحقيق.

وذكره الزّهريّ، وموسى بن عقبة، وابن إسحاق، وغيرهم، فيمن شهد بدرا، وآخى رسول الله ﷺ، بينه وبين شجاع بن وهب)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: واضـح أنّ نفي الرواية عن أوس، جاء فيما نقله، وفيه: (قال البغويّ: لا أعلم لأوس حديثا مسندا).

ثانيا: من تتبع سيرة الصحابيّ أوس، يتبيّن حرصه على الحديث، ففي عمدة القاري من الحديث الطويل الذي روي عن عمر بن الخطاب قائلا: "وَكُنَّا نتناوب النُّزُول" أَي: (كُنَّا نجعله نوبَة، يَوْمًا ينزل فِيهِ عمر وَيَوْما ينزل فِيهِ جَار لَهُ. واسْمه: أَوْس بن خولى بن عبدالله بن الْحَارِث الْأنْصَارِيّ، وَقيل: عِتْبَان بن مَالك، لِأَن النَّبِي ﷺ، آخى بَينه وَبَين عمر، رَضِـي الله تَعَالَى عَنهُ، وَالْأول هُوَ

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3066). رقم الترجمة: (49).

الْأَصَح، وَلَا يلْزم من المؤاخاة التجاور)[1].

ثالثا: التوضـــيح يأتي في الحديث المتفق عليه، آنف الذِّكر عن عمر بن الخطاب رضـــي الله عنه: (وَكَانَ لِي صَـــاحِبٌ مِنَ الأَنْصَـــارِ إِذَا غِبْتُ أَتَانِي بِالخَبَرِ، وَإِذَا غَابَ كُنْتُ أَنَا آتِيهِ بِالخَبَرِ، وَنَحْنُ نَتَخَوَّفُ مَلِكًا مِنْ مُلُوكِ غَسَّـــانَ، ذُكِرَ لَنَا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَسِـــيرَ إِلَيْنَا، فَقَدِ امْتَلَأَتْ صُـــدُورُنَا مِنْهُ، فَإِذَا صَاحِبِي الأَنْصَارِيُّ يَدُقُّ البَابَ، فَقَالَ: افْتَحِ افْتَحْ فَقُلْتُ: جَاءَ الغَسَّانِيُّ، فَقَالَ: بَلْ أَشَدُّ مِنْ ذَلِكَ، اعْتَزَلَ رَسُـولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَغَمَ أَنْفُ حَفْصَـةَ وَعَائِشَـةَ، فَأَخَذْتُ ثَوْبِي فَأَخْرُجُ حَتَّى جِئْتُ فَإِذَا رَسُـولُ اللَّهِ ﷺ، فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ)[2]. إذن فأوس له شأن في الرواية واهتمام بها.

رابعا: من اللطائف الحديثية التي تعزز أن يكون لأوس رضي الله عنه، شأن في الرواية، ما يأتي:

أ- أنّ أوسا كان يتناوب مع عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، حضور الدرس كما مرّ آنفا.

ب- الحديث الذي أورده ابن حجر من رواية أوس، مثبتا به الرواية لأوس، وهو حديث: (من تواضـــع لله رفعه الله)، قد رواه عمر أيضًـــا، كما يأتي: (عَنْ عَابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَى الْمِنْبَرِ: أَيُّهَا النَّاسُ تَوَاضَـعُوا، فَإِنِّي سَـمِعْتُ رَسُـولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: "مَنْ تَوَاضَـعَ لِلَّهِ رَفَعَهُ")[3].

خامسـا: ورَدَ في حقّ أوس بن خوليّ مواقف عظيمة، منها: ما كان في صـلح الحديبية: (وَلَمّا الْتَأَمَ الْأَمْرُ وَتَقَارَبَ، دعا رســول الله ﷺ، رَجُلًا يَكْتُبُ الْكِتَابَ بَيْنَهُمْ، وَدَعَا أَوْسَ بْنَ خَوْلِيّ يَكْتُبُ، فَقَالَ سُهَيْلٌ: لَا يَكْتُبُ إلّا أَحَدُ الرّجُلَيْنِ، ابْنُ عَمّك عَلِيّ أَوْ عُثْمَانُ بْنُ عَفّانَ! فَأَمَرَ النّبِيّ ﷺ، عَلِيّا يَكْتُبُ)[4].

الخلاصة: أثبت ابن حجر الرواية لأوس، وتبيّن أنّ أوسًا صحابيّ له قدره بين الصحابة.

المثال الثاني: جاء في الإصابة: ومن الصحابة الذين أثبت لهم ابن حجر الصحبة والرواية، ودفع الوهَم عمّن ذكره في الصحابة:

(سعيد بن حاطب بن الحارث بن معمر بن حبيب، القرشي الجمحيّ، أخو محمد بن حاطب.

ذكره البخاريّ في الصّحابة. وقال ابن حبّان: وهِمَ مَنْ زَعمَ أنَّ له صحبةً.

قلت: لا يبعد أنَّ له روايةً، وقد أخرج له ابن منده من طريق الحســن بن صـــالح بن حَيّ، عن

---

1 - العينيّ، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، بدر الدين (ت: 855هــ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري: (181/20)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون.

2 - البخاريّ، صحيح البخاريّ: (4913)، ومسلم، صحيح مسلم: (31 - 1479).

3 - الطبراني، المعجم الأوسـط: (8307). قال في مجمع الزوائد: (13067): (وَفِي إِسْـنَادِ الطَّبَرَانِيِّ سَـعِيدُ بْنُ سَلَامٍ الْعَطَّارُ وَهُوَ كَذَّابٌ).

قلت: وفي الصحيح ما يغني عنه، من حديث عند مسلم: (عن أبي هريرة عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قال: ما نقصت صدقة من مال، وما زاد الله عبدًا بعفوٍ إلَّا عزًا، وما تواضع أحدٌ لله إلَّا رفعه الله). أخرجه مسلم: (2588).

4 - الواقديّ، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي: (ت: 207هـ)، المغازي: (610/2).

أبيه، عنه، قال: "كان النبيّ يخرج فيجلس على المنبر ثم يؤذّن المؤذن، فإذا فرغ قام فخطب")[1].

دراسة الترجمة:

أ- أورد ابنُ حجر تعقيب ابن حبان على البخاريّ، بقوله: " وهِمَ مَنْ زَعمَ أنَّ له صحبةً".

ب- خالف ابنُ حجر أثبت صحبة سعيد بن حاطب وخالف ابنَ حبّان.

ج- استدلال ابن حجر بصحبة سعيد برواية حديث، فيه دلالة واضحة على أهمية هذه الدراسة.

د- الحديثُ أورده فضلا عن إشارة ابن حجر لابن منده: أبو نعيم في معرفة الصحابة.

هـــــ أمّا نصّ الحديث فهو عند أبي نعيم في المعرفة: (سَـــعِيدُ بْنُ حَاطِبٍ الْجُمَحِيُّ أَخْرَجَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَذَكَرَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ ذَكَرَهُ فِي الصَّـــحَابَةِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْداللهِ الْهَرَوِيُّ، ثنا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ صَـالِحِ بْنِ صَـالِحٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ حَاطِبٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ، يَخْرُجُ فَيَجْلِسُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، ثُمَّ يُؤَذِّنُ الْمُؤَذِّنُ فَإِذَا فَرَغَ قَامَ فَخَطَبَ " إِبْرَاهِيمُ بْنُ هَاشِـــمٍ عَنْهُ وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ بَحِيرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ الرُّوَاسِيِّ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدٍ)[2].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(المنذر بن عمرو بن خنيس بن حارثة ...، الأنصاريّ الخزرجي السّاعديّ...،

استشـهد يوم بئر معونة، وكذا قال ابن إسحاق، وثبت أنه استشـهد يوم بئر معونة في صـحيح البخاريّ، وسمّى المنذر بن الزبير بن العوام على اسمه، وكان يلقب المعنق ليموت.

وقال موســـى بن عقبة في «المغازي»: أنبأنا ابن شـــهاب، عن عبد الرّحمن بن عبد اللَّه ابن كعب بن مالك، ورجال من أهل العلم- أن عامر بن مالك ملاعب الأسـنّة قدم على رسـول اللَّهﷺ، فقال: ابعث معي من عندك من شـــئت، وأنا لهم جار، فبعث رهطا منهم المنذر بن عمرو، وهو الّذي يقال له أعنق ليموت، فسمع بهم عامر بن الطّفيل فاستنفر لهم بني سليم، فنفر معه منهم رهط: بنو عصيّة، وبنو ذكوان، فكانت وقعة بئر معونة، وقتل المنذر ومن معه...،

وقال البغويّ: ليست له رواية.

وتُعُقِّبَ بما أخرجه ابن قانع، وابن السّكن، والدّارقطنيّ في السّنن، من طريق عبدالمهيمن بن عبّاس بن سـهل بن سـعد عن أبيه، عن جده، عن المنذر بن عمرو: "أنّ النبيّ ﷺ، سـجد سـجدتي السـهو قبل التسـليم". قال الدّارقطنيّ: لم يَرْوِ المنذرُ غيرَ هذا الحديث، وعبدالمُهيمن ليس بالقويّ. قلت: وفي السند غيره)[3].

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3261). رقم الترجمة: (50).
2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (3258).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (8242). رقم الترجمة: (51).

دراسة الترجمة:

أولا: قيل في المنذر: " ليست له رواية " قاله البغويّ.

ثانيا: خالفه ابنُ حجر فيما رواه عن المنذر مَن جاء ذكرهم: ابنُ قانع، ابنُ السّكن والدّارقطنيّ.

ثالثا: الحديث مستمسك في الفقه عند الجمهور، وله وجه عندهم خلافا للأحناف.

رابعا: جاء في الطبقات لابن سعد: (سَرِيَّةُ الْمُنْذِرِ بْنِ عَمْرٍو)، فهو قائد سرية قراء بئر معونة.

خامسا: في طبقات ابن سعد توضيح بأنّ قول: (أعنق ليموت) هو من قول النبيّﷺ: (وبقي المنذر بْن عَمْرو فقالوا: إن شئت آمناك. فأبى وأتى مصـرع حرام فقاتلهم حتى قُتل، فقال رسـول اللهﷺ: "أعنق ليموت". يعني أَنَّهُ تقدم عَلَى الموت وهو يعرفه)[1].

ســادســا: أورد في إتحاف المهرة: (من مســند المنذر بن عمرو الســاعدي، أحد النقباء: حديث الدارقطني: "أن النبي ﷺ، سجد سجدتي السهو، قبل التسليم")[2]. واكتفى بعزوه للدراقطنيّ فقط.

الخلاصــة: الحديث ضــعيف جدا وواه كما قال غير واحد منهم ابن الجوزيّ[3]. ولكنّ الحافظ ابن حجر أورده في الإصابة ولم يحكم عليه بالضعف.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(النّعمان بن مرة: الزّرقيّ المدنيّ.

ذكره ابن مندة، وقال: أخرج في الصّحابة، وهو تابعيّ، روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاريّ.

وقال ابن حاتم، عن أبيه: حديثه مرسل، وله رواية عن عليّ.

وقال العسكريّ: لا صحبة له، وذكره البخاريّ ومسلم في التّابعين.

قلت: وحديثه في الموطأ: (ما ترون في السّـــارق والزّاني والشّـــارب؟). أخرجه في كتاب الصّـــلاة، وليس للنّعمان عنده غيره.واختلف فيه على مالك وغيره، وللمتن شـــاهد. من حديث الحسـن، عن عمران بن حصـين، أخرجه البخاريّ في الأدب المفرد، وآخر من حديث أبي سـعيد الخدريّ، أخرجه أبو داود الطّيالسي في مسندة، وآخر عن أبي هريرة بمعناه.

وروى النّعمان هذا الحديث عن علي، وجرير، وأنس. وروى عنه أيضـــا أبو جعفر محمد بن علي بن الحسـين المعروف بالباقر، فذكره ابن حبّان في أتباع التّابعين من الثّقات، فقال النّعمان بن

---

1 - ابن سعد، الطبقات الكبرى: (40/2).

2 - ابن حجر، أبو الفضـل أحمد بن علي العسـقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشـرة: حديث رقم: (17033)، (ص: 721)، مركز خدمة السـنة والسـيرة، بإشـراف: زهير الناصـر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة) الطبعة : الأولى ، 1994م.

3 - انظر: الذهبيّ، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق: (195/1).

مرّة الزرقيّ الأنصـاريّ من أهل المدينة، وقال: روى عن سـعيد بن المسيّب، يروي عنه محمد بن علي، فكأنه لم يقع له رواية عن أحد من الصّحابة)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: يرى بعض أهل الطبقات أنّ النعمانَ تابعيّ، حتى إنّ ابنَ حبَّان عدّه في أتباع التابعين.

ثانيا: حديث النّعمان المشـار إليه في الموطأ: (وَحَدَّثَنِي عَنْ مَالِكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَـعِيدٍ، ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ مُرَّةَ، أَنَّ النبي ﷺ، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي السَّـــارِقِ وَالزَّانِي وَالشَّـــارِبِ؟ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُنْزَلَ فِيهِمْ، فقَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ رسول الله ﷺ: هُنَّ فَوَاحِشُ، وَفِيهِنَّ عُقُوبَةٌ، وَأَسْوَأُ السَّرِقَةِ: الَّذِي يَسْرِقُ صَلاَتَهُ، قَالُوا: وَكَيْفَ يَسْرِقُ صَلاَتَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: لا يُتِمُّ رُكُوعَهَا وَلاَ سُجُودَهَا)[2].

ولعلّ سبب الاختلاف أنّ الإمام مالك جعله من حديث النعمان مرفوعا.

ثالثا: هناك رواية عند الإمام أحمد في فضـــائل الصـــحابة تشـــير إلى أنّ يحيى بن ســـعيد عن النعمان عن رجل: (...، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ سَمَّاهُ النُّعْمَانُ بْنُ مُرَّةَ، أَوْ غَيْرُهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ تَرِكَةً وَضِـيعَةً، وَإِنَّ تَرِكَتِي أَوْ ضَـيْعَتِي الْأَنْصَـــارَ، أَلَا وَإِنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ وَيَقِلُّونَ أَلَا فَاقْبَلُوا عَنْ مُحْسِـنِهِمْ، وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِـيئِهِمْ")[3]. إذن.. فهذه الرواية توافق ما قاله ابن أبي حاتم عن أبيه، من أنّ حديث النعمان مرسل.

الخلاصة:

مَن أثبت للنعمان الحديث برواية المرفوع اعتبره صـــــحابيًّا، ومن لم يعتدّ بما تفرّد به الإمام مالك، بجعل رواية يحيى بن ســـعيد عن النعمان مرفوعا، وجعلها عن النعمان عن رجل، حعل النعمانَ تابعيًّا، وأن أن يكون تابع تابعيّ فلا يثبت أمام العديد من روايات النعمان عن الصحابة.

المثال الخامس: جاء في الإصابة:

(حَوْطٍ الْعَبْدِيِّ: قال عبدان: ذكره بعض أصـــحابنا، ولا أعلم له رواية عن النبيّ ﷺ. وإنما له رواية عن عبد اللّه بن مسعود)[4].

دراسة الترجمة:

أولا: حديثه عن عبدالله، عند أبن أبي شيبة بسنده: (عَنْ حَوْطٍ الْعَبْدِيِّ، قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: "إِنَّ

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (8920). رقم الترجمة: (52).

2 - **مالك**، ابن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، **موطأ الإمام مالك**: (72)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، 1985م.

3 - **ابن حنبل**، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هـ)، **فضائل الصحابة**: (1413)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1983م.

4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (2127). رقم الترجمة: (53).

أُذُنَ حِمَارِ الدَّجَّالِ لَتُظِلُّ سَبْعِينَ أَلْفًا")[1].

ثانيا: ليس فقط روايته عن ابن مسعود، فله رواية عن زيد بن أرقم، لكنها من الموقوف، رواها الطبرانيّ بسنده: (حَوْطٌ الْعَبْدِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، عَنْ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، فَقَالَ: "مَا أَشُكُّ وَمَا أمتري أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعَ عَشْرَةَ، لَيْلَةَ نُزُولِ الْقُرْآنِ، وَيَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ")[2].

الخلاصة: حَوطٌ لا تثبت له صحبة، ولا رواية من المرفوع.

النوع الثاني: صحابة قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"وأثبت ابن حجر لهم الرواية وحكم عليها:

قد يُثبت ابن حجر الرواية لصحابة قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" ولا يحكم عليها، ومثاله:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(سُنَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ الظفريّ. ذكره ابن حبّان في الصّحابة، وقال: لا يعرف له مسند.

وروى البغويّ، من طريق عثمان بن عبدالملك، قال: سمعت سنين بن واقد الظفري صاحب رسول الله ﷺ، يقول: "عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مَلَكٌ يُؤَمِّنُ عَلَى كُلِّ مَنِ اسْتَلَمَهُ".

وأخرجه ابن قانع عن البغوي. ومنهم من وحّد بين هذا وبين الّذي قبله، والصّواب التغاير، قال في التجريد: تأخر موته إلى بعد الستين)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: سُنَين صحابيّ جليل. وقد قام ابن حجر بذكر رواية له من المرفوع.

نقل ابنُ الجوزيّ صحبته عن اثنين من فرسان هذا الفنّ: الدارقطني وابن ماكولا: (من اسْمه سِنِين سِنِين أَبُو جميلَة السّلمِيّ. قَالَ الدَّارَقُطْنِيّ أدْرك النَّبِيَّ ﷺ، وَحجَّ مَعَه حجَّة الْوَدَاع سِنِين بن وَاقد الظفري. وَقَالَ ابْن مَاكُولَا لَهُ صُحْبَة)[4].

ثانيا: قال ابن حبان: (لا يعرف له مسند) وهي من صيغ نفي الرواية.

ثالثا: قال ابن حجر بأن له رواية وأوردها، وهي عند ابن قانع في معجم الصحابة، إلا أنّ عبارة ابن حجر توهم أنّ الذي عند ابن قانع مسندا مرفوعا، والصواب: أنّه موقوف على سُنين من قوله، كما في الآتي: (سنين الظفري.حدَّث أبو كامل الجحدري قال: نا يزيد أبو خالد نا عثمان بن عبد

---

1 - **ابن أبي شيبة،** أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ)، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار= مصنّف ابن أبي شيبة:** (37502)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

2 - الطبرانيّ، المعجم الكبير: (5079).

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3532). رقم الترجمة: (54).

4 - **ابن الجوزيّ،** جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت: 597هـ)، **تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير:** (146/1)، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى، 1997م.

الملك قال: سمعت سنين بن واقد الظفري صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: على الركن اليماني ملك، يؤمن على كل من استلمه.ولم يسنده)[1]. أي: أنه موقوف عليه.

رابعا: قال أبو نعيم في ترجمة الصحابيّ سنين: (سُنَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ، صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُسْنَدْ عَنْهُ ...، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِالْمَلِكِ، قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَاللهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَاللهِ بْنَ جَعْفَرٍ، وَسُنَيْنَ بْنَ وَاقِدٍ صَاحِبَ رَسُولِ اللهِ ﷺ)[2].

وهنا فائدتان:

الأولى: أنّ أبا نعيم شارك في نفي الرواية عن سُنَيْن بْنُ وَاقِدٍ، حيث قال: (لم يسنِد عنه) وبصيغة قريبة من ابن حبان مما ذكرها عنه في الإصابة.

الثانية: أنّ أبا نعيم روى عن عثمان بن عبدالملك رؤيته لسُنَيْن، مما يشعر بأصل ما روي عنه، إلا أنّ الحديث روي عن ابن عباس موقوفا، وروي عنه مرفوعا ولا يصحّ.

خامسا: الحديث الذي أورده ابن حجر عن سُنين، رواه ابن أبي شيبة موقوفا على ابن عباس[3].

خلاصة وتنبيه: إنّ الحديث المشار إليه في ترجمة سنين عنه، لا يثبت إلا موقوفا على ابن عباس، وليس لسنين من المرفوع ما يثبت.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(عُمَارَةُ، بضم أوله والتخفيف وزيادة هاء في آخره، ابْنُ أَحْمَرَ المازني.

ذكره البخاريّ في «الوحدان»، وابن سعد فيمن نزل البصرة من الصحابة.

وقال أبو عمر: لم أقف له على رواية. كذا قال.

وقد أخرج حديثه: أبو يعلى والطبرانيُّ وغيرُهما، من طريق يزيد بن حنتف، بفتح المهملة وسكون النون وفتح المثناة بعدها فاء، عن أبيه: "سمعت عمارة بن أحمر المازني قال: كنت في إبل لي أرعاها في الجاهلية فأغارت علينا خيل رسول اللَّهﷺ، فجمعت إبلي وركبت الفحل، فأتيت رسول اللَّه ﷺ، فردّها عليّ، ولم يكونوا اقتسموها")[4].

دراسة الترجمة:

أولا: عمارة بن أحمر صحابيّ جليل. وقيل عباد والصواب: (عمارة).

ثانيا: تكلم في الإصابة عن تصحيف اسم الراوي عن عمارة، فقال: (يزيد بن حنتف) لكنه أورده

1 - **ابن قانع**، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق (ت: 351هـ)، **معجم الصحابة**: (321/1)، المحقق: صلاح بن سالم المصراتي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (3635).
3 - ابن أبي شيبة، المصنف: (29635) قال الألبانيّ في ضعيف الجامع: (3733) ضعيف وروي موقوفا.
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (5722). رقم الترجمة: (55).

في المطالب العالية: (يزيد بن حنيف) وفي إتحاف الخيرة: (قَالَ أَبُو يَعْلَى: وَثَنَا (الْجَرَّاحُ) بْنُ مَخْلَدٍ، حَدَّثَتْنِي قُتَيْلَةُ بِنْتُ جُمَيْعٍ قال: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ حُنَيْفٍ)[1]. مع أنه في الإصابة ضبطه كما ترى.

ثالثا: جاء نصّ الحديث عن أبي يعلى، في المطالب العالية: (قَالَ أَبُو يَعْلَى حَدَّثَنَا الْجَرَّاحُ بْنُ مَخْلَدٍ حدثني قُتَيْلَةُ بِنْتُ جَمِيعٍ ثَنِي يَزِيدُ بْنُ حُنَيْفٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ عُمَارَةَ بْنَ أَحْمَرَ الْمَازِنِيَّ أَحَدُ بَنِي رَبِيعَةَ بْنِ مَازِنٍ قَالَ: كُنْتُ فِي إِبِلٍ لِي أَرْعَاهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَغَارَتْ عَلَيْهَا خَيْلُ رَسُولِ اللَّهِﷺ، أَوْ خَيْلُ أَصْحَابِهِ فَجَمَعْتُ إِبْلِي وَرَكِبْتُ الْفَحْلَ فَتَفَاجَّ يَبُوبُ فَنَزَلْتُ عَنْهُ وَرَكِبْتُ نَاقَةً مِنْهَا فَنَجَوْتُ عَلَيْهَا وَسَاقُوا الْإِبِلَ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَرَدَّهَا عَلَيَّ وَلَمْ يَكُنْ قَسَمَهَا بَعْدُ)[2].

مسألة:

ينبغي مراعاة أنّ الترجمة قد تطول لضبط اسم، أو بيان مشكِل، أو تنقيح أو مناقشة مَن سبق في حكم على صاحب الترجمة، وقد مرّ من ذلك بعض التراجم، ومن ذلك:

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(عَبْدُاللَّهِ بْنُ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ بن المُغيرة ...، بن مخزوم القرشي المخزومي.

كان أبوه قديم الإسلام، فهاجر إلى الحبشة فولد له هذا بها، وحفظ عن النبيّ ﷺ وعن عمر وغيره.

روى عنه ابنه الحارث، ونافع، وسليمان بن يسار، وغيرهم.

وذكره عروة وابن سعد فيمن ولد بأرض الحبشة.

وقال البغويّ: سكن المدينة، وكان أبوه من مهاجرة الحبشة، وأقام بالمدينة ومات بها، ولا أعرف لعبد الله هذا حديثا مسندا.

قلت: وروى ابن عائذ في المغازي، عن ابن سابور، عن عثمان بن عطاء، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عياش، قال ابن منده: ولم يعرف إلا بهذا الإسناد، وأنكر الواقدي وأتباعه أن يكون له رواية عن النبيّ ﷺ.

وقد روى الذهلي في الزهريات، من طريق عبد الرحمن بن الحارث، عن أخيه عبد الله ابن الحارث المخزوميّ، عن عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، قال: جاء رسول الله ﷺ، بعض بيوت آل ربيعة إما لعيادة أو لغير ذلك، فقالت له أسماء بنت مخرمة التميمية- وكانت تكنى أم الجلاس، وهي أم أولاد عياش: يا رسول الله، ألا توصيني. فأوصاها بوصية، ثم أتى بصبيّ من ولد عياش ذكرت

---

1 - **البوصيري**، أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي (ت: 840هـ)، **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**: برقم: (4344): (115/5)، المحقق: دار المشكاة، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

2 - **ابن حجر**، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلانيّ، **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**: (2070)، رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية الطبعة: الأولى، 1419هـ.

به مرضـا، فجعل يرقيه ويتفل عليه، فجعل الصـبي يفعل مثل ذلك، فينهاه بعض أهل البيت فيكفهم عنه.

وقد أخرجه ابن منده من وجه آخر بهذا الإسناد، قال: "مَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ، لِتِلْكَ الْجِنَازَةِ إِلَّا أَنَّهَا كَانَتْ يَهُودِيَّةً، فَإِذَا هِيَ رِيحُ بَخُورِهَا، فَقَامَ حَتَّى جَازَتْهُ"[1].

روى الحسن بن سفيان من طريق زياد مولى ابن عباس، عن عبداللَّه بن عياش حديثا في قصة موت عثمان بن مظعون.

وروى ابن جوصـا حديثا يدلّ على أنه أدرك من حياة النبيّ ﷺ، ثمان سـنين. وبذلك جزم ابن حبّان. وقال: مات حين جاء نعي يزيد بن معاوية سنة أربع وستين)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: عَبْدُاللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ صاحب الترجمة له روايات عديدة عن الصحابة، وقد يكون ذلك سبب فيمن رأى أنه ليس له رواية في المرفوع.

ثانيا: يشـترك في الاسـم مع صـاحب الترجمة: عبدالله بن عياش بن عباس، الذي يروي عن عبدالرحمن الأعرج عن أبي هريرة[3]. وهناك أيضـا: (عَبْدُاللَّهِ بْنُ عَيَّاشٍ الْقِتْبَانِيُّ)[4] ذكره في التحفة يروي عن ابن هرمز الأعرج عن أبي هريرة. فتشـارك الأسـماء قد يفضـي إلى تعدد الحكم ولأجل ذلك كانت كتب المُشكل، لإيضاح المبهمات في الأسماء، كما في ترجمة ابن عيّاش.

ثالثا: يرى ابنُ حجر: أنّ عبدالله بن عياش له روايات من المرفوع. وهو ما لم تقف عليه الدراسة.

رابعا: ذكرَ ابنُ حجر في فتحِ الباريْ، فقال:

(وَأَمَّا مَا أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ مِنْ حَدِيثِ الْحَسَـنِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ إِنَّمَا قَامَ رَسُـولُ اللَّهِ ﷺ، تَأَذِّيًا بِرِيحِ الْيَهُودِيِّ، زَادَ الطَّبَرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَيَّاشٍ بِالتَّحْتَانِيَّةِ وَالْمُعْجَمَةِ: "فَآذَاهُ رِيحُ بَخُورِهَا"، وَلِلطَّبَرَانِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ عَنِ الْحَسَنِ: كَرَاهِيَةَ أَنْ تَعْلُوَ رَأْسَهُ.

فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يُعَارِضُ الْأَخْبَارَ الْأُولَى الصَّحِيحَةَ أَمَّا أَوَّلًا فَلِأَنَّ أَسَانِيدَهَا لَا تُقَاوِمُ تِلْكَ فِي الصِّحَّةِ وَأَمَّا ثَانِيًا فَلِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِذَلِكَ رَاجِعٌ إِلَى مَا فَهِمَهُ الرَّاوِي وَالتَّعْلِيلُ الْمَاضِـي صَـرِيحٌ مِنْ لَفْظِ النَّبِيِّ ﷺ، فَكَأَنَّ الرَّاوِيَ لَمْ يَسْمَعِ التَّصْرِيحَ بِالتَّعْلِيلِ مِنْهُ فَعَلَّلَ بِاجْتِهَادِهِ)[5].

خامسا: مما وقفت عليه هذه الدراسـة، أنّ ما ذكره ابن حجر عن الطبرانيّ هو من رواية أبي نعيم

---

1 - قال أبو الحسـن نور الدين علي بن أبي بكر بن سـليمان الهيثمي (ت: 807هـ) في مجمع الزوائد: (رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ أَبُو عَمْرٍو السَّدُوسِيُّ، وَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ أَبِي عَامِرٍ الْعَقَدِيِّ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثِقَاتٌ).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4895). رقم الترجمة: (56).
3 - انظر: **المِزيّ**، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبدالرحمن (ت: 742هـ) **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: (10/ 210)، المحقق: عبدالصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة الطبعة: الثانية: 1983م.
4 - انظر: إتحاف المهرة: (9/ 609) رقم الترجمة في الإتحاف: (12041).
5 - ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ: (3/180).

عنه: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا عَبْدُ اللهِ بْنُ شُعَيْبٍ الرَّجَّانِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ النَّجْرَانِيُّ، ثنا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، ثنا أَبُو عَمْرٍو السَّدُوسِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَيَّاشِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ، قَالَ: مَا قَامَ رَسُــولُ اللهِ ﷺ، لِتِلْكَ الْجِنَازَةِ إِلَّا أَنَّهَا كَانَتْ يَهُودِيَّةً فَآذَاهُ رِيحُ بُخُورِهَا، فَقَامَ حَتَّى جَازَتْهُ)[1]. وقد ســبق ابنَ حجر بعض مَن قبله وتابعه بعض من بعده على نســبة الزيادة للطبرانيّ، غير أنّ الدراســة هنا لم تقف على رواية عبدالله بن عياش أصلا في أيّ من كتب الطبرانيّ، وتفرّد تلميذه أبو نعيم بروايتها.

سادسًا: على اعتبار ثبوت هذه الرواية، حيث إنّ ظاهر إسناده مقبول، والذين أشاروا إلى الحديث كابن حجر في الفتح –كما مرّ آنفا- لم يضعف الحديث إلا أنّ إثبات السماع يحتاج تأملا.

الخلاصة:

عبدالله بن عياش المخزوميّ صحابيّ صغير، لا يثبت له من رواية المرفوع شيئا، وإذا صح الخبرالوارد في ترجمته يثبت حضوره زيارةَ آل ربيعة للنبيّ ﷺ. والله أعلم.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

ومما يعدّ من اســتدراكات ابن حجر، تلك التي يذكر فيها رواية لمن قيل فيه: "لا يعرف له رواية". كما يتناول نقد الرواية، فتكون الترجمة ذات فائدة علمية حديثية، كما في الآتي:

(الطّفيل بن الحارث بن المطلب بن عبد مناف القرشيّ المطلبيّ.

ذكره موســى بن عقبة وابن إسـحاق فيمن شــهد بدرا. وقال أبو عمر: شــهد أحدا وما بعدها، ومات هو وأخوه حصين سنة إحدى وثلاثين، وقيل سنة اثنتين، وقيل سنة ثلاث.

وقال ابن أبي حاتم: ليست له رواية.

قلت: قد ذكر ابن منده له رواية، لكن في السّــند جعفر بن عبدالواحد الهاشــميّ، وهو متروك عند البغويّ، من طريق سليمان بن محمد الأنصاريّ، عن رجل من قومه يقال له الضّحاك كان عالما: أن النبيّ ﷺ، آخى بين الطّفيل بن الحارث وسفيان بن قيس بن الحارث)[2].

دراسة الترجمة:

إنّ دراســة الطفيل بن الحارث، تحتاج إلى جوانب علمية عديدة، حيث تداخلت أسـماء متقاربة في بعضها البعض، وبالوقوف على دراسة ترجمة الطفيل بن الحارث، تبين عدة أمور منها:

أ- ما يمكن أن يقع به خفيف الضبط من الرواة، في الخلط بين اسم راوٍ وآخر.

---

1 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (4408).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4266). رقم الترجمة: (57).

ب- ضرر الخلط بين الأسماء يؤثر على توازن الرواية والحكم عليها بالصحة والضعف.

ت- التتابع بين بعض الكتب أحيانا يحتاج إلى نباهة الشراح.

ث- تتجلى دقة النقاد في تتبع المرويات، لدرجات عالية توحي بمزيد من الاطمئنان.

وتأتي دراسة الصحابيّ الطفيل بن الحارث، على النحو الآتي:

أولا: الطّفيل بن الحارث قال فيه ابن أبي حاتم: (ليســـت له رواية) وأشـــار ابن حجر إلى وجود رواية، وأنّ العمدة فيها على راوٍ متروك، إلا أنه لم يحكم على الرواية.

ثانيا: جاء في مســند الإمام أحمد نكتة إسـنادية: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْـلِمٍ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنِ الطُّفَيْلِ بْنِ الْحَارِثِ، وَكَانَ رَجُلًا مِنْ أَزْدِ شَنُوءَةَ، وَكَانَ أَخًا لِعَائِشَـةَ لِأُمِّهَا أُمِّ رُومَانَ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، فَاسْتَعَانَ عَلَيْهَا بِالْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ وَعَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَغُوثَ، فَاسْتَأْذَنَا عَلَيْهَا، فَأَذِنَتْ لَهُمَا، فَكَلَّمَاهَا وَنَاشَـدَاهَا اللهَ وَالْقَرَابَةَ، وَقَوْلَ رَسُـولِ اللهِ ﷺ: **" لَا يَحِلُّ لِامْرِئٍ مُسْـلِمٍ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثٍ")**[1]. وهنا يتبين بأنّ النقاد نبهوا على أنّ الراوي هنا والمعنيّ بالصـلح هو: عوف بن الطفيل بن الحارث، فقد صـوبه في إتحاف السـادة المهرة: (أحمد: عن الوليد بن مسـلم، عن الأوزاعي. وعن عبد الرزاق، عن مَعْمر. وعن أبي اليمان، عن شعيب، ثلاثتهم عن الزهري، عن عوف - قال معمر: ابن الحارث، وقال شـعيب: ابن مالك، وقال الأوزاعي: عن الطفيل بن الحارث - به)[2]. فالأوزاعيّ يرى أنه الطفيل بن الحارث، وهو بذلك يثبت له الرواية التي نفاها عنه ابن أبي حاتم، كما مرّ آنفا. ولمعرفة هل خالف الوليد بن مسلم، كما في التالي:

ثالثا: جاء في مسند الإمام أحمد: (حَدِيثُ طُفَيْلِ بْنِ سَخْبَرَةَ:

حَدَّثَنَا بَهْزٌ، وَعَفَّانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَـلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ طُفَيْلِ بْنِ سَـخْبَرَةَ، أَخِي عَائِشَـةَ لِأُمِّهَا، أَنَّهُ رَأَى فِيمَا يَرَى النَّائِمُ، كَأَنَّهُ مَرَّ بِرَهْطٍ مِنَ الْيَهُودِ، فَقَالَ: مَنْ أَنْتُمْ؟ قَالُوا: نَحْنُ الْيَهُودُ، قَالَ: إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الْقَوْمُ، لَوْلَا أَنَّكُمْ تَزْعُمُونَ أَنَّ عُزَيْرًا ابْنُ اللهِ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ: وَأَنْتُمُ الْقَوْمُ لَوْلَا أَنَّكُمْ تَقُولُونَ مَا شَاءَ اللهُ، وَشَاءَ مُحَمَّدٌ، ...) الحديث[3].

رابعا: يفصّل البزار بشـيء من التفصيل فيقول: (هَكَذَا قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ رِبْعِيٍّ، عَنْ حُذَيْفَةَ، وَقَالَ شُعْبَةُ، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِالْمَلِكِ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنِ الطُّفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ لِأُمِّهَا، وَقَالَ مَعْمَرٌ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، وَالصَّوَابُ حَدِيثُ عَبْدِالْمَلِكِ، عَنْ

---

1 - مسند الإمام أحمد: (18922). والحديث صحيح حيث إنّ الوليد صرّح بالتحديث.

2 - ابن حجر، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: (16566).

3 - أحمد، مسند الإمام أحمد: (20694)، والدارميّ، سنن الدارميّ (2699)، وابن ماجه، السنن، بابٌ: النَّهْيِ أَنْ يُقَالَ: مَا شَاءَ اللَّهُ وَشِئْتَ (2118).

رِبْعِيٍّ، عَنِ الطُّفَيْلِ أَخِي عَائِشَةَ)[1]. ويظهر أنّ الطفيل هنا، هو ابن سخبرة، وليس ابن الحارث.

الخلاصة: بعد التحقيق تبيّن أنّ هناك من يقول أنّ أخا عائشة هو ابن الطفيل.

المثال الخامس: جاء في الإصابة:

يتتبع ابن حجر أقوال العلماء، للوقوف على الصواب بين الأقوال في التراجم، من ذلك:

(مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة القرشي، أبو وقّاص.

قال أبو موسى في الذيل: أورده عَبْدَانُ في الصحابة، وقال: هو: ممن خرج إلى الحبشة، ولم تعلم له رواية، لأنه مات في زمن النبي ﷺ. قال أبو موسى: لا نعلم أحدا تابع عَبْدَانَ على ذلك.

قلت: وقفت على شبهته في ذلك، وسأذكره في الكنى إن شاء الله تعالى) [2].

دراسة الترجمة:

أولا: قال ابن حجر: (وقفت على شبهته في ذلك، وسأذكره في الكنى إن شاء الله تعالى). فقد أوفى وقال في الكنى من كتاب الإصابة: (أبو الوقاص، غير منسوب. ذكره المُستغفريّ، واستدركه أبو موسى من طريقه، ثم من رواية صالح بن سليمان، عن غياث بن عبدالحميد، عن مطر، عن الحسن، عن أبي وقاص صاحب النبيّ ﷺ، قال: **"سهام المؤذّنين عند الله يوم القيامة كسهام المجاهدين، وهم فيما بين الأذان والإقامة كالمتشحّط بدمه في سبيل الله عز وجل"**. قال عمر: لو كنت مؤذنا لكمل أمري. وذكر فيه عن عمر شيئا مرفوعا، وفيه: "إنّ الله حرّم لحوم المؤذّنين على النّار"،

يُشعر أن عمر حضر القصة، فقال ذلك، فيكون الحديث عن هذا الصحابي مرفوعا، وهذا هو الظاهر، فإنّ مثل هذا لا يقال بالرأي،

ويحتمل أن يكون حدّثَ به عمرَ، فحدث عمرُ بما سمع. ثم أورده من وجه آخر، عن صالح بن سليمان، قال بنحوه، وزاد: وقال عبدالله بن مسعود: ما باليت ألّا أحجّ ولا أعتمر ولا أجاهد. وقالت عائشة: ولهم هذه الآية: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [فصلت: 33]. قلت: وصالح بن سليمان هذا ضعيف، وشيخه غياث، بكسر المعجمة ثم تحتانية خفيفة ثم مثلثة، ذكره الذهبي في الميزان، وقال: له حديث منكر، ما أظنّ له غيره، فذكره. قلت: وليس كما ظن، فهذا

---

1 - **البزار**، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد (ت: 292هـ)، **البحر الزخار= مسند البزار**: (2830)، المحقق: محفوظ الرحمن وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م). وانظر التعليق السابق للحكم على الحديث.

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (8509). رقم الترجمة: (58).

آخر. وقد أورد الخطيب في المؤتلف ترجمة غياث من رواية يعقوب بن سفيان، عن صالح، فذكر الحديث الأول موقوفا، ثم قال: فذكر حديثا طويلا ولم يصله في رواية بالصحبة)[1].

التعليق: هذا الذي ذكره ابنُ حجر، في ترجمة أبي الوقاص، فيه تفصيلات دقيقة، تظهر مدى الحاجة إلى جمع شتات الترجمة، حينما يحصل لبس ما فيها، لحلّ إشكالها متى وجد.

ثانيا: ما ذكره أبو موسى عن عَبْدَانَ، فيه إشارة تعنى بها هذه الدراسة، وهي قولهم فيمن مات مبكرا: **"لا يعرف له رواية"**، وقد تبين بالبحث أنهم يقولون ذلك في أناس دون آخرين، مما يعني: وجود دوافع وأسباب وموانع لضوابط قولهم، حاولت الدراسة الكشف عن ذلك كلّه.

ثالثا: دافع ابنُ حجر عن مالك بن وهيب، معتبرا أنّ له رواية في المرفوع. والشبهة التي أشار إليها في نهاية ترجمة: مالك بن وهيب، فيما نقله عن أبي موسى، جاء ببيانها في نهاية ترجمة أبي وقاص، كما ترى.

رابعا: مجموع ما ذكره ابن حجر من روايات عن أبي وقاص (مالك بن وهيب)، على اعتبار أنها منقولة عن أبي موسى في الذيل، قد أوردها بمجموعها ابنُ شاهين في الترغيب له [2]. وما قاله له أهمية بالغة، ذلك أنّ كتابَ أبي موسى مفقود، أو أنه مطبوع مع كتاب ابن القيسرانيّ[3] فيكون الإشارة إلى روايه ابن شاهين إضافة مهمة.

الخلاصة:

إنّ الترجمتين: (مالك بن وهيب وابي وقاص) لصاحبيّ واحد. وله رواية في المرفوع، ومن نفاها عن مالك بن وهيب لشبهة، أبانها ابنُ حجر في ترجمته في: أبو وقاص. وأثبت له الرواية.

المثال السادس: جاء في الإصابة:

(شريك بن حنبل العبسيّ: ذكر التّرمذيّ، والبغويّ في الصّحابة، وزاد البغويّ: سكن الكوفة. وروى البغويّ وابن شاهين وابن منده من طريق يونس بن أبي إسحاق عن عمير بن تميم، عن شريك بن حنبل: سمعت رسول الله ﷺ، يقول:**"مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الْبَقْلَةِ الْخَبِيثَةِ شَيْئًا فَلَا يَقْرَبْنَا فِي الْمَسْجِدِ"**[4]. قال: ورواه قيس بن الربيع وغيره، عن أبي إسحاق، عن عمير، عن شريك عن علي. وقال ابن السّكن: روى عنه حديث واحد قيل فيه: عن شريك عن النّبيّ ﷺ، وقيل فيه عن

---

1 - ابن حجر، الإصابة: (10712),

2 - انظر: **ابن شاهين،** أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغداديّ (ت: 385هـ)، **الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك**: (566).

3 - كتاب ابن القيسرانيّ: (المؤتلف والمختلف = الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط)، وقد قال أنّه قد طباعة الذيل مع كتاب ابن القيسرانيّ، أحد الأفاضل.

4 - ابن حنبل، أحمد في مسنده، برقم: (11583). والحديث صحيح.

شـــريك عن علي. وهو معدود في الكوفيين. وقال أبو حاتم والعســكريّ: لا تثبت له صــحبة. وقد أدخله بعضهم في المسند، وحديثه مرسل.

قلت: وأشـار إليه التّرمذيّ في الأطعمة، وهو عند الطّبريُّ في تهذيبه من مُسـندِ عَمرٍو، ولا يصـح الجزم بأنّ حديثه مرسل مع تصريحه بالسّماع إلا إن كان المراد أن راوي التصريح ضعيف.

قال البخاريّ: قال بعضـــهم شـــريك بن شـــرحبيل، وهو وهم. وذكره ابن ســـعد وابن حبّان في التّابعين)[1]. **دراسة الترجمة:**

أولا: خالف ابنُ حجر كلًّا من: أبي حاتم والعسكريّ، في منع الصحبة عن شريك بن حنبل. واعتمد ابنُ حجر على أنّ إثبات السماع فيه إثبات الرواية مرفوعا، وبذلك تثبت الصحبة.

ثانيا: روايات الحديث الذي ذكره ابن حجر: جاء في ســـنن الترمذيّ، برواية المرفوع: (...، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ شَرِيكِ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ: «نُهِيَ عَنْ أَكْلِ الثُّومِ، إِلَّا مَطْبُوخًا»)[2]. كما جاء في المســند، برواية الموقوف: (حدَّثنا مُسـدَّدٌ، حدَّثنا الجرَّاحُ أبو وكيع، عن أبي إسـحاقَ، عن شَريكٍ -هو ابن حنبل- عن علي قال: نُهِي عَنْ أَكْلِ الثُّوم إلا مَطبُوخًا)[3].

أ- والروايتان ليس فيهما التصريح بوجود سماع رواية لشريك في المرفوع.

ثالثا: يؤيد رواية الموقوف، ما أورده البزار، بسنده: (...، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ شَـرِيكِ بْنِ حَنْبَلٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مَسْجِدَنَا أَوِ الْمَسْـجِدَ يَعْنِي الثُّومَ". وَلَا نَعْلَمُ رَوَى شَـرِيكُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ، عَلِيٍّ، إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ وَقَدْ رَوَى يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْـحَاقَ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ قَمِيمٍ، عَنْ شَـرِيكِ بْنِ حَنْبَلٍ، وَلَمْ يَقُلْ عَنْ عَلِيٍّ)[4]. وهنا ذكر البزارُ الروايةَ موصــولة بالجزم دون التردد الذي جاء عن ابن السَّـكن، وأشــار إليه ابنُ حجر نقلا عنه، بقوله: (رويَ عنه حديثٌ واحد قيل فيه: عن شريك عن النّبيّ ﷺ، وقيل فيه عن شريك عن علي).

رابعا: جاء في رواية عن شَرِيكِ بْنِ حَنْبَلٍ عن صحابيّ لم يذكر اسمه، وهذا لا يضرّ الإسناد، لكنه يعزز القول بأنّه ليس له رواية مرفوعة. وهو ما جاء عند الطبرانيّ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُـــعَيْبٍ الْأَصْـبَهَانِيُّ، ثنا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْمَهْرَقَانِيُّ، ثنا عَامِرُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ يَعْقُوبَ الْقُمِّيِّ، عَنْ عَنْبَسَـةَ، عَنْ عِيسَـى بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ شَـرِيكٍ، رَجُلٍ مِنَ الصَّـحَابَةِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: **"مَنْ زَنَى خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ، وَمَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ غَيْرَ مُكْرَهٍ، وَلَا مُضْطَرٍّ خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ، وَمَنِ انْتَهَبَ نُهْبَةً يَسْتَسْمِرُ**

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3916)، رقم الترجمة: (59).

2 - الترمذيّ، سنن الترمذيّ: (1808).

3 - أبو داود، سنن أبي داود: (3828). وقال محقق السنن: صحيح لغيره.

قلت: جاء التفصيل بروايتي المرفوع والموقوف في هذه الدراسة قبل الوقوف على ما مضى من قول محقق سنن أبي داود، فجزاه الله خيرا. والحمد لله ربّ العالمين. الباحث.

4 - **البزار**، أبو بكر أحمد بن عمرو **البحر الزخار= مسند البزار**: (805).

فِيهَا النَّاسَ خَرَجَ مِنْهُ الْإِيمَانُ، فَإِنْ تَابَ تَابَ اللهُ عَلَيْهِ")[1].

الخلاصة: ليس هناك مانع يمنع أن يكون شريك صحابيًّا، إلا أنه لم يتبين ثبوت سماع رواية له من المرفوع، على ما وصل إليه الباحث.

النوع الثالث: من قيل عن أحدهم"لا يعرف له رواية" في بلد دون بلد:

قد يتم نفي الرواية عن صاحبها، ويكون نفي الرواية في ناحية دون ناحية، وهذا غالبا نجده عند ابن يونس، حيث يكثر عنه النقل بذلك. وسيكون التعرّض لاحقا لمن شهد فتح مصر، ولكن هذا مثال لمن اقترن نفي الرواية ببلد دون آخر، **جاء في الإصابة:**

(يزيد بن أنيس بن عبدالله بن عمرو بن حبيب بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر القرشي المحاربيّ، أبو عبدالرحمن، مشهور بكنيته.

قال ابن يونس: صحابي شهد فتح مصر، واختط بها، وله بها عقب، ولا رواية له بمصر.

وروى عنه من أهل الكوفة أبو همام، وأخرج أحمد من طريق أبي همام عبد الله بن سيار، عن أبي عبدالرحمن الفهري، قال: كنت مع النبي ﷺ، في غزوة حنين، فسرنا في يوم قائظ شديد الحر، فنزلنا تحت ظلال الشجر.. فذكر حديثا طويلا)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: يزيد بن أنيس، ويقال: ابن أسيد، ويقال: إياس بن عبدالله، هو أبو عبدالرحمن الفهريّ.

ثانيا: نفي الرواية عنه: بمصر فقط، كما أنّ ابن حجر أشار إلى رواية أهل الكوفة عنه.

ثالثا: الرواية المشار إليها في غزوة حنين رواها الإمام أحمد بسنده: (عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ الْفِهْرِيِّ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فِي غَزْوَةِ حُنَيْنٍ فَسِرْنَا فِي يَوْمٍ قَائِظٍ شَدِيدِ الْحَرِّ، فَنَزَلْنَا تَحْتَ ظِلَالِ الشَّجَرِ، فَلَمَّا زَالَتِ الشَّمْسُ لَبِسْتُ لَأْمَتِي، وَرَكِبْتُ فَرَسِي فَانْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَهُوَ فِي فُسْطَاطِهِ فَقُلْتُ: السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَرَحْمَةُ اللهِ، حَانَ الرَّوَاحُ؟. فَقَالَ: **"أَجَلْ"**. فَقَالَ: **"يَا بِلَالُ"**. فَثَارَ مِنْ تَحْتِ سَمُرَةٍ كَأَنَّ ظِلَّهُ ظِلُّ طَائِرٍ فَقَالَ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ وَأَنَا فِدَاؤُكَ. فَقَالَ: أَسْرِجْ لِي فَرَسِي فَأَخْرَجَ سَرْجًا دَفَّتَاهُ مِنْ لِيفٍ لَيْسَ فِيهِمَا أَشَرٌ وَلَا بَطَرٌ قَالَ: فَأَسْرَجَ)[3].

---

1 - الطبراني، المعجم الكبير: (7224)، باب: (). أورده الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة: (6873).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (9253). رقم الترجمة: (60).
3 - أحمد، مسند الإمام أحمد: (22467). وابن أبي شيبة في المصنف: (36998). قال محقق المسند: (حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لجهالة أبي همام عبد الله بن يسار، فإنه لم يرو عنه غير يعلى بن عطاء).

المطلب الثاني: صحابة قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية" وأثبت ابن حجر حديثهم مكتفيًا بالإشارة إليها

يعتمد علماء كلّ فنّ، على أساليب منوعة في التعبير عن أمر ما، ولأجل الاختصار أو لشهرة أمر ما، أو لعدم حضور المعلومة، تكون الإشارة إلى طرفها أو مصدرها نوع من المعلومة، وقد تكون كافية للقارئ اللبيب، وفاتحة لمن أراد التوسع، ومن ذلك نجد الحافظ ابن حجر، قد يشير إلى وجود رواية لمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية". ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(عبد الرحمن بن عتبة بن عويم بن ساعدة:.

ذكره البغويّ، وابن قانع، وأبو عمر في الصحابة، وقال: لا يصح له صحبة ولا رواية.

وأخرج له بقيّ بن مخلد حديثا، وتمسكوا كلهم بما رووه من طريق محمد بن طلحة، عن عبدالرحمن بن سالم بن عبدالرحمن بن عتبة، عن أبيه، عن جده- رفعه: «إنّ اللَّه بعثني بالهدى ودين الحقّ ولم يجعلني تاجرا ولا زرّاعا وجعل رزقي في رمحي ... ». الحديث.

والحديث لعتبة بن عويم بن ساعدة، وفي سنده أورده الحميدي شيخ البخاري، ورويناه في الأربعين للآجري، من طريقه، وقد زدت ذلك بيانا في ترجمة عبيد بن عويم في القسم الأول)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: صاحب الترجمة ليس له صحبة، ونفي الصحبة عنه نفي للرواية.

ثانيا: يعدّ هذا الاستدراك دقيق من الحافظ ابن حجر، بل ويعدّ من مزايا كتاب: الإصابة. فقد أبان عن متابعات متعددة لخطإ جعل

ثالثا: من خلال ابن أبي عاصم في كتابه الآحاد، يتبيّن أنّ السند كما قال به ابنُ حجر، هو الصواب للحديث الآتي: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَالِمِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ عُوَيْمِ بْنِ سَاعِدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ فَإِنَّهُنَّ أَعْذَبُ أَفْوَاهًا، وَأَنْتَقُ أَرْحَامًا وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ» وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بَعَثَنِي بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ، وَلَمْ يَجْعَلْنِي زَرَّاعًا، وَلَا تَاجِرًا، وَلَا صَخَّابًا فِي الْأَسْوَاقِ، وَجَعَلَ رِزْقِيَ فِي ظِلِّ رُمْحِي»)[2].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (6714)، رقم الترجمة: (61).

2 - رواه أحمد في مسنده: (5115)، وغيره، كلهم بلفظ قريب مما هنا ومن غير طريق عويم، ورواه ابن أبي عاصم، الآحاد والمثانيّ: (1947)، واللفظ له من طريق عويم، والحديث يصحّ من مرسل طاووس عند ابن أبي شيبة في المصنّف، برقم: (19437).

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(تميم بن أسد الخزاعي: استدركه أبو موسى، وقال: قال عَبْدَانُ: لم نجد له شيئا. انتهى.

والظّاهر أنه أراد تميم بن أسـيد الّذي تقدّم أولا، وبذلك جزم ابن الأثير، وكأنه لما تغيّر اسـم أبيه ظنّه آخر، وقوّي ذلك عنده قول عبدان: لم نجد له شيئا، مع أن له رواية موجودة)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: عقّب ابنُ حجر على استدراك أبي موسى، وما استشهد به من قول عبدان.

ثانيا: أثبت ابن حجر من أنّ صاحب الترجمة تميم بن أسد، وليس ابن أسيد.

ثالثا: استشهد ابن حجر بما قاله ابنُ الأثير، ومن وجود رواية لتميم بن أسد.

رابعا: أورد الأزرقيّ لتميم بن أسد ذكرًا في حادثة مهمة، فرو بسنده: (ذِكْرُ الْحَرَمِ كَيْفَ حُرِّمَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: أَوَّلُ مَنْ نَصَبَ أَنْصَابَ الْحَرَمِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، يُرِيهِ ذَلِكَ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَمِيمَ بْنَ أَسَدٍ الْخُزَاعِيَّ، فَجَدَّدَ مَا رَثَّ مِنْهَا)[2].

خامسا: تميم بن أسد معروف في الرواية بكنيته: أبو رفاعة.

سادسا: الحديث الذي أشار إليه ابن حجر، هو: (عن أَبي رِفَاعَةَ، انْتَهَيْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، رَجُلٌ غَرِيبٌ جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ، لَا يَدْرِي مَا دِينُهُ، قَالَ: " فَأَقْبَلَ إِلَيَّ، فَأُتِي بِكُرْسِيٍّ، فَقَعَدَ عَلَيْهِ، فَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ تَعَالَى، قَالَ: ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ فَأَتَمَّ آخِرَهَا)[3].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(ثابت بن قيس بن الخطيم بن عديّ بن عمرو بن سواد بن ظفر الأنصاريّ الظفري.

ذكره ابن شـاهين عن محمد بن إبراهيم، عن محمد بن يزيد، عن رجاله في الصّـحابة. وقال أبو عمر: هو مذكور في الصحابة، استعمله سعيد بن العاصي على الكوفة لما طلبه عثمان لشكوى أهل الكوفة منه، ولا أعلم له رواية، وكان أبوه من فحول الشعراء في الجاهلية. ...،

وقيل: إن رواية عدي بن ثابت عن أبيه عن جدّه التي وقعت في السّـنن المراد بجدّه ثابت بن

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (868). رقم الترجمة: (62). فائدة: قال الذهبيّ في السير: (13/14): (عَبْدَانُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ عِيْسَى أَبُو مُحَمَّدٍ المَرْوَزِيُّ، الجُنُوجِرْدِيّ، وَجُنُوجِرْد:= =مِنْ قُرَى مَرْوَ. اسْـمُهُ: عَبْدُ اللهِ، وَهُوَ أَحَدُ مَنْ أَظْهَرَ مَذْهَبَ الشَّـافِعِيّ بِخُرَاسَـانَ، وَكَانَ المَرْجُوْعَ إِلَيْهِ فِي الفَتَاوَى وَالمُعْضِلاَتِ بَعْدَ الإِمَامِ أَحْمَدَ بنِ سَيَّارٍ. ولد عام220 : وتوفي عام:293) –بتصرّف-

2 - **الأزرقيّ، أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار**: (127/2)، والحديث قال عنه البوصـيري، في إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: (2662 / 2): (رِجَالُهُ ثِقَاتٌ).

3 - ابن حنبل، مسند الإمام أحمد: (20753)، قال محقق المسند: (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير سليمان بن المغيرة، فمن رجال مسلم، وقد روى له البخاري تعليقاً ومقروناً).

قيس هذا، فإنه عدي بن أبان بن ثابت بن قيس بن الخطيم.

جزم بذلك أبو أحمد الدمياطيّ تبعا لبعض أهل النسب كابن الكلبيّ)[1].

دراسة الترجمة:

أ- خالف ابنُ حجر ابنَ الأثير في تسـمية ثابت، وأخذ برأي أنه: ثابت بن قيس بن الخطيم، فالذي قاله ابن الأثير في أسـد الغابة: (ثابت بن دينار: وقال إِبْرَاهِيم بْن الجنيد: هو ثابت بْن عازب أخو البراء بْن عازب، وهو والد عدي بْن ثابت، ذكره أَبُو عَبْد اللَّهِ بْن ماجه فِي سـننه في الصـلاة عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يحيى، عَنِ الهيثم بْن جميل، عَنِ ابن المبارك، عن أبان ابن ثعلب، عَنْ عدي بْن ثابت، عَنْ أبيه قال: "كان النَّبِيّ ﷺ، إِذَا قَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ، اسْتَقْبَلَهُ أَصْحَابُهُ بِوُجُوهِهِمْ". قال ابن ماجه: أرجو أن يكون متصـلًا. وقد ذكر أَبُو موسى: أن عدي بْن ثابت هو ابن هذا، وذكر أَبُو عمر أن عدي بْن ثابت هو: ثابت بْن قيس بْن الخطيم)[2].

ب- تردد ابن حجر في أن يبيّن الثابت من صحبة ثابت، فقد نقل ذكرَ ابنِ شاهين، وكلام أبي عمر، والسياق يوحي بتردد بادئ الأمر. ومن منطلقات عدم إثبات صحبة ثابت، أنهم قالوا في حديثه عند ابن ماجه: مرسلا[3].

ج- ما أشـار به ابن حجر بقوله: (فإنه عدي بن أبان بن ثابت بن قيس بن الخطيم) مصـدره من أنّ عديًّا لم يعقب نسلا، فلجأ البعض إلى ما ذكره ابن حجر.

د- حقق في نسـب ثابت واسـمِ عديّ، الإمامُ مغلطاي وأفاض فيه، ومما ذكره: (وقال في العلل: سـألت محمدا عنه فقال: لا أعرفه- إلا من هذا الوجه وقلت لابن معين: هو عدى بن ثابت بن دينار فلم يعرفه ولم يعدّه شيئا)[4]. فنجد هنا أنّ الاسم: ثابت بن دينار الذي قاله ابن الأثير له أصل. كما أنّ عدم المعرفة هنا لعديّ فالسؤال عنه، وليس لثابت.

ه- كما أنّ مغلطاي أراد في تحقيقه الوصول إلى جهالة عديّ الراوي للحديث عند ابن ماجه، فقال: (وابن سـعد في كتاب الطبقات: وولدَ ثابت بن قيس بن الخطيم أبانا وأمّه أم ولد وعمر أو محمد أو يزيد قتلوا يوم الحرة جميعا، وليس لهم عقب، فهذا كما ترى ابن سعد جزم بأن أبانا لا عقب له)[5].

و- الحديث الذي أشـار إليه ابن حجر من حديث، هو في سـنن ابن ماجه: (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (904). رقم الترجمة: (63).
2 - ابن الأثير، أسد الغابة: (/268): ترجمة رقم: (546).
3 - ابن ماجه، سنن ابن ماجه: (1136). قال محقق السنن: (إسناده مرسل، وقد اختُلف فيه على عدي بن ثابت).
4 - مغلطاي، شرح سنن ابن ماجه: (1/ 841). وقول الترمذيّ في العلل: سألت محمدا، أي: البخاريّ، وتجده في العلل الكبير للترمذيّ، صفحة: (57).
5 - المصدر السابق: (1/ 842).

شَيْبَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ أَبِي الْيَقْظَانِ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "الْمُسْتَحَاضَةُ تَدَعُ الصَّلَاةَ أَيَّامَ أَقْرَائِهَا، ثُمَّ تَغْتَسِلُ وَتَتَوَضَّأُ لِكُلِّ صَلَاةٍ، وَتَصُومُ وَتُصَلِّي")[1].

ز- ذكر ابن حجر في إتحاف المهرة، ما قاله مغلطاي، وبتحقيق آخر، فقال: (زَعَمَ الْحَافِظُ أَبُو أَحْمَدَ الدِّمْيَاطِيُّ: أَنَّ عَدِيَّ بْنَ ثَابِتٍ هُوَ عَدِيُّ بْنُ أَبَانِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ، وَأَنَّ رِوَايَتَهُ: عَنْ أَبِيهِ أَبَانٍ، عَنْ جَدِّهِ ثَابِتٍ، وَأَنَّ قَوْلَهُمْ: عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ نِسْبَةً إِلَى جَدِّهِ. وَتَفَرَّدَ الدِّمْيَاطِيُّ بِحَلِّ هَذَا الإِشْكَالِ بَعْدَ أَنْ أُعْضِلَ عَلَى خَلْقٍ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ. كَذَا قَالَ الْحَافِظُ أَبُو سَعِيدٍ الْعَلائِيُّ. وَقَدْ سَبَقَ الدِّمْيَاطِيَّ إِلَى ذَلِكَ هِشَامُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ كَثِيرٍ النَّسَّابَةُ وَتَبِعَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَاتِ. وَيُشْكِلُ عَلَى هَذَا الَّذِي جَزَمُوا بِهِ، أَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ تَكُونَ الرِّوَايَةُ لأَبَانِ بْنِ ثَابِتِ بْنِ قَيْسِ بْنِ الْخَطِيمِ، فَلَيْسَ هُوَ بِالْمَشْهُورِ، بَلْ ذَكَرُوا أَنَّهُ قَدْ قُتِلَ بِالْحَرَّةِ، فَتَكُونُ رِوَايَةُ عَدِيٍّ، عَنْهُ مُنْقَطِعَةً، لأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ سَمَاعٌ مِنْ أَهْلِ ذَلِكَ الْعَصْرِ. فَاللَّهُ أَعْلَمُ)[2].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(الحجاج الباهلي: روى عن ابن مسعود حديثا، ووقع في السند ما يدل على أن له صحبة.

وروى أحمد من طريق شعبة: سمعت الحجاج بن الحجاج الباهلي يحدّث عن أبيه.

وكان قد حجّ مع رسول الله ﷺ: عن ابن مسعود، فذكر حديثا.

ووقع في رواية البغويّ والباوردي وغيرهما من هذا الوجه عن أبيه، وكانت له صحبة.

وقال ابن السّكن: لم أجد له رواية عن النبيّ ﷺ)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: ما ذكره ابن حجر في شـأن الحجاج الباهليّ، يؤكد الصـحبة له، حيث إنه حجّ مع النبيّ ﷺ، وفي ذات الوقت لا يثبت له رواية بادئ ذي بَدء.

ثانيا: ذكر ابن حجر رواية عن الحجاج يوردها ابنه الحجاج بن الحجاج.

ثالثا: ما قاله ابنُ السّكن، من أنّه لا يوجد له رواية عن النبيّ ﷺ، لم ينفه ابنُ حجر.

رابعا: الحديث الذي أشار إليه ابنُ حجر، أنّ الحجاج رواه عن ابن مسعود: روى الطبرانيّ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، ثنا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ

---

1 - ابن ماجه، السنن: (625). وأخرجه أبوداود (297)، والترمذي (126) من طريق شريك بن عبد الله النخعي.

2 - ابن حجر العسقلانيّ، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: (454/4)، حديث رقم: (4516).

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1632). رقم الترجمة: (64).

الْحَجَّاجَ بْنَ الْحَجَّاجِ الْبَاهِلِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ - وَكَانَتْ لَهُ صُـحْبَةٌ - عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْـحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرَاهُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُمْ بِالْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ بِأَنَّ الْحَرَّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ"(1).

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

في هذا المثال، يؤكد ابنُ حجر على صـــحبة حريث بن عمرو، ويدفع القول بعدم صـــحبته، ومتعمد ابن حجر الرواية التي لطالما أكدت صحبة من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية".

(حريث بن عمرو بن عثمان بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشـي المخزومي، والد سـعيد وعمرو. روى حديثه أبو عوانة في صـــحيحه من طريق جعفر بن عمرو بن حريث، عن أبيه عن جدّه، قال: "خرجنا مع رسول الله ﷺ، نستسقي ..." الحديث.

وروى ابن أبي خيثمة من طريق فطر بن خليفة، عن أبيه. عن عمرو بن حريث، قال: "ذهب بي أبي إلى النبي ﷺ، فمسح رأسي ودعا لي بالبركة" ... الحديث. وقد أخرجه أبو داود مختصرا.

وروى مسـدّد في مسـندة من طريق عطاء بن السّـائب، عن عمرو بن حريث، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: "الكمأة من المنّ". قال ابن السّكن: لعل عبد الوارث أخطأ فيه.

وقال الدّارقطنيّ في الأفراد: تفرد به عبد الوارث، ولا يعلم لحريث صـــحبة ولا رواية، وإنما رواه عمرو بن حريث عن سعيد بن زيد.

وقال ابن مندة: حديث سعيد هو الصّواب.

قلت: الاعتماد في صحبته على الخبر الأول والثاني)(2).

دراسة الترجمة:

أولا: أورد ابنُ حجر هنا، ثلاثة أحاديث لحريث بن عمرو.

ثانيا: ناقش ابنُ السّـــكن، ومن بعده الدارقطنيّ، تفرُّدَ عبدِالوارث بن ســـعيد : (ت: 180) روايته لحديث الكمأة عن حريث، والصواب عن الصحابيّ سعيد بن زيد مرفوعا.

ثالثا: لم يكتف الدراقطنيّ بنفي الرواية عن الحريث، بل نفى الصحبة عنه أيضا، وفي ذلك بُعد عن الواقع، بيانه بأمرين:

الأمر الأول: أشار ابن حجر إلى أنّ حريث: (والد سعيد وعمرو).

الأمر الثاني: حاء في الإصـــابة: (عمرو بن حريث بن عمرو بن عثمان بن عبدالله بن عمرو بن مخزوم القرشـــي. له ولأبيه صـــحبة. قال ابن حبّان: ولد في أيام بدر. وقال غيره: قبل الهجرة

---

1 - الطبرانيّ، المعجم الكبير: (3222). والحديث في صـــحيح مســـلم: (180- 615)، بلفظ: (إِذَا اشْــتَدَّ الْحَرُّ، فَأَبْرِدُوا بِالصَّلَاةِ، فَإِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ).

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1685). رقم الترجمة: (65).

بسنتين. وعند ابن أبي داود عنه: خطَّ لي رسولُ اللهﷺ، دارا بالمدينة. وهذا يدل على أنه كان كبيرا في زمانه)[1]. فابنه صحابيّ، وذلك يزيد من احتمالية الرواية له فضلا عن ثبوت الصحبة.

رابعا: ما قاله ابن السكن من أن رواية غبدالوارث عن عمر بن حريث عن أبيه خطأ، والصواب: عن عمرو بن حريث عن سعيد. ذلك أنّ الذين رووا هذا الحديث من أصحاب الدواين رووه عن سعيد بن زيد مرفوعا، وهو في المتفق عليه وعند أحمد : (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَبْدِ المَلِكِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«الكَمْأَةُ مِنَ المَنِّ، وَمَاؤُهَا شِفَاءٌ لِلْعَيْنِ")**[2].

خامسا: ردَّ ابنُ حجر، ما قاله ابن السّكن والدارقطنيّ، بإثبات الصحبة والرواية بالخبرين عن حريث، ولم يناقش علة تفرد عبدالوارث، ولعلّ ذلك لوضوح ما أخطأ به عبدالوارث.

سادسًا: أثبت ابن حجر صحبة ورواية حريث، بطريقة أدبية وعلمية، حيث نقل قول العلماء ومنهم: الدارقطنيّ في إظهاره علة الحديث من طريق عبدالوارث، وأورد –ابن حجر- حديثين لم يناقشهما الدارقطني ولا ابن السكن، فلسان الحال يقول: خطأ عبدالوارث لا يعني نفي الرواية والصحبة عن حريث الذي أخطأ فيه عبدالوارث، والدليل: حديثان ها هما.

المثال الخامس: جاء في الإصابة:

(جبلة- غير منسوب. قال البخاريّ: له صحبة. وروى عنه ابنُ سيرين مرسلا، أراه الأول- يعني جبلة بن عمرو الأنصاري.

وقال ابن السّكن: يقال له صحبة، وليست له عن النبيّﷺ رواية.

وفي البخاريّ تعليقا قال ابن سيرين: لا بأس به يعني: الجمع بين المرأة وابنة زوجها من غيرها.

ووصله البغويّ وابن السّكن من طريق حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين، قال: كان رجل من أصحاب النبيّ ﷺ، بمصر من الأمصار، يقال له: جبلة جَمَعَ بَيْنَ امْرَأَةِ رَجُلٍ وَابْنَتِهِ مِنْ غَيْرِهَا. قال أيّوب: وكان الحسن يكرهه.

قال ابن منده: هكذا رواه عفان وغيره، ورواه سليمان بن حرب عن حماد، فقال: جبار، والأول أصحّ.

قلت: وكذا رواه ابن عليّة، عن أيوب، أخرجه ابن أبي شيبة عنه، ورواه أيضا عبدالوهاب الثقفيّ،

---

1 - ابن حجر، الإصابة: (5824). وانظر: الإصابة: ترجمة أمّ عمرو زوج حريث: (12191)، وأيضا ترجمة أخيه سعيد بن حريث: (3262).

2 - صحيح البخاريّ: كتاب: تفسير القرآن، بَابٌ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: {وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الغَمَامَ وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ المَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ} [البقرة: 57]، (4478)، ومسلم: كتاب الأشربة، بَابٌ فَضْلُ الْكَمْأَةِ، وَمُدَاوَاةِ الْعَيْنِ بِهَا (157 - 2049)، والحديث في مسند الإمام أحمد: (1625).

عن أيّوب، قال: نبئت أن سعد بن قرحاء رجل من أصحاب النبيّ ﷺ، فذكره نحوه) [1].

دراسة الترجمة:

صاحب الترجمة لم يُثبِت ابن حجر له رواية، وما روي عنه من فعله، لا تقوم به الحجة أنّ له عن النبيّ ﷺ، رواية.

فيبقى القول قول ابن السكن: (يقال له صحبة، وليست له عن النبيّ ﷺرواية).

المثال السادس: جاء في الإصابة:

(عبداللَّه بن ذرة بن عائذ بن طابخة بن لأي بن خلاوة بن ثعلبة بن ثور المزني. نسبه أبو أحمد العسكري، تقدم ذكر وفادته في ترجمة خزاعيّ بن عبد نهم.

وذكره خليفة فيمن نزل البصرة وقال: لا تحفظ له رواية.

وقال الوليد بن هشام: حدثني أبي عن ابن عون عن أبيه عن جده أرطبان، قال: كنت شمّاسا في بيعة، فوقعت في السهم لعبد اللَّه بن ذرة المزني.

روى محمد بن الحسن المخزوميّ في أخبار المدينة بإسناد له أنّ أوّل صلاة عيد صلّاها النبيّ ﷺ ... فذكر الحديث. ... إلخ)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: الحافظ ابن حجر أشار إلى رواية تفيد عن صاحب الترجمة شيئا، إلا أنّ ذكرَ ابن حجر للمخزوميّ إشارة إلى ضعفها، فقد قال في لسان الميزان: (محمد بن الحسن المخزومي عن مالك قال الأزدي ضعيف وتعقبه النباتي بأنه المعروف بابن زبالة وقد ترجم له الأزدي قبل ذلك)[3].

ثانيا: ما ذكره ابن حجر عن خليفة في طبقات خليفة، هو كالآتي:

(عبد الله بن ذرة. مولى أرطبان جد عبدالله بن عون بن أرطبان, لا يحفظ عنه حديث, له دار بالبصرة. هو عبد الله بن ذرة بن عائذ بن طابخة بن لأي بن خلاوة بن ثعلبة بن ثور بن هذمة بن لاطم بن عثمان بن عمرو)[4].

ثالثا: ذكره في التوضيح مع زيادة فائدة: (وَفِي الصَّحَابَة أَيْضا: عبد الله بن ذرة الْمُزنِيّ، لَهُ وفادة،

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1086). رقم الترجمة: (66).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4678). رقم الترجمة: (67).
3 - **ابن حجر**، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلانيّ، **لسان الميزان**: (136/5) ترجمة رقم: (457)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، الطبعة: الثانية، 1390هـ /1971م..
4 - **خليفة**، أبو عمرو خليفة بن خياط الشيباني العصفري البصري (ت: 240هـ)، **طبقات خليفة بن خياط**: (245). المحقق: د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: 1414 هـ - 1993م.

يكنى أَبَا بردة)[1].

ثالثا: ورد ذكر عبدالله بن ذرّ فيمن وفَدَ على النبيّ، كما في ترجمة: (خزاعيّ بن عبد نهم)[2].

الخلاصة:

لم تقف الدراسة على رواية للصحابيّ عبدالله بن ذرّة، وخصوصا أنّ عبدالله بن عون مولى له، فلو كان له رواية لما قصرت عن ابن عون. فضلا عن أنّ الإشارة إلى حديث ليست إشارة كاملة من ابن حجر ولا مؤكدة، وأما أول صلاة صلاها النبيّﷺ، فقد تتبعتها عند ابن النجار في الدرّة الثمينة في أخبار المدينة فلم أجدها. والله أعلم.

المطلب الثالث: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وجاء ذكرهم في أحاديث

قد يأتي ذكر لصاحب الترجمة من خلال حديث يروى، ويكون هذا مستمسَكًا تعرف له الصحبة وتثبت، ويقال عنه: "لا يعرفُ له رواية"، وقد مرّ أمثلة عديدة على مثله بما لا يخفى، غير أنّ حصرَ بعض الترجمات بمتعلقات يستخلص منها الشيء المفيد، مما هو من استدراكات ابن حجر على من سبقه، وبيانه بالآتي:

النوع الأول: استدراكات ابن حجر على من سبقه في الأسماء:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(مجزّز المدلجي وهو ابن الأعور بن جعدة بن معاذ بن عتوارة بن عمرو بن مدلج الكناني.

مذكور في الصحيحين من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت:"إنَّ رَسولَ اللَّهِﷺ، دَخَلَ عَلَيَّ مَسْرُورًا تَبْرُقُ أسارِيرُ وجْهِهِ، فقالَ: ألَمْ تَرَيْ أنَّ مُجَزِّزًا نَظَرَ آنِفًا إلى زَيْدِ بنِ حارِثَةَ وأُسامَةَ بنِ زَيْدٍ، فقالَ: إنَّ هذِه الأقْدامَ بَعْضُها مِن بَعْضٍ؟!"[3]. وفي رواية ابن قتيبة: مرّ على زيد وأسامة وقد غطّيا رءوسهما وبدت أقدامهما.

وذكر قاسم بن ثابت في الدلائل[4]، عن موسى بن هارون، عن مصعب الزبيريّ، أنه لم يكن اسمه مجززا، وإنما قيل له ذلك لأنه كان إذا أسر أسيرا جزّ ناصيته وأطلقه. وذكره ابن يونس في

---

1 - ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه: (34/4).
2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (2253).
3 - البخاريّ، صحيح البخاريّ: (6770).
4 - القاسم بن ثابت السرقسطي: (ت: 302هـ)، واسم كتابه: الدلائل في غريب الحديث. انظر ترجمته: سير أعلام النبلاء: (563/14).

تاريخ مصر، قال: وذكروه في كتبهم- يعني كتب من شهد فتح مصر، قال: ولا أعلم له رواية.
قلت: وأغفل ذكره جمهور من صنف في الصحابة، لكن ذكره أبو عمر في الاستيعاب، وذكر ابن الأثير أن أبا نعيم ذكره وأغفله ابن منده، ولم يستدركه أبو موسى. قلت: ولم أر له ذكرا في النسخة التي من المعرفة لأبي نعيم عندي، وهي متقنة، ولو كان ذكره لما فات أبا موسى كعادته في اتباع أبي نعيم في ذكره كلّ من ذكره زائدا على ابن منده، ولولا ذكر ابن يونس أنه شهد الفتوح بعد النبيّ ﷺ، لما كان مع من ذكره في الصحابة حجة صريحة على إسلامه، واحتمال أن يكون قال ما قال في حقّ زيد وأسامة قبل أن يسلم، واعتبر قوله لعدم معرفته بالقافة، لكن قرينة رضا النبيّ ﷺ، وقربه يدلّ على أنه اعتمد خبره، ولو كان كافرا لما أعتمده في حكم شرعي)[1].

دراسة الترجمة:

هذه الترجمة نموذجا من عمل ابن حجر في الإصابة، على النقد والتحليل، وهي بذلك تنبئ عن غيرها، فقد يستدعي الأمر زيادة نقد، وقد يكتفى بما حضر من الترجمة لعدم الدواعي للاستقصاء، وهنا:

أولا: الصحابيّ "مجزز المدلجيّ" رضي الله عنه، قال عنه ابن يونس: (شهد فتح مصر، قال: ولا أعلم له رواية)، فهو معنيّ بهذه الدراسة، ولن أذكره في الفصل الثالث الذي فيه ذكر مجمل لمن شهد فتح مصر وقيل فيهم: "لا يعرف له رواية".

ثانيا: أورد ابن حجر الرواية التي ورد فيها اسمُ صاحب الترجمة.

ثالثا: تعرّض لسبب تسميته، وأنها لقب له وليس اسما، لكنه عرف به، فأصبح بحكم الاسم.

رابعا: أظهر لنا ابنُ حجر معلومة، وهي: (النسخة التي من المعرفة لأبي نعيم عندي، وهي متقنة). وهذه المعلومة ليست بغريبة عن ابن حجر، وهو من الأثبات.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(أم حِبّان: بالكسر، بنت عامر بن نابي، أخت عقبة.

تقدّم نسبها مع أخيها، ذكرها ابن سعد في المبايعات، وقال: أمها فكيهة بنت السّكن بن زيد السلَميّة، تزوجها حرام بن محيّصة، وقال: إنها التي استفتى لها أخوها عقبة بن عامر عن المنذر، وليس كذلك، لأن عقبة الّذي استفتى هو ابن عامر الجهنيّ، وهذا الأنصاريّ:"لا رواية له"، وإنما اشتبه على من زعم ذلك باتفاق الاسم واسم الأب)[2].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (7747). رقم الترجمة: (68).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (11956). رقم الترجمة: (69).

دراسة الترجمة:

أولا: في هذه الترجمة صـــحابية وصـــحابيّ، فأما أمُّ حبان فلم يُقَلْ عنها: "لا رواية لها"، غير أنه. تعرّض لعقبة بن عامر الأنصاريّ الذي قال عنه: "لا رواية له "

ثانيا: عُقبةُ أخو أمّ حبّان من الســابقين، ذكره ابن حبّان، فيمن شـــهد العقبة: (ثمَّ من بني حرَام عقبَة بْن عَامر بْن نابي)[1]. وابن أبي عاصـــم فيمن شـــــهد بدرًا: (وَعُقْبَةُ بْنُ عَامِرِ بْنِ نَابِي بْنِ زَيْدِ بْنِ حَرَامٍ)[2].

ثالثا: أوضـح ابنُ حجر في كتاب: التلخيص، الرواية المشـار إليها في هذه الترجمة، وأيضـا مسـألة الاشـتباه، ومن قال بالتنبيه عليه، فقال: (وروي أن النّبيّﷺ، أمر أخت عقبة بن عامر وقد نذرت أن تمشي بحجٍ أو عمرة. لم أجده هكذا، وهو متفق عليه من حديث عقبة بن عامر، بلفظ: "نذرت أختي أن تمشي إلى بيت الله، وأمرتني أن أستفتي رسول الله ﷺ، فقال: **لِتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ**"[3].

رابعا: أخت عقبة هي أم حِبَّان - بكســر الحاء والباء الموحدة- أســلمت وبايعت، أفاده المنذري في "حواشي السنن"[4]، وهو مذكور في "الإكمال"[5] لابن ماكولا، لكن قال: (إنّها أخت عقبة بن عامر بن نابي الأنصاري البدري. فعلى هذا من زعم أنّها أخت عقبة بن عامر الجهني راوي هذا الحديث فقد وهم)[6].

النوع الثاني: استدراكات في التصحيح والتضعيف لأحاديث وردت في الترجمة:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(ربيعة بن عيدان: بفتح المهملة وسكون التحتانية على المشـهور، ابن ذي العرف بن وائل بن ذي طواف الحضرميّ، ويقال الكنديّ.

روى الطّبرانيّ، من طريق عبدالملك بن عمير عن علقمة بن وائل عن أبيه، قال: كنت عند النبي ﷺ، فأتاه خصمان، فقال أحدهما: يا رسول اللَّه، إن هذا انتزع عليّ أرضي في الجاهلية.

وهو امرؤ القيس بن عابس وخصمه ربيعة بن عيدان ... الحديث. وأصله في مسلم من حديث علقمة دون تسميتهما. وله طرق.

---

1 - ابن حبّان، البستيّ، ترجمة رقمالثقات: (95/1).
2 - ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني: (403/3).
3 - صحيح البخاري (رقم 1787) وصحيح مسلم: (1211).
4 - مختصر سنن أبي داود، للمنذري (4/ 378).
5 - **ابن ماكولا**، سعد الملك أبو نصر علي بن هبة الله، (ت: 475هـــ)، **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**: (2/ 311)، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى، 1990م
6 - ابن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث ارافعيّ الكبير: (3145/6)، لناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م.

وقال أبو سعيد بن يونس: شهد ربيعة بن عيدان بن ربيعة الأكبر بن عيدان الأكبر بن مالك بن زيد بن ربيعة الحضرميّ فتح مصر، وله صحبة، وليست له رواية نعلمها)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: ضبط اسم صاحب الترجمة، هو عِبْدانُ، كما جاء في صحيح مسلم في الحديث الذي أشار إليه الحافظ ابن حجر آنفا، وكما ضبطه ابن الجوزيّ: (إن هَذَا انتزى على أرضي. أَي وثب عَلَيْهَا وسارع إِلَى أَخذهَا. والتنزي: تسرع الْإِنْسَان إِلَى الشَّرّ ووثوبه على مَا لَيْسَ لَهُ الْوُثُوب عَلَيْهِ. والتورع: الِامْتِنَاع. وَاسم الرجل المخاصم ربيعَة بن عِبْدَانِ - بِكَسْر الْعين وَبعدهَا بَاء مُعْجمَة بِوَاحِدَة، وَقيل: عيدَان بِفَتْح الْعين وبياء مُعْجمَة بِاثْنَتَيْنِ)[2].

ثانيا: صاحب الترجمة قال فيه ابن يونس: (وله صحبة، وليست له رواية نعلمها)، وهنا أمران:

الأول: أنّ ابنَ حجر خالف ابنَ يونس بالقول أنّه ليس لربيعة بن عِبدان رواية.

الثاني: أنّ هذه الترجمة اجتمع فيها: (شهد فتح مصر) و: (ليست له رواية)، وسيكون هناك مبحث مستقلّ يبحث في التراجم التي تجمع بين هاتين الصفتين، وسيكتفي الباحث بذكر هذه الترجمة هنا.

ثالثا: الحديث رواه مسلم بسنده: (...، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَأَتَاهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ فِي أَرْضٍ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: إِنَّ هَذَا انْتَزَى عَلَى أَرْضِي يَا رَسُولَ اللهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ - وَهُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ بْنُ عَابِسٍ الْكِنْدِيُّ، وَخَصْمُهُ رَبِيعَةُ بْنُ عِبْدَانَ - قَالَ: **"بَيِّنَتُكَ"** قَالَ: لَيْسَ لِي بَيِّنَةٌ، قَالَ: **"يَمِينُهُ"**. قَالَ: إِذَنْ يَذْهَبُ بِهَا، قَالَ: **"لَيْسَ لَكَ إِلَّا ذَاكَ"**، قَالَ: فَلَمَّا قَامَ لِيَحْلِفَ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **"مَنِ اقْتَطَعَ أَرْضًا ظَالِمًا، لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ"**، قَالَ إِسْحَاقُ فِي رِوَايَتِهِ: رَبِيعَةُ بْنُ عَيْدَانَ)[3].

الخلاصة:

لم تقف الدراسة على رواية لربيعة، وغاية أمره رضي الله عنه، أنّه شهد حادثة كان فيها خصما، ولا تثبت له رواية.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(طليب بن عمير: ...، ذكره ابن إسحاق وموسى بن عقبة فيمن هاجر إلى الحبشة.

وذكر ابن سعد أن الواقديّ تفرد بذكره في أهل بدر، نعم، حكى ذلك ابن منده عن موسى بن

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (2623). رقم الترجمة: (70).

2 - **ابن الجوزي**، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، **كشف المشكل من حديث الصحيحين**: (221/4)، المحقق: علي حسين البواب، الناشر: دار الوطن – الرياض، سنة النشر: بدون.

3 - مسلم، صحيح مسلم، كتاب الإيمان، بَابُ وَعِيدِ مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ مُسْلِمٍ بِيَمِينٍ فَاجِرَةٍ بِالنَّارِ، برقم: (224 - 139).

عقبة، وذكر أنه استشهد بأجنادين. وكذا قال ابن إسحاق في المغازي والزّبير في النّسب: إنه قتل بأجنادين...، قال ابن أبي حاتم: ليست له رواية.

قلت: أخرج الحاكم في مستدركه من طريق موسى بن محمد بن إبراهيم التيميّ، عن أبيه، عن أبي سلمة بن عبدالرّحمن، قال: أسلم طليب بن عمير في دار الأرقم، ثم خرج فدخل على أمه أروى بنت عبد المطّلب، فقال: تبعت محمدا، وأسلمت لله رب العالمين. فقالت أمه: إن أحقّ من وازرت ومن عاضدت ابن خالك، فو الله لو كنا نقدر على ما يقدر عليه الرّجال لا تبعناه ولذببنا عنه قال: فقلت: يا أمّاه، ما يمنعك أن تسلمي ... فذكر الحديث.

وفيه قصّة إسلامها كما سيأتي في ترجمتها. قال الحاكم: صحيح على شرط البخاري.

قلت: وليس كما قال، فإن موسى ضعيف، ورواية أبي سلمة عنه مرسلة، وهي قوله: قال فقلت: يا أماه ... إلخ)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: خالف ابنُ حجر ابنَ أبي حاتم بقوله: ليست له رواية. ثمّ أورد ابنُ حجر حديثا وضعفه.

ثانيا: الحديث الذي قال به ابن حجر، وأنّ طليبًا له حديث، رواه الحاكم بسنده: (...، حدثنا مُوسَى بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيُّ، حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: " أَسْلَمَ طُلَيْبُ بْنُ عُمَيْرٍ فِي دَارِ الْأَرْقَمِ، ثُمَّ دَخَلَ فَخَرَجَ عَلَى أُمِّهِ وَهِيَ أَرْوَى بِنْتِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ: تَبِعْتُ مُحَمَّدًا وَأَسْلَمْتُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ جَلَّ ذِكْرُهُ، فَقَالَتْ: أُمُّهُ إِنَّ أَحَقَّ مَنْ وَازَرْتَ وَمَنْ عَاضَدْتَ ابْنُ خَالِكَ، وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَقْدِرُ عَلَى مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ الرِّجَالُ لَتَبِعْنَاهُ وَلَذَبَبْنَا عَنْهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أُمَّاهُ، وَمَا يَمْنَعُكِ أَنْ تُسْلِمِي وَتَتَّبِعِيهِ فَقَدْ أَسْلَمَ أَخُوكِ حَمْزَةُ؟ فَقَالَتْ: أَنْظُرُ مَا يَصْنَعُ أَخَوَاتِي، ثُمَّ أَكُونُ إِحْدَاهُنَّ، قَالَ: قُلْتُ: أَسْأَلُكِ بِاللَّهِ، أَلَا أَتَيْتِهِ فَسَلَّمْتِ عَلَيْهِ وَصَدَّقْتِهِ وَشَهِدْتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَتْ بَعْدَ تُعَضِّدُ النَّبِيَّ ﷺ، بِلِسَانِهَا، وَتَحُضُّ ابْنَهَا عَلَى نُصْرَتِهِ وَبِالْقِيَامِ بِأَمْرِهِ «صَحِيحٌ غَرِيبٌ عَلَى شَرْطِ الْبُخَارِيِّ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»)[2].

ثالثا: يتبيّن بدراسة التاريخ لصاحب الترجمة، من أنّ الحديث مرسلٌ، ولم يسمعه أبو سلمة من طليب، لأنّ أبا سلمة ولد في: (22هـ) وموقعة أجنادين في: (13هـ).

رابعًا: ردّ ابنِ حجر على الحاكم قولَه: على شرط البخاريّ، من نوع:"ما تجده في غير مظانّه".

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(يحيى بن أسيد بن حضير الأنصاريّ. ذكر ابن القداح أنه شهد الحديبيّة مع أبيه.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4307). رقم الترجمة: (71).
2 - الحاكم، المستدرك، حديث رقم: (5047).

وقال أبو عمر: كان في سنّ من يحفظ، ولا أعلم له رواية، وبه كان يكنّى أبوه.

وثبت ذكره في صحيح مسلّم من طريق عبدالله بن حبّان، عن أبي سعيد الخدريّ، أن أسيد بن حضير بينما هو يقرأ إذ جالت فرسه، قال: فخشيت أن تطأ يحيى- يعني ولده) [1].

دراسة الترجمة:

أولا: يحيى بن أسيد كان واعيا وقت وقوع القصة المشار إليها، كونه قريبا من الفرس المذكورة.

ثانيا: لم يخالف ابنُ حجر ابنَ عبدالبرّ في أنه لا يوجد رواية ليحيى، من خلال تأكيده على ثبوت ذكره في صحيح مسلم في حديث: جالت الفرس... .

ثالثا: ورد في ترجمة يحيى نكتة لطيفة، ففضــلا عن أنه ممن قيل فيهم: **"لا يعرف له رواية"** جاء في قول ابن عبدالبر أبي عمر: (كان في سـنّ من يحفظ، ولا أعلم له رواية)، ففي الإشـارة إلى أنه كان في سنّ منَ يحفظ الرواية، أمور مهمة أذكر بعضها:

أ- دلالة واضـــحة على قرائن الرواية، وهي هنا الســـنّ، مما يؤكد أنّ كلامهم في نفي الرواية، بقولهم: **"لا يعرف له رواية"** مقصود لفائدة ما، حتما.

ب- الإنصاف عندهم في الحكم، فقد أشار إلى أنه في سنّ مَن يحفظ، فوضع احتمالية الرواية، ولكنه لا يعلم له رواية.

ت- أهمية ما قامت عليه هذه الدراسة من تتبع المرويات فيمن قيل فيهم: **"لا يعرف له رواية"**

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(عبدالرحمن بن أبزى الخزاعيّ: ...، وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين. وقرأت بخط مغلطاي، لم أر من وافقه على ذلك: **"**قلت: وقال **أبو** بكر بن أبي داود: لم يحدّث عبدالرحمن بن أبي ليلى عن تابعيّ إلا عن عبدالرحمن بن أبزى**"**. لكن العمدة على قول الجمهور)[2].

دراسة الترجمة:

في كتاب الإصـــابة ترجمة مطولة لابن أبزى، وفي نهايتها أورد ابن حجر ما قاله مغلطاي بنفي الروايةَ عن عبدالرحمن بن أبزى الرواية، وأثبتها ابنُ حجر، وسـتأتي بالتفصـيل في المبحث الآتي بعد هذه الترجمة.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (9240). رقم الترجمة: (72).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (5090). رقم الترجمة: (73).

المبحث الثاني: الصحابة الذين قيل عن أحدهم:"لا يعرف له رواية" وأثبتت لهم الدراسة وجود رواية

في هذا المبحث حصر من وقفت عليهم الدراسة، ممن ثبت بالتقصي وجود رواية، لمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، وتلك ثمرة من ثمرات البحث الذي شملت جلَّ أصحاب تلك التراجم، إن لم يكن كلَّهم. وبيان ذلك الآتية:

المطلب الأول: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" فوافق ابنُ حجر وثبت له رواية

إنّ تتبع استدراكات ابن حجر على من سبقه، جاءت صراحة أو ضمنا، في ثنايا التراجم، فقد ينفي الرواية خلافا لمن أثبتها، وقد يثبتها خلافا لمن نفاها، وبعد تتبع الترجمات محلّ الدراسة، ثبت وجود روايات يرويها صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"، ووقفت الدراسة على الآتي:

أولا: جاء في الإصابة:

(أبزى الخزاعيّ مولاهم، والد عبد الرحمن. قال ابن السكن: ذكره البخاريّ في: الوِحدان. روي عنه حديث واحد إسناده صالح، وقع حديثه بخراسان: حدثنا ...، عن علقمة بن عبدالرحمن بن أبزى عن أبيه، عن جده عن النبيﷺ، أنه خطب الناس، فأثنى على طوائف من المسلمين خيرا، ثم قال: « مَا بَالُ أَقْوَامٍ لاَ يَتَعَلَّمُونَ مِنْ جِيرَانِهِمْ، وَلاَ يَتَفَقَّهُونَ..»[1]. الحديث. قال: لا يروى إلا بهذا الإسناد.

وقال ابن منده: لا تصحّ له صحبة ولا رؤية.

ثم أخرج حديثه عن ابن السكن واستغربه، وقال: رواه إسحاق بن راهويه في المسند عن محمد بن أبي سهل وهو محمد بن مزاحم بهذا الإسناد.

قلت: وهو كما قال: قد رويناه في مسند إسحاق رواية ابن مردويه عنه هكذا: لكن رواه محمد بن إسحاق بن راهويه عن أبيه، فقال في إسناده: عن علقمة بن سعيد بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن جده. أورده الطبراني في ترجمة عبد الرحمن بن أبزى. ورجّح أبو نعيم هذه الرواية، وقال: لا يصح لأبزى رواية ولا رؤية، واستصوب ابن الأثير كلامه.

قلت: وكلام ابن السّكن يرد عليه. والعمدة في ذلك على البخاري، فإليه المنتهى في ذلك،

---

1 - الحديث في مجمع الزوائد: بَابٌ فِي تَعْلِيمِ مَنْ لَا يَعْلَمُ، برقم: (748)، وقال عقبه: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ، وَفِيهِ بُكَيْرُ بْنُ مَعْرُوفٍ، قَالَ الْبُخَارِيُّ: ارْمِ بِهِ. وَوَثَّقَهُ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةٍ، وَضَعَّفَهُ فِي أُخْرَى. وَقَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: أَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

ورواية محمد بن إسحاق بن راهويه شاذّة. لأن علقمة أخو سعيد لا ابنه. والله أعلم)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: فات من قال: إنّ أبزى ليس له صــــحبة، وقد نقل ابن حجر عن ابن منده، قوله: (وقال ابن منده: لا تصحّ له صحبة ولا رؤية). علما أنّ ابن ابن أبزى أي: عبدالرحمن عداده في الصحابة.

ثانيا: ذكر ابن حجر، أنّ عبدالرحمن بن أبزى معدود في الصــحابة في فتح الباري، فقال: (حديثان عبدالرَّحْمَن بن أَبْزي الْخُزَاعِيّ)[2].

ثالثا: عند عبدالرواق رواية تثبت صحبة عبدالرحمن صراحة ويثبت صحبة أبيه ضمنا: (أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْمُجَالِدِ قَالَ: أَرْسَلَنِي ابْنُ أَبِي بُرْدَةَ، وَعَبْدُاللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ إِلَى عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى الْخُزَاعِيِّ وَإِلَى عَبْدِاللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى الْأَسْلَمِيِّ فَسَأَلْتُهُمَا عَنِ التَّسْلِيفِ، فَقَالَا: "كُنَّا نُصِيبُ الْمَغَانِمَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَأْتِينَا أَنْبَاطٌ مِنْ أَنْبَاطِ الشَّامِ فَنُسَلِّفُهُمْ فِي الْحِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَالزَّبِيبِ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ". ... إلى آخر الحديث)[3].

رابعا: مجيء حديث عن أبزى مرفوعا، يؤكد أنّ له: صحبة ورؤية ورواية.

خامســا: روى عبدالرحمن بن أبزى عن أبيه، حديثا في المســند: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا سُـفْيَانُ، عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ ذَرٍّ الْهَمْدَانِيِّ، عَنْ سَــعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى الْخُزَاعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ: " أَنَّ النَّبِيَّﷺ، كَانَ يُوتِرُ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ، وَقُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ، وَيَقُولُ إِذَا جَلَسَ فِي آخِرِ صَلَاتِهِ: سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ " ثَلَاثًا يَمُدُّ بِالْآخِرَةِ صَوْتَهُ)[4].

ثانيا: جاء في الإصابة:

(أُنَيسُ الأسلمي: مذكور في حديث العسيف، روى البخاري ومسلم وغيرهما، ...، -حديث الرجم- وفي آخره: أن النبي ﷺ قال:**"واغد يا أنيس-** لرجل من أســـلم- **على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها"**. فغدا عليها فاعترفت فرجمها[5].

قال ابن السّــكن: لســت أدري مَن أنيس المذكور في هذا الحديث، ولم أجد له رواية، غير ما ذكر في هذا الحديث. ويقال هو أنيس بن الضحاك الأسلميّ.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (17). رقم الترجمة: (74).
2 - ابن حجر، فتح الباري: (1/ 475).
3 - عبدالرزاق، مصنف عبدالرزاق: (14077). وأصل الحديث في البخاريّ.
4 - أحمد، مسند الإمام أحمد: (15362). وقال محقق المسند: (إسناده صحيح على شرط الشيخين كسابقه. وكيع: هو ابن الجراح الرؤاسي. وأخرجه ابن أبي شيبة 298/2، و386/10-387).
5 - أخرجه: البخاريّ، صحيح البخاريّ: (6633)، وفيه: (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدٌّ عَلَيْكَ» وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً وَغَرَّبَهُ عَامًا، وَأُمِرَ أُنَيْسٌ الأَسْلَمِيُّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الآخَرِ، فَإِنِ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا، فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا).

وقال غيره: يقال هو أنيس بن أبي مرثد، وهو خطأ، لأن ابن أبي مرثد غنويّ، وهذا ثبت في هذا الحديث أنه أسلمي)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: نفى ابنُ السكن الروايةَ عن أُنيس الأسلميّ، الواردِ ذكره في حديث البخاريّ، المشار إليه آنفا.

ثانيا: أشار ابن أبي حاتم إلى أنّ أنيسَ بن الضحاك له رواية، وأنها غير صحيحة: (أنيس بن الضحاك، روى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. روى بقية بن الوليد عن حسان بن سليم المقرئ، وكان يشبّه بإبراهيم ابن أدهم في العبادة عن عمرو بن مسلم عنه. فسمعت أبي يقول: أنيس بن الضحاك هذا لا نعرفه، قد روى عن أنيس بن الضحاك رجل من أهل حمص يقال له أبو روبة ليس من التابعين وهو يروي عن التابعين فلا ندري هو أبو روبة أو غيره)[2].

ثالثا: أورد في الإستيعاب حديثا لأنيس: (أنيس بن الضحاك الأسلمي، روى عنه عمرو بن سليم، ويقال عمرو ابن مسلم روى عنه أيضًا حديثه عن النبي ﷺ أنه قَالَ لأبي ذر: البس الخشن الضيق. يعد في الشاميين. ومخرج حديثه عنهم. وقد قيل: إنه الذي قيل فيه، واغد يا أنيس)[3].

رابعا: زاد ابن الأثير على ابن عبدالبرّ في نسبة من أنيس، كما زاد: أنه يثبت له رواية، فيقول في أسد الغابة: (أنيس بن الضحاك الأسلميّ: ...، وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ مَنْدَهْ وَأَبُو نُعَيْمٍ، وَقَالَ أَبُو عُمَرَ: رَوَى عَنْهُ عَمْرُو بْنُ سُلَيْمٍ وَقِيلَ: عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ، وَرَوَى أُنَيْسٌ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أنه قَالَ لأَبِيّ ذَرٍّ: «الْبِسِ الْخَشِنَ الضَّيِّقَ» يُعَدُّ في الشامين)[4].

خامسا: هناك خلاف أشار إليه ابن حجر، في نسب أنيس الأسلميّ، ومنهم من يجمع الضحاك بالأسلميّ، كما مرّ آنفا من الإستيعاب.

سادسا: ورد في أسد الغابة ترجمة: (عَبْد اللَّهِ بْن أنيس الأسلمي) [5]. على أنّه صحابيّ، بما يعني أنّ أباه أنيسًا، لديه مظِنة عدم الرواية.

الخلاصة: ثبت لأنيس حديثٌ أورده ابن عبدالبرّ في الإستيعاب. ولم أجد الحديث الذي أشار إليه ابنُ الأثير عند أبي نعيم ولا عند ابن منده. وهو في الإستيعاب فقط، وهنا تنبيه: تم تتبع عدة كتب، منها: فيض القدير والجامع الصغير، وغيرها فوجد أنها توعز الحديثَ لابن منده كما ذكر ابن الأثير في أسد الغابة. فلعله من الجزء المنخرم من تاريخ ابن منده. والله أعلم.

ثالثا: جاء في الإصابة:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (296). رقم الترجمة: (75).
2 - ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (1266)
3 - ابن عبدالبر، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (95)
4 - ابن الأثير، أسد الغابة: (268).
5 - المصدر السابق: (2823).

(أَيْمَن بْن خُرَيْمٍ بن الأخرم بن شدّاد بن عمرو بن فاتك، ...، الأسديّ.

قال المبرد في «الكامل»: له صـــحبة، ...، وقال ابن عبد البرّ: أســـلم يوم الفتح، وهو غلام يفعة، وقال ابن السّكن: يقال له صحبة. وأخرج له التّرمذيّ حديثا عن النبي ﷺ، واستغربه،

وقال: لا نعرف لأَيْمَنَ بْنِ خُرَيْمٍ سماعا من النبي ﷺ. ولم يقف ابن عبد البر على هذا الحديث، فقال: قال الدّارقطنيّ: روى أيمن عن النبيّ ﷺ، وأما أنا فما وجدت له رواية إلا عن أبيه وعمّه)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: يعدّ أَيْمَنُ بْنِ خُرَيْمٍ من المختلف في صحبتهم. وأيضًا من الذين يثبت له رواية.

ثانيا: نفى الرواية عن أيمن، ابنُ عبدالبرّ القائل: (وأما أنا فما وجدت له رواية إلا عن أبيه وعمّه). ومع أنّ الحافظ ابن حجر أشار في ترجمته بوجود رواية، إلا أنّ الدراسة بيّنت ذلك.

ثالثا: روي عن أَيْمَنَ بْنِ خُرَيْمٍ حديثا في المســند من طريقِ فاتِك: (...، عَنْ فَاتِكِ بْنِ فَضَـالَةَ، عَنْ أَيْمَنَ بْنِ خُرَيْمٍ، قَالَ: قَامَ رَسُـولُ اللهِ ﷺ خَطِيبًا، فَقَالَ: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ، عَدَلَتْ شَـهَادَةُ الزُّورِ إِشْـرَاكًا بِاللهِ " ثَلَاثًا، ثُمَّ قَرَأَ: {فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ} [الحج: 30])[2].

رابعا: جاء في الإصابة:

(السّائب بن أبي حبيش بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشيّ الأسديّ أخو فاطمة.

ذكره العسكريّ، وقال: لا أعلم له رواية.

وقال ابن ســعد، في الطّبقة الرابعة ممن أســلم يوم الفتح: أُمّه أمُ جميل بنت الفاكه بن المغيرة المخزوميّة، وتزوّج عاتكة بنت الأسـود بن المطلب، فولد له منها عبداللَّه ورقيّة، وأسـلم يوم الفتح، وأطعمه رسول ﷺ، بخيبر ثلاثين وسقا، ولا أعلمه روى عن النبيّ ﷺ، شيئا، وكانت له سن عالية، وله بالمدينة دار كبيرة، ومات في زمن معاوية بالمدينة.

وقال أبو عمر: هو الّذي قال فيه عمر: ذاك رجل لا أعلم فيه عيبًا بخلاف غيره. وقد روي أن عمر قال ذلك في ولده عبداللَّه بن الســائب، وكان شــريفا وســيطا أيضــا، والأثبت أنه قاله في السّـائب وهو أخو فاطمة المسـتحاضـة. روى عنه سـليمان بن يسـار وغيره. وقال ابن منده: روى عنه سـليمان بن يسـار أنّ النبيّﷺ، قال له: "يا ابن أبي حبيش". رواه الواقديّ ولم يزد ابن منده في ترجمته على ذلك)[3].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (393). رقم الترجمة: (76).

2 - أحمد، مسند الإمام أحمد: (17603). قال محقق المسند: إسناده ضعيف.

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3066). رقم الترجمة: (77).

دراسة الترجمة:

أ- خالف ابنُ حجر ما قاله العسكريَّ: "لا أعلم له رواية". ووافق ابنَ سعد في أنه أخو فاطمة بنت أبي حبيش.

ب- الذي قال فيه عمر هو: عبدالله بن السائب[1]، وهذا يؤكد صحبة أبيه السائب.

ت- أشار ابنُ حجر من أنّ الواقديّ أورد لصاحب الترجمة حديثا.

ث- ذكر ابن منده أن الواقدي في التاريخ والمغازي روى عنه حديثًا ولم أقف على الحديث عند الواقديّ، لكن ابن منده قال: معرفة الصحابة:

(السائب بن أبي حبيش الأسديّ: قال له النبيﷺ: يا ابن أبي حبيش.

روى عنه: سليمان بن يسار. روى حديثه: محمد بن عمر المدني)[2].

ج- أخرج الحديث المشار إليه، البيهقيُّ في دلائل النبوة، بسنده: (...، كَانَ السَّائِبُ بْنُ أَبِي حُبَيْشٍ يُحَدِّثُ فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ، يَقُولُ: «وَاللهِ مَا أَسَرَنِي أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالَ: فَمَنْ؟ فَيَقُولُ: لَمَّا انْهَزَمَتْ قُرَيْشٌ انْهَزَمْتُ مَعَهَا فَيُدْرِكُنِي رَجُلٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ عَلَى فَرَسٍ أَبْيَضَ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ فَأَوْثَقَنِي رِبَاطًا، وَجَاءَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ فَوَجَدَنِي مَرْبُوطًا، وَكَانَ عَبْدُالرَّحْمَنِ يُنَادِي فِي الْعَسْكَرِ مَنْ أَسَرَ هَذَا فَلَيْسَ يَزْعُمُ أَحَدٌ أَنَّهُ أَسَرَنِي حَتَّى انْتُهِيَ بِي إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِﷺ: **يا بن أَبِي حُبَيْشٍ مَنْ أَسَرَكَ؟** فَقُلْتُ: لَا أَعْرِفُهُ، وَكَرِهْتُ أَنْ أُخْبِرَهُ بِالَّذِي رَأَيْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **أَسَرَكَ مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، اذْهَبْ يا بن عَوْفٍ بِأَسِيرِكَ**، فَذَهَبَ بِي عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عوف، فقال: السائب: ما زالت تِلْكَ الْكَلِمَةُ أَحْفَظُهَا، وَتَأَخَّرَ إِسْلَامِي حَتَّى كَانَ مِنْ أَمْرِي مَا كَانَ)[3].

الخلاصة: رأي ابن حجر بصاحب الترجمة: والأثبت أنه قاله في السّائب وهو أخو فاطمة المستحاضة، والأكثر تفصيلا في ترجمته كان ابن سعد، مع الإشارة أن ابن منده لم يزد في ترجمته.

خامسا: جاء في الإصابة:

(عبد الله بن سراقة: ...، وقال ابن حبّان: له صحبة.

---

1 - انظر: عمر بن شبة بن عبيدة بن ريطة النميريّ (ت: 262هـ)، تاريخ المدينة لابن شبة: (3/ 797)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، جدة: 1399 هـ.

2 - ابن منده، معرفة الصحابة: (757/1).

3 - **البيهقيّ**، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت: 458هـ)، **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**: (60/3)، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى: 1405هـ.
قال محقق دلائل النبوة: أخرجه الواقدي: (1/ 79). كما نقله ابن كثير في البداية والنهاية: (3/ 281)، والسيوطي في الخصائص الكبرى: (1/ 202) عن الواقدي والبيهقي، والصالحي في السيرة الشامية (64/4) عن المصنف.

وقال ابن سعد، وأبو معشر: لم يشهد بدرا، وزاد ابن سعد: شهد أحدا وما بعدها، وليست له رواية ولا عقب)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: عبدالله بن سراقة، قيل فيه: "ليست له رواية". ويثبت له صحبة.

ثانيا: له رواية عن أبي عبيدة: (حَدَّثَنَا عَفَّانُ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ، قَالا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، أَخْبَرَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ، عن عبدِ الله بن سُراقة عن أبي عُبيدةَ بن الجراح، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: "إنه لم يَكُنْ نبيٌّ بعدَ نوحٍ إلا وقد أنذَرَ الدَّجَّال قومَه، وإني أُنذِرُكُموه")[2].

ثالثا: لم تقف الدراسة على حديث مرفوع من غير واسطة لعبدالله بن سراقة.

المطلب الثاني: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يُعرف له رواية" وسكت عنهم ابن حجر وناقشتهم الدراسة

أولا: جاء في الإصابة:

(الحجاج الباهلي: روى عن ابن مسعود حديثا، ووقع في السند ما يدل على أن له صحبة....، وقال ابن السّكن: لم أجد له رواية عن النبيّ ﷺ)[3].

التعليق:

مرّت دراسة ترجمة الحجاج الباهليّ، سوى أنّ الإشارة هنا إلى إثبات رواية له، وهي ما مرّ –أيضا – بإيراده مما روى الطبرانيّ في الكبير: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، ثنا غُنْدَرٌ، عَنْ شُعْبَةَ قَالَ: سَمِعْتُ الْحَجَّاجَ بْنَ الْحَجَّاجِ الْبَاهِلِيَّ يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَتْ لَهُ صُحْبَةٌ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أُرَاهُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، أَمَرَهُمْ بِالْإِبْرَادِ بِالظُّهْرِ؛ فَإِنَّ الْحَرَّ مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ)[4].

ثانيا: جاء في الإصابة:

(الربيع بن زياد بن أنس بن الديان بن قطن الحارثي. قال أبو عمر: له صحبة، ولا أعرف له رواية. كذا قال)[5].

دراسة الترجمة:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4722). رقم الترجمة: (78).

2 - أحمد، المسند: (1693)، وأبو داود، السنن: (29 - باب في الدَّجَّال: 4756) وغيرهما، قال محققه: (إسناده ضعيف، عبد الله بن سراقة لم يرو عنه غير عبد الله بن شقيق، وقال البخاري: لا يعرف له سماع من أبي عبيدة).

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1632).

4 - الطبرانيّ، المعجم الكبير: (9793).

5 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (2583). رقم الترجمة: (79)

أولا: نقي الرواية عنه في المرفوع صحيح.

ثانيا: للرَّبِيع بْنِ زِيَادٍ قصـــص مع عمر بن الخطاب رضـــي الله عنهما، وله رواية عن عدد من الصحابة، من ذلك:

أ- عند ابن أبي شـيبة: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَـامٌ، عَنْ حَفْصَـةَ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ كَعْبٍ، قَالَ: «وَاللَّهِ مَا اسْتَقَامَ لِعَبْدٍ ثَنَاءٌ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى يَسْتَقِرَّ لَهُ فِي أَهْلِ السَّمَاءِ")(1).

ب- وروى عن حرب بن الحارث: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ الضَّبِّيُّ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، ثنا يَعْلَى بْنُ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ زِيَادٍ، عَنْ حَرْبِ بْنِ الْحَارِثِ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ وَهُوَ يَقُولُ: "قَدْ أَمَرْنَا لِلنِّسَـاءِ بِوَرْسٍ وإِبَرٍ، فَأَمَّا الْوَرْسُ فَأَتَاهُنَّ مِنَ الْيَمَنِ، وَأَمَّا الْإِبَرُ فَأُخِذَ مِنْ نَاسٍ مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ مِمَّا عَلَيْهِمْ مِنَ الْجِزْيَةِ"، فَقُلْتُ لِلرَّبِيعِ أَوْ قِيلَ لَهُ أَوْ سَمِعَهُ الرَّبِيعُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: نَعَمْ)(2).

الخلاصة:

تثبت صـحبة الربيع بن زياد لكونه أميرًا على عهد عمر بن الخطاب، كما جاء في أخبار فتح سجستان وأن فاتحها الربيع: (3). وأنّ له قصص شواهد مع عمر رضي الله عنهما.

ثالثا: جاء في الإصابة:

(عبداللَّه بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي، ابن عمّ النبيّﷺ كان اسمه عبد شمس فغيّره النبيّ ﷺ، قاله مصـعب الزبيري. قال: ومات عبداللَّه بالصّـفراء، فدفنه النبي ﷺ، وكفنه في قميصـه. وذكره الطّبرانيّ في «الصـحابة»، وساق من طريق عبداللَّه بن الحارث بن نوفل بن عبد شمس بن الحارث: "خرج من مكة قبل الفتح مهاجرا، فقدم المدينة، فسماه النبي ﷺ، عبداللَّه، وخرج معه في غزاة، فمات بالصفراء". وهكذا ذكره ابن سعد والبغوي عنه.

وقال الدّارقطنيّ في: كتاب الإخوة: لا عقب له ولا رواية، وكذا قال قبلَه شيخُه البغوي)(4).

دراسة الترجمة:

أولا: تثبت الصحبة لعبدالله بن الحارث، وقد نفى عنه الرواية: البغويّ ثمّ الدارقطنيّ.

ثانيا: جاء في أسد الغابة ما يقول بوفاته في عهد النبيّ، بإضـافة قصـة في ذلك، تدلّ على استحالة أن يكون له رواية: (عَبْد اللَّهِ بْن الحارث بْن عبد المطلب بن هاشم وهو ابن عم رَسُول اللَّهِ ﷺ، كان

---

1 - ابن أبي شيبة، المصنف: (26508).
2 - الطبرانيّ، المعجم الكبير: (3566).
3 - انظر: مقدمة تحقيق سـنن أبي داود. وفيها: (خليفة بن خياط في "تاريخه" ص 164، والبُلاذري في "فتوح البلدان" ص 385، وابن حبان في "السيرة النبوية وأخبار الخلفاء" ص 507، وابن حزم في "جوامع السيره" ص 348، والذهبي في "دول الإسلام" ص 22).
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4621). رقم الترجمة: (80).

اسمه عبد شمس فسماه رَسُول اللَّهِ ﷺعَبْد اللَّهِ، مات بالصفراء في حياة رَسُول اللَّهِﷺ فدفنه رَسُول اللَّهِ ﷺ، في قميصه، وقال: "هذا سَعِيدٌ أدركته سعادة ")[1].

ثالثا: جاء في مسند البزار ما يشير إلى أنه مات بعد عهد النبوة، حيث إنه يروي حديثا وواقعة: (...،الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ، قَالَ: نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ، بِالرَّصَافَةِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ: "آخِرُ صَلَاةٍ صَلَّاهَا بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، الْمَغْرِبُ فَقَرَأَ فِي الرَّكْعَةِ الْأُولَى سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَفِي الثَّانِيَةِ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ". وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِهَذَا اللَّفْظِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، إِلَّا الْحَجَّاجُ بْنُ نُصَيْرٍ)[2].

رابعا: في جامع المسانيد: (عَبْدُ اللهِ بْنُ الحارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: روى الطبرانى عن الواقدى: أن عبد الله بن الحارث بن عبد المطلب توفى سنة أربع وثمانين)[3]. وهذا الرأي في وفاة عبدالله بن الحارث، فيه مشكل، ويكاد أن يكون في خبر وفاته تناقضا، والله أعلم.

خامسا: جاء في الأحاديث المختارة للضياء المقدسيّ ما يعضد وجود رواية البزار، لأنه من طريق آخر، وفيها ما يشعر برواية المرفوع: (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ...، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ يَمُرُّ بِنَا فَيَقُول: إن رَسُول الله قَالَ: أَطْعِمُوا الطَّعَامَ وَأَفْشُوا السَّلامَ تُورَثُوا الْجَنَّاتِ)[4].

سادسا: أورد في جامع المسانيد، حديثا على أنه من رواية عبدالله بن الحارث، فقال: (ثم قال الطبرانى: حدثنا محمد بن معاذ الحلبى، حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا الربيع بن مسلم، عن محمد بن زياد، قال: كان عبدالله بن الحارث يمر بنا، فيقول: إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال: "أَطْعِمُوا الطَّعَامَ وَأَفْشُوا السَّلامَ تُورَثُوا الْجِنَانَ")[5]. لكنني وجدته في الطبرانيّ: (385). من رواية عبدالله بن سلام. كما أنه لم تقف الدراسة على ذكر لعبدالله بن الحارث بن عبد المطلب في المعجم الكبير للطبرانيّ، مع كثر الروايات وذكر عبدالله بن الحارث بن نوفل.

رابعا: جاء في الإصابة:

---

1 - ابن الأثير، أسد الغابة: (2878).

2 - البزار، مسند البزار: (2174).

3 - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن: (960).

4 - المقدسيّ، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد (ت: 643هـ)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما

5 - ابن كثير، جامع المسانيد: (6248).

(أنيف بن جشم بن عوذ الله بن تيم بن إراش بن عامر بن حميلة القضاعيّ حليف الأنصار. ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرا، قال ابن منده: ليست له رواية)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: تابعَ ابن منده ابنَ إسحاق في نفي الرواية.

ثانيا: نقل ابن حجر ما ذكره أبو نعيم في معرفة الصحابة: (أُنَيْفُ بْنُ جُشَمَ ...، حَلِيفُ الْأَنْصَارِ، شَهِدَ بَدْرًا، قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: لَا رِوَايَةَ لَهُ)[2].

ثمّ أورد عن ابن إسحاق أنّ أُنيفًا ممن شهد بدرًا.

ثالثا: مع أنّ ابنَ منده قال ما قال به ابن إسحاق، فيما نقله عنه، وعنه أبو نعيم نقل كما مرّ آنفا، إلا أنّ ابن منده، أورد حديثا فيه رواية لأنيف، ففي معرفة الصحابة لابن منده:

(بعجة بن زيد الجذامي. ...، عن معروف بن طريف، قال: حدثتني عمتي ظبية بنت عمرو بن حزابة، عن بهيسة مولاة لهم، قالت: خرج رفاعة وبعجة ابنا زيد، وحيان وأنيف ابنا ملة في اثني عشر رجلا إلى رسول الله ﷺ، فلما رجعوا قلنا لأنيف: ما أمركم النبيّﷺ؟ فقال: أمرنا أن نضجع الشاة على شقها الأيسر، ثم نذبحها، ونتوجه للقبلة، ونسمي الله ونذبح. هذا حديث غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه)[3].

رابعا: كأنّ أبا نعيم بعد أن نقل كلام ابن منده، أورد من طريقه إلى معروف بن طريف، وأورد نفس الحديث الذي فيه رواية لأُنيف، وفيه: (حُدِّثْنَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ نَافِعٍ الْخُزَاعِيِّ، ثنا أَبُو بِشْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمَّادٍ الدُّولَابِيُّ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سُوَيْدٍ، ثنا مَعْرُوفُ بْنُ طَرِيفٍ، قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَمَّتِي طَيْبَةُ بِنْتُ عَمْرِو بْنِ حُزَابَةَ، عَنْ بُهَيَّةَ، مَوْلَاةٍ لَهُمْ، قَالَتْ:"خَرَجَ رِفَاعَةُ وَبَعْجَةُ ابْنَا زَيْدٍ، وَحَيَّانُ، وَأُنَيْفٌ ابْنَا مُلَّةَ فِي اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعُوا قُلْنَا لِأُنَيْفٍ: مَا أَمَرَكُمُ النَّبِيُّ ﷺ؟. قَالَ: أَمَرَنَا أَنْ نُضْجِعَ الشَّاةَ عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ، ثُمَّ نَذْبَحَهَا، وَنَتَوَجَّهَ الْقِبْلَةَ، وَنَذْبَحَ وَنُهَرِيقَ دَمَهَا، وَنَأْكُلَهَا، ثُمَّ نَحْمَدَ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ"[4].

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (301). رقم الترجمة: (81).
2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (1072).
3 - ابن منده، معرفة الصحابة: (310/1).
4 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (1072) المصدر السابق نفسه.

خامسا: لم تقف الدراسة أين قال ابنُ منده عن أنيف: لا رواية له، فليس لأنيف ترجمة عنده، ولعله مما سقط من كتابه، ولكن ذكره في ترجمة أخيه: (حيان بن ملة الأنصاريّ، أخو أنيف، له صحبة، عداده في أهل فلسطين...)[1]. ثمّ ذكر الحديث عن أنيف، وفيه: (أخبرنا أن نضجع الشاة...).

سادسًا: مما يؤكد أنّ لأنيف رواية، وجدت بعد التتبع، أنّ ابنَ الأثير أورده باسم: أُنيف بن ملّة، أي كما جاءت نسبته في الرواية، ثمّ أورد له الحديث المذكور آنفا عند الطبرانيّ، كما أشار ابنُ الأثير إلى أنّ الحديث ذكره ابنُ منده، وأبو نعيم، فقال: (أنيف بْن ملة اليمامي أخو حيان.

قدم عَلَى رَسُــول اللَّهِ ﷺ هو، وأخوه حيان ابنا ملة، ورفاعة، وبعجة ابنا زيد في اثني عشــر رجلا في وفد أهل اليمامة، فلما رجعوا سأل أنيفًا قومه: ما أمركم النَّبِيّ ﷺ؟. قال: أَمرَنا أن نضجع الشــاة عَلَى شقها الأيسر، ثم نذبحها، ونتوجه إِلَى القبلة، ونذبح ونهريق دمها، ونأكلها ثم نحمد اللَّه عَزَّ وَجَلَّ. ابن منده، وَأَبُو نعيم)[2].

الخلاصة: أنّ أُنيفَ بنَ جشم، هو ابن ملّة، وأنّ له رواية واحدة.

رابعا: جاء في الإصابة:

(معمر بن حزم بن يزيد بن لوذان ...، غنم بن مالك بن النجار الأنصـــاريّ. جد أبي طوالة عبداللَّه بن عبدالرحمن بن حزم قاضي المدينة. قالوا: وهو أخو عمرو بن حزم الصحابي المشهور، وهو أحد العشــرة الذين بعثهم عمر مع أبي موســى إلى البصــرة. وقال ابن السّــكن: له صــحبة، ولأخويه عمر وعمارة، ولا رواية لمعمر هذا. وذكر ابن سعد أنه شهد بيعة الرضوان وما بعدها، ونقل ذلك البغويّ عن محمد بن سعد، وقال: أحسبه أصغر من عمرو بن حزم)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: نقل الحافظ ابنُ حجر عن ابن السكن، أنّه لا رواية لمعمر.

ثانيا: بعد البحث، تبيّن أنّ للصحابيّ معمر بن حزم روايتين، عند الطبرانيّ وابن عساكر كالآتي:

أ- الطبرانيّ: (...، عَنْ عَبْـدِاللهِ بْنِ عَبْـدِالرَّحْمَنِ الْحَزْمِيِّ، عَنْ أَبِيـهِ، عَنْ جَـدِّهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَـارِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِﷺ، وَالْحَسَـنُ وَالْحُسَـيْنُ رَضِـيَ اللهُ عَنْهُمَا يَلْعَبَانِ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَفِي حِجْرِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُـــولَ اللهِ أَتُحِبُّهُمَا؟، قَالَ: "وَكَيْفَ لَا أُحِبُّهُمَا وَهُمَا رَيْحَانَتَايَ مِنَ الدُّنْيَا أَشُمُّهُمَا")[4].

---

1 - ابن منده، معرفة الصحابة: (410/1).
2 - ابن الأثير، أسد الغابة: (277).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (8165). رقم الترجمة: (82).
4 - الطبرانيّ، المعجم الكبير: (3990).

ب- بيّن ابنُ عساكر في تاريخه مَن يكون جدَّ عبدالله بن عبدالرحمن الحزميّ، فقال بسنده: (...، عن عبدالله بن عبدالرحمن الحزمي عن أبيه عن جده، يعني: معمرَ بن حزم، عن أبي أيوب الأنصاري قال دخلت على رسول الله ﷺ، والحسن والحسين يلعبان بين يديه،... الحديث)[1].

المبحث الثالث: استدراكات الحافظ ابن حجر على تراجم صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"

يعدّ الإمام الحافظ ابن حجر موسوعيًّا، ومن موسوعيته: استدراكه على الذين كتبوا في الصحابة، ففضلا عن المشهورين منهم، فهو يستدرك على جعفر بن محمد المستغفريّ: (ت: 432)، صاحب كتاب: "معرفة الصحابة". والأندلسيّ محمد بن وضاح بن بزيع: (ت: 287).

وقد تخلل هذه الدراسة العديد من التراجم التي كان لابن حجر رأيٌ فيها، يُعدُّ استدراكا على مَن سبقه، وهذا أمر مألوف في مقام الحافظ ابن حجر. إلا أنّ الدراسة قد تستدعي إلقاء الضوء على تلك الاستدراكات بعنوان مستقلّ، لتوضيح أهمية هذا الجانب ضمن كتاب الإصابة في تمييز الصحابة.

ومعنى: "الاستدراك" من خلال كتب علم الحديث، بما قاله أبو شهبة في الوسيط:

(أن يتتبع إمام من الأئمة إماما آخر في أحاديث فاتته ولم يذكرها في كتابه، وهي على شرطه، أخرج عن رواتها في كتابه أو عن مثلهم فيحصي المستدرِك -بكسر الراء- هذه الأحاديث المتروكة ويذكرها في كتاب يسمى: "المستدرَك" -بفتح الراء- غالبا أو ما في هذا المعنى)[2].

فالإستدراك يكون منشرطا، فليس كلّ ما فات صاحب الكتاب الأول، يستدرك عليه فيه، وبيان هذه الاستدراكات، بما ستناسب وهذه الدراسة، بأمور تأتي موجزة على النحو الآتي:

المطلب الأول: من قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" ولم يُثبت ابنُ حجرَ لهم الصحبة:

إنّ ما وقفت عليه هذه الدراسة، مما يعدّ استدراكا من ابن حجر، على أسماء أُدرجت في كتب الصحابة، وهو أدرجها أيضا، حيث تتضمن هذه الاستدراكات أمورا، أهمها:

أ- أنّهم يدرجون بعض الأسماء بين الصحابة مما قد يشتبه عليهم أحيانا، وأحيانا أخرى يكون مما قد اشتبه على آخرين كمن يورد الاسم في رواية أو حادثة ما، فيوردونها لدراسته وبيان أمره.

ب- أنّ مَن لم تثبت له صحبة قد يكون تابعيًّا وقد لا يكون مسلمًا.

---

1 - ابن عساكر، تاريخ دمشق: (130/14).
2 - أبو شُهبة،محمد بن محمد، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: (239/1)، الناشر: دار الفكر العربي. بدون.

ت- ليس بالضـرورة أن يكون الاستدراك على المجموع من الأقوال، فذلك قليل، بل لا بدّ أن يكون هناك قائل برأيٍ، فيرجحه ابنُ حجر على قول المخالف له.
ث- أنّ هذه التراجم لن تأخذ كلها دراسة لها هنا، وسيكتفي الباحث بسردها فحسب.

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(سنان بن سلمة:

أورده ابن شاهين، وأورد له حديثين من رواية سلمة بن جنادة، عنه، وأفرده عن سنان بن المحبّق، وهو وهم.

وسنان له رؤية لا سماع، وقد خبط فيه أبو عمر، فقال: سنان بن سلمة الأسلميّ بصري.

روى عنه قتادة، ومعاذ بن سعد، في حديثه اضطراب. قلت: فوهم في نسبه، وإنما هو هذلي.

وقد بيّن البغويّ سـبب الوهم، وأن بعض الرواة توهم صـحبته من إرسـال الحديث، فأخرج من طريق ابن أبي ليلى، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن معاذ بن سعد، عن سنان بن سلمة- أنّ النبي ﷺ بعث ببدنتين مع رجل ... الحديث.

قال: ورواه ابن جريج، عن عبد الكريم، عن معاذ بن سعد، عن سنان بن سلمة، عن أبيه، وكانت له صحبة، فذكره. وهذا هو الصواب)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: قال ابن حجر: "وسنان له رؤية لا سماع" وهو ملخص حال سنان.

ثانيا: الحديث الذي أشـار إليه ابن حجر، بقوله: " أنّ النبي ﷺ بعث ببدنتين مع رجل ... الحديث"، أورده في المسند: (.., عنْ قَتَادَةَ، عَنِ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ ذُؤَيْبًا أَبَا قَبِيصَـةَ، حَدَّثَهُ: أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ بِالْبُدْنِ فَيَقُولُ: " **إِنْ عَطِبَ مِنْهَا شَـيْءٌ، فَخَشِيتَ عَلَيْهِ، فَانْحَرْهَا، وَاغْمِسْ نَعْلَهَا فِي دَمِهَا، وَاضْرِبْ صَفْحَتَهَا، وَلَا تَأْكُلْ مِنْهَا أَنْتَ وَلَا أَحَدٌ مِنْ رُفْقَتِكَ** ")[2].

ثالثا: ما تعقب به ابنُ حجر على ابن شـاهين في جعل ابن سـنان وابن المحبّق اثنان، وهو واحد، يبينه رواية لسنان بن سلمة، عند أحمد بسنده، وفيها أنه هذليّ، ففي المسند: (...، سَمِعْتُ سِنَانَ بْنَ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ الْهُذَلِيَّ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **"مَنْ كَانَتْ لَهُ حَمُولَةٌ تَأْوِي إِلَى شِبَعٍ فَلْيَصُمْ رَمَضَانَ حَيْثُ أَدْرَكَهُ"**)[3].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3818). رقم الترجمة: (83).
2 - ابن حنبل، مسند الإمام أحمد: (17974). وهو حديث صحيح –إن شاء الله تعالى-.
3 - ابن حنبل، مسند الإمام أحمد: (15912). وهو حديث ضعيف لجهالة حبيب، أحد رواة، وهو طريق مختلف عن التي ذكرها البغويّ عن لبن أبي المخارق.

رابعا: لعلّ رواية أحمد أنّ قتادة يروي عن سنان عن ابن عباس عن قبيصة، أوهمتْ الإرسالَ لأنّ سنانا صحابيّ على اعتبار أن الآخرين –ابن عباس وقبيصة- صحابين. والله أعلى وأعلم.
خامسًا: قول ابن حجر: " وهذا هو الصواب". أي: أنّ سنانا ليس صحابيًّا خلافا لمن أثبت صحبته.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(الأسود بن عبد الأسد بن هلال المخزوميّ، أخو أبي سلمة.
ذكره أبو موسى عن عَبْدَانَ[1]، وقال: لا يُعرف له رِواية، إلا أنّ ابن عباس ذكره.
وتعقبه ابن الأثير بأن ابن الكلبيّ والزّبير بن بكّار ذكرا أنه قتل يوم بدر كافرا وهو كما قالا)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: ورد في أسد الغابة صاحب الترجمة، هكذا:
(الأسود بْن سفيان بْن عبد الأسد بْن هلال بْن عَبْد اللَّهِ بْن عمر بْن مخزوم القرشي المخزومي أخو هبار بْن سفيان بْن عبد الأسد، وابن أخي أَبِي سلمة.
في صحبته نظر، أخرجه أَبُو عمر، وَأَبُو موسى، إلا أن موسى، قال: أسود بْن عبد الأسد، ولم يذكر سفيان، وقال: قال عبدان: لا تعرف له رواية، إلا أن ابن عباس ذكر اسمه، وهذا ليس بشيء، فإن ابن الكلبي، والزبير بْن بكار، قالا: إن الأسود بْن عبد الأسد قتل ببدر كافرًا، وذكر الزبير: سفيان بْن عبد الأسد، وابنه الأسود)[3].
ثانيا: قول ابنُ حجر: (وتعقبه ابن الأثير)، أيْ تعقَّب عَبْدَانَ، وأما تعقّب ابنُ حجر، فقد جاء موافقا لرأي ابن الأثير، في أنّ صاحب الترجمة ليس صحابيًّا، ولكن بصيغة الجزم، أما ابن الأثير، فاكتفى بقوله: في صحبته نظر.
ثالثا: قول عبدان: (إلا أنّ ابن عباس ذكره). أورده أبو نعيم بسنده: (...، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ عَبْدِاللهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: نَظَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، إِلَى أُمِّ حَبِيبِ بِنْتِ الْعَبَّاسِ تَدَبُّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِنْ بَلَغَتْ هَذِهِ وَأَنَا حَيٌّ لَأَتَزَوَّجُهَا". فَقُبِضَ قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ، وَتَزَوَّجَهَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَبْدِ الْأَسَدِ، فَوَلَدَتْ لَهُ: رِزْقَ بْنَ الْأَسْوَدِ، وَلُبَابَةَ بِنْتَ الْأَسْوَدِ، سَمَّتْهَا بِاسْمِ أُمِّهَا أُمِّ الْفَضْلِ)[4].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

---

1 - عبدان: أبو عبدالرحمن عَبْدُاللهِ بنُ عُثْمَانَ بنِ جَبَلَةَ الأَزْدِيُّ.
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (534). رقم الترجمة: (84).
3 - انظر: ابن الأثير، أسد الغابة: (145).
4 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (7902).

(بَذِيمَة والد عليٍّ، ذكر في الصحابة، وهو خطأ نشأ عن سقط في الإسناد.

قال ابن منده: ذكره ابن صاعد في الصحابة، وروى عن أحمد بن منيع، عن أشعث بن عبدالرحمن، عن الوليد بن ثعلبة، عن علي بن بذيمة، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله ﷺ. فذكر حديثا في الدعاء انتهى كلام ابن منده. وذكره أبو نعيم، وقال: هو وهَمٌ، ولم يبيّن وجه الوهَم، وهو سقوط أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود بين علي وأبيه، وإنما الحديث من مسند عبد الله بن مسعود، بيّنه مسعر في روايته عن عليّ بن بذيمة عن أبي عبيدة عن أبيه، أخرجه الحاكم في المستدرك[1].

وبَذِيمة ليس له صحبة ولَا رُؤية ولا رواية، وإنما هو من أبناء الأكاسرة، أسر وهو صغير في قتال الفرس، فوهبه سعد بن أبي وقّاص لجابر بن سمرة، وذلك يوم المدائن. ذكر ذلك ابن سعد في: "الطّبقات")[2].

دراسة الترجمة:

أولا: بذيمة ليس صحابيًّا، وتقرر أنه ليس له رواية، إضافة إلى أنه ليس له صحبة ولا رؤية.

ثانيا: بذيمة ليس صحابيًّا، وهو ما قرره ابن حجر خلافا لمن قال بصحبته متوهما.

ثالثا: أوضح الحافظ ابن حجر سبب الوهم، بقوله: (خطأ نشأ عن سقط في الإسناد). أي: أنه قال عن بذيمة عن ابن مسعود دون ذكر أبي عبيدة ولد عبدالله بن مسعود.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(شبل بن معبد بن عبيد بن الحارث بن عمرو بن علي بن أسلم بن أحمس البجلي الأحمسي.

نسبه الطّبريّ، والعسكريّ وقال: لا يصح له سماع عن النّبي ﷺ.

وقال ابن السّكن: يقال له صحبة، وأمه سميّة والدة أبي بكرة وزياد.

وروى الطّبرانيّ في ترجمته من طريق سليمان التميميّ عن أبي عثمان قال: شهد أبو بكرة، ونافع، وشبل بن معبد على المغيرة، وأنهم نظروا إليه كما ينظرون المرود في المكحلة، فجاء زياد فقال عمر: جاء رجل لا يشهد إلا بحق، فقال: رأيت منظرا قبيحا وابتهارا، ولا أدري ما وراء ذلك، فجلدهم عمر الحدّ.

وروى القصّة مطولة ابن أبي شيبة والطّبري من طريق الزّهري، عن سعيد بن المسيّب، وجاء ذكر شبل بن معبد في حديث آخر وقع في رواية ابن عيينة عن الزّهريّ عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبيه هريرة، وزيد بن خالد، وشبل بن معبد في الأَمَة إذا زَنَتْ.

---

1 - رواه أحمد: (3713) : (حَدَّثَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِﷺ: " لَمَّا وَقَعَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي الْمَعَاصِي، نَهَتْهُمْ عُلَمَاؤُهُمْ، فَلَمْ يَنْتَهُوا، فَجَالَسُوهُم...).

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (802)، ترجمة رقم: (85).

قال ابن معين: أخطأ ابن عيينة في هذا فظنّه شبل بن معبد الّذي شهد على المغيرة.

والصّواب أنه شبل بن حامد، كذا قال سعيد بن أبي مريم عن ابن معين، وحكى عنه ابنُ أبي خيثمة أنه قال: شبل بن معبد أشبه بالصّواب.

قلت: وفيه نظر، فإنه قال في رواية الدّوري عنه: أهل مصر يقولون شبل بن حامد، عن عبدالله بن مالك، وهذا عندي أشبه، قال: وليست لشبل صحبة.

قلت: والحديث عند أصحاب السّنن من طريق ابن عيينة، فقالوا فيه: وشبل، ولم يذكروا أباه. وأخرجه البخاريّ ومسلم فلم يذكرا شبلا.

ورواه النّسائي من طريق آخر عن الزّهري فقال: عن شبل، عن عبدالله بن مالك الأوسيّ. قال النّسائي: هذا هو الصّواب. وحديث ابن عيينة خطأ، وكذا قال البغويّ.

وقال التّرمذيّ: حديث ابن عيينة وهَمٌ، وشبل بن خليد لم يدرك النبيّ ﷺ، وجاء عن ابن عيينة أنه شبل بن حامد، وهو خطأ، إنما هو شبل بن خليد أو ابن خالد.

وغاير ابن حبّان بين شبل بن خليد فذكره في الصّحابة ولم يذكر له رواية، وبين شبل بن حامد فذكره في التّابعين، وقال: إنه يروي عن عبدالله بن مالك الأوسي.

وقال الدّارقطنيّ: يعدّ في التابعين.

وقال أبو عمر: شبل بن معبد البجلي هو الّذي عزل عثمان أبا موسى الأشعريّ على يده، ولا ذكر له في الصّحابة إلا في رواية ابن عيينة، يعني المشار إليها.

وادعى ابن الأثير، أن ابن مندة، وأبا عمر، وأبا أحمد العسكريّ، وأبا نعيم تواردوا على أن شبل بن معبد وشبل بن خليد وشبل بن حامد واحد، كذا قال، وكأنه أراد كونهم أوردوا في كل منهم رواية ابن عيينة المذكورة، وقد أوضحت حاله في شبل بن خليد في القسم الأوّل)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: الذي نفى عن شبل الرواية صراحة هو: العسكريّ، كما جاء هنا في أول ترجمته.

ثانيا: تعدّ هذه الترجمة مادة تحليلية قام بها ابن حجر. وقد تعقب الكثير من الآراء. من ذلك أنه أثبت الرواية لشبل، وميّز بين المتشابه في أسماء: شبل بن حامد، وشبل بن معبد أو ابن خليد.

ثالثا: في هذه الترجمة استدراك، وإثبات لشبل بن حامد والرواية.

رابعا: لم تثبت الصحبة لشبل، مع أنّ البعض أورده في الصحابة. ولم يؤكد ابن حجر على الصحبة، فيما بدا للباحث.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3976). رقم الترجمة: (86).

المطلب الثاني : استدراكات ابن حجر على تراجم صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وقع الوهم في إحد جوانب الترجمة

من اســتدراكات ابن حجر على من ســبقه، أنه يتتبع الوهَمَ الذي يدرك الكثيرين ولا يخلو منه أحد، فالإسـتدراك قد يكون خدمة لمن سـبق، والوَهم قد يعتري من يتعاملون مع متشـابِه العلم، كما في الأسماء التي تعدّ أمرًا يصعب حصر جوانبه، إلا على مَن وفقه الله إليه من أكابر القوم.

كما أنّ الاسـتدراك في الأمثلة الآتية من هذه الدراسـة تكمن في الوهَم، أو مما يقع به النسـاخ، أو غير ذلك مما يأتي بيانه، بالآتي:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(عبداللَّه بن سبرة الهمدانيّ: ذكره ابن أبي خيثمة في الصّحابة،

وقال البغويّ: أحسبه سكن مصر أو الشام، ولا أدري له صحبة أم لا.

وروى ابن أبي خيثمة من طريق محمد بن مهاجر، عن محمد بن سـعد، عن عبد اللَّه بن سـبرة الهمدانيّ، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: " مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ زَمَانَةٌ[1] تَمْنَعُهُ مِمَّا يَصِلُ إِلَيْه الأَصِحَّاءُ بَعْدَ أَنْ يَكُونَ مُسَدَّدًا إلا كانت كفارة لذنوبه وكان عمله بعد تفضلًا ". قال أبو نعيم: عندي أنه الّذي قبله.

قلت: لم يصـب في ذلك، فإن جهينة وهمْدان لا يجتمعان، ولا سـيما ومخرج الحديثين مختلف. وقد قال ابن عبد البر: يقال إنه عبدي من عبد القيس)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: ذكر أبو نعيم للحديث أعلاه سندين مختلفين، هما بالسند الوارد في الترجمة هنا[3]، وآخر مما يلي تلك الترجمة. فلعله لأجل ذلك – والله أعلم- قال ابنُ حجر عن أبي نعيم: (لم يصـــب). أي: بقوله عن صـاحب الترجمة: (مجهول) بقوله: (عندي أنه الّذي قبله). والحديث رواه أكثر من واحد عنه مرفوعا[4].

ثانيا: تكاثرت الروايات عن عبدالله بن سبرة الهمدانيّ عن الشعبيّ، وله حديث عن ابن عمر[5].

ثالثا: أورد أبو نعيم حديثا آخر من طريقين، فقال: (حَدَّثَنَا سُـلَيْمَانُ، ثنا عَبْدَانُ بْنُ أَحْمَدَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ الصَّـــائِغُ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو بْنُ حَمْدَانَ، ثنا الْحَسَـــنُ بْنُ سُـــفْيَانَ، قَالُوا: ثنا مُحَمَّدُ بْنُ بَكَّارٍ الْعَيْشِيُّ، ثنا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ نَسِيبٍ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَبْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ

---

1 - زمانة، أي: مرض مزمن. انظر: معاجم اللغة.
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4720). رقم الترجمة: (87).
3 - ورد في ترجمتين عند أبي نعيم في المعرفة: (4207)، وترجمة تليها: (4208).
4 - رواه ابن أبي خيثمة في تاريخه، ترجمة رقم: (1230)
5 - حديثه عند الطبرانيّ في الكبير، برقم: (13079).

سَمِعَ النَّبِيَّ يَقُولُ: " إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمْ عَنْ ثَلَاثٍ: عَنْ قِيلِ وَقَالَ، وَكَثْرَةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ")[1].

رابعا: أورد الطبرانيّ حديثا، فقال: (...،عَبْدَ اللهِ بْنَ سَبْرَةَ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَبْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لَا صَلَاةَ إِلَّا بِوُضُوءٍ، وَلَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ، وَلَا يُؤْمِنُ بِاللهِ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِي، وَلَمْ يُؤْمِنْ بِي مَنْ لَمْ يَعْرِفْ حَقَّ الْأَنْصَارِ")[2].

الخلاصة:

رأي ابنُ حجر أنّ عبدالله بن سبرة الهمدانيّ صحابيّ، ويضد هذا القول مجيء عدة أحاديث من عدة طرق عنه مرفوعة. كما أنه لا يضرّه روايته عن الصحابة، ولا حتى عن كبار التابعين.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(بُشيْربن كعب العدويّ: قلت: قد قدمت أن ابن عساكر خلطه بآخر يقال له بشير بن كعب شهد اليرموك. ولو كان هذا شهد اليرموك لأدرك كبار الصحابة، لكنا لم نجد له رواية عن أقدم من أبي ذر وأبي الدّرداء، وقيل: إن روايته عنهما مرسلة. واللّه أعلم)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: من ظاهر قول ابن حجر، أنّ بُشير بن كعب بالكاد أن يكون تابعيًّا، فقد أشار إلى أنّ رواية بُشير عن أبي ذرّ: (ت: 32) وعن أبي الدرداء: (ت: 32)، قد تكون مرسلة.

ثانيا: ما قاله ابنُ حجر، من أنّ بُشير روى عن ذينك الصحابيين فقط، على اعتبار أنهما متقدمين في الوفاة، وإلا فقد روى بُشير عن عدد من الصحابة، منهم:

أ- شداد بن أوس (ت: 58): روى عنه حديث سيد الاستغفار، حديثه في البخاريّ وغيره[4].

ب- أبو هريرة: (ت:59): عند أبي داود الطيالسيّ: (إِذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ فَاجْعَلُوهُ سَبْعَةَ أَذْرُعٍ)[5].

ت- عمران بن حصين: (ت: 52): حديث: (اعْمَلُوا فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ)[6].

ثالثا: الحديث الذي أشار إليه ابنُ حجر، هو في مسند أحمد: (...، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ كَعْبٍ الْعَدَوِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ:"هَلْ لَكَ فِي كَنْزٍ مِنْ كَنْزِ الْجَنَّةِ؟ " قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: "لَا حَوْلَ وَلَا

---

1 - أبو نعيم، معرفة الصحابة، ترجمة رقم: (4206).

2 - الطبرانيّ، المعجم الكبير: (755).

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (823). رقم الترجمة: (88).

4 - البخاريّ، صحيح البخاريّ، كتاب الدعوات، بَابٌ: أَفْضَلُ الِاسْتِغْفَارِ: (6306).

5 - **الطيالسيّ**، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود (ت: 204هـ)، **مسند أبي داود الطيالسيّ**: (2678)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م.

6 - **البيهقيّ**، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي، أبو بكر (ت: 458هـ) **القضاء والقدر**: (35)، المحقق: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان - الرياض / السعودية، الطبعة: الأولى، 2000م.

قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ")[1].

الخلاصة: استدرك ابن حجر على من قال بصحبة بُشَير، فقد أشار الحافظ بن حجر من أ نّ بُشير بن كعب تثبت له رواية عن الصحابة المتأخيرن ولا تثبت له صحبة عن كبارهم.

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(قيس جد محمد بن الأشعث. أخرج المستغفري من طريق محمد بن تميم، عن محمد بن الأشعث بن قيس، عن أبيه، عن جدّه، عن النبيّ ﷺ، كذا فيه لم يذكر الحديث. قال ابن الأثير: أظنه الكندي.

قلت: لو كان كذلك لم يكن له صحبة ولا رواية، لأنه مات في الجاهلية)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: الاستدراك هنا على المستغفريّ، وقد استعجب واستبعد ابنُ حجرأن يكون لمحمد بن الأشعث عن أبيه الأشعث عن جده قيس رواية.

ثانيا: الحديث الذي أشار إليه المستغفريّ ولم يذكره، ولم يتتبعه ابنُ حجر، رواه النسائيّ: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَشْعَثِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ عَبْدُاللَّهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: **"إِذَا اخْتَلَفَ الْبَيِّعَانِ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا بَيِّنَةٌ فَهُوَ مَا يَقُولُ: رَبُّ السِّلْعَةِ أَوْ يَتْرُكَا")**[3].

ثالثا: أورد الإمام الذهبيّ سيرة مطولة للأشعث. أما قيس فليس له ذكر عند أحد. والله أعلم.

الخلاصة: يتبيّن الآتي:

أ- الرواي للحديث عبدالرحمن بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جدّه، وليس كما ذكر المستغفريّ.

ب- الراوي للحديث الأشعث عن ابن مسعود.

ت- إنّ استدراك ابن حجر على المستغفريّ وجيه. وأبانت الدراسة عن وجه الإشكال فيه.

ث- قيس حتما أنه ليس صحابيًّا، وذلك من خلال سيرة الأشعث[4] ولده حيث ارتدّ بعد وفاة النبيّ ﷺ، ثمّ عاد إلى الإسلام.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

---

1 - ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، برقم: (21349).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (7280). رقم الترجمة: (89).
3 - النسائي، سنن النسائيّ، كتاب البيوع، بابٌ: اخْتِلَافُ الْمُتَبَايِعَيْنِ فِي الثَّمَنِ: (4648)
4 - انظر: الذهبيّ، سير أعلام النبلاء: (492/2)

(طارق بن أحمر: ذكره ابن قانع، وأخرج من طريق ابن علاثة، عن أخيه عثمان، عن طارق بن أحمر، قال: رأيت مع رسول الله ﷺ، كتابا: "من محمّد رسول الله: لا تبيعوا الثّمرة حتّى تينع". قلت: وطارق ذكره ابن أبي حاتم وابن حبّان وغيرهما في التّابعين، ولم يذكروا له رواية، إلا عن ابن عمر، فالله أعلم.

وكذا ذكر الدّارقطنيّ أنه إنما روى عن ابن عمر. فالله أعلم.

وأظن قوله: مع رسول الله. غلط، وإنما كانت مع صحابيّ)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: نفى ابنُ حجر الرواية مرفوعة عن طارق بن أحمر.

ثانيا: وافقت ترجمة الإصابة ما جاء في أسد الغابة.

ثالثا: الذي قاله ابن حجر هو الصواب: من أنّ طارق بن أحمر رأى الكتاب مع صحابيّ.

رابعا: أصل الحديث في الصحيحين، ولفظ البخاريّ: (لاَ تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ، وَلاَ تَبِيعُوا الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ)[2].

المثال الخامس: جاء في الإصابة:

(إسماعيل بن أبي حكيم المزني، ثم أحد بني فضيل.

أورده ابن منده، وقال: أخرجه البخاريّ في «الأفراد»، ولا أعرف له صحبة ولا رواية.

ثم أخرج من طريق محمد بن إسماعيل الجعفريّ، عن عبد الله بن سلمة، عن ابن شهاب، عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إنّ الله ليسمع قراءة «لم يكن» فيقول: أبشر عبدي».

وقال أبو نعيم: لم يذكر أحد من الأئمة إسماعيل في الصّحابة، وهو عندي إسناد منقطع.

قلت: وهو وهَمٌ. والصواب إسماعيل بن أبي حكيم المدني، عن أحد بني فضيل، فوقع فيه تصحيف في المدني إلى المزني، وفي عن إلى ثم، وهو تابعيّ معروف من مشايخ يحيى بن سعيد الأنصاري في الموطأ، ولا مانع أن يروي له عن الزّهري أيضا)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: استدرك ابنُ حجر، فضبط اسم صاحب الترجمة على أنه: المدنيّ، وليس المزنيّ.

ثانيا: تبيّن أنّ صاحب الترجمة تابعيّ وليس صحابيًّا. فهو يروي عن الصحابة بواسطة.

ثالثا: فصّل ابنُ سعد فيه، فقال: (إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ مَوْلًى لِبَنِي عَدِيِّ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيٍّ , مَنْ لَا يُعْرَفُ وَلَاؤُهُمْ وَلَا نَسَبُهُمْ إِلَى وَلَاءِ آلِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ , وَكَانَ كَاتِبًا

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4240). رقم الترجمة: (90).
2 - متفق عليه: البخاري: (2183)، ومسلم: (52- 1534).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (528). رقم الترجمة: (91).

لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ , وَتُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَمِائَةٍ , وَكَانَ قَلِيلَ الْحَدِيثِ)[1].

المثال السادس: جاء في الإصابة:

(سعيد بن الحارث بن الخزرج. ذكره أبو عمر في أوّل من اسمه سعيد، فساق من طريق ابن وضّاح عن ابن أبي شيبة، عن الحسن بن موسى، عن اللّيث بإسناده عن أسامة، قال: أردفه النبيّ ﷺ وراءه يعود سعد بن عبادة، وسعيد بن الحارث بن الخزرج ... الحديث.

وهذا يقال: إن ابن وضّاح وهَمَ فيه، وقد حدّث غيره عن ابن أبي شيبة على الصّواب، فقال: يعود سعد بن عبادة في بني الحارث بن الخزرج، وهكذا أخرجه الشّيخان وغيرهما من طريق اللّيث، وهكذا رواه ابن يونس، وسعيد بن عبد العزيز، وشعيب بن أبي حمزة، ومَعمَر عن الزّهري)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: استدرك ابنُ حجر على أبي نعيم، ما نقله من رواية محمد بن وضاح، وأشار إلى الوهم فيها.
ثانيا: يوضح الإشكال ويبيّن الصواب، حينما نجمع بين الترجمتين اللتين سببتا الإشكال، وقد أوردهما الإمام الذهبيّ في السير، وفي التاريخ:

الأولى: (سعيد بْن الحارث بْن قيس بْن عدي القرشي السهمي، (ت: 15 هـ). هو وإخوته؛ الحجاج، ومعبد، وتميم، وأبو قيس، وعبد الله، والسائب، كلهم من مهاجرة الحبشة، ذكرهم ابن سعد، استشهد أكثرهم يوم اليرموك ويوم أجنادين رضي الله عنهم)[3].

الثانية: (سَعِيدُ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى الأَنْصَارِيُّ. (ت: 121 - 130 هـ)، قَاضِي الْمَدِينَةِ. رَوَى عَنْ: أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عُمَرَ، وَغَيْرِهِمْ.

وَعَنْهُ: زَيْدُ بْنُ أَبِي أُنَيْسَةَ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَعُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، وَفُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَآخَرُونَ. مات فِي حدود عشرين ومائة)[4].

الخلاصة:

وهِم من أدخل سعيد بن الحارث بن المعلّى في الصحابة. فقد قال الذهبيّ: (ذَكَرَهُ الحَاكِمُ فِي الصَّحَابَةِ مِنْ صَحِيْحِهِ وَمَا رَأَيْتُ مَنْ ذَكَرَهُ غيره) [5]. وضعّف الذهبيُّ هذه الرواية الوحيدة لسعيد، والتي أوردها الحاكم فقط. والله أعلم.

---

1 - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ترجمة رقم: (213).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3770). رقم الترجمة: (92).
3 - الذهبيّ، تاريخ الإسلام: (88/2).
4 - المصدر السابق: (3/ 420).
5 - الذهبيّ، سير أعلام النبلاء: (3/ 128).

المثال السابع: جاء في الإصابة:

(حصين بن محصن الأنصاريّ الخطميّ. اختلف في صحبته.

ذكره عَبْدَان وابن شاهين العسكري والطبراني في الصحابة.

وقال ابن السّكن: يقال إن له صحبة، غير أن روايته عن عمته، وليس له رواية عن النبيﷺ.

قلت: أخرجه المذكورون أولا، فقالوا: عن حصين بن محصن أن عمة له أتت النبيﷺ. ورواه النّسائيّ كما قال ابن السّكن، وهو الصحيح، وذكره في التابعين البخاريّ وابن أبي حاتم وابن حبان. فالله أعلم)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: ذكره أربعة في الصحابة: (عَبْدَان وابن شاهين العسكري والطبراني).

ثانيا: نفى الرواية عنه ابن السكن، ووافقه ابنُ حجر، لثبوت العلة عنده، وهي الرواية الوحيدة التي له هي عن عمته وليست عن النبيّﷺ.

ثالثا: استدراك ابنُ حجر على البخاريّ وابن أبي حاتم خفيّ، ويتبين أن الاستدراك على الأربعة الذين أوردوه في الصحابة وعلى ابن السكن وغيره، بما أورده ابن حجر في اللسان: (حصين بن محصن. تابعي, ثقة)[2] مع أنه لم يوضح رأيه في تهذيب التهذيب في ترجمة حصين.

المثال الثامن: جاء في الإصابة:

(السّائب بن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم المخزوميّ، عمّ سعيد بن المسيّب. قال ابن عبد البرّ: أدرك النبيّ ﷺ، بمولده.

وقال مصعب –الزبيريّ[3]-: المسيب، والسّائب، وعبد الرحمن، وأبو معبد إخوة، أمهم أم الحارث بنت سعيد بن أبي قيس العامريّة، ولم يرو منهم إلا المسيّب.

وقال ابن عبد البرّ: لا أعلم له رواية.

قلت: زاد ابن سعد في أولاد حزن: حكيم بن حزن، وقال: أسلم يوم الفتح، واستشهد باليمامة، ولم يذكر السّائب)[4].

دراسة الترجمة: استدرك ابن حجر على ابن سعد في عدم ذكر السائب في الطبقات، مع إشارة أخرى من ابن حجر، على أنّ ابن سعد ذكر الحكم، وهو ما عدّه ابنُ حجر زيادة على أبناء حزَن.

المثال التاسع: جاء في الإصابة:

(عبدالرحمن الأكبر ابن عمر بن الخطاب، شقيق عبدالله، وحفصة، كنيته أبو عيسى. والثاني

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1746). رقم الترجمة: (93).
2 - ابن حجر، لسان الميزان: (284/9)،
3 - مصعب بن عبدالله الزبيريّ، صاحب كتاب: (نسب قريش)، (156- 236هـ)
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3067). رقم الترجمة: (94).

يكنى أبا شحمة، وهو الذي ضربه أبوه الحد في الخمر لما شرب بمصر، والثالث والد المجبّر... .

ذكره ابن السّكن في الصحابة، وأورد له من طريق حبيب ابن الشهيد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، قال: أرسلني عمر إلى ابنه عبد الرحمن أدعوه، فلما جاء قال له عمر: يا أبا عيسى**!!**. قال: يا أمير المؤمنين، اكتنى بها المغيرة على عهد رسول الله ﷺ. سنده صحيح .

وقال أبو عمر: كان لعمر ثلاثة كلهم عبد الرحمن، هذا أكبرهم، لا تحفظ له رواية، كذا قال. وقال ابن منده: كناه النبيّﷺ أبا عيسى، فأراد عمر أن يغيّرها، فقال: والله إنّ رسول اللهﷺ كنّاني بها.

وتعقّبه أبو نعيم بأن الّذي قال لعمر ذلك إنما هو المغيرة بن شعبة. وأما عبدالرحمن فقال لأبيه: قد اكتنى بها المغيرة، فقال المغيرة: كناني بها رسول الله ﷺ.

قلت: أخرج القصة ابن أبي عاصم كما أخرجها ابن السكن، وأن عبدالرحمن قال لأبيه: إنّ النبيّ ﷺ، كنى بها المغيرة. ويؤخذُ كَونُ عبدِالرحمن كان مميزا في زمن النبيّ ﷺ من تَقَدُّم وفاةُ والدتِه زينب، ومن كون أخيه الأوسط أبي شحمة ولد في عهد النبيّ ﷺ)[1].

دراسة الترجمة:

أ- نقل ابن حجر تعقّب أبي نعيم لابن منده.

ب- نقل ابن الأثير قولَ أبي نعيم بأوضح مما في الإصابة، حيث يتبيّن أنّ فيه الحكم بأنّ عبدالرحمن ليس صحابيًّا، ففي أسد الغابة:

(قَالَ أَبُو نعيم: وهم فِيهِ بعض المتأخرين، يعني ابْنُ منده، فعده من الصحابة، وهذه الكنية كني بها رَسُول اللَّه ﷺ المغيرة بْن شُعْبَة، لا عَبْد الرَّحْمَن، وإنما عَبْدالرَّحْمَن، قَالَ لأبيه: لما أراد إن يغير كنيته، وكانت أبا عِيسَى، والله، إن رَسُول اللَّه ﷺ، كني بها المغيرة بْن شُعْبَة. أَخْرَجَهُ الثلاثة)[2].

ج- أشار ابن حجر إلى صحبة عبدالرحمن، معتمدا على مسلّمةٍ، وهي: أنّ أخاه الأوسط كان مميزا في زمن النبوة.

فرع: يرى الباحث: أنّ ما قاله ابن عبدالبر في الاستيعاب أوسع مما قاله ابن حجر عنه هنا، وفيما قاله ابن عبدالبرّ تفصيل يؤيد ما نحا إليه ابن حجر في إثبات صحبة عبدالرحمن الأكبر. لذا.. سأنقل ما جاء في الاستيعاب: (عبد الرحمن الأكبر ابن عمر بن الخطاب، أخو عبد الله بن عمر وحفصة بنت عمر لأبيهما وأمهما، وأمهم زينب بنت مظعون بن حبيب بن وهب، أخت عثمان بن مظعون. هو أبو بهيش . وبهيش لقب، واسمه عبدالله بن عبدالرحمن ابن عمر، وأبوه عبدالرحمن بن عمر هذا أدرك بسنه النبي ﷺ ولم يحفظ عنه. وعبدالرحمن بن عمر الأوسط، هو أبو شحمة،

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (5189). رقم الترجمة: (95).
2 - المصدر السابق: (3365). رقم الترجمة: (96).

هو الذي ضربه عمرو بن العاص بمصر في الخمر، ثم حمله إلى المدينة، فضربه أبوه أدبَ الوالد، ثم مرض ومات بعد شهر، هكذا يرويه معمر عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. وأما أهل العراق فيقولون: إنه مات تحت سياط عمر، وذلك غلط ...)[1].

المثال العاشر: جاء في الإصابة:

(النزّال بن سبرة الهلاليّ الكوفيّ. ذكره مسلم وابن سعد في الطبقة الأولى من التّابعين.

وقال الدّارقطنيّ: تابعيّ كبير وكذا ذكره في التّابعين البخاريّ وابن أبي حاتم، وابن حبّان، وآخرون.

قال ابن عبد البرّ: ذكروا أنه رأى النبي ﷺ، ولا أعلم له رواية إلا عن عليّ وابن مسعود، وهو معدود في كبار التابعين.

وقال المزي في سند أبي مسعود: النزال بن سبرة له صحبة، وتبع في ذلك أبا مسعود الدمشقيّ، وابن عساكر. وقال في التهذيب: مختلف في صحبته، روى عن النبي ﷺ، وعن أبي بكر، فقال: مرسل، وعن عثمان وعلي وابن مسعود وسراقة بن مالك وغيرهم. روى عنه الشّعبيّ، وعبد الملك بن ميسرة، والضحاك بن مزاحم، وآخرون. وأخرج البخاري في التاريخ الأوسط[2] من طريق مسعر عن عبدالملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة، قال: قال رسول الله ﷺ: **" كُنَّا نَحْنُ وَأَنْتُمْ مِنْ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ فَنَحْنُ وَأَنْتُمُ الْيَوْمَ بَنُو عَبْدِاللَّهِ")**[3]. **دراسة الترجمة:** الاستدراك هنا على المِزّيّ في كتابه: التهذيب، وأنه قال بصحبته مرّة وتردد مرّة أخرى.

المثال الحادي عشر: جاء في الإصابة:

(خبّاب، مولى عتبة بن غزوان، يكنى أبا يحيى ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرا من حلفاء بني نوفل بن عبد مناف. قال أبو نعيم: لا عقب له، ولا رواية. ومات في خلافة عمر سنة تسع عشرة وصلّى عليه عمر. قلت: وهم ابن مندة، فذكر في ترجمة خبّاب بن الأرتّ أنه مولى عتبة بن غزوان، وقد فرّق بينهما ابن إسحاق، فذكرهما في البدريين. وهو الصّواب)[4].

1 - ابن عبدالبر،الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (842/2).
2 - البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير، ترجمة رقم: (2410).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (8879). رقم الترجمة: (97).
4 - المصدر السابق: (2220). رقم الترجمة: (98).

المطلب الثالث: أثر تحديد النسب في الوقوف على الحكم الصحيح لمن قيل عنهم:"لا يعرف له رواية"

يمكن من خلال المثال الآتي، التعرف على أهمية النسب، وضبط الأسماء عند العلماء، وأثر ذلك في في تأكيد الحكم:

المثال الأول: جاء في الإصابة: (نبيط بن جابر بن مالك بن عديّ ... بن النّجّار الأنصاريّ.

ذكره البغويّ، وقال: ليس له حديث.

ثم قال ابن سعد: شهد أحدا، وزوّجه النبيُّ ﷺ، الفريعةَ بنتَ أسد بن زرارة، وكانت من المبايعات، ...، وخَبطَ فيه ابن أبي حاتم، فقال في ترجمة نبيط بن شريط: وهو نبيط بن جابر، من بني مالك بن النّجار، زوّجه النّبيُّ ﷺ، الفريعة.

وهذا من العجب، فإن ابن نبيط الأشجعيّ معروف النسب لا يجتمع نسبه مع نسب مالك بن النّجار أصلا)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: لنبيط قصة أوردها ابن سعد، فقال: (فزوجها إياه رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا كانت الليلة التي زفت فيها قال لهم قولوا: أتيناكم أتيناكم فحيونا نحييكم ... ولولا الحنطة السمراء لم نحلل بواديكم

لولا الذهب الأحمر ما جئناكم. فدخلت على نبيط فحملت بعبد الملك بن نبيط. فلما ولدت جاء به أبوه إلى رسول الله فقال: يا رسول الله سمه. فسماه رسول الله عبد الملك وبرك فيه)[2].

ثانيا: ما قاله ابنُ حجر من:"خبط" عند ابن أبي حاتم. يؤكد أهمية ضبط وتحديد النسب في الترجمة، فقد وافق ابنُ عبدالبرّ ابنَ أبي حاتم.

ثالثا: وفي أسد الغابة سبق ابنُ الأثير ما أدلى به ابنُ حجر، غير أنه لم يذكر أنّ ابنَ أبي حاتم الذي أورد قوله عن نبيط الأشجعيّ، في الجرح والتعديل[3]. قد اختلط عليه بينه وبين نبيط بن جابر: (قَالَ أَبُو عمر: قيل: إن لنبيط هَذَا ابنا يسمى سلمة، يروي عَنْهُ. أخرجه أَبُو نعيم، وَأَبُو عمر، وَأَبُو موسى. قلت: قول أبي عمر: إن لنبيط هَذَا ابنا يسمى سلمة يروي عَنْهُ أظنه وهم فِيهِ، وإنما سلمة بن نبيط هُوَ ابن نبيط بن شريط، الَّذِي نذكره بعد هَذِه الترجمة)[4].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (8703). رقم الترجمة: (99).
2 - ابن سعد، طبقات ابن سعد: (4585).
3 - انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (2312).
4 - ابن الأثير، أسد الغابة: (5200).

الخلاصة:

نبيط بن جابر صحابيّ، وليس له رواية. والذي له رواية نبيط الأشجعيّ. وما حققه ابن حجر ومن قبله ابنُ الأثير، هو الصــواب، كما أنه الموافق للواقع، حيث لا يوجد لنبيط بن جابر غير ما ورد ذكره في الحديث فحسب.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(عبد الرحمن بن عمرو بن غزيّة الأنصاريّ.قال أبو عليّ بن السّكن في ترجمة أخيه الحارث بن عمرو: وكان لعمرو بن غزيّة وهو ممّن شــهد العقبة من الولد: الحارث، وعبد الرحمن، وزيد، وسعيد، كلّهم صحب النبيّ ﷺ، وليست لأحد منهم رواية إلا للحارث. انتهى.

وقد تقدم الحجاج بن عمرو بن غزية، فيحتمل أن يكون ابن الســكن ذهل عن ذكره فيهم. ويحتمل أن يكون ليس أخاهم، بل وافق اسم أبيه وجده اسم أبيهم وجدّهم)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: مما يلحظه المتابع لدقة ابن حجر، أنه يتعقب الأئمةَ قبله بطريقة الحجة والبرهان، مع أدب جمّ بين أهل العلم ليس بغريب على الحافظ ابن حجر، وخصــوصــا أنّ بعض التراجم تتداخل فيها الأسماء والأنساب، ومنه – ذلك الأدب- تعليق ابن حجر في خاتمة هذه الترجمة أعلاه.

ثانيا: بيّن ابنُ حجر في الترجمة التي بعد هذه في الإصابة، الوهَم الذي ورد في ترجمة ابن غزيّة، وحصر ذلك الوهم عند ابن الأثير. وبيانه بما **جاء في الإصابة**:

(عبدالرحمن بن عمرو الأنصــاري: ذكره الطّبرانيّ في «المعجم الكبير»، وســمّى أباه، ولكنه لما ساق حديثه لم يقع فيه إلا عن عبدالرحمن الأنصاري، فلعله عرف اسم أبيه من موضع آخر.

وأما ابن الأثير فزاد على الطبراني أن ذكر اســم جدّه، فقال: عبدالرحمن بن عمرو بن غزية، ظنه الّذي قبله، ولم يذكر لذلك مستندا، وكأنه لما رأى بعضـهم استدركه على ابن عبدالبر ظنه صـاحب الحديث، لكن لم يردّه جزم ابن الســكن بأن عبدالرحمن بن عمرو بن غزيّة ليســت له رواية، ولم ينســب ابن الأثير تخريجه إلا لأبي موســى، وأبو موســى لما ذكره لم يزد على قوله: أورده الطبراني، ثم ساق الحديث من طريق الطبراني، ليس فيه تسمية والد عبدالرحمن ولا جدّه.

وقد أخرجه الباورديّ وابن شــاهين في الصــحابة، وأورداه والطبراني من طريق أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، أحد الضـعفاء، عن محمد بن علي بن أبي جعفر، أنه حدّثه عن عمرو بن عمرو بن محصن الأنصاري، عن عبدالرحمن الأنصاري، أحد بني النجار، قال: قال رسول الله ﷺ: "من

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (5191). رقم الترجمة: (100).

اقتراب السّــاعة كثرة المطر، وقلّة النّبات، وكثرة القرّاء، وقلّة الفقهاء، وكثرة الأمراء، وقلّة الأمناء")[1].

الخلاصة:

اشتباه النسب بين عبدالرحمن الأنصاريّ وابن غزيّة، جعل ابن الأثير يظنهما واحدا. وتعقبه ابنُ حجر بأنّ الأنصاريّ له رواية، وابن غزية ليس له رواية، وأنّ ابن السكن فصّل في حكمهما.

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(شُبَاثُ بْنُ خَدِيجِ بْنِ سلامة بن أَوْسِ بن عمرو بن كعب البلوي، حليف الأنصار. تقدّم ذكر أبيه. قال ابن سعد: شهد خديج وزوجه أم منيع بنت عمرو بن عديّ بن سنان العقبة، وولدت شباثا ليلة العقبة. وشباث ضبطه ابن ماكولا بضم أوله وتخفيف ثانيه وآخره مثلثة. وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: لا يعرف.

وقال أبو عمر: ليست له رواية)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: شباث بن خديج تمّ نفي الرواية عنه. وهي كذلك حيث لم تقف الدراسة على رواية له.

ثانيا: قال ابن أبي حاتم، عن أبيه: (لا يعرف)، وهو يعني حتما أنه لا يعرف بالرواية، وإلا فشباث له ذكر واسع، سأورد شيئا من ذلك في تصويب خطإ ورد في الإصابة، ولعله سبق قلم.

ثالثا: هناك خطأ، في الترجمة الآتية من الإصابة:(هزيلة بنت سعيد بن سهيل بن مالك بن كعب بن عبد الأشهل بن حارثة بن دينار بن النّجّار الأنصاريّة. ذكرها ابن سعد، وابن حبيب في المبايعات، وقال ابن سعد: أمها شباث بنت خديج بن أوس بن القراقر بن الضحيان، حليف بني حرام)[3].

والصواب: بيانه في الآتي:

أ- جاء في الطبقات: (هُزَيْلَةُ بِنْتُ سَعِيدِ بْنِ سُهَيْلِ بْنِ مَالِكِ بْنِ كَعْبِ بْنِ عَبْدِ الْأَشْهَلِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ دِينَارٍ تَزَوَّجَهَا شِبَاثُ بْنُ خَدِيجِ بْنِ أَوْسِ بْنِ الْقُرَاقِرِ بْنِ الضِّحْيَانِ حَلِيفُ بَنِي حَرَامٍ أَسْلَمَتْ هُزَيْلَةُ وَبَايَعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)[4].

---

1 - المصدر السابق: (5192). والحديث أخرجه أحمد قي المسند: (7565): بلفظ: (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُمْطَرَ النَّاسُ مَطَرًا لَا تُكِنُّ مِنْهُ بُيُوتُ الْمَدَرِ، وَلَا تُكِنُّ مِنْهُ إِلَّا بُيُوتُ الشَّعَرِ). وأخرجه عن أنس: (12429)

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (3846). رقم الترجمة: (101).

3 - المصدر السابق: (11838).

4 - ابن سعد، طبقات ابن سعد: (4578).

ب- في الجرح والتعديل: (شباث بن خديج بن أوس...، ولد ليلة العقبة وأبوه أحد السبعين، وأمه أم منيع بنت عمرو ابن عدي بن نابي سمعت أبي يقول ذلك)[1].

ت- جاء في الإستيعاب: (خديج بن سلامة...، ، شهد العقبة الثانية، ولم يشهد بدرا، ولا أحدا، وشهد ما بعد ذَلِكَ، قاله الطبري، وَقَالَ: يكنى أبا رشيد)[2].

ث- جاء في أسد الغابة: (شباث بْن خديج ...، البلوي حليف لبني حرام بْن كعب بْن الأنصار. شهد أبوه العقبة، وهو أحد السبعين، وولد ابنه شباث ليلة العقبة، وأمه أم شباث...)[3].

ج- في تلقيح فهوم أهل الأثر: (خديج بن سَلامَة بن أَوْس أَبُو شباث الْقُضَاعِي ذكره الدَّارَقُطْنِيّ)[4].

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(عبدُ رُضا، بضم الراء وفتح الضاد المعجمة، ضبطه ابن ماكولا مقصورا، الخولانيّ، يكنى أبا مكنف، بكسر الميم وسكون الكاف وفتح النون بعدها فاء.

قال ابن منده: وفد على النبيّ ﷺ، وكتب له كتابا إلى معاذ، وكان ينزل بناحية الإسكندرية، ولا يعرف له رواية، قاله لي أبو سعيد يونس، وقال ابن ماكولا، عن ابن يونس: وفد على رسول اللَّه ﷺ، في وفد بني خولان، وذكر له خبرا.

قلت أنا: فأستبعد أن يكون النبيّ ﷺ، لم يغير اسمه المذكور)[5].

دراسة الترجمة:

أولا: هناك ترجمة قريبة من ترجمة عبدِ رُضا، قيل فيه: (لا يعرف له رواية) وهي داخلة في مجموع هذه الدراسة، فقد جاء في الإصابة: (عكرمة بن عبيد الخولانيّ، ذكر في الصحابة ولا يعرف له رواية. وشهد فتح مصر، قاله ابن يونس وابن مندة عنه)[6].

ثانيا: ما علاقة الترجمتين بين عكرمة بن عبيد الخولانيّ وعبد رُضا الخولانيّ؟ حيث إنّ ابنَ حجر جزم بأمر تغيير الاسم لعبد رُضا الخولانيّ، وكلاهما نزل الأسكندرية.

ثالثا: لا يمنع بحال أن يكون الاثنين واحدا. ويبقى الأمر محتملا. ولم تقف الدراسة على جازم له.

فرع: استدراكات ابن حجر على من قيل فيهم صحابة وهم ليسوا صحابة:

المثال الأول : جاء في الإصابة:

(عباد بن جعفر بن رفاعة بن أمية بن عائذ، والد محمد بن عباد التابعي المشهور.

---

1 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (1693).
2 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (695)
3 - ابن الأثير، أسد الغابة: (2374)
4 - ابن الجوزيّ، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير: (134/1).
5 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (5250). رقم الترجمة: (102).
6 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (5656). رقم الترجمة: (103).

ذكره ابن منده، وقال: له ذكر في الصحابة، ولا يعرف له رواية ولا صحبة.

قلت: مات أبوه قبل فتح مكة،

فله رواية إن لم يكن له صحبة)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: تعقّبَ ابنُ حجر ابنَ منده، بقرينة :أنّ أباه مات مات قبل فتح مكة، فيكون له إدراك جتما، وأيضا ولد عباد هو تابعي مشهور صاحب رواية.

ثانيا: لم أقف على رواية لعباد، فحسب قول ابن حجر، فيه: أنّ له رواية إن لم يكن له صحبة. إلا أنّ ظاهر حال عباد، من أنّ والده مات أبوه قبل فتح مكة، وولده عبدالملك صاحب رواية، وولده محمد صاحب رواية مشهور، مما ينبغي أن تظهر له رواية إن وجدت.

ثالثا: يرى الباحث، أنّ الصواب – والله أعلم- القول: أنّ عبادا له صحبة، وإن لم تثبت له رواية.

رابعا: لابن عباد وجود في كتب المتون ولكن لم أقف على ترجمة وافية له.

المثال الثاني: حاء في الإصابة:

(عثمان بن عبيد الله بن عثمان التيمي، أخو طلحة. تقدم نسبه فيه.

قال ابن حبّان: له صحبة. وقال أبو عمر: أسلم وهاجر، ولا أعرف له رواية.

ومن ولده محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الرحمن بن غنم بن عبد الله، كان عالما بالنسب.

وقال الذّهبيّ: لا صحبة ولا إسلام، بل الصحبة لولده عبد الرحمن. قلت: وهو ردّ بغير دليل)[2].

دراسة الترجمة:

استدرك ابنُ حجر على الذهبيّ في منع الصحبة والإسلام عن عثمان التيميّ، وأرجأ ذلك إلى عدم وجود دليل، مع أنّ الظاهر الصحبة والإسلام.

---

1 - المصدر السابق: (4475). رقم الترجمة: (104).

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (5461). رقم الترجمة: (105).

الفصل الثالث: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" تجمعهم أوصاف متقاربة

المبحث الأول: صحابيات قيل عن إحداهن "لا يعرف لها رواية"

- المطلب الأول: استدراكات ابن حجر على تراجم صحابيات قيل عن إحداهن: "لا يعرف لها رواية"
- المطلب الثاني: تراجم صحابيات قيل عن إحداهنّ: "لا يعرف لها رواية" رفع ابن حجر المشكل عن بعض جوانبها

المبحث الثاني: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" ممن شهد فتح مصر

المطلب الأول: من قيل فيهم: "لا تعرف له رواية" ومرجع ذكرهم ابنُ يونس

المبحث الثالث: صحابة تجمعهم أحداث لا تثبت صحبتهم قيل غن أحدهم: "لا يعرف له رواية"

تمهيد

في هذا الفصل، سيتناول الباحث تراجم الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"، وبمجموعهم لهم صفات متقاربة، وذلكمن خلال ثلاثة مباحث، وهي:

أولا: صحابيات قيل عن إحداهن "لا يعرف لها رواية".

ثانيا: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" شهد فتح مصر.

ثالثا: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وثبتت صحبتهم بقرائن[1].

ويمكن استخلاص العديد من الأمور العلمية والمنهجية، من خلال دراسة تراجم الصحابيات اللاتي ذكرن في كتب التراجم، منها:

أ- الصحابيات كثيرات البركة، ولهنّ أثر في العديد من المواقف المشرّفة. وليس كما يظنّ البعض أنّه مُجحفٌ بهنّ، مهضومة حقوقهنّ، وهذه النكتة اللطيفة ينبغي أن تنضاف إلى مصادر المعرفة في معاملة النساء، حيث تكون كتب التراجم مصدرا معتمدًا في المعرفة.

ب- أنّ عدد الصحابيات اللاتي قيل فيهنّ: "لا تعرف لها رواية" قليل نسبيًّا.

ت- أنّ القول: "لا تعرف لها رواية" في إشارة على أنّ الصحابيات يشتركم مع الصحابة في الاهتمام بالتحمل والأداء للرواية.

ث- كثيرا ما تعرّف إحداهنّ بـ: "زوجة فلان" من الصحابة بعد ذِكر اسمها ونسبها.

ج- بدراسة غير معمّقة يتبيّن أنّ للرواية أثر في معرفة مَن ظهر منهنّ.

ح- أنّ الحياة البيئية في إشراك المرأة كان بمستوًى عالٍ، وذلك من خلال كثير من التراجم.

هذا.. وسيعتمد الباحث منهج السرد لعدة أمور، منها: التقيد بمنهجية الدراسة، من حبيث الاستقراء والاستقصاء وحجم الدراسة.

وهذه المباحث جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: صحابيات قيل عن إحداهن "لا يعرف لها رواية"

إنّ دخول الصحابيات في كتب التراجم يأتي على ذات النسق الذي تناول ترام الصحابة، وجعلت تراجم الصحابيات في استقلالية عن الصحابة في الذّكر، لأمور لا تخفى طالبَ العلم، وأهمها: الترتيب وسهولة الوصول إلى الترجمة، فضلا عن أنها أمر متعارف عليه منذ أوائل من كتب في هذا الفنّ، كما أنه لا يعدّ من قريب ولا من بعيد تمييزا لأحد عن أحد، سوى أنّ العشرة

---

1 - تلك القرائن وضعها الباحث أصيلة في جمعها، وهي من باب التعرض لمن قيل فيهم: "لا تعرف له رواية" في باب معنون مستخلص من تلك التراجم، ولسهولة الوصول إليه والعزو له. الباحث.

المشرين بالجنة وهم أفضل هذه الأمة هم رجال وبهم يبتدأ جوانب مما يعنى بالتراجم والمسانيد.

المطلب الأول: استدراكات ابن حجر على تراجم صحابيات قيل عن إحداهن: "لا يعرف لها رواية"

يمكن استقراء الحجة والبرهان فضلا عن الموسوغية في استدراكات الحافظ ابن حجر، في العديد من التراجم، وخصوصا إذا كان صاحب الترجمة من غير المشهورين في طبقته، فنجد أنّ ابن حجر يحرص على تتبع أدق التفصيلات، وهو ما سنلمسه من خلال الأمثلة عن صحابيات سيتناولها هذا المطلب، على النحو الآتي:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(جُذَامَةُ بنتُ الحَارِثِ، أُخْتُ حَلِيمَةَ أُمّ رَسُولِ اللهﷺ، لَقَبُهَا الشَّيْمَاءُ ، لا تعرف لها رواية.

ذكرها ابن منده، وتعقبه ابن الأثير بأن الشيماء بنت حليمة لا أختها كما سيأتي عند ذكرها، فهي أخت النبيّ ﷺ لا خالته.

قلت: إنْ كان ما ذكره ابن منده محفوظا، احَتمَل أن تكون بنت حليمة سُمّيتْ بِاسْمِ خالتِها ولقّبت لقبها، على أنهم لم يتفقوا على أن اسم الشيماء جدامة- بالجيم والميم،

بل جزم أبو عمر بأنها حذافة بالمهلمة والفاء، وجزم ابن سعد بالأول)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: القول بأنّ اسمها حذافة، أورده ابن عبدالبرّ: (حذافة بنت الحارث السعدية، أخت النَّبِيّﷺ من الرضاعة، وهي بنت حليمة السعدية. قَالَ ابن إسحاق: يقال لها الشيماء غلب عليها ذلك، فلا تعرف فِي قومها إلا به، وذكروا أن الشيماء كانت تحضن النَّبِيّﷺ، مع أمها إذ كان عندهم)[2].

ثانيا: يتبيّن أنّ ابنَ حجر يوافق ابنَ الأثير الذي أوضح جدًّا أمرَ جدامة، حيث قال: (نذكر نسبها عند ذكر حليمة، تلقب: الشيماء، لا تعرف لها رواية. أخرجها ابن منده، وأبو نعيم. قلت: كذا قال: لقبها شيماء، وإنما الشيماء بنت حليمة، وهي أخت رسول الله ﷺ من الرضاعة لا خالته)[3].

ثالثا: الذي في المطبوع من الإصابة: جدامة، وفيه مرضعة، فوضعت: أمّ، من بعض المراجع.

الخلاصة:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (10974). رقم الترجمة: (106).
2 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب، ترجمة رقم: (3292).
3 - ابن الأثير، أسد الغابة: (6802) ووافق ابنَ عبدالبرّ، على أنها: حذافة، انظر الإستيعاب: (6838).

أنّ الشيماء رضي الله عنها صحابية ممن قيل عنها: "لا يعرف لها رواية"، وأنّ اسمها حذافة بنت الحارث هو الأشهر، وأنها أختُ النبيّ ﷺ من الرضاعة.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(جميلة بنت عبد العزى بن قطن الخزاعية، من بني المصطلق. كانت من المبايعات، وهي زوج عبدالرحمن بن العوام أخي الزبير، أم بنيه، لا يعرف لها رواية، قاله أبو عمر.

قلت: كذا سماها ابن الأثير بعد بنت عبد الله ... وعمر، فاقتضى أنها عنده بوزن عظيمة، وليس كذلك، وإنما هي جمينة بالتصغير، وقبل الهاء نون، كذا هي في نسخة من الاستيعاب مجوّدة، وكذا في كتاب النسب للزبير بن بكار في نسخة معتمدة، وفي أخرى بالحاء المهملة)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: جميلة ليس لها رواية كما قال أبو عمر في الإستيعاب.

ثانيا: جميلة أبوها لم يدرك الإسلام، وهو أشبه الناس بالدجال، كما في الحديث عند البخاريّ، وفي المسند: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، " ذَكَرَ النَّبِيَّ ﷺ أَنَّهُ ذَكَرَ الدَّجَّالَ، قَالَ: " هُوَ أَعْوَرُ هِجَانٌ، كَأَنَّ رَأْسَهُ أَصَلَةٌ، أَشْبَهُ رِجَالِكُمْ بِهِ عَبْدُ الْعُزَّى بْنُ قَطَنٍ، فَإِمَّا هَلَكَ الْهُلَّكُ، فَإِنَّ رَبَّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ لَيْسَ بِأَعْوَرَ")[2].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(حَبِيبَةُ بنتُ عَمْرو بنِ حُصنٍ، مِنْ بَنِي عَامِرِ بنِ زُرَيْقٍ، أَسَلَمتْ وبَايَعَتْ رَسُولَ اللهِ، لا يُعْرَفُ لَهَا رِوَايةٌ،، قاله ابن منده عن محمد بن سعد.)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: حبيبة بنت عمرة لا تكاد تعرف. والترجمة عنها شحيحة جدّا.

ثانيا: نقل ابن حجر عن ابن منده، بالتمام ما قاله ابن الأثير[4]، كما أنه غير موجود في معرفة الصحابة لابن منده، فقد يكون مما لم يصلنا منه، وترجمتها موجود في معرفة الصحابة[5].

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (10998). رقم الترجمة: (107).
2 - البخاريّ، صحيح البخاريّ: (3440)، وأحمد، مسند أحمد واللفظ له: (2852).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11039). رقم الترجمة: (108).
4 - ابن الأثير، أسد الغابة: (6833).
5 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (3299/6).

(خولة بنت عاصم، امرأة هلال بن أمية، هي التي قذفها، ففرّق بينهما النبيّ ﷺ، يعني باللِّعَان، لها ذِكرٌ، ولا يعرف لها رواية، قاله ابن مندة)[1].

دراسة الترجمة:

الحديث الذي ذكرت فيه خولة: (عن أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: إِنَّ هِلَالَ بْنَ أُمَيَّةَ قَذَفَ امْرَأَتَهُ بِشَرِيكِ ابْنِ سَحْمَاءَ، وَكَانَ أَخَا الْبَرَاءِ بْنِ مَالِكٍ لِأُمِّهِ، وَكَانَ أَوَّلَ رَجُلٍ لَاعَنَ فِي الْإِسْلَامِ)[2].

المثال الخامس: جاء في الإصابة:

(رَيْطَةُ بِنْتُ مُنَبِّهِ بْنِ الْحَجَّاجِ السَّهْمِيِّ والدة عَبْدِاللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أسلمت وبايَعَتْ، لَهَا ذِكرٌ، وليست لها رواية، قاله ابن منده. وذكر ابنُ سعدٍ من طريق أبي حبيبة مولى الزُّبير بسندٍ فيه الواقدي- أنها أسلمت يوم الفتح، وبايعت، ونسبه لعبداللَّه بن الزبير)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: ليس لأمّ عبدالله بنت منبّه، رواية.

ثانيا: لها ذِكر في حديث: (عَنْ عبدالله بن عمرو، قَالَ: كَانَتْ أُمُّ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَيْطَةَ بِنْتَ مُنَبِّهِ بْنِ الْحَجَّاجِ تُلْطِفُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَاهَا ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: كَيْفَ أَنْتِ يَا أُمَّ عَبْدِاللَّهِ؟ قَالَتْ: بِخَيْرٍ، وَعَبْدُاللَّهِ رَجُلٌ قَدْ تَرَكَ الدُّنْيَا،...)[4] الحديث.

ثالثا: أورد ابنُ حجر عن مولى ابن الزبير، رواية هي عند ابن سعد، بأوضح مما جاء في الإصابة، ففيه: (عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ عَنْ عَبْدِاللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ الْفَتْحِ أَسْلَمَتْ رَيْطَةُ بِنْتُ مُنَبِّهِ بْنِ الْحَجَّاجِ. وَهِيَ أُمُّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ. وَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَتْهُ)[5].

رابعا: جاء ذِكرٌ لأمّ عبدالله، لم يأت عند أصحاب الطبقات، وقد وقفت عليه الدراسة، في حديث عند أبي داود: (عن عبدِالله بن عَمرو، قال: مرَّ بي رسولُ اللهﷺ، وأنا أَطِينُ حائطاً لي أنا وأُمِّي، فقال: "ما هذا يا عبدَ الله؟ " فقلتُ: يا رسول اللهﷺ، شيٌ أُصْلِحُه، فقال: "الأمرُ أسرَعُ من ذلك")[6].

المثال السادس: جاء في الإصابة:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11125). رقم الترجمة: (109).
2 - مسلم، صحيح مسلم: (11 - 1496).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11212). رقم الترجمة: (110).
4 - الحاكم، المستدرك، حديث رقم: (6243).
5 - ابن سعد، الطبقات الكبرى، ترجمة رقم: (4215).
6 - أبو داود: (5235) واللفظ له، والترمذيّ: (2489)، وابن ماجه: (4160). قال الشيخ شعيب، محقق سنن أبي داود: (إسناده صحيح). تنبيه: في المطبوع من سنن أبي داود: (أشرع من ذلك). والصواب: أسرع. الباحث.

(أُمُّ أَبَانَ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ العبشميّة، خالة معاوية. قال أبو عمر: لما قدمت من الشّام خطبها عمر، وعلي، والزّبير، وطلحة، فأبت إلا من طلحة، فتزوجها. لا أعلم لها رواية. قلت: هي والدة إسحاق بن طلحة، وكانت زوج أبان بن سعيد بن العاص، فاستشهد في حرب الروم)[1].

دراسة الترجمة:

روى الإمام الحاكم قصة زواجها من طلحة بن عبيدالله، وقد أشار إليها أهل كتب الطبقات، وللقصة أهمية بالغة في إبراز قيمة النساء في الإسلام، وما كانت عليه أمّ أبان، والقصة بتمامها:

(عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِاللَّهِ، قَالَ: خَطَبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أُمَّ أَبَانَ بِنْتُ عُتْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ، فَأَبَتْهُ فَقِيلَ لَهَا: وَلِمَ؟ قَالَتْ: إِنْ دَخَلَ دَخَلِ بِبَأْسٍ، وَإِنْ خَرَجَ خَرَجَ بِبَأْسٍ، قَدْ أَذْهَلَهُ أَمْرُ آخِرَتِهِ عَنْ أَمْرِ دُنْيَاهُ، كَأَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى رَبِّهِ بِعَيْنَيْهِ، ثُمَّ خَطَبَ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ، فَأَبَتْهُ، فَقِيلَ لَهَا: وَلِمَ؟ قَالَتْ: لَيْسَ لِزَوْجَتِهِ مِنْهُ الْإِشَارَةُ فِي قَرَامِلِهَا، ثُمَّ خَطَبَهَا عَلِيٌّ، فَأَبَتْ، قِيلَ لَهَا: وَلِمَ؟ قَالَتْ: لَيْسَ لِزَوْجَتِهِ مِنْهُ إِلَّا قَضَاءُ حَاجَتِهِ، وَيَقُولُ: كَيْتَ وَكَيْتَ، وَكَانَ وَكَانَ، ثُمَّ خَطَبَهَا طَلْحَةُ فَقَالَتْ: زَوْجِي حَقًّا، قَالُوا: وَكَيْفَ ذَاكَ؟ قَالَتْ: إِنِّي عَارِفَةٌ بِخَلَائِقِهِ إِنْ دَخَلَ دَخَلَ ضَاحِكًا، وَإِنْ خَرَجَ خَرَجَ بَسَّامًا، إِنْ سَأَلْتُ أَعْطَى، وَإِنْ سَكَتُّ ابْتَدَأَ، وَإِنْ عَمِلْتُ شَكَرَ، وَإِنْ أَذْنَبْتُ غَفَرَ، فَلَمَّا أَنِ ابْتَنَى بِهَا، قَالَ عَلِيٌّ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ، إِنْ أَذِنْتَ لِي أَنْ أُكَلِّمَ أُمَّ أَبَانَ؟»، قَالَ: كَلِّمْهَا، قَالَ: فَأَخَذَ بِسَجْفِ الْحَجَلَةِ ثُمَّ قَالَ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا عَزِيزَةَ نَفْسِهَا»، قَالَتْ: وَعَلَيْكَ السَّلَامُ، قَالَ: «خَطَبَكِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَأَبَيْتِيهِ»، قَالَتْ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ، قَالَ: «وَخَطَبَكِ الزُّبَيْرُ ابْنُ عَمَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَحَدُ حَوَارِيِّهِ فَأَبَيْتِ»، قَالَتْ: وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ، قَالَ: «وَخَطَبْتُكِ أَنَا وَقَرَابَتِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَبَيْتِ» ، قَالَتْ: وَقَدْ كَانَ ذَلِكَ، قَالَ: «أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ تَزَوَّجْتِ أَحْسَنَنَا وَجْهًا، وَأَبْذَلَنَا كَفًّا، يُعْطِي هَكَذَا وَهَكَذَا»)[2].

المطلب الثاني: تراجم صحابيات قيل عن إحداهنّ: "لا يعرف لها رواية" رفع ابن حجر المشكل عن بعض جوانبها

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(الحولاء، امرأة عثمان بن مظعون. ذكرها ابن منده مختصرا، فقال: لها ذكر في حديث. ولا يعرف لها رواية.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11888). رقم الترجمة: (111).
2 - الحاكم، المستدرك: (5614).

قلت: ويحتمل أن تكون هي العطّارة إن كانت قصــــتها محفوظة، فإن عثمان بن مظعون كان مشهورا بالإعراض عن النساء كما هو مذكور في ترجمته)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: لا يعرف للحولاء رضي الله عنها رواية.

ثانيا: قد يكون الحافظ ابنُ حجر، أخذ من الحديث الذي أشــــار إليه ابن منده، من أنّ زوجها عثمان بن مظعون: (مشهور بالإعراض عن النساء).

ثالثا: رواية الحديث -المشار إليه في ترجمة الحولاء-، أنها بِنْتُ تُوَيْتِ بْنِ حَبِيبِ.

رابعا: الحولاء مذكورة في عدة أحاديث، تبيّن علمها وفهمها، من ذلك:

الحديث الأول: (...أَنَّ عَائِشَـــةَ، زَوْجَ النَّبِيِّﷺ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ الْحَوْلَاءَ بِنْتَ تُوَيْتِ بْنِ حَبِيب، مَرَّتْ بِهَا وَعِنْدَهَا رَسُـــولُ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: هَذِهِ الْحَوْلَاءُ بِنْتُ تُوَيْتٍ، وَزَعَمُوا أَنَّهَا لَا تَنَامُ اللَّيْلَ، فَقَالَ رَسُـــولُ اللهِﷺ: "لَا تَنَامُ اللَّيْلَ! خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَاللهِ لَا يَسْأَمُ اللهُ حَتَّى تَسْأَمُوا")[2].

الحديث الثاني: (عَنْ كُلْثُومٍ قَالَ: كَانَتْ زَيْنَبُ تَفْلِي رَأْسَ رَسُـــولِ اللهِ ﷺ، وَعِنْدَهُ امْرَأَةُ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ، وَنِسَاءٌ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ يَشْكُونَ مَنَازِلَهُنَّ، وَأَنَّهُنَّ يَخْرُجْنَ مِنْهُ، وَيُضَيَّقُ عَلَيْهِنَّ فِيهِ، فَتَكَلَّمَتْ زَيْنَبُ، وَتَرَكَتْ رَأْسَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: " إِنَّكِ لَسْتِ تَكَلَّمِينَ بِعَيْنَيْكِ، تَكَلَّمِي وَاعْمَلِي عَمَلَكِ ". فَأَمَرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ أَنْ يُوَرَّثَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ النِّسَاءُ" فَمَاتَ عَبْدُ اللهِ، فَوَرِثَتْهُ امْرَأَتُهُ دَارًا بِالْمَدِينَةِ ")[3]. فقد خصها الرواي بالذّكر، لأنها من العابدات.

خامسًا: حديث الحولاء امرأة ابن مظعون، يؤكد وجود عابدات من الصحابيّات وأنهنّ منذ الرعيل الأول ينافســـن في العلم والعبادة والزهد، فليس قمة إجحاف في حقّهن، بل الأمر أن تتلطف المرأة بنفسها في العبادة.

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(أُمُّ يَحْيَى امْرَأَةُ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ لَهَا ذِكْرٌ، في حديث قراءة أسيد بن حضير. وَلَيْسَ لَهَا رِوَايَةٌ)[4].

دراسة الترجمة:

أولا: الذي ذكره ابن حجر هنا هو ما ذكره ابن منده وأبو نعيم، وزاد عليهما الإشـــارة إلى حديث ذكرت فيه أمُّ يحيى، بقوله: (في حديث قراءة أسيد بن حضير).

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11075). رقم الترجمة: (112).

2 - متفق عليه: البخاريّ: (43)، ومسلم واللفظ له: (220 - 785)

3 - أحمد، مسند الإمام أحمد: (27050). قال محقق المسند: (إسناده حسن من أجل كُلثوم). قلت: وكلثوم هو: ابن عامر بن الحارث بن ثوبان. الذي سيأتي قريبا. الباحث.

4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (12301). رقم الترجمة: (113).

ثانيا: بعد البحث لم أقف على ذكرٍ لأمّ يحيى في الحديث الذي أشار إليه ابن حجر، فعامة مَن روى حديث: "قراءة أسيد"، فكلهم يذكرون يحيى: (وَكَان ابْنُهُ قَرِيبًا مِنْهُ) دون التعرّض لأم يحيى.
ثالثا: يعضـــد ذلك، أيْ: عدم ذكر أمّ يحيى، أنّ الخوف يكون على الصـــغير من الفرس لا على الكبير، الذي يستيقظ عليها إذا جالت، ويتصرف. لا كالصغير.
رابعا: لا يوجد ترجمة لأمّ يحيى في معرفة الصـــحابة لابن منده، فقد تكون الترجمة ســـقطت من المطبوع لابن منده، فقد قال ابن الأثير: (ذكرها ابن منده، وأبو نعيم مختصرًا)[1].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(زينب بنت جابر الأحمسية؟. ذكرها أبو موسى في «الذّيل»، وقال: كانت في زمان النبيّﷺ، وحديثها عن أبي بكر الصديق.

روى عنها عبد اللَّه بن جابر الأحمســـي، وهي عمته، كذا قال أبو عبد اللَّه- يعني ابن منده في التاريخ،

وقيل هي بنت المهاجر بن جابر، ويشـــبه أن تكون بنت نبيط بن جابر امرأة أنس بن مالك، لأنها من أحمس فيما قيل. انتهى كلامه.

وتعقبه ابن الأثير بأن ابن منده ذكرها في "المعرفة"، فقال: زينب بنت جابر الأحمسية.

وروى لها حديث محمد بن عمارة، عن زينب بنت نبيط بن جابر، فليس لاستدراكه وجه.

قلت: بل له وجه وجيه، وذلك أن الجزم بأن زينب بنت جابر الأحمســـية هي زينب بنت نبيط بن جابر ليس بجيد، والّذي يظهر أنهما اثنتان، أما زينب بنت جابر الأحمســـية التي روت عن أبي بكر الصديق فهي من المخضرمات، وليست لها رواية مرفوعة.

وأما زينب بنت نبيط بن جابر فهي من المبايعات، وليســت أحمسـية، بل أنصــارية خزرجية، تقدم ذكر أبيها في حرف النون)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: أورد ابنُ حجر الأقوال في زينب، ومن ذلك: تَعقبَ أبي موســـى في: "الذيل" على ابن منده، ومن ثمّ تعقب ابنُ الأثير أبا موسى، بقوله: (فليس لاستدراكه وجه).
ثانيا: رأي ابنُ حجر، أنّ زينب الأحمسية، لها رواية عن أبي بكر. ونفى الحديث المرفوع عنها.
ثالثا: الحديث المشـــار إليه، رواه البخاريّ: (عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: دَخَلَ أَبُو بَكْرٍ عَلَى امْرَأَةٍ مِنْ أَحْمَسَ يُقَالُ لَهَا زَيْنَبُ، فَرَآهَا لاَ تَكَلَّمُ، فَقَالَ: «مَا لَهَا لاَ تَكَلَّمُ؟» قَالُوا: حَجَّتْ مُصْنـــمِتَةً، قَالَ لَهَا:

---

1 - ابن الأثير، أسد الغابة، ترجمة رقم: (7629).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11270). رقم الترجمة: (114).

«تَكَلَّمِي، فَإِنَّ هَذَا لاَ يَحِلُّ، هَذَا مِنْ عَمَلِ الجَاهِلِيَّةِ»، فَتَكَلَّمَتْ، فَقَالَتْ: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «امْرُؤٌ مِنَ المُهَاجِرِينَ»، قَالَتْ: أَيُّ المُهَاجِرِينَ؟ قَالَ: «مِنْ قُرَيْشٍ»، قَالَتْ: مِنْ أَيِّ قُرَيْشٍ أَنْتَ؟ قَالَ: «إِنَّكِ لَسَئُولٌ، أَنَا أَبُو بَكْرٍ»، قَالَتْ: مَا بَقَاؤُنَا عَلَى هَذَا الأَمْرِ الصَّالِحِ الَّذِي جَاءَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الجَاهِلِيَّةِ؟ قَالَ: «بَقَاؤُكُمْ عَلَيْهِ مَا اسْتَقَامَتْ بِكُمْ أَئِمَّتُكُمْ»، قَالَتْ: وَمَا الأَئِمَّةُ؟ قَالَ: "أَمَا كَانَ لِقَوْمِكِ رُءُوسٌ وَأَشْرَافٌ، يَأْمُرُونَهُمْ فَيُطِيعُونَهُمْ؟» قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: «فَهُمْ أُولَئِكِ عَلَى النَّاسِ")[1].

رابعا: يستفاد من ترجمة زينب أنّ النساء كنّ يحرصن على الأجر والمثوبة، فالحولاء بِنْتُ تُوَيْتِ، في قصـــتها مع عائشـــة في عهد النبوة، ثمّ تأتي زينب في عهد أبي بكر، ففي تلك دلالات بالغة الأهمية من أنّ المرأة في الإسلام ليست مضطهدة، بل إنها تنافس الرجال في العبادة والطاعة.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(صفية بنت أبي عبيد الثقفية، زوج عبدالله بن عمر بن الخطاب. تقدم نسبها في ترجمة والدها.

ذكرها أبو عمر، فقال: لها رواية، روى عنها مولى ابن عمر، كذا قال، وظاهر قوله: لها رواية- أنها عن النبيّ ﷺ، وهذا بخلاف ما ذكر ابن ســـعد، فإنه أوردها فيمن لم يرو عن النبيﷺ. وروت عن أزواجه، وكذا قال ابن سعد...)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: نفي ابنُ حجر روايةَ مرفوع عن صـــفية الثقفية. خلافا لظاهر كلام ابن عبدالبرّ. الذي فيه خلاف لابن سعد الذي أورد اسم صفية في باب: (فيمن لم يرو عن النبي ﷺ).

ثانيا: تروي عن عمر بن الخطاب، ما يدلّ على رفيع علمها: (عن نافع عَنْ صَـــفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَتْ: حَدَّثَنِي بَعْضُ نِسَاءِ عُمَرَ قَالَتْ: مَا قَرِبَ عُمَرُ امْرَأَةً زَمَنَ الرَّمَادَةِ حَتَّى أَحْيَا النَّاسُ هَمًّا)[3].

ثالثا: صفية من العالمات، ولها حضور في الرواية عن زوجات النبيّﷺ، وعن عمر بن الخطاب، ويكثر عنها نافع مولى ابن عمر، ومن ذلك: (عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ صَـــفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ، حَدَّثَتْهُ، عَنْ حَفْصَـــةَ، أَوْ عَنْ عَائِشَـــةَ، أَوْ عَنْ كِلْتَيْهِمَا، أَنَّ رَسُـولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ - أَوْ تُؤْمِنُ بِاللهِ وَرَسُولِهِ - أَنْ تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجِهَا")[4].

المثال الخامس: جاء في الإصابة:

(نُعْمَى بِنْتُ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ. قال ابن منده: لها ذكر، وليســـت لها رواية. قلت: أســـنده الطّبرانيّ من طريق عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ الْخَفَّافُ، ثنا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ

---

1 - البخاريّ، صحيح البخاريّ: (3834).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11425). رقم الترجمة: (115).
3 - ابن سعد، الطبقات الكبرى: (3/239).
4 - مسلم، صحيح مسلم: (63 - 1490). ومالك، موطأ الإمام مالك: (2219/ 531) رواه من غير الشكّ.

أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: لِنُعْمَى بِنْتِ جَعْفَرٍ: مَا لِي "أَرَى أَجْسَامَ بَنِي جَعْفَرٍ أَنْضَاءَ أَبِهِمْ حَاجَةٌ؟ قَالَتْ: لَا وَلَكِنَّهُمْ تُسْـــرِعُ إِلَيْهِمُ الْعَيْنُ أَفَأَرْقِيهِمْ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَعَرَضَــــتْ عَلَيْهِ كَلَامًا لَا بَأْسَ بِهِ فَقَالَ: ارْقِيهِمْ"[1]. قال ابن الأثير: هذا الخبر معروف لأســـماء، ولا أعرف هذه في أولاد جعفر. قلت: أخشى أن يكون في الخبر تصحيف، والصّواب قال لها في بيت جعفر... إلخ)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: نفى ابن حجر أن يكون لنعمى حديثا مرفوعا، كما نفى أن يكون لها وجودًا.

ثانيا: في هذه الترجمة نكتة حديثية لطيفة، بيانها بالآتي:

أ- أنّ ابن الأثير حينما ذكر الخبر، قال: (رواه عبد الملك بن جريج، عن عطاء، عن أســـماء بنت عميس)[3]. كأنه يشير أنّ عبدالملك سبب في الخطأ في الرواية.

ب- أنّ ابن حجر حينما عزاه للطبرانيّ قال: (أســـنده الطّبرانيّ من طريق عَبْدُ الْوَهَّابِ ...) الحديث. كأنّ ابن حجر يشير إلى أنّ عبدالوهاب سبب في ضعف الرواية.

ت- أما الطبرانيّ فقد رواها: (حَدَّثَنَا عَبْدُاللهِ بْنُ أَحْمَدِ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْفَرَجِ، ثنا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَطَاءٍ الْخَفَّافُ،...) الحديث. فلم يعزوان – ابن الأثر وابن حجر- الرواية إلى عبدالله بن أحمد بن حنبل، من باب معرفة الفضل لأهله. ثمّ إبراز العلة في التضعيف في السند.

المثال السادس: جاء في الإصابة:

(عزة بنت أبي لهب بن عبد المطلب الهاشـــمية. ذكرها الدّارقطنيّ في كتاب «الإخوة»، وقال: لا رواية لها. قال ابن سعد: تزوّجها أوفى بن حكيم بن أمية بن حارثة بن الأوقص السلمي، فولدت عبيدة وسعيدا وإبراهيم بني أوفى)[4].

دراسة الترجمة:

أولا: عزّة بنت أبي لهب، ليس لها حديث كما قال الدارقطنيّ.

ثانيا: ذكرالدارقطني في:"الأخوة" إخوة: لدُرة بنتُ أبي لهب، ويمكن التفريق بينهما من خلال زوجيهما، فعزة زوجها أوفى بن حكيم، ودرّة عبدالله بن عميرة لـه عدة أحاديث منها: (عَنْ دُرَّةَ بِنْتِ أَبِي لَهَبٍ، قَالَتْ: كُنْتُ عِنْدَ عَائِشَـــةَ فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: "ائْتُونِي بِوَضُـــوءٍ" قَالَتْ: فَابْتَدَرْتُ أَنَا وَعَائِشَـــةُ الْكُوزَ فَبَدَرْتُهَا فَأَخَذْتُهُ أَنَا، فَتَوَضَّـــأَ فَرَفَعَ بَصَـــرَهُ إِلَيَّ أَوْ طَرْفَهُ إِلَيَّ وَقَالَ: " أَنْتِ مِنِّي، وَأَنَا

---

1 - الطبرانيّ، المعجم الكبير: (81)، وأحمد، المسند: (14573)، وقال محققه: إسناده صحيح على شرط مسلم.
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11819). رقم الترجمة: (116).
3 - ابن الأثير، أسد الغابة: (7324).
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11478). رقم الترجمة: (116).

مِنْكِ " قَالَتْ فَأُتِيَ بِرَجُلٍ فَقَالَ: مَا أَنَا فَعَلْتُهُ إِنَّمَا قِيلَ لِي قَالَتْ: وَكَانَ سَأَلَهُ عَلَى الْمِنْبَرِ مَنْ خَيْرُ النَّاسِ؟ فَقَالَ: "أَفْقَهُهُمْ فِي دِينِ اللهِ، وَأَوْصَلُهُمْ لِرَحِمِهِ")[1].

المبحث الثاني: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" ممن شهد فتح مصر

تعرّضت الدراسة للصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" والرابط بين نفي الرواية وما قيل عنه: "شهد فتح مصر" وذلك من خلال الفصل الرابع من هذه الدراسة، حيث تبيّن أنها إحدى القرائن في نفي الرواية أن يكون أحدهم شهد فتح مصر. ومع أنّ قرينة "شهد فتح مصر" أشار إليها ابن حجر إلا أن الدراسة تناولتها بجانب أصيل، باعتبارها قرينة مرتبطة بنفي الرواية.

وفي هذا المبحث تراجم ممن تمّ نفي الرواية عنهم: "لا يعرف له رواية" ، وكان أبو سعيد ابن يونس مرجعٌ في ذكرهم، وأنهم شهدوا فتح مصر، وعنه نقل من جاء بعده.

المطلب الأول: من قيل فيهم: "لا تعرف له رواية" ومرجع ذكرهم ابنُ يونس

من خلال الاستقراء لتراجم الصحابة الذين دخلوا مصر، تبيّن للباحث العديدَ من الملحوظات، التي يمكن أن تكون نواة لدراسة معمقة، من ذلك:

أولا: أنّ كثيرا ممن دخلوا مصر لم يتحصّل علماء التراجم على معلومات وفيرة عنهم.

ثانيا: يمكن أن يُعزى شحّ المعلومات، إلى عدم اكتمال المدارس العلمية آنذاك –زمانا ومكانا- لانشغال الصحابة في الفتوح، وأنهم كلما دخلوا مدينة وبلدا استقبلتهم التي تليها، فلم يكن هناك ثمة عودة فالعمر لا يسعف وواجب التعليم للداخلين في الإسلام متحتم.

وهذه أمثلة على أولئك الصحابة:

<u>**الترجمة الأولى: جاء في الإصابة:**</u>

(حيوة بن مرثد التّجيبي، ثم الأندائي، من ولد أندى بن عديّ بن تجيب، له إدراك.

قال ابن يونس: شهد فتح مصر، ولا أعلم له رواية) [2].

دراسة الترجمة:

لم تقف الدراسة لحيوة الأندائي غير الذي جاء في الإصابة.

<u>**الترجمة الثانية: جاء في الإصابة:**</u>

(عامر بن الحارث بن ثوبان. له صحبة، وشهد فتح مصر، ولا يعرف له رواية، قاله ابن منده)[3].

---

1 - أحمد، المسند: (27433). قال محقق المسند: إسناده ضعيف.

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (2030). رقم الترجمة: (117).

3 - المصدر السابق: (4391). رقم الترجمة: (118).

دراسة الترجمة:

لم تقف الدراسة له على غير ما جاء في الإصابة نقلا عن ابن يونس.

الترجمة الثالثة: جاء في الإصابة:

(عَبْدُ اللهِ بْنُ قَيْسٍ القيني. ذكر ابن يونس أنه شـــهد فتح مصـــر، وله صـــحبة، ولا تعرف له رواية. ومات سنة تسع وأربعين) [1].

دراسة الترجمة:

أولا: ذَكَره أبو نعيم في معرفة الصـــحابة، وقال عنه: "العُتقيّ"، ثمّ إنه قال: "له رواية". (عَبْدُاللهِ بْنُ قَيْسٍ الْعُتَقِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ، وَشَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ وَالْعِرَاقِ، لَهُ رِوَايَةٌ)[2].

ثانيا: أضاف أبو نعيم: أن الْعُتَقِيُّ رضي الله عنه شهد فتح العراق.

ثالثا: في الإصابة: "القينيّ" والصواب: -الْعُتَقِيُّ- كما في الأصل عند ابن يونس[3]، وكما مرّ عند أبي نعيم، وأيضا ضبطه ابن ماكولا: (وأما العتقي بعين مهملة وتاء معجمة باثنتين من فوقها وبالقاف فهو عبدالله بن قيس العتقي من أصحاب رسول اللهﷺ، مات سنة تسع وأربعين قاله ابن يونس)[4].

الترجمة الرابعة: جاء في الإصابة:

(علقمة بن سميّ الخولانيّ. صحابي، شهد فتح مصر ولا تعرف له رواية، قاله ابن يونس)[5].

دراسة الترجمة:

لم تقف الدراسة على مزيد ترجمة لعلقمة بن سميّ غير الذي جاء في الإصابة ونقله عن ابن يونس، وكلّ من ترجم لعلقمة أخذ عن ابن يونس.

الترجمة الخامسة: جاء في الإصابة:

(عكرمة بن عبيد الخولانيّ.

ذكر في الصحابة ولا يعرف له رواية. وشهد فتح مصر، قاله ابن يونس وابن منده عنه)[6].

دراسة الترجمة:

أولا: لم تقف الدراســة على مزيد ترجمة لعكرمة، غير ما ورد أصــالة عن ابن يونس، وعنه نقل ابنُ حجر ومن قبله أبو نعيم.

---

1 - المصدر السابق: (4924). رقم الترجمة: (119).
2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (1757/4).
3 - ابن يونس، فتح مصر: (763).
4 - ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: (38/7).
5 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (5688). رقم الترجمة: (120).
6 - المصدر السابق: (5656). رقم الترجمة: (121).

ثانيا: ذكر ابن الملقن في التوضيح فائدة عن عكرمة، حيث قال: (وفي الصحابة عكرمةٌ ثلاثةٌ لا رابعَ لهم: ابن أبى جهل الخزومي وابن عامر العبدريّ وابن عبيد الخولاني)[1].

<u>الترجمة السادسة: جاء في الإصابة:</u>

(عُجْرِيُّ بْنُ مَاتِعٍ السَّكْسَكِيُّ.

له صــحبة، ولا يعرف له رواية. عِدَادُه في المُعافر. قال ابن يونس، وذكروه فيمن شـــهد فتح مصر، وكذا ذكره ابن منده عن ابن يونس) [2].

دراسة الترجمة:

لم يزد أبو نعيم في ترجمة عجريّ على ابن يونس: (شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ، لَا يُعْرَفُ لَهُ رِوَايَةٌ، كُلُّ هَؤُلَاءِ ذَكَرَهُمُ الْمُحِيلُ بِذِكْرِهِمْ عَلَى أَبِي سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْأَعْلَى، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى مَا حَكَيْتُهُ عَنْهُ)[3].

<u>الترجمة السابعة: جاء في الإصابة:</u>

(عياض بن سعيد بن جبير بن عوف الأزدي ثم الحجريّ.

ذكره ابن مندة في الصحابة، وقال: شهد فتح مصر، وله ذكر، ولا تعرف له رواية، ولم يزد ابن يونس في تعريفه على أنه شهد فتح مصر) [4].

دراسة الترجمة:

يتضح من كلام الحافظ ابن حجر، أنّ ترجمة عياض بن سعيد الحجريّ، ليس فيها مزيد غير ما ذكره من أنه: شهد فتح مصر. ولم تقف الدراسة على مزيد آخر.

<u>الترجمة الثامنة: جاء في الإصابة:</u>

(عنبس بن ثعلبة بن هلال بن عنبس البلويّ. ذكره محمّد بن الرّبيع الجيزيّ فيمن سكن مصر من الصحابة، وقال: إنه شهد بيعة الرضوان. وذكره ابن يونس: وقال: إنه من أصحاب النبيّ ﷺ، وشهد فتح مصر. ذكروه في كتبهم. وقال أبو نعيم: لا نعرف له رواية) [5].

دراسة الترجمة:

أولا: جاء في بعض كتب التراجم من أنّ اســـمه: خالد. مع أنّه في فتح مصـــر لابن يونس: عنبسة.

---

1 - ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح: (2/ 435).

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (5478). رقم الترجمة: (122).

3 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (4/ 2263).

4 - المصدر السابق: (6148). رقم الترجمة: (123).

5 - المصدر السابق: (6088). رقم الترجمة: (124).

ثانيا: في توضيح المشتبه، قال: (خَالِد بن عَنْبَس بن ثَعْلَبَة البلوي، لَهُ صُحْبَة، شهد فتح مصر، لَا أعلم لَهُ رِوَايَة، قَالَه ابْن يُونُس)[1].

ثالثا: قد يكون ابن ناصر الدّين تابع ابن ماكولا، فقد قال عنه: خالد بن عنبس[2]. مما يعني أنه قد يكون صاحب ترجمة آخر، أو أن فيه اشتباه ولُبس.

رابعا: تكررت الترجمة في الإصـــابةظن مع شـــيء من الاختلاف: (عنبس بن ثعلبة البلوي: ذكره محمّد بن الرّبيع الجيزيّ[3] فيمن سكن مصر من الصحابة، وقال: إنه شهد بيعة الرضوان. وذكره ابن يونس: وقال: إنه من أصحاب النبيّ ﷺ، وشهد فتح مصر. ذكروه في كتبهم. وقال أبو نعيم: لا نعرف له رواية) [4].

<u>الترجمة التاسعة: جاء في الإصابة:</u>

(عوف بن نجوة. بفتح النون وسكون الجيم، ضبطه ابن الأثير. قال ابن منده: له ذكر، شهد فتح مصـــر، ولا يعرف له رواية، قاله لي أبو ســعيد بن يونس. انتهى. وقال ابن يونس: عوف بن نجوة شهد فتح مصر، ولم يزد على ذلك، فلعل ابن مندة اكتفى بإدراكه) [5].

لم تقف الدراسة في كتب التراجم، على مزيد لما ذكره ابن يونس ونقله في الإصابة.

<u>الترجمة العاشرة: جاء في الإصابة:</u>

(ليشرح بن لحيّ بن مخمر، أبو مخمر الرّعيني قال ابن يونس: شهد فتح مصر، ولا يعرف له رواية. ونقل ابن مندة عن ابن يونس أنه قال: له ذكر في الصحابة) [6].

لم تقف الدراسة في كتب التراجم، على مزيد لما ذكره ابن يونس ونقله في الإصابة.

<u>الترجمة الحادية عشرة: جاء في الإصابة:</u>

(نصيب بن خيثم بن حرملة. قال ابن يونس: شهد فتح مصر، ولا تعرف له رواية، ونقل ابن منده هذا عن ابن يونس: وزاد: له ذكر في الصـــحابة، وهذه الزيادة ما رأيتها في كتاب ابن يونس)[7].

لم تقف الدراسة في كتب التراجم، على مزيد لما ذكره ابن يونس ونقله في الإصابة.

---

1 - ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: (6/ 144).
2 - ابن ماكولا، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: (83/6).
3 - ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه: (6/ 144).
4 - المصدر السابق: (6553). رقم الترجمة: (125).
5 - المصدر السابق: (6562). رقم الترجمة: (126).
6 - المصدر السابق: (7582). رقم الترجمة: (127).
7 - المصدر السابق: (7566). رقم الترجمة: (128).

التّرجمة الثانية عشرة: جاء في الإصابة:

(مبرّح بن شهاب بن الحارث بن ربيعة بن سحيت بن شرحبيل اليافعي. ذكره ابن يونس في «تاريخ مصر»، وقال: وفد على النبيّﷺ، في أربعة نفر، ثم شهد فتح مصر، وهو معروف في أهل مصر، وليست له رواية نعلمها، وخطّته بالجيزة، وأخوه برح بن شهاب فتح مصر أيضا، وليست له صحبة، وهما معروفان) [1].

دراسة الترجمة:

أولا: يعدّ ابن يونس مرجعا في ذكر الصحابة ممن دخلوا مصر، والصحابيّ مبرّح منهم.

ثانيا: مما يؤكد أنّ ابن يونس هو المرجع في ترجمة مبرّح، ما عزاه ابن ماكولا للإمام الدارقطنيّ وأنه نقل عن ابن يونس ووهم في نسب مبرّح، فقال: (وَقد وهم – أي: أبو الحسن- رَحمَه الله، فِي نسب هَذَا الرجل وَإِنَّمَا هُوَ مبرح بن شهَاب بن الْحَارِث بن ربيعَة بن سحيت بن شُرَحْبِيل بن صَخْر بن عَمْرو...، اليافعي، كَذَلِك ذكره ابْن يُونُس فِي تَارِيخه رِوَايَة عبد الْوَاحِد بن مُحَمَّد بن أَحْمد بن مسرور الَّذِي أحَال عَلَيْهَا الدَّارَقُطْنِيّ)[2].

ثالثا: في **"فتح مصر"** لابن يونس زيادة فائدة في ترجمة مبرّح وسيرته، بيانها في الآتي: (مبرّح بن شهاب ...، الرّعينيّ اليافعيّ: وفد على النبيّﷺ، فى أربعة نفر فى وفد بنى رعين. ثم شهد فتح مص، وهو معروف فى أهل مصر. وليست له رواية نعلمها. وخطّته بجيزة الفسطاط. وكان على ميسرة عمرو بن العاص يوم دخل مصر. وأخوه: برح بن شهاب، فتح مصر أيضا، وليست له صحبة، وهما معروفان)[3].

التّرجمة الثالثة عشرة: جاء في الإصابة:

(هوذة بن عرفطة الحميريّ. وفد على النبي ﷺ، وشهد فتح مصر، ولا أعرف له رواية، قاله سعيد بن يونس) [4]. لم تقف الدراسة على مزيد لما ذكره ابن يونس ونقله في الإصابة.

التّرجمة الرابعة عشرة: جاء في الإصابة:

(أبو درّة البلويّ. ذكره ابن يونس، وقال: له صحبة، وشهد فتح مصر، ولا تعرف له رواية. وقال علي بن قديد: رأيت على باب داره هذه دار أبي درة البلوي صاحب رسول الله ﷺ)[5].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (7728). رقم الترجمة: (129).
2 - **ابن ماكولا، تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام:** (260/1).
3 - ابن يونس، فتح مصر (تاريخ ابن يونس)، ترجمة رقم: (1136).
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (9034). رقم الترجمة: (130).
5 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (9870). رقم الترجمة: (131).

لم تقف الدراسة على غير ما ذكره ابن يونس ونقله في الإصابة وكذا كتب التراجم، وفي الترجمة فائدة فقهية علمية وحضارية، مما يمكن أن يفِيدَ طالب العلم مما في غير مظانّه، فوضع الاسم على بوابة البيت معهودة زمن الصحابة، وفيها دلالات متعددة، لا يتسع المقام لذكرها.

الترجمة الخامسة عشرة: جاء في الإصابة:

(النّعمان بن جزء بن النّعمان بن قيس بن مالك بن سعد بن ذهل بن غطيف بن عبد اللَّه بن ناجية بن مراد المرادي ثم الغطيفي. ذكره ابن يونس، وقال: وفد على النّبيّ ﷺ، وشهد فتح مصر، ولا يعلم له رواية، وله أخ يقال له هانئ شهد فتح مصر، ولهما جميعا صحبة) [1].

ذكره ابن يونس، فقال: (النّعمان بن جزء بن النعمان بن قيس بن سعد بن مالك بن ذهل بن غطيف بن عبد الله بن ناجية بن مراد المرادى، ثم الغطيفىّ، وفد على النبي ﷺ، وشهد فتح مصر، ولا يعلم له رواية. وله أخ يقال له: هانئ، شهد فتح مصر، ولهما جميعا صحبة)[2]. وعنه أخذ من أتى بعده.

الترجمة السادسة عشرة: جاء في الإصابة:

(الحجَّاجُ بنِ خَلِيٍّ الكَلَاعِيُّ السُّلَفيُّ. بضم المهملة وفتح اللام بعدها فاء.

قال ابن يونس: له صحبة فيما قيل،

ولا أعلم له رواية، واستدركه في التجريد)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: أحيانا يكون الاستدراك بإشارة عند ابن حجر، مما قد يحتاج إلى تتبع وزيادة بحث.

ثانيا: في ترجمة الحجاج الكَلاعيّ إشارة إلى استدراك التجريد على ابن يونس في صحبة الحجاج.

ثالثا: لم تقف الدراسة على ذكر للحجاج الكلاعيّ إلا في الإصابة، مع أنّ ظاهر أمره أنه من صغار الصحابة أو كبار التابعين، وأنّ عامّة التراجم هي لقيس بن الحجاج، كما في تاريخ مصر: (قيس بن الحجّاج بن خليّ بن معد يكرب الحميرىّ الكلاعىّ، ثم السّلفىّ: يروى عن أبى عبد الرحمن الحبلىّ، وحنش بن عبدالله السّبائىّ. روى عنه عبد الرحمن بن شريح، وعمرو بن الحارث، وخالد بن حميد، والليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وعبد الله بن عيّاش، ونافع بن يزيد، وعبد الأعلى بن الحجّاج.

يقال: توفى سنة تسع وعشرين ومائة، وكان رجلا صالحا)[4].

---

1 - المصدر السابق: (8753). رقم الترجمة: (132).
2 - ابن يونس، فتح مصر: (1348).
3 - المصدر السابق: (1621). رقم الترجمة: (133).
4 - ابن يونس، تاريخ مصر: (1087).

رابعا: تعدّ هذه الترجمة مما يُشكل، فهي إما وهم في الإصابة بين قيس وأبيه، وإما من فعل النساخ، وإما أن يكون ابن حجر وقف على ترجمة للحجاج.

الخلاصة:

قيس بن الحجاج لا تثبت له صحبة وهذا جليّ من سنة وفاته كما في ترجمته –رحمه الله تعالى-، وأنّ الاستدراك الذي نقل ابن حجر على ابن يونس هو يعني –والله أعلى وأعلم- قيسًا. ولم تقف الدراسة على ترجمة للحجاج الكلاعيّ.

المطلب الثاني: صحابة قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وشهد فتح مصر ولم يتفرّد ابن يونس في ذِكرهم

التـرجمة الأولى: جاء في الإصابة:

(عقبة بْن كديم بْن عدي بْن حارثة بْن زَيْد مناة بْن عدي بْن عَمْرو بْن مَالِك بْن النجار.

شهد أحدا وما بعدها، ذكره العدوي في الأنساب.

وقال ابن يونس: شهد فتح مصر وعقبه بها، وله صحبة، ولا يعرف له رواية.

وعدّه الواقديّ في المنافقين، وكان ذلك في أول أمره ثم تاب) [1].

دراسة الترجمة:

ما قاله الواقديّ من أنّه كان في المنافقين، لا يستقيم، خصوصا بما قاله ابن حجر عن العدويّ في الأنساب، من أنّ عقبة شهد أُحدًا.

الترجمة الثانية: جاء في الإصابة:

(عبيد بن محمد المعافري. يكنى أبا أمية. قال ابن يونس: له صحبة، وشهد فتح مصر، ولا يعرف له رواية. وقال ابن عبد البر: روى عنه أبو قبيل) [2].

دراسة الترجمة:

أولا: أشار ابن عبدالبرّ، أنّ أبا قبيل روى عن عبيد بن محمد المعافريّ، وهو ما أورده في إتحاف الخيرة: (...، أَبُو قُبَيْلٍ المعافريَ، عَنْ أَبِي عُشَّانَة الْمُعَافِرِيِّ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: "مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَى الْمَسْجِدِ كُتِبَتْ لَهُ بِكُلِّ خُطْوَةٍ يَخْطُوهَا عَشْرُ حَسَنَاتٍ، وَالْقَاعِدُ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ كَالْقَانِتِ، وَيُكْتَبُ مِنَ الْمُصَلِّينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهِ")[3].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (5626). رقم الترجمة: (134).
2 - المصدر السابق: (5374). رقم الترجمة: (135).
3 - البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة: (985/1).

ثانيا: الحديث المشار إليه فيه ابن لهيعة، ومع ضعف السند، إلا أنه دليل على أنّ عبيد ليس له رواية عن النبيّﷺ، إلا بواسطة، وهي هنا: عقبة بن عامر.

ثالثا: يتبيّن من أنّ عبيد بن محمد كنيته: أبو عشّانة، وتلك فائدة عند البحث عن رواية له.

رابعا: في ترجمة عقبة بن عامر عند ابن سعد، يروي عدة أحاديث عن عقبة، كلّها من طريق أبي عشّانة، كما أنّ الترجمة تبيّن سبب لقيا أبي عشانة بعقبة، وفيها: (...، أَخْبَرَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرُ بن حازم أملاً عَلَيَّ. قَالَ ابْنُ لَهِيعَةَ عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي عُشَّانَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: بَلَغَنِي قَدُومُ النَّبِيِّﷺ، وَأَنَا فِي غُنَيْمَةٍ لِي فَرَفَضْتُهَا ثُمَّ أَتَيْتُهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ جِئْتُ أُبَايِعُكَ. فَقَالَ: بَيْعَةً عَرَبِيَّةً تُرِيدُ أَوْ بَيْعَةَ هِجْرَةٍ؟ قَالَ: فَبَايَعْتُهُ وَأَقَمْتُ....، أَبُو عُشَّانَةَ قَالَ: رَأَيْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ يَصْبُغُ بِالسَّوَادِ وَكَانَ يَقُولُ: نُغَيِّرُ أَعْلاهَا وَتَأْبَى أُصُولُهَا.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ: شَهِدَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ صِفِّينَ مَعَ مُعَاوِيَةَ، وَتَحَوَّلَ إِلَى مِصْرَ فَنَزَلَهَا، وَبَنَى بِهَا دَارًا وَتُوُفِّيَ فِي آخِرِ خِلافَةِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ)[1].

خامسا: وقع في التاريخ الكبير، ترجمة لأبي عشّانة، وقريب منه اسم أبي قبيل، وقد يوقع الأمر إشكالا، ويوضحه الترجمتين الآتيتين:

أ- جاء في التاريخ الكبير: (حُييّ بْن هانئ، أَبو قَبيل، المَعافريّ. سَمِعَ عَبد اللهِ بْن عَمرو، وعُقبة بْن عامر، سَمِعَ منه اللَّيث، ويَحيى بْن أَيوب المِصري.)[2].

ب- جاء في التاريخ الكبير: (حَي بْن يؤمن، أَبو عُشّانَة، المَعافريّ، المِصريّ. سَمِعَ عُقبة بْن عامر، سَمِعَ منه عَمرو بْن الحارث)[3].

إذن.. فأبو قبيل حيي بن هانئ، وأبو عشانة حيّ بن مؤمن، وكلاهما معافريّ، ولرفع اللبس الذي وقع به بعض محققي كتب التراجم، ناسب الجمع بينهما، لرفع الإشكال.

<u>الترجمة الثالثة: جاء في الإصابة:</u>

(عبد الله بن عنمة المزني. قال ابن منده: شهد فتح مصر. وله ذكر في الصحابة، ولا يعرف له رواية، قاله لي أبو سعيد بن يونس. وقال ابن يونس: شهد فتح الإسكندرية، وله صحبة.

وقد روى أبو داود والنسائي من طريق عمر بن الحكم بن ثوبان، عن عبد الله بن عنمة، عن عمار، حديثا في الصلاة، فيحتمل أن يكون هذا، وفي الرواة أيضا أبو لاس الخزاعي، يقال اسمه

---

1 - ابن سعد، الطبقات الكبرى: (256/4) ترجمة: (526).
2 - البخاريّ، التاريخ الكبير: (267).
3 - المصدر السابق: (398).

عبد الله بن عنمة. والحقّ أنه لا يعرف اسمه. وفي الشّعراء من له إدراك: عبد الله بن عنمة الضبي، قاله ابن ماكولا: شهد القادسية.) [1].

دراسة الترجمة:

يكثر عبدالله بن ذرة الرواية عن عمار بن ياسر، وهنا مثاليين أسوقهما:

أ- له حديث في المسند عن عمار بن ياسر مرفوعا: (...، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنِ ابْنِ لَاسٍ الْخُزَاعِيِّ قَالَ: " دَخَلَ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ الْمَسْجِدَ، فَرَكَعَ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، أَخَفَّهُمَا وَأَتَمَّهُمَا، قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ، فَقُمْنَا إِلَيْهِ، فَجَلَسْنَا عِنْدَهُ، ثُمَّ قُلْنَا لَهُ: لَقَدْ خَفَّفْتَ رَكْعَتَيْكَ هَاتَيْنِ جِدًّا يَا أَبَا الْيَقْظَانِ فَقَالَ: إِنِّي بَادَرْتُ بِهِمَا الشَّيْطَانَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيَّ فِيهِمَا " قَالَ:...، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ)[2].

ب- حديثه في سنن أبي داود أيضا عن عمار مرفوعا: (...، عن عبد الله بن عَنَمة المُزَني عن عمار بن ياسر، قال: سمعت رسول الله- صلى الله عليه وسلم -يقول: "إن الرجل لينصرفُ، وما كُتب له إلا عُشرُ صلاتِه، تُسعُها ثُمُنُها، سُبْعُها سُدُسُها، خُمُسُها، رُبُعُها، ثُلُثها، نصفُها")[3].

الخلاصة: لا تثبت رواية في المرفوع لعبدالله بن عنمة، مع ثبوت الصحبة له.

<u>الترجمة الرابعة: جاء في الإصابة:</u>

(عبيد بن عمر بن صبح الرّعيني. شهد فتح مصر، وله ذكر في الصحابة، ولا يعرف له رواية، قاله أبو سعيد بن يونس. كذا ذكره ابن مندة. وذكره الرّشاطي في الذُّبحاني، ولكنه خالف في اسمه، وقال: عتبة، بضم أوله وسكون التاء بعدها موحدة) [4].

دراسة الترجمة:

أولا: نفى ابن منده لعبيد بن عمر رواية، وقد ذكره ابن يونس في فتح مصر[5].

ثانيا: زاد ابن الأثير، فقال: (أَخْرَجَهُ ابْنُ منده، وَيُقَال: لا تعرف لَهُ رواية. وأظنه هُوَ العركيّ)[6].

ثالثا: حديث العركيّ المشار إليه، حديث مشتهر حققه الإمام الشوكانيّ أولَ كتابه:"نيل الأوطار".

رابعا: لم يجزم ابنُ حجر أنّ صاحب الترجمة هو العركيّ، وقريبا منه أورده ابن بشكوال بأنّ الرجل العركيّ السائل: (عن أبي هُرَيْرَةَ يَقُولُ جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (4887). رقم الترجمة: (136).
2 - أحمد، مسند الإمام أحمد: (18323).
3 - أبو داود، سنن أبي داود، كتاب: الصلاة، بابٌ: ما جاء في نقصان الصلاة: (796).
4 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (5364). رقم الترجمة: (137).
5 - ابن يونس، فتح مصر: (901).
6 - ابن الأثير، أسد الغابة: (3510).

نَرْكَبُ الْبَحْرَ وَنَحْمِلُ مَعَنَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمَاءِ فَإِنْ تَوَضَّأْنَا بِهِ عَطِشْنَا أَفَنَتَوَضَّأُ مِنْ مَاءِ الْبَحْرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ". الرَّجُلُ الْمَذْكُورُ هُوَ عبدٌ العركيّ)[1].

خامسا: ما قاله ابنُ حجر عن الرّشاطي، قد جاء عن ابن ناصر الدين قريبا منه: (والذُّبْحَاني بذال مُعْجمَة مَضْمُومَة، ثمَّ مُوَحدَة سَاكِنة: عبيد بن عمر بن صبح الرعيني ثمَّ الذبحاني، شهد فتح مصر، وَله ذكر فِي الصَّحَابَة، وَلَا تعرف لَهُ رِوَايَة، فِيمَا قَالَه ابْن يُونُس، وَقيل فِيهِ: عتبَة بن عَمْرو بن صَالح، وجعلهما المُصَنّف فِي " التَّجْرِيد " اثْنَيْنِ، وهما وَاحِد، وَالْمَعْرُوف الأول، وَعَلِيهِ اقْتصر ابْن يُونُس، وَابْن مَنْدَه، وَابْن الْجَوْزِيّ، وَغَيرهم)[2].

التَرجمة الخامسة: جاء في الإصابة:

(قتادة بن قيس بن حبشي الصدفي. عداده في الصحابة، ولا يعرف له رواية، شهد فتح مصر، وله ذكر وخطّة. هكذا ذكره ابن منده، فقال: قاله لي ابن سعد بن عبد الأعلى. انتهى.

ولم أر في تاريخ أبي سعيد قوله :عداده في الصحابة، وزاد أنّ محرس قتادة بالصدف يعرف به، وجنان قتادة التي قبليّ بركة المعافر تعرف بجنان الحبش، قال: وبه تعرف أيضا بركة الحبش، كأنها نسبت إليه فقيل لها بركة بن حبشي، ثم خفف) [3].

دراسة الترجمة:

أولا: نقل ابن حجر الترجمة بنصها من تاريخ ابن يونس.

ثانيا: الذي في الإصابة فيه شيء من الاختلاف عن الذي عند ابن يونس في فتح مصر: (ذكر من اسمه قتادة: قتادة بن قيس بن حبشيّ الصّدفيّ: له صحبة) [4].

ثالثا: كأنّ ابن حجر جاء بالمعنى لا باللفظ.

الترجمة السادسة: جاء في الإصابة:

(جُدَيْعُ بنُ نُذَيْرٍ المُرَادِيُّ ثم الكعبيّ، من بني كعب بن عوف، بطن من مراد، خادم النبيّﷺ. ذكره ابن يونس في: تاريخ مصر، وقال: له صحبة، وخدم النبيّ ﷺ، ولا أعلم له رواية،

---

1 - **ابن بشكوال**، أبو القاسم خلف بن عبد الملك الخزرجي الأنصاري الأندلسي (ت: 578هـ)، **غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة**: (555/2)، المحقق: د. عز الدين علي السيد , محمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.

2 - ابن ناصر الدين، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم: (232/4). وانظر ترجمة الرشاطيّ: ابن خلكان، وفيات الأعيان: (106/3)، وفيه: (له كتاب حسن سماه كتاب " اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار " أخذه الناس عنه وأحسن فيه وجمع وما أقصر، وهو على أسلوب كتاب أبي سعد ابن السمعاني الحافظ الذي سماه " بالأنساب" والرُّشاطِي: بضم الراء، وتوفي شهيداً بالمرية عند تغلب العدو عليها صبيحة يوم الجمعة: 542هـ). باختصار. ذكرته هنا لأنه من مصادر الإصابة.

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (7088). رقم الترجمة: (138).

4 - ابن يونس، فتح مصر (تاريخ ابن يونس): (1081).

وهو جدّ أبي ظبيان عبد الرحمن بن مالك)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: العمدة والعهدة في كلّ الأقوال في جُدَيْعُ بنُ نُذَيْرٍ، على ابن يونس في: فتح مصر.

ثانيا: قال ابن يونس: (جديع بن نذير المرادىّ، ثم الكعبىّ: من بنى كعب بن عوف: بطن من مراد. له صحبة، وخدم النبي صلى الله عليه وسلم. وشهد فتح مصر. وهو رجل معروف من أهل مصر، ولا أعلم له رواية. وهو جد أبى ظبيان عبدالرحمن بن مالك بن جديع)[2].

المبحث الثالث: صحابة تجمعهم أحداث قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" ناسب ذكرهم في مبحث مستقلّ

من بدهيات دراسة التراجم، أن ترتبط الأسماء بالأحداث المهمة التي كان لهم أثر أو ضلع فيها، ومن ذلك ما نجده في تراجم الصحابة أو من عاصرهم ممن ورد اسمهم مع الصحابة في كتب الطبقات.

المطلب الأول: من لم تثبت لهم رواية ولا صحبة ووردت تراجمهم في أحداث تروى

من خلال دراسة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" من خلال كتاب الإصابة، تبيّن أنّ هناك أسماء لم تثبت لهم رواية، ومما وقفت عليه الدراسة من تلك الأمثلة ما يأتي:

المثال الأول: مشاركته في مقتل عثمان بن عفان:

(حُكَيم بن جبلة بن حصن بن أسود بن كعب بن عامر بن الحارث العبديّ.

قال أبو عمر: أدرك النبيّ ﷺ، ولا أعلم له رواية ولا خبرا يدلّ على صحبته.

وكان عثمان بعثه إلى السّند ثم نزل البصرة وقُتل بها يوم الجمل) [3].

دراسة الترجمة:

أولا: صاحب الترجمة لم تثبت له صحبة، ومع ذلك قيل في فيه:" ولا أعلم له رواية " قاله ابن عبدالبر، وهو كما قال. كما أضافظن قوله: " ولا خبرا يدلّ على صحبته" وهو ما وافقه ابن حجر ضمنا، حيث أورد أنّ غاية أمره أنّ: " عثمان بعثه إلى السّند". وفي ذلك غمز لجبيلة: كيف أنّ عثمان يستأمنه على جند الله في السند، ثمّ جبلة يشارك في قتل خليفة المسلمين.

1- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (1115). رقم الترجمة: (139).
2 - ابن يونس، فتح مصر (تاريخ ابن يونس): (227).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (1999). رقم الترجمة: (140).

ثانيا: جبلة شـــارك في حادثة خطيرة، أحدثت في الأمة فتنة، فذكره لا يتعدى أن يكون بيانا لحاله، وأنّ من شارك في الفتنة من الصحابة قليل ما هم.

المثال الثاني: المشاركة في الفتوحات:

(مسروق العكي. ذكره ابن عساكر- وقال: أدرك النبيّ ﷺ ، ولا أعلم له رواية ولا رؤية،

ثم ذكر أنه شـهد اليرموك أميرا على بعض الكراديس....، وقال سـيف في الفتوح أيضـا عن أبي عثمان، عن خالد وعبادة، قالا: وبعث أبو عبيدةَ مســروقا وعلقمة بن حكيم، فكانا بين دمشــق وفلســطين، وذكر أيضـــا أنه توجّه مع الطّاهر بن أبي هالة لقتال من ارتد بعدالنبيّ ﷺ من عَكّ والأشعريين، ثم توجّه أميرا على عكّ، وشهد فتوح العراق أيضا، وله أيام مشهورة.

وقد تقدم على غير مرة أنهم كانوا لا يؤمّرون في تلك الحروب إلا الصّحابة.

وذكر ابن ســعد، من طريق ابن أبي عون، قال: أرســل عليُّ بنُ أبي طالب جريرَ بنَ عبد للَّه إلى معاوية يدعوه إلى بيعته،...، فذكر القصة)[1].

دراسة الترجمة:

يتبيّن أنّ غالب أمر مسروق العكيّ العسكرية والقتال في صفوف المسلمين، وأنّ صحبته ثابتة بقرينة حصر الإمارة على الصحابة في الصدر الأول.

مسألة: يعدّ تأمير الصحابة على غيرهم في صدر الأمة وعدم الإنكار من الصحابة والتابعين لذلك إجماعا، وهذا الإجماع متضمن شرف الرتبة وأنه لا يقدم على الصحابة أحد من الأمة.

المثال الثاني: المشاركة في حادثة نادرة:

(عبيد بن أوس بن مالك بن زيد بن عامر بن ســـواد بن ظفر الأنصـــاري الظفري، يكنى أبا النعمان.

ذكره ابن إسحاق وغيره فيمن شهد بدرا،

وقال البغوي: لا تعرف له رواية.

وقيل: كان يقال له مقرن، لأنه أســـر العباس يوم بدر فقرنه بابنيْ أخويه: نوفل بن الحارث، وعقيل بن أبي طالب. قلت: هو قول ابن الكلبيّ. والمعروف أن الّذي أسر العباس أَبُو الْيَسَرِ كعب بن عمرو، فلعل عبيدا أسر نوفلا وعقيلا فقرنهما)[2].

دراسة الترجمة:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (7952). رقم الترجمة: (141).
2 - المصدر السابق: (5342). رقم الترجمة: (142).

أولا: عبيد بن أوس صحابيّ قيل فيه: "لا تعرف له رواية"

ثانيا: تعقّب ابن حجر قولَ الكلبيّ بأنّ عبيدَ بنَ أوس أسر العباس وابنيْ أخيه وقرنه بهما.

ثالثا: ما قاله ابن حجر ورد في الطبقات الكبرى، مع فائدة: (وَكَانَ أَبُو الْيَسَرِ رَجُلا مَجْمُوعًا وَكَانَ الْعَبَّاسُ رَجُلا جَسِيمًا. [فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأَبِي الْيَسَرِ: كَيْفَ أَسَرْتَ الْعَبَّاسَ يَا أَبَا الْيَسَرِ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَقَدْ أَعَانَنِي عَلَيْهِ رَجُلٌ مَا رَأَيْتُهُ قَبْلُ وَلا. هَيْئَتُهُ كَذَا وَهَيْئَتُهُ كَذَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِﷺ: لَقَدْ أَعَانَكَ عَلَيْهِ مَلَكٌ كَرِيمٌ])(1).

رابعا: أورد البخاريّ في التاريخ الكبير قصة لأبي اليسر فيها أنّ سبب نزول قوله تعالى: {أَقِمِ الصَّلاَةَ} إِلَى قَولِهِ: {إِنَّ الحَسَناتِ يُذهِبنَ السَّيِّئاتِ} ، كان بسبب تلك القصة(2).

الخلاصة: جاء ذكر عبيد مقترنا بحادثة أبي اليَسَر، وهي مما ندر وقوعه.

المطلب الثاني: قرائن إثبات الصحبة من خلال القصة والحدث

مما يميّز الصحابة الكرام إدراكهم عصر النبوة، وأنهم التقوا سيدَ المرسلين سيّدنا محمد ﷺ، فكان منهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر، ومنهم من عاش إلى أواخر القرن الأول من الهجرة وما بدلوا تبديلا، وكلّ تلك التفصيلات تناولته كتب الطبقات والتراجم، الصحابةَ بقدر ما وصلهم من معلومات.

وقد تعرضت هذه الدراسة إلى أنّ من مات من الصحابة الكرام مبكرا منهم ليس كمن تأخرت وفاته بما يعنى بالرواية، كما أنّ من مات خارج الجزيرة العربية والعراق والشام، ليس كمن مات بعيدا عن حاضرة الإسلام في عهده الأول.

وبالعموم فإنّ من اعتنى بالرواية وعرف بها، ليس كمن لم يعتن بها ممن انشغلوا بالغزوات وتعليم الناس في المناطق النائية، ونحو ذلك من الأمور والمستجدات التي منعت أن يكون له رواية.

ومن خلال هذا المطلب سيتم دراسة الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" ممن ارتبطت سيرته بقرائن تثبت صحبته كحادثة وقعت معه، أو حدث ما ورد اسمه في ثناياه.

ومجمل تلك القرائن مستخلصة من استقراء تراجم الصحابة، وهي على النحو الآتي:

أولا: قرينة القصة والحدث:

إنّ القصة والحدث من محاور كتب التراجم، إلا أنّ هذا المطلب جمع عددًا من الصحابة ممن

---

1 - ابن سعد، الطبقات الكبرى: (8/4).
2 - البخاريّ، التاريخ الكبير: (955).

قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" مقترنة تراجمهم بالقصة والحدث، ومن ذلك:

المثال الأول: ورد في كتاب الإصابة:

(عبداللَّه بن سهيل بن عمرو، أبو سهيل. أمه فاختة بنت عامر بن نوفل ابن عبد مناف.

قال ابن منده: لا نعرف له رواية. وذكره ابن إسحاق في مهاجرة الحبشة.

وروى ابن منده في مغازي ابن عائذ بسنده إلى ابن عباس قال: وممّن هاجر إلى الحبشة عبداللَّه بن سهيل بن عمرو. وقال البلاذري: هو مجمع عليه.

وقال الواقديّ: أخذه أبوه بعد أن رجع من الحبشة ففتنه عن دينه، فأظهر الرجوع، وخرج معهم إلى بدر ففرّ إلى المسلمين، وكان أحد الشهود بعد ذلك في صلح الحديبيّة، وكان أسنّ من أخيه أبي جندل، وهو الّذي أخذ الأمان لأبيه يوم الفتح، وكان سهيل يقول بعد ذلك: قد جعل اللَّه لابني في الإسلام خيرا كثيرا.

واستشهد عبد اللَّه هذا باليمامة، ويقال جواثا من البحرين، وله ثمان وثمانون سنة.

روى البغويّ، عن ابن شهاب، وعن ابن إسحاق قصة فراره من أبيه يوم بدر، وكان مع أبيه فتركه وانتقل إلى المسلمين فاستمرّ معهم)[1].

المثال الثاني: ورد في كتاب الإصابة:

(عبد اللَّه بن مالك بن المعتم العبسيّ. ذكر الطبري والباوردي أنه أحد التسعة الذين وفدوا على النبيّ ﷺ من عبس. وذكر أبو عبيدة أنه كان على إحدى المجنّبتين يوم القادسية. وقد تقدم في ترجمة الحارث بن الربيع بن زياد العبسيّ شرح وفادة التسعة المذكورين.

وقال ابن منده: عقد له النبيّ ﷺ لواء أبيض. وله ذكر بالقادسية، ولا يعرف له رواية)[2].

المثال الثالث: ورد في كتاب الإصابة:

(صخر بن نصر بن غانم ...، القرشيّ العدويّ. ذكره موسى بن عقبة، وعروة، فيمن استشهد بأجنادين. قال ابن عساكر: أدرك النّبي ﷺ، ولا أعرف له رواية.

قلت: وزعم سيف أنه قتل باليرموك. وذكر الزّبير بن بكّار أنه استشهد بطاعون عمواس هو وإخوته وأبوهم)[3].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4754). رقم الترجمة: (143).
2 - المصدر السابق: (4951). رقم الترجمة: (144).
3 - المصدر السابق: (4072). رقم الترجمة: (145).

المثال الرابع: ورد في كتاب الإصابة:

(عبيد الله بن سفيان بن عبد الأسد بن هلال بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي، أخو هبّار. له صحبة، وليست له رواية.

قال الزّبير: أمّه ريطة بنت عبد بن أبي قيس. وذكره موسى بن عقبة فيمن قتل يوم اليرموك بعد أن ذكر أخاه هبارا، وقال: إنه هاجر إلى الحبشة. وقتل يوم أجنادين، وقتل أخوه عبد الله باليرموك، وكذا ذكره ابن إسحاق، والزبير، وابن سعد، وزاد سنة خمس عشرة)[1].

المثال الخامس: ورد في كتاب الإصابة:

(عمير بن أبي وقاص ...، القرشي الزهري، أخو سعد. أسلم قديما، وشهد بدرا، واستشهد بها في قول الجميع. يقال: قتله عمرو بن عبد ودّ العامري الّذي قتله عليّ يوم الخندق وقال ابن حبّان: له صحبة. وقال ابن السكن: لم أجد له رواية لقدم إسلامه وموته.

وأخرج أحمد وإسحاق بسند حسن، وهو من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم بن أبي النّجود، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: أتي رسول الله ﷺ بقصعة فأكل منها، ففضلت فضلة، فقال: «يجيء رجل من هذا الفجّ يأكل هذه الفضلة من أهل الجنّة» .

وكنت تركت أخي عميرا يتوضّأ، فقلت: هو عمير، فجاء عبد الله بن سلام فأكلها» .

ووقع لي بعلوّ في مسند عبد بن حميد، وصححه الحاكم.

وأخرج أبو يعلى من رواية أبان العطار، عن عاصم. وأخرج الحاكم من طريق إسماعيل بن محمد بن سعد، عن عمه عامر بن سعد، عن أبيه، قال: عرض على رسول الله ﷺ جيش بدر، فردّ عمير بن أبي وقاص، فبكى عمير، فأجازه، فعقد عليه حمائل سيفه، وهو عند البغوي كذلك...)[2].

دراسة عامة للتراجم:

يظهر من خلال التراجم، أنّ أصحابها لكلٍّ منهم قصة تروى، وأنهم متقدمون في الإسلام، واستشهادهم كان في المعارك الأولى من العهد الراشديّ، مما يعني أنّ كثيرا من الرعيل الأول كانوا يتصدرون التضحيات مع بداية عصر الفتوحات، فما بين: اليمامة والقادسية والجسر وأجنادين واليرموك ...، قضى منهم من قضى نحبه. بمعنى أنّ صحبتهم ثبتت ضمن قصة وحدث. ومع أنهم ليس لديهم قرائن دوافع الرواية، إلا أنه قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية".

---

1 - المصدر السابق: (5315). رقم الترجمة: (146).
2 - المصدر السابق: (6072). رقم الترجمة: (147).

ثانيا: قرينة الشعر:

وقفت الدراســـة على عدد من التراجم ممن قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وأورد لهم ابن حجر في تراجمهم شـعرا أو أنهم شـعراء، فناسـب جمع الأمثلة محلّ الدراسـة، ضـمن قرينة: "الشعر" كسِمة جامعة لتلك الأمثلة.

ومن الدلائل على قيمة الشعر في إثبات الصحبة، ما أورده ابن حجر في الإصابة:

المثال الأول: ورد في كتاب الإصابة:

(عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشـــم، عمّة النبيّ ﷺ. كانت زوج أبي أميّة بن المغيرة والد أم سلمة زوج النبيّ ﷺ، ورزقت منه عبد الله وقريبة وغيرهما.

قال أبو عمر: اختلف في إسلامها، والأكثر يأبون ذلك. وفي ترجمة أروي: ذكرها العقيليّ في الصّحابة، وكذلك ذكر عاتكة. وأما ابن إسحاق فذكر أنه لم يسلم من عمّاته ﷺ، إلا صفيّة.

وذكرها ابن فتحون[1] في ذيل الاســـتيعاب، واســـتدلّ على إســـلامها بشـــعر لها تمدح فيه النّبيّﷺ، وتصفه بالنّبوّة.

وقال الدّارقطنيّ في كتاب الإخوة: لها شعر تذكر فيه تصديقها، ولا رواية لها...،

وذكر الزّبير بن بكّار أنها شـقيقة أبي طالب وعبد الله. وقال ابن سـعد: أسـلمت عاتكة بمكّة، وهاجرت إلى المدينة، وهي صاحبة الرؤيا المشهورة في قصة بدر)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: الذي نفى الرواية عن عاتكة، هو: الدارقطنيّ.

ثانيا: جاءت قرينة الشعر في هذه الدراسة قبل الوقوف على هذه الترجمة، ثمّ شاء الله أن أقف على هذه الترجمة التي تعزز أن يكون للشـــعر أهمية في الترجمة كقرينة مهمة، غير كونه خبر أو نحوه.

ثالثا: لم يجد من قال بإسـلامها أكثر من الاسـتشـهاد بقولها الشـعر مدحا في النبيّﷺ، وهو ابن فتحون، وتابعه الدارقطنيّ،

ثالثا: أورد ابن حجر ترجمة مطولة عن عاتكة ختمها بقول ابن سـعد، مما يعني: أنّ ابنَ حجر يؤيد القولَ بإسلام عاتكة.

رابعا: من اســـتشـــهادهم بشـــعر عاتكة في مدح النبيّﷺ، دليل على أنهم كانوا لا يكذبون في

1 - ابن فَتْحُون، محمَّد بن خلف بن سـليمان بن فتحون الأندلسـي أبو بكر: (ت:250هـــ) مؤرخ، نقاد، عارف بالتاريخ. من أهل أوريويلة من أعمال مرسـية .له التذييل في الاسـتدراك على كتاب الإسـتيعاب لابن عبدالبر، وكتاب في: (إصلاح أوهام المعجم لابن قانع، توفي بمرسية. (انظر: ويكيبيديا)

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (11455). رقم الترجمة: (148).

الشعر.

مسألة: هنا فائدة تسمو ليضرب لها أكباد الإبل، وهي في قول ابن حجر: (وذكر الزّبير بن بكّار: أنها شقيقة أبي طالب وعبدالله). أي: أنّ أبا طالب عمّ النبيّ ﷺ، الشقيق لأبيه،

المثال الثاني: ورد في كتاب الإصابة:

(الضحاك بن خليفة بن ثعلبة بن عديّ بن كعب بن عبد الأشهل الأنصاريّ الأشهليّ.

قال أبو حاتم: شهد غزوة بني النضير، وله ذكر، وليست له رواية.

وقال أبو عمر: هو ولد أبي جبيرة بن الضحاك، شهد أحدا، وعاش إلى خلافة عمر.

قال ابن سعد: كان مغموصا عليه، وهو الّذي تنازع هو ومحمد بن مسلمة في الساقية فترافعا إلى عمر، فقال لمحمد: ليمرنّ بها ولو على بطنك. وقال ابن شاهين: سمعت ابن أبي داود يقول: هو الّذي قال رسول الله ﷺ، عنه: "يطلع عليكم رجل من أهل الجنّة ذو مسحة من جمال زنته يوم القيامة زنة أُحُد". فاطلع الضحاك بن خليفة، قال: وهو الّذي اشترى نفسه من ربّه بماله الّذي يدعى مال الضحاك بالمدينة.

قلت: بين هذا الكلام وكلام ابن سعد بون: والّذي رأيته في ديوان حسان رواية أبي سعيد السكري: وقال يهجو الضحاك بن خليفة الأشهلي في شأن بني قريظة، وكان أبو الضحاك منافقا، وهو جدّ عبد الحميد بن أبي جبيرة، فذكر شعرا.

قلت: فلعل هذا سلفُ ابنِ سعد، لكنه في والد الضحاك لا فيه.

وذكر ابن إسحاق في غزوة تبوك قال: وبلغ النبيّ ﷺ، أنّ ناسا من المنافقين يجتمعون في بيت شويكر اليهودي يثبّطون الناس عن الغزو، فبعث طلحة في قوم من الصحابة وأمره أن يحرق عليهم البيت، ففعل، فاقتحم الضحاك بن خليفة من ظهر البيت فانكسرت رجله وأفلت، وقال في ذلك:

كادت وبيت الله نار محمّد ... يسقط بها الضّحّاك وابن أبيرق

سلام عليكم لا أعود لمثلها... أخاف ومن يشمل به الرّيح يحرق.

وكأنه كان كما قال ابن سعد، ثم تاب بعد ذلك وانصلح حاله)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: يظهر من أمر الضحاك بن خليفة أنه صحابيّ، خصوصا في رواية: (رجل من أهل الجنة)، أو من آخر أمره على قول من أوعز أنه كان ممن يثبطون الناس عن الغزو. **ثانيا:** من

---

1 - المصدر السابق: (4182). رقم الترجمة: (149).

حجج ابن حجر على صحبة الضحاك، تلك الأبيات الشعرية التي قالها، على اعتبار صحة تلك القصة، فيكون إعلان توبة منه أن نجاه الله تعالى، ومما قاله: (سلام عليكم لا أعود لمثلها).

المثال الثالث: ورد في كتاب الإصابة:

(مسافع بن عياض بن صخر بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة القرشي التيمي.

قال أبو عمر: له صحبة، ولا أعرف له رواية.

وقال الزّبير بن بكّار: كان شاعرا، فتعرض لحسان، فقال فيه أبياتا من جملتها:

يا آل تيم ألا تنهون جاهلكم ... قبل القذاف بصمّ كالجلاميد

وقال المرزبانيّ: شاعر معروف، هجا حسان بن ثابت، فقال حسان من أبيات، فذكر البيت، وبعده:

ولكن سأصرفها عنكم وأعدلها ... لطلحة بن عبيد الله ذي الجود.

وهو في ديوان حسان لأبي سعيد السّكري)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: صاحب الترجمة صحابيّ، وقال عنه أبو عمر: (له صحبة، ولا أحفظ له رواية)[2].

وزاد ابن الأثير: (وهو ابن خال أَبِي بكر الصديق)[3].

ثانيا: في هذه الترجمة، الإشارة إلى ديوان حسّان بن ثابت، وأنه من رواية أبي سعيد السّكري، وفي ضبط الشعر الإسلاميّ بالرواية، والتفريق بينه وبين الشعر الجاهليّ –أيضا- من خلال الرواية في مظانها، دليل على أصالة هذا الأدب، وأنّ من قال بنقض الشعر الجاهليّ[4]، لم يحالفه الصواب.

ثالثا: <u>صحابة شهدوا بدرا قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية":</u>

لقد عنيت كتب التراجم في إبراز الصحابة بمراتب معروفة، ومنها: مرتبة "البدريين". ولأنّ كتاب الإصابة الذي هو على الترتيب (الألفبائيّ)، فقد تمّ إيراد عدة صحابة كرام ممن شهدوا بدرًا ممن قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية"، في ثنايا هذه الدراسة، وفضلا عن ذلك فمن شهدوا بدرا تعتبر سمة من السمات التي جمعت بينهم:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

---

1 - المصدر السابق: (7942). رقم الترجمة: (150).

2 - ابن عبدالبر، الإستيعاب: (2647).

3 - ابن الأثير، أسد الغابة: (4862).

4 - انظر: كتب الردود على طه حسين على كتابه: (في الشعر الجاهليّ) الذي مهّد فيه لكثير من الطاعنين بالإسلام ممن انتحلوا نحلته.

(المنذر بن عبد المدان. له ذكر في المغازي، ولا أعرف له رواية، قاله ابن منده)[1].

دراسة الترجمة:

لقد أورد ابن الأثير ترجمة المنذر بأوضح مما في الإصابة، وفيه نكتة لطيفة، وهي: أنّ العهدة في ذكر المدان هو على ابن منده، فجاء فيه: (المنذر بْن عبد المدان اليشكري لَهُ ذكر فِي المغازي، لا تعرف لَهُ رواية. أخرجه ابن منده، وَأَبُو نعيم، وقال أَبُو نعيم: كذا ذكره بعض المتأخرين، يعني: ابن منده، ولم يزد عَلَيْهِ) [2].

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(النّعمان بن سنان الأنصاريّ: مولى بني عبيد بن عدي بن غنم بن كعب بن سلمة.

ذكره موسى بن عقبة وابن إسحاق وغيرهما في البدريين، وليست له رواية)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: جاء في الطبقات: (النُّعمان بْن سِنَان مَوْلَى بني عُبَيْد بْن عدي أجمعوا على ذلك جميعًا وأنّه قد شهِدَ بدْرًا وأحدًا وتُوُفِّي وليس له عقب)[4].

ثانيا: لكن جاء في الإستيعاب ما يوحي إلى أنّ له عقب: (جابر بن عَبْد الله بن رياب بن النعمان بن سنان بن عبيد بن عدي بن غنم بن كعب بن سلمة الأنصاري السلمي. شهد بدرا وأحدا والخندق وسائر المشاهد مع رسول اللهﷺ. وهو أول من أسلم من الأنصار قبل العقبة الأولى، وله حديث عند الكلبي عن أبي صالح عنه في قوله تعالى: ((يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتابِ)) [سورة الرعد: آية 39]. لا أعلم له غيره)[5]. كما ذكره في ابن كثير: (جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رِئَابِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ سِنَانِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ غَنْمِ بْنِ كَعْبِ بْنِ سَلِمَةَ السَّلَمِيُّ أَحَدُ الَّذِينَ شَهِدُوا الْعَقَبَةَ)[6].

الخلاصة:

إما أن يكون للنعمان عقب وإما أن يكون جابرا تشابه بالاسم معه جدًّا. وأما النعمان فلا رواية له، وأما جابر فله رواية.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (8239). رقم الترجمة: (151).
2 - ابن الأثير، أسد الغابة: (5111).
3 - المصدر السابق: (8762). رقم الترجمة: (152).
4 - ابن سعد، الطبقات الكبرى: (290).
5 - ابن عبدالبر، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (285).
6 - ابن كثير، البداية والنهاية: (385/3).

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(عمرو بن قيس بن حزن بن عدي بن مالك بن سالم بن عوف الأنصاري الخزرجي، أبو خارجة.

ذكره البغويّ في الصحابة، وقال: لا تعرف له رواية. ذكره يونس بن بكير.

وذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرا)[1].

دراسة الترجمة:

أولا: هناك من اسمه: قيس بن عمرو أبو خارجة جاء ذكره في البدريين[2]، وهناك من اسمه: (وَأَبُو سَـلِيطٍ وَاسْـمُهُ أُسَـيْرَةُ بْنُ عَمْرِو بْنِ قَيْسِ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ عَامِرِ بْنِ غَنَمِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ بَدْرِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)[3]. فهل هذه الأسماء لواحد أو لاثنين فيكون أبو سليط بدريًّا وأبوه أبو خارجة كذلك، أم هم ثلاثة، وقد صار اسم أسير عند ابن أبي عاصم: أسيرة.

ثانيا: يرى الباحث أنهما اثنان، أبو سـليط وأبوه أبو خارجة، لما جاء في المسـتخرج لأبي القاسم: (أُسَيْرُ بنُ عَمْرو بنِ قَيْسِ بنِ مَالِكِ بنِ عَدِيِّ بنِ عَامِرِ بنِ غَنْمِ بنِ عَدِيِّ بنِ النَّجَّارِ بنِ ثَعْلَبَةَ بنِ عَمْرو بنِ الخَزْرَجِ، أَبو سَلِيطِ بنُ أَبي خَارِجَةَ، حَدِيثهُ في لُحومِ الحُمُرِ)[4]. والله أعلم.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(جُبير بن إياس بن خلدة بن مخلّد بن عامر بن زريق الأنصاريّ الخزرجيّ.

ذكره أبو الأسود عن عروة وموسى بن عقبة عن ابن شهاب وابن إسحاق وأبو معشر وغيرهم فيمن شهد بدرا. وقال ابن منده: لا يعرف له رواية)[5].

دراسة الترجمة:

أولا: جاء في الطبقات الكبرى: (فَوَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَمْرًا أَنْكَرَهُ حَتَّى يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَفْعَلُ الشَّيْءَ وَلا يَفْعَلُهُ. وَأَنْكَرَ بَصَرَهُ حَتَّى دَلَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَدَعَا جُبَيْرَ بْنَ إِيَاسَ الزُّرَقِيَّ. وَقَدْ شَهِدَ بَدْرًا. فَدَلَّهُ عَلَى مَوْضِعٍ فِي بِئْرِ ذَرْوَانَ تَحْتَ أُرْعُوفَةِ الْبِئْرِ فَخَرَجَ جُبَيْرٌ حَتَّى اسْتَخْرَجَهُ ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى لَبِيدِ بْنِ الأَعْصَمِ فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى مَا صَنَعْتَ فَقَدْ دَلَّنِي اللَّهُ عَلَى سِحْرِكَ وَأَخْبَرَنِي مَا صَنَعْتَ؟)[6].

ثانيا: (...، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ عُرْوَةَ: "فِي تَسْمِيَةِ مَنْ شَهِدَ بَدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ، جُبَيْرُ بْنُ إِيَاسِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدِ بْنِ زُرَيْقٍ")[7].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (5950). رقم الترجمة: (153).
2 - انظر ابن كثير، البداية والنهاية: (333/3). طبعة الفكر.
3 - ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني: (25/4).
4 - الأصبهاني، أبو القاسم: المستخرج من كتب الناس: (239/1).
5 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1088). رقم الترجمة: (154).
6 - ابن سعد، الطبقات الكبرى: (152/2).
7 - الطبرانيّ، المعجم الكبير: (1610).

الخلاصة: جبير بن إياس له ذكر في رواية وليس يعرف له رواية.

المثال الخامس: جاء في الإصابة:

(تَمِيمٌ مَوْلَى خِرَاشِ بْنِ الصِّـمَّةِ الْأَنْصَـارِيُّ بَدْرِيٌّ. قال ابن أبي حاتم: اسـتخرج من المغازي. ولَا روايـةَ لـه، قـال أبو عمر: آخى النبيّ ﷺ، بينـه وبين خبّـاب مولى عتبـة بن غزوان. وذكره الزّهريّ وعروة وموسى بن عقبة وابن إسحاق فيمن شهد بدرا... إلخ)[1].

دراسة الترجمة:

لم يثبت لتميم رواية، وجاء اســـمه فيمن شـــهد بدرًا، وممن أورد ترجمته بمزيد فائدة، ابنُ عبدالبرّ: (شـهد مع مولاه خراش بن الصمة بدرًا، وهو معدود فيهم، وآخى رسول اللهﷺ، بين تميم مولى خراش ابن الصمة وبين خباب مولى عتبة بن غزوان، وشهد تميم أحدا بعد بدر)[2].

المثال السادس: جاء في الإصابة:

(شـريك بن أبي الحيسـر أنس بن رافع بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشـهل الأنصـاريّ الأشهليّ. قال ابن الكلبيّ: شهد هو وابنه عبد اللَّه أحدا.

وقال ابن السّكن: هو من الصّحابة، وليست له رواية.

وأورده ابن شـــاهين من طريق محمد بن يزيد عن رجاله كما قال ابن الكلبيّ، وزاد أنّ أخاه الحارث شهد بدرا)[3].

دراسة الترجمة:

أولا: صاحب الترجمة هو والد زوجة عبدالرحمن بن عوف التي تزوجها في المدينة.

ثانيا: جاء في المسـند حديث ينبئ عن فضـل أبي الحيسـر، يتطلب الأمر الإشـارة إليه، ففيه خصيصة لصاحب الترجمة تتبين من غير إيضاح، وهو ما رواه أحمد بسنده: (...، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ لَبِيدٍ، أَخِي بَنِي عَبْدِ الْأَشْـهَلِ، قَالَ: لَمَّا قَدِمَ أَبُو الْحَيْسَـرِ أَنَسُ بْنُ رَافِعٍ مَكَّةَ، وَمَعَهُ فِتْيَةٌ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ فِيهِمْ إِيَاسُ بْنُ مُعَاذٍ يَلْتَمِسُونَ الْحِلْفَ مِنْ قُرَيْشٍ عَلَى قَوْمِهِمْ مِنَ الْخَزْرَجِ، سَمِعَ بِهِمْ رَسُولُ اللهِﷺ، فَأَتَاهُمْ فَجَلَسَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ لَهُمْ: "هَلْ لَكُمْ إِلَى خَيْرٍ مِمَّا جِئْتُمْ لَهُ؟ " قَالُوا: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: " أَنَا رَسُولُ اللهِ، بَعَثَنِي إِلَى الْعِبَادِ أَدْعُوهُمْ إِلَى أَنْ يَعْبُدُوا اللهَ لَا يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأُنْزِلَ عَلَيَّ كِتَابٌ". ثُمَّ ذَكَرَ الْإِسْـلَامَ، وَتَلَا عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ، فَقَالَ إِيَاسُ بْنُ مُعَاذٍ، وَكَانَ غُلَامًا حَدَثًا: أَيْ قَوْمِ، هَذَا وَاللهِ خَيْرٌ

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (853). رقم الترجمة: (155).
2 - ابن عبدالبرّ، الإستيعاب في معرفة الأصحاب: (236).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3915). رقم الترجمة: (156).

مِمَّا جِئْتُمْ لَهُ، قَالَ: فَأَخَذَ أَبُو حَيْسَرٍ أَنَسُ بْنُ رَافِعٍ حَفْنَةً مِنَ الْبَطْحَاءِ فَضَرَبَ بِهَا فِي وَجْهِ إِيَاسِ بْنِ مُعَاذٍ، وَقَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، عَنْهُمْ وَانْصَرَفُوا إِلَى الْمَدِينَةِ" فَكَانَتْ وَقْعَةُ بُعَاثٍ بَيْنَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ قَالَ: ثُمَّ لَمْ يَلْبَثْ إِيَاسُ بْنُ مُعَاذٍ أَنْ هَلَكَ، قَالَ مَحْمُودُ بْنُ لَبِيدٍ: فَأَخْبَرَنِي مَنْ حَضَرَهُ مِنْ قَوْمِي عِنْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا يَسْمَعُونَهُ يُهَلِّلُ اللهَ وَيُكَبِّرُهُ وَيَحْمَدُهُ وَيُسَبِّحُهُ حَتَّى مَاتَ، فَمَا كَانُوا يَشُكُّونَ أَنْ قَدْ مَاتَ مُسْلِمًا لَقَدْ كَانَ اسْتَشْعَرَ الْإِسْلَامَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ حِينَ سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، وَسَلَّمَ مَا سَمِعَ)[1].

المثال السابع: جاء في الإصابة:

(مَحْمِيَةَ بنِ جَزْءٍ بن عبد يغوث الزُّبيديّ، بضم أوله، حليف بني سهم من قريش. كان قديم الإسلام، وهاجر إلى الحبشة، وكان عامل رسول اللَّه ﷺ، على الأخماس، ثبت ذكره بذلك في صحيح مسلم، من حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث- أنه لما سأل النبيّ ﷺ، هو والفضل بن العباس أن يستعملهما على الصدقات، فقال: إنها أوساخ الناس، ولكن ادعوا لي محمية بن جزء، فأمره أن يزوج بنته الفضل بن العباس، وأمره أن يصدق عنهما مهور نسائهما. الحديث، بهذه القصة.

وفي المغازي أن النبيّ ﷺ، استوهب من أبي قتادة جارية وضيئة فوهبها لمحمية بن جزء.

قيل: إنه شهد بدرا فيما ذكر ابن الكلبيّ. وقال الواقديّ: أول مشاهده المريسيع، وقال أبو سعيد بن يونس: شهد فتح مصر، ولا أعلم له –رواية- رؤية)[2].

دراسة الترجمة:

أولا: الذي نفى عن محمية الروايةَ، هو ابن يونس.

ثانيا: الذي في المطبوع من الإصابة: (ولا أعلم له رؤية)، وهو لا يستقيم لأمرين:

الأول: أنّ ابن يونس لا ينفي عنه الصحبة فكيف ينفي عنه الرواية، وبيانه

أ- عند ابن يونس: (مَحْمِيَةُ بْنُ جَزْءٍ ... الزّبيديّ: شهد فتح مصر، ولا أعلم له رواية)[3].

ب- عند ابن أبي حاتم: (محمية بن جزء الزبيدى اسلم بمكة وهاجر إلى الحبشة واول مشاهده المريسيع سمعت أبي يقول ذلك)[4].

ج- روى أصحاب المتون من حديث يدل على أنّ لمحمية صحبة وثيقة ومواقف مشهودة، من ذلك ما جاء بالإشارة إلى حديث في صحيح مسلم، والشاهد منه: (ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "ادْعُوَا لِي

1- أحمد، مسند الإمام أحمد: (23619).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة: (7840). رقم الترجمة: (157).
3 - ابن يونس، فتح مصر: (1282).
4 - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل: (1940).

مَحْمِيَةَ بْنَ جَزْءٍ"، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ، اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَخْمَاسِ)[1].

المثال الثامن: جاء في الإصابة:

(خبّاب، مولى عتبة، ابن غزوان، يكنى أبا يحيى ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرا من حلفاء بني نوفل بن عبد مناف.

قال أبو نعيم: لا عقب له، ولا رواية. ومات في خلافة عمر سنة تسع عشرة وصلّى عليه عمر.

قلت: وهم ابن منده، فذكر في ترجمة خبّاب بن الأرتّ أنه مولى عتبة بن غزوان، وقد فرّق بينهما ابن إسحاق، فذكرهما في البدريين. وهو الصّواب) [2].

دراسة الترجمة:

هذا التعقيب من ابن حجر على ابن منده، وما أورده من الصواب من فعل ابن إسحاق، يعدّ من باب الإثبات في الحجة، وهو مقدم على النفي، حيث إنّ جعلَ الترجمتين لواحد، يعدّ نفيَ الوجود عن أحدهما. ومما يظهر أنّ موت صاحب الترجمة في عهد عمر يعدّ مانعا من الرواية عنه.

وفي المقابل.. فهناك من يلتبس عليه الأمر فيجعل الواحد اثنين، فيأتي دراسة ترجمته من فحول العلماء وتمييز الأمر، ورفع اللبس، وهو مما يجيده ابن حجر، وسأختم بذكر مثالا على ذلك:

(ناعم: مولى رسول اللَّه ﷺ.

ذكره العسكريّ في الصّحابة، وقال: لا أعلم له حديثا مسندا.

وأخرج من طريق كعب بن علقمة: حدّثني ناعم مولى رسول اللَّه ﷺ، قال: شهدت عليّا خطب على بعير، فتقدم ثم نزل، فدعا بكبش أقرن فذبحه، فقال: هذا عن علي وآل علي.

واستدركه ابن فتحون، وقال: ذكر الطبري في «تهذيب الآثار» من طريق كعب بن علقمة هذه القصّة.

قال ابن فتحون: وقد ذكر البخاريّ، ناعم بن أجيل فلعله هو. قلت: وقد ذكر ابن يونس في ترجمة ناعم بن أجيل أنه روى عن عليّ وعثمان وغيرهما من الصّحابة، وذكر في الرّواة عنه كعب بن علقمة، فهما واحد، ولعل من وصفه بأنه مولى رسول اللَّه ﷺ، تجوّز في ذلك لكونه مولى زوجه) [3].

---

1 - مسلم، صحيح مسلم: (167- 1072).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (2220). رقم الترجمة: (158).
3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (8670). رقم الترجمة: (159).

الفصل الرابع:دوافعُ الرِّوايةِ وقرائنُ موانِعِها فيمن قِيلَ فيه من الصَّحابة: (لا يُعرَفُ لَه رِواية)

التمهيد

المبحث الأول: دوافع الرواية لدى الصحابة ﷺ – الأهمية والاهتمامات-

المطلب الأول: الدوافع التعبدية لرواية الحديث الشريف

المطلب الثاني: شرف امتثال الأمر بتبليغ العلم

المطلب الثالث: الدوافع العامّة لرواية الحديث الشريف لدى الصحابة ﷺ

المبحث الثاني: منهجية الصحابة ﷺ في الرواية وأثر ذلك في الامتناع منها

المطلب الأول: أثر منهجية الرواية لدى الصحابة في الإقلال من الرواية

المطلب الثاني: موانع الرواية فيمن قيل فيهم من الصحابة: "لا يعرف له رواية"

المطلب الثاث: أثر عدم الرواية في نفي الصحبة -دراسة تطبيقية-

المبحث الثالث: قرائن موانع الرواية عند الصحابة ﷺ الذين لا يعرف لأحدهم رواية

المطلب الأول: قرائن الموانع الظاهرة

المطلب الثاني: القرائن المنهجية في الرواية

المطلب الثالث: القرائن الطارئة

تمهيد

إنّ الصحابة الكرامﷺ، هم الرعيل الأول لأمة الإسلام السابقون فيه إلى كلّ خير، ومقدّمون لما كُلّفوا ببيانه للأمم، من تعاليم الدّين الحنيف، فقاموا بتبليغ الرسالة داخل وخارج الجزيرة العربية، مما تعلموه وسمعوه من النبيّ ﷺ، فضلا عن التطبيق العملي لأركان الإسلام والتشريعات بالعموم، فحفظ الله بهم الوحيين: القرآن والسنّة.

ومن المعلوم ضرورة، أنّ كتّابَ الوحي كانوا يقيّدون بأمر النبيﷺ، ما ينزل من القرآن الكريم في الصحف، وأنه بعد عهد النبوة، زمن الخليفة أبي بكر الصديقﷺ، تمّ جمع القرآن الكريم بين دفتي مصحف. ثمّ دعت الحاجة لكتابة الحديث الشريف، فبدأ عصر التدوين. فجُمعت مرويات الصحابة من المرفوع والموقوف في مدونات حديثية(1). وقد واكب ذلك وتفرع منه علوم الرواية وفنون الدراية. ثمّ طرأ بعدُ، ما عرف بعلوم الحديث الشريف، ومن ذلك: علم الرجال، المتفرع منه علم الطبقات، ويأتي عونا على معرفة الراوي في أيّ طبقة، ليتم معرفة حاله وروايته، ومن ثَمّ بناء الحكم عليه وعليها من خلال عرض الراوي والمروي على علم: الجرح والتعديل، حيث إنه هو وعلم الطبقات صنوان في علم الرجال. ولمعرفة الراوي الأعلى للحديث، أصحابيّ هو أم لا؟. فقد انتهج العلماء تدوين الكتب ذات الاختصاص، للتعرف على الصحابيّ من غيره، وعدم إقحام غير الصحابيّ بهم، مما له أثر في الحكم على الحديث أصالة.

وأهمية علم: "معرفة الصحابة"، ضرورة، وبيان تلك الأهمية، وما يربطها بهذه الدراسة من خلال الآتي:

أولا: "معرفة الصحابة" علم ضرورة:

حينما انبنت الرواية بنقل فلان عن فلان، أصبح بداهة معرفة الرواة ضرورة للحكم على المروي، وتلك المعرفة يطلق عليها: "علم الطبقات"، وأهمّ طبقة منها طبقة الصحابة، فكان لعلم: معرفة الصحابة، ضرورة شرعية في الإسلام، لحفظ الدّين الذي ينبني على رواية الوحيين. وهنا يقول ابنُ عبدالبَرّ: (لا خلاف علمتُه بين العلماء أن الوقوف على معرفة أصحاب رسول الله ﷺ، من أوكد علم الخاصة، وأرفع علم أهل الخبر، وبه ساد أهل السير، وما أظنّ أهل دين من الأديان إلا وعلماؤهم معنيون بمعرفة أصحاب أنبيائهم لأنهم الواسطة بين النبي وبين أمته)[2]. وللعلماء،

---

1 - كان الخليفة عمر بن عبد العزيز هو أول من أشار بالجمع. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: (448/7).
2 - ابن عبدالبرّ، الاستيعاب في معرفة الأصحاب: (19/1).

تقسيمات في علم الطبقات، ضمن منهجية علمية محددة، يبينها النصّ الآتي: (معرفة الصحابة فن جليل وفائدته التمييز للصحابة والحكم لهم بالعدالة ونحو ذلك. ومعرفة طبقاتهم) [1]. وهي عند العلماء اثنتا عشرة طبقة:

(الأولى: مَن تَقدَّم إسلامُه بمكّة; كالخلفاء الأربعة. الثانية: أصحابُ دار النَّدوة التي خرج النبيّﷺ، إليها بعد أن أظهرَ عمرُ بن الخطاب إسلامَه، فبايعوه حينئذ فيها. الثالثة: المُهاجرةُ إلى الحبشة. الرابعة: مبايِعةُ العقبةِ الأولى. الخامسة: أصحابُ العقبة الثانية، وأكثرُهم من الأنصارِ. السادسة: المُهاجرون الذين وصلوا إلى رسول الله ﷺ، بقُباء قبل أن يَدخلَ المدينةَ ويبنيَ المسجدَ. السابعة: أهلُ بدر. الثامنة: المُهاجِرةُ بين بدر والحُديبيَة. التاسعة: أهل بيعة الرّضوان. العاشرة: المهاجرة بين الحديبية وفتح مكة. الحادية عشر: مسلمة الفتح. الثانية عشر: صبيانٌ وأطفالٌ رأوْا رسولَ الله ﷺ، يوم الفتح وفي حَجة الوداعِ وغيرهما، يعني مَن عَقَلَ منهم ومن لم يَعقِل)[2].

ونجد أنّ هذه التقسيمات جاءت بعناية فائقة، ودقة بالغة وقد تناولها ابن حجر في كتاب الإصابة في العديد من التراجم، ونأخذ مثالا من تلك الطبقات، وهو ما أورده ابن حجر عن أحد مسلمة الفتح:

(رباح بن المعترف: واسمه وهب، ويقال ابن عمرو بن المعترف بن حجوان بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر القرشيّ الفهري. يكنى أبا حسّان. وكان من مسلمة الفتح. قال الزّبير بن بكّار: له صحبة. وكان شريك عبدالرحمن بن عوف في التجارة، وكذا قال الطبريّ. وروى ابن أبي عاصم من طريق عيسى بن أبي عيسى، عن محمد بن يحيى بن حبان عن رباح بن المعترف: "أنّ النبيّﷺ، سئل عن ضالّة الغنم"[3]. وقال أبو نعيم: لا أعرف له صحبة) [4].

وبيان أهمية دراسة بعض التراجم، والتوثق من طبقتهم من خلال الرواية، بما يأتي:

---

1 - **الأمير الصنعاني**، محمد بن إسماعيل الكحلاني (ت: 1182هـ)، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**: (2/ 243)، المحقق: أبو عبدالرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م.

2 - السخاويّ، فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي: (112/4).

3 - رواه ابن أبي عاصم، في: الآحاد والمثاني، هكذا: (2924 - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ نا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَعَبْدُاللَّهِ بْنُ مُوسَى، يَرُدُّ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ، عَنْ عِيسَى بْنِ أَبِي عِيسَى، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ رَبَاحِ بْنِ عُبَيْدَةَ بْنِ الْمُعْتَرِفِ، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم، سُئِلَ عَنْ ضَالَّةِ الْغَنَمِ فَقَالَ: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذِّئْبِ» وَسُئِلَ عَنِ السَّوْلِ فَرَخَّصَ أَنْ يُسْتَمْتَعَ بِهِ. زَادَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى: وَسُئِلَ عَنِ الْبَعِيرِ فَقَالَ مَالَكَ وَلَهُ مَعَهُ حِذَاؤُهُ وَسِقَاؤُهُ).

4 - ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، برقم: (2567).

رباح بن المعترف ﷺ، ذكره ابن حجر على أنه صحابيّ من مسلمة الفتح. وقال أبو نعيم، عن رباح: "لا أعرف له صحبة". لأنّ حديث: "ضالة الغنم"، جاء عن ثلاثة من الصحابة ﷺ في كافة الدواوين، ليس منهم ابنُ المعترف، سوى أنّ ابن أبي عاصم تفرّد في روايته حديث: "ضالة الغنم"، عن ابن المعترف. وحينما لم يذكر سماعا، كأن أبا نعيم لم يعتدّ برواية ابن أبي عاصم. وأماظاهر حكم ابن حجر ترجيح صحبة رباح بذكر الرواية. مما يعني وجود أثر للرواية حين إثباتها، في توكيد الحكم بالصحبة والرتبة لصاحب الترجمة.

ثانيا: "معرفة الصحابة" أحد ركائز علم الرواية:

فالرواية عن الصحابة ﷺ، تستلزم معرفة أحوالهم في حِلّهم وتَرحالهم، ليتأكد أمرُ الاتصال في الرواية عنهم. ولأجل ذلك –وغيره- جاء اهتمام علماء الحديث في علم: "معرفة الصحابة"، ويبينه النصّ الآتي:

(وَأما كتب الْمُحدِّثين فِي معرفَة الصَّحَابَة ﷺ، مثل: الِاسْتِيعَاب لِابْنِ عبدالْبر وَأسد الغابة لِابْنِ الْأَثِير وَغَيرُهمَا، وَكتب الْجرْح وَالتَّعْدِيل والأنساب ومعاجمُ الْمُحَدِّثينَ ومَشيخاتُ الْحُفَّاظ والرواةِ، فَإِنَّهَا شَيْء، لَا يحصره حدٌّ وَلَا يقصره عَدٌّ، وَلَا يستقصيه ضبط، وَلَا يستدنيه ربط، لِأَنَّهَا كاثرت الأمواج أَفْوَاجًا، وكابرت الإدراج اندراجًا) [1].

ثالثًا: علم "معرفة الصحابة" فيه إشارة للرواية وجودا وعدما:

إنّ الصحابة الذين قيل في أحدهم: "لا يعرف له رواية"، من تأكد عدم روايته فهو كذلك، ومن أثبت بالتتبع أنّ له رواية، مما يدخل في باب التعقّب والتصويب بالإثبات أو النفي، لأجل ذلك كان لا بدّ من التعرض لأسلوب الإمام ابن حجر –رحمه الله تعالى-، في التعامل مع الصحابة، فيما يتعلق بهذه الدراسة، ويمكن بيانه بالآتي:

يتعرّضَ كتاب الإصابة لنفي الرواية عن صحابة بقول:"لا يعرف له رواية"، دون آخرين ممن لم تثبت له رواية عند ابن حجر، أو نقلا عمن سبقه. ولا يتعرض لصحابة آخرين ممن ليس لهم رواية، فلا ينفي الرواية عنهم.

---

1 - **الصفدي**، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبدالله (ت: 764هـ)، **الوافي بالوفيات**: (61/1).

قد يتعقّب ابن حجر سابقيه فيما إذا كان لصحابيّ رواية، ممن قيل عنه: "لا يعرف له رواية"، فيذكرها أو يشير إليها، أو إلى مصدرها.

حين دراسة الصحابة الذين قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، بالبحث والاستقصاء، ينتج أمور مهمة، منها:

التأكد إن كان لصاحب الترجمة رواية فينتفي الحكم بعدم الرواية فيدرج الصحابيّ فيمن له رواية

تأكيد صحبة صاحب الترجمة إن كان ممن تأرجح الحكم على صحبته من عدمها.

رابعا: "معرفة الصحابة" لتمييز المرفوع من المرسل:

وعلم معرفة الصحابة جليل، ومن فوائده الجمة، أنه (فن جليل، وفائدته التمييز للمرسل، والحكم لهم بالعدالة، وغير ذلك)[1]. فيرفع درجة الراوي عنه، وخصوصا إن كان ممن لا يشتهر أنه من التابعين، مما يرفع درجة حديث ما على أنه من المرفوع ما دام أن راويه صحابيّ، وأيضًا: "يُعرف له رواية".

وتتطلب دراسة قرائن نفي الرواية عن أحد الصحابة ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، التعرّض إلى دوافع الرواية. لأنّ عدم وجود دوافع الرواية هو قرينة للموانع، كما يلزم التعرض للمعاني اللغوية والاصطلاحية للكلمات المفتاحية لهذه الدراسة. على النحو الآتي:

أولا: الصحابة: تكلّم العلماء قديما من لدن التابعين في تعريف الصحابيّ، لأنّ التعريف يقيّد فيجمع ويمنع غيره من الانضواء تحته، ومن ذلك تعريف سعيد بن المسيّب، الذي أورده في الفتح، وناقشه وبيّن الذي استقر الأمر عليه، فقال:

(رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعُدُّ فِي الصَّحَابَةِ إِلَّا مَنْ أَقَامَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، سنة فَصَاعِدا أَو غزا مَعَه غَزْوَةً فَصَاعِدًا وَالْعَمَلُ عَلَى خِلَافِ هَذَا الْقَوْلِ لِأَنَّهُمُ اتَّفَقُوا عَلَى عَدِّ جَمْعٍ جَمٍّ فِي الصَّحَابَةِ لَمْ يَجْتَمِعُوا بِالنَّبِيِّ ﷺ، إِلَّا فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ)[2].

---

1 - **السخاويّ**، شمس الدين أبو الخير محمد، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**: (76/4).
2 - **ابن حجر**، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**: (4/7).

وقد نقل ابن حجر في الفتح رأيَ ابن المدينيّ شيخَ البخاريّ، فقال: (قَالَ عَلِيّ بن الْمَدِينِيِّ مَنْ صَحِبَ النبيَّ ﷺ، أَوْ رَآهُ وَلَوْ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ)[1].

كما نَجدُ في: تعريفات الصحابيّ. أنها تتقيّد بالرؤية واللقيا والاجتماع، ومن زاد على ذلك اشترط المدة والعمل كالغزو ونحوه، ولقد أوجز وأفاد ابن حجر في تعريف الصحابيّ:

(وهو مَن لَقِيَ النبيَّ ﷺ، مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تَخَلَّلتْ رِدَّةٌ ةفي الأصح. والمرادُ باللِّقاءِ: ما هُو أعمُّ: مِن المُجالَسَةِ، والمُماشاةِ، ووصولِ أَحدِهِما إِلى الآخَرِ، وإِنْ لم يكالِمْهُ، ويَدْخُل فيهِ رؤيةُ أحدِهِما الآخَرَ، سواءٌ كانَ ذلك بنفْسِهِ أم بغيرِهِ. والتعبير باللُّقيِّ أَولى مِن قولِ بعضِهِم: الصحابيُّ مَنْ رأَى النبيَّ ﷺ، لأنه يُخْرِج ابنَ أُمِّ مكتومٍ، ونحوَه مِن العُمْيان، وهُمْ صحابةٌ بلا تردُّدٍ)[2].

<u>ثانيا: الرواية:</u> استعرض الشيخ أبو شهبة أقوال أهل الاختصاص، وخلص إلى أنّ: (الرواية لغة الحمل والنقل أو الإسقاء والإرواء بالماء وفي اصطلاح المحدثين: هي نقل الحديث وإسناده إلى من عزى أي نسب إليه بصيغة من صيغ الأداء كحدثنا وأخبرنا وسمعت وعن ونحوها, والمناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي ظاهرة واضحة)[3].

<u>ثالثا: دوافع:</u> وهي تتمثل بالأمور التي تحمل على القيام بعمل ما، كما لأنها حافز على الاستمرار فيه وإتمامه، كما في تحمّل الرواية وأدائها. ويمكن للنصّ الآتي أن يؤدي المعنى المقصود من الدوافع في هذه الدراسة، وهو يتحدث عن التوثيق في القرون الأولى، ومنها زمن الصحابة رضي الله عنهم: (السمات العامة للمسلمين آنئذٍ تبرز لنا الدوافع القوية التي حفزتهم على تلقي السنة النبوية، حتى أودعوها حوافظهم القوية وصدورهم الأمينة، مما جعل السنة الشريفة محفوظة جنباً إلى جنب مع القرآن، وتلك الدوافع هي اقتداؤهم بنبيهم واستعدادهم الفطري واستجابتهم للقرآن والسنة)[4].

---

1 - **ابن حجر**، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**: (7 /5).
2 - **ابن حجر**، أحمد بن عليّ العسقلانيّ، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**: (1/ 140)، المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ.
3 - **أبو شُهبة**، محمد بن محمد بن سويلم (ت: 1403هـ)، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**: (39/1).
4 - **هاشم**، أحمد بن عمر، **كتابة السنة النبوية في عهد النبيّ ﷺ والصحابة رضي الله عنهم وأثرها في حفظ السنة النبوية**: (20/1)، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة. بدون

رابعا: موانع: وعلى مبدأ: الأشياء تعرف بضدها. فمعرفة الموانع تزيد من معرفة الدوافع، وهنا: (المَنْعُ: خِلاف الإعطاء. وقد مَنَعَ فهو مانِعٌ ومَنوعٌ ومَنَّاعٌ. ومنعت الرجل عن الشئ فامتنع منه. ومانعته الشئ ممانعة)[1].

يتبيّن من أنّ الدوافع ترتبط بالمحفزات، وأنّ الموانع ترتبط إما بأمر خارج عن قدرة الراوي وقدراته، كمن مات من الصحابةﷺ قبل التحاق النبيّﷺ بالرفيق الأعلى، فذلك مانع من أن يؤثر عنه رواية، فيقول الراوي: عن فلان. حتى لو كان له رواية، كما في خبر بداية الوحي، وترويه عائشة رضي الله عنها، وهي لم تدرك الواقعة.

أو قد يكون بأمر ذاتيّ يمنعه عن الرواية بطواعية منه، أو انشغال عنده يجعله بمنأى عن أداء الرواية زمانا ومكانا، وغير ذلك من أمور تدور الموانع في فلكها.

فيما مضى تأكيد على ضمان جودة النقل عند الصحابةﷺ، وعلى وجود ضرورة تعرّض طالب العلم والمعنيين بعلم الحديث، إلى علم: "معرفة الصحابة" وأنّ دراسة طبقاتهم، واهتمامهم بالرواية وتتبع ذلك لمعرفة من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، للتثبت من ذلك الحكم. كما أنّ الدوافع لأداء ما تحمّل الصحابيّ من الرواية، إذا أشرق نور تلك الدوافع، كان دليلا أوليًّا على وجود رواية، مما يثري مادة الدراسة، التي ستتناول ذلك من خلال المبحث الآتي:

المبحث الأول: الدوافع العامة لرواية الحديث الشريف لدى الصحابةﷺ

بعد عهد النبوة، ما لبث الصحابةﷺ أنْ برزوا كفقهاء وعلماء ومجتهدين، وظهرت عليهم علامات النبوغ، وأبدَوا ما تعلموه من النبيّﷺ، فكان أحدهم غالبًا لا يظهر رأيًا إلا إذا طلب منه، فيقدمون بعضَهم خوفًا من التكلم بلسان الشرع، ويكون غيره أعلم منه يغني عنه بمقاله واستنباطه، وظهر ذلك جليًّا من خلال التفاوت في أداء الرواية والآراء الفقهية والتخصصات عندهم.

ومع مستجدات الحياة فيما بعد انقطاع الوحي، تطلب وجود الرأي الشرعيّ والفتوى لتلك المستجدات، مرافقا للاهتمام الكبير بتبليغ الناس ما حفظوه وسمعوه من النبيّﷺ، مما يجعل معرفة دوافع الرواية عند الصحابة ضروة:

---

1 - **الجوهري**، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**: (1287/3).

المطلب الأول: الدوافع التعبدية للرواية

إنّ امتثال الأمر بتبليغ السنن لدى الصحابة مما سمعوه من النبيّﷺ، وشاهدوه من أفعالهﷺ، أمرًا تعبّديًّا، وهو مما أُمروا به رضوان الله عليهم، كما في الحديث الشريف: عن عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: **"بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"**[1]. ومعلوم أن بعض الصحابة امتنع عن أداء الرواية تعبدا، وفي المقابل من أداها منهم كان تعبدًا.

وتقتضي طبيعة الرواية من حيث التلقي والأداء، ومضمون السنن مما تعلموه وما شاهدوه أو سمعوه من أحاديث النَّبِيّ ﷺ، أن تكون للصحابة طرق في تبليغ الأحاديث النبوية، واهتمامات بالغة في نقل النصّ: - قولا ومعنى-، فهم العرب الأقحاح، وهم أهل اللسان الذي جاء القرآن الكريم بمخاطبتهم، ويبيّن ذلك ما تناوله أحد الباحثين، في دفاعه عن الصحابة، وأنهم نقلوا السنن بأعلى درجات الفهم: (من يتتبع عبارات الصحابة، التي نقلوا من خلالها عناصر السياق المقامي، فإنه يلمس عنايتهم بمبدأ الاقتصاد اللغويّ، يدفعهم إلى ذلك أمور أهمها: ما جاءت به الشريعة الغراء من حثّ على حفظ اللسان، ومراقبة كل ما يدفع به من كلام، وعرضه على ميزان الشريعة القائم على قانون النفعية والخيرية)[2]. ومراعاة السياق، تدخل أيضا في منهجية الأداء، بحيث إنّ فهم السياق يؤدي إلى فهم إسقاط الحديث على واقعة ما، فنجد أنّ بعض الأحاديث تأخر أداؤها، وبعض غير ذلك.

ويمكن أن نستخلص منهجية الصحابة في أداء الرواية بما يتناسب وهذه الدراسة، في طرقٍ منها:

أولا: نقل العلم بالتطبيق العملي:

فقد قام كان الصحابة الكرام، بتعليم الناس أمور دِينهم كالإمامة والقضاء والمعاملات والمناسك، وإدارة دفة الحكم سياسيًّا، وقيادة ميادين الفتوحات، ونشر الإسلام بالعدل وضبط أحكام الدخول إلى البلدان، لدلالة الناس لعبادة الله وحده، دون إكراه لأحد، ونقل الناس من الظلم والذلّ، إلى العدل والعزة. ومن خلال ترجمة إبراهيم الطائفيّ، نجد أنّ بثبوت حديث واحد له سيؤكد أنّه صحابيّ،

---

1 - **البخاريّ**، محمد بن إسماعيل الجعفيّ، **صحيح البخاريّ**: (3461)، كتاب أحاديث الأنبياء، بَابٌ: مَا ذُكِرَ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ.

2 - **ربوزي**، سمير، المدرسة العليا، بوسعادة-الجزائر، بحث بعنوان: **عناية الصحابة﵃ بسياق المقام ومنهجهم في نقله وتأمينه** – صحيح البخاريّ أنموذجا-، مجلة المنهل، المجلد: (7)، العدد: (2) 2021م. ص: (74).

وبعدم ثبوت ذلك الحديث، سيمنع عنه الرواية، مما يمنع عنه الصحبة، ويجعله في عداد التابعين.
ومثاله من كتاب الإصابة:

(إبراهيم الطائفيّ: روى البغويّ والطّبرانيّ من طريق أبي عاصم، عن عبدالله بن مسلم بن هرمز، عن يحيى بن عطاء بن إبراهيم، عن أبيه، عن جده- أنه سمع النبيّﷺ، يعلّم الناس بمنى يقول: «قابلوا النّعال».

قال البغويّ: ولا أعلم له غيره، ونقل الذّهبيّ عن ابن عبد البر أنه قال: لا يصح ذكره في الصحابة، لأن حديثه مرسل- يعني فهو تابعي-)[1].

ثمّ يردف ابنُ حجر، قائلا:

(لفظ ابن عبد البر: "إسناد حديثه ليس بالقائم، ولا تصح صحبته عندي، وحديثه مرسل".

فإن عنى بالإرسال انقطاعا بين أحد رواته فذاك، وإلا فقد صرح بسماعه من النبيّﷺ، فهو صحابي إن ثبت إسناد حديثه، لكن مداره على عبدالله بن مسلم بن هرمز، وهو ضعيف، وشيخه مجهول. وقد اختلف في سياقه عن أبي عاصم، ...، وترجم لعطاء في الصحابة كذلك ابن حبّان، وابن أبي عاصم، ومطيّن، وآخرون، ويقوي الرواية الأولى ما حكاه أبو العباس الدّغولي قال: قلت لأبي حاتم الرازيّ: هل في الصحابة أحد اسمه إبراهيم؟ قال: نعم، إبراهيم اسم قديم تسمّى به رجل سمع النبيّﷺ،

رواه المكيّون عن عطاء بن إبراهيم، عن أبيه)[2].

فيما مضى يتبين كيف كان التطبيق العمليّ للسنن، له أثر في نقل المكيين لهذا الحديث، من قوله: (يعلّم الناس بمنى يقول: "قابلوا النّعال"). فالتقيد بنقل الرواية بذكر السماع، يدخل في تعلم السنن وتبليغها، مما حدا بصاحب الإصابة أن يؤكد على صحبة إبراهيم الطائفيّ، بتقوية الرواية بما رواه عن ابن أبي حاتم عن أبيه، بإثبات السماع. خلافا لمن حكم على الرواية بالانقطاع، ثمّ حكمَ بنفي الصحبة بعد نفيه ثبوت الرواية لإبراهيم.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (10). رقم الترجمة: (160).
2 - ابن حجر، الإصابة ترجمة رقم: (10). وحديث: "قابلوا النعال"، رواه: أبو بكر بن أبي عاصم، في: الآحاد والمثانيّ: (1604)، والطبرانيّ: (997).
وما نقله ابن حجر من قول ابن أبي حاتم عن أبيه، ورد في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: (361).
وأما معنى الحديث، فقد قال العينيّ في عمدة القاري: (22 /26): (قابلوا النِّعَال، أَي: اعْمَلُوا عَلَيْهَا القبال وَقَالَ الْجَوْهَرِي: الزِّمَام هُوَ السّير الَّذِي يعْقد فِيهِ الشسع بِكَسْر الشين الْمُعْجَمَة وَسُكُون الْمُهْملَة بعْدهَا عين مُهْملَة وَهُوَ أحد سيور النَّعْل الَّذِي يدْخل بَين الإصبعين، وَيدخل طرفه فِي الثقب الَّذِي فِي صدر النَّعْل المشدود فِي الزِّمَام).

ثانيا: رواية الصحابة للسنن النبوية سماعا وعملا:

لقد توافرت النصوص في الحضّ على العلم والتعليم، ومما ورد في الجلوس للتعليم: (وقال الزبير في نسب قريش: عبدالله بن سعيد بن العاص‌رضي الله عنه، اسمه الحكم فسمّاه النبي ﷺ، عبدالله، وأمره أن يعلم الكتاب بالمدينة، وكان كاتبا)[1]

وإنّ الصحابة الذين هم محلّ هذه الدراسة، ممن قيل فيهم: **"لا يعرف له رواية"**، هم جزءٌ من كلٍّ، بمعنى أنّ مَن عاش منهم بعد التحاق نبيّناﷺ بالرفيق الأعلى، عاش نفسَ البيئة التي عاشها الصحابة الكرام، من حيث الدوافع للرواية والموانع منها.

والصحابة رضي الله عنهم، كانوا متزنين متوازنين في حياتهم العلمية والعملية، وسيرتُهم وآثارُهم يشهدان على ذلك، فقد كانت التعليمات السيادية من رأس الخلافة، تعنى بضبط أمر الرواية، حتى لا يتعجّل أحدهم في نقلٍ دونما تثبت، أو حاجة لذلك فتزدحم الأمور.

كما أنهم رضي الله عنهم أول رعيل في الدنيا يمسك زمام الحياة بعد نبيّ، ولا يكون لديهم وحي. فقد انقطع بوفاة خاتم الأنبياء محمد ﷺ. ويتبيّن التوازن بالتعامل مع الرواية، بالآتي:

أولا: انطلاق عصر الرواية:

انطلق الصحابةرضي الله عنهم، يعلمون الناس ما يحتاجونه، أولا بأول كما تعلموه تماما، وهنا نتناول نصّين من تذكرة الحفاظ، يفيدان في توضيح المقصود من انطلاق عصر الرواية:

(أبو بكر الصديقرضي الله عنه: أفضل الأمة، وخليفة رسول اللهﷺ، ومؤنسه في الغار، وصديقه الأكبر، وصديقه الأشفق، ووزيره الأحزم، عبدالله بن أبي قحافة عثمان القرشي التيميّ، وكان أول من احتاط في قبول الأخبار)(2).

فقوله: **"وكان أول من احتاط في قبول الأخبار"**. يؤكد العناية بنقل الأخبار، منذ انطلاقة الخلافة الراشدة الأولى، مما جعل الرواية تسير على أسس ثابتة. وبتصوّرنا لعظيم الاهتمام برواية سنّة النبيّﷺ، يمكننا تصور الحركة العلمية الدؤوبة، في شتى علوم الشريعة خلال القرون الثلاثة الأولى، التي أعقبها عصر التدوين بجمع العلوم في مكتبة شاملة، لا تهمل صغيرة ولا كبيرة، حتى فاض

---

1 - ابن حجر، الإصابة ترجمة رقم: (1782)

2 - **الذهبيّ**، شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـــ)، **تذكرة الحفاظ**: (9/1)، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1419هـ- 1998م.

الاهتمام إلى النزوع إلى علوم المنطق والآلة الصناعية وغير ذلك من مظاهر الحضارة الأخرى. وأما النصّ الآخر للذهبي، فهو سمة بالغة في الرواية لدى الصحابةﷺ:

الثاني: ضبط معايير الجودة لعصر التدوين:

قال الذهبيّ: (أحبَّ عمرﷺ، أن يتأكد عنده خبر أبي موسى بقول صاحب آخر ففي هذا دليل على أن الخبر إذا رواه ثقتان كان أقوى وأرجح مما انفرد به واحد، وفي ذلك حض على تكثير طرق الحديث؛ لكي يرتقي عن درجة الظن إلى درجة العلم؛ إذ الواحد يجوز عليه النسيان والوهم ولا يكاد يجوز ذلك على ثقتين لم يخالفهما أحد، وقد كان عمر من وجله أن يخطىء الصاحب على رسول الله ﷺ، يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهم ولئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن)[1].

إنّ ما أورده الذهبيّ ينمّ عن وصف جليل منصف. حيث يتبين من هذا النصّ منهجية عمرﷺ، على تكثير "طرق الحديث". وليس كما يشيع مدَّعو الشبهات حول السنّة النبوية، من أنّ عمرﷺ، يمنع الرواية لمجرد الرواية فقط.

والصواب: أنه كان يأمرهم أن يقلوا الرواية عن نبيهمﷺ، لئلا يتشاغل الناس بالأحاديث عن حفظ القرآن. وهو من باب: الاشتغال بالأهم قبل المهم، فالصحابة الذين أوفدهم أمير المؤمنين عمرﷺ، إلى الآفاق يُعلِّمون التابعين الحديثَ الشريف، بما تسنى لهم من إمكانات متاحة، كالمجالس العلمية، في المدن الرئيسة، التي أصبحت تحوي مدارس علمية يترأسها الصحابة الكرام، فيعلّمون القرآن والسنّة النبوية، والأحكام الشرعية مما ورد على لسان رسول الله ﷺ، ومما استنبطه كبار الصحابة، أو مما يستنبطه علماء كلّ ناحية منهم.

ثالثا: الأدب مع الحديث النبويّ:

لقد تعلمتْ الأمةُ الأدبَ مع النبيّ ﷺ، من خلال القرآنِ الكريم، مخاطِبا المؤمنينَ بقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [سورة الحجرات: 2]. ففَهِمَ الصحابةُﷺ، الأدب في حضرتهﷺ، ومع سنته ورواية حديثه بعد وفاتهﷺ.

---

1 - المصدر السابق: (12/1).

ومنهج الصحابةﷺ، في التأدب مع السنة النبوية ظاهر للعيان لا يحتاج إلى دليل، ويستدلون أحيانا بحديث ابن عباس، غير أنه حديث ضعيف سأورده على ضعفه، لأردف بعده مقولة للإمام ابن حزم ينقلها عنه الإمام الذهبيّ، توضح الأدب الجمّ مع السنة النبوية:

(عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما، قَالَ: " تَمَتَّعَ النَّبِيُّ ﷺ". فَقَالَ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ رضي الله عنهما: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَنِ الْمُتْعَةِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: مَا يَقُولُ عُرَيَّةُ؟ قَالَ: يَقُولُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ عَنِ الْمُتْعَةِ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أُرَاهُمْ سَيَهْلِكُونَ أَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ، وَيَقُولُ: نَهَى أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ)[1].

وهنا يقول ابن حزم: (وَاللَّهِ إِنَّهَا لَعَظِيمَةٌ، مَا رَضِيَ بِهَا قَطُّ أَبُو بَكْرٍ وَلَا عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)[2]. فالأدبّ الجمّ مع الحديث الشريف عالي المستوى دافع للرواية من جهة، ومانع منها من جهة أخرى، لأنّ الأدب مأمور به مع النبيّﷺ، بأعلى مراتبه، يقابله المنع من كتمان العلم، فكان منهجهم ذا صعوبة ووسطية في آنٍ معًا.

رابعا: التحرّج من كتمان العلم:

مَن جاء بعد الصحابة ليس كمثلهم في شأن الرواية، من: النقل والرتبة والأداء والتحرّي والعدالة والضبط، فالصحابة سمعوا مشافهة من نبيّهمﷺ، ورأو الفعل وطبّقوه عمليًّا على مرأى ومسمع من النبيّﷺ، وجاء تقريره لهم، أو تعديل ما قاموا به إن كان على غير المراد منه.

فللصحابةﷺ، بعد انقطاع الوحي خِصيصة في الرواية، لا يساويهم فيها أحد ممن بعدهم، وكبار الصحابة الذين زاولوا الحديث لهم أهمية أكثر من صغار الصحابة، حيث جمعوا ما لم يجمعوا، فكان عليهم المعوّل في نقل الرواية لصغار الصحابة وكبار التابعين.

وإنّ التباين بين الصحابة في الرواية واضح، فمنهم من لم يروِ سوى الحديث والحديثين والثلاثة، ومنهم من لم يعهد عنه رواية قطّ والنوع الأخير منهم هم جلّ مادة دراستنا. في مقابلتهم صحابة لهم من الرواية الألف حديث وزيادة، كأبي هريرة وابن عباس وجابر وأبي سعيد وعائشةﷺ.

1- ابن حنبل، مسند الإمام أحمد، حديث رقم: (3121)

2 - **ابن حزم،** أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي القرطبيّ (ت: 456هـــ)، **حجة الوداع**: (1/ 352)، المحقق: أبو صهيب الكرميّ، الناشر: بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، 1998م.

ومن خلال دراسة الصحابة الذين قيل في أحدهم: لا يعرف له رواية، نجد أنّ كثيرين ممن ليس لهم رواية، ولم يقال فيهم: لا يعرف له رواية، مما تتأكد دراسة الدوافع والموانع لمعرفة ما إن كان لهم رواية أو غير ذلك.

فالصحابةﷺ، في مجملهم، لم يتركوا حديثًا لديهم إلا وبلّغوه، وكانوا يتحرّجون من كتمان ما عندهم من علم، وأدلّ واقعة لذلك، حديث معاذﷺ: (عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، وَمُعاذٌ رَدِيفُهُ عَلَى الرَّحْلِ، قَالَ: **"يَا مُعَاذَ بْنَ جَبَلٍ"**، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: **"يَا مُعَاذُ"**، قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ. ثَلاثًا. قَالَ: **"مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، صِدْقًا مِنْ قَلْبِهِ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَى النَّارِ"**، قَالَ يَا رَسُولَ اللهِ فَلاَ أُخْبِرُ بِهِ النَّاسَ فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: **"إِذًا يَتَّكِلُوا"**. وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا)[1].

ومن تبويب الإمام البخاريّ لحديث معاذﷺ: (بَابٌ: مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا). يتبيّن حرصُ الصحابةﷺ، على التعليم، وعدم كتمان ما عندهم من العلوم، تعبّدًا لله تعالى، والتأكيد على منهجية الرواية عند الصحابةﷺ، ويزداد الأمر وضوحا بشرح ابن حجر: (قَوْله: فَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا مَعْنَى التَّأَثُّمِ التَّحَرُّجُ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْإِثْمِ وَهُوَ كَالتَّحَنُّثِ وَإِنَّمَا خَشِيَ مُعَاذٌ مِنَ الْإِثْمِ الْمُرَتَّبِ عَلَى كِتْمَانِ الْعِلْمِ وَكَأَنَّهُ فَهِمَ مِنْ مَنْعِ النَّبِيِّﷺ، أَنْ يُخْبِرَ بِهَا إِخْبَارًا عَامًّا لِقَوْلِهِ أَفَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ فَأَخَذَ هُوَ أَوَّلًا بِعُمُومِ الْمَنْعِ فَلَمْ يُخْبِرْ بِهَا أَحَدًا ثُمَّ ظَهَرَ لَهُ أَنَّ الْمَنْعَ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْإِخْبَارِ عُمُومًا فَبَادَرَ قَبْلَ مَوْتِهِ فَأَخْبَرَ بِهَا خَاصًّا مِنَ النَّاسِ فَجَمَعَ بَيْنَ الْحُكْمَيْنِ)[2].

وأَنَس بْنُ مَالِكٍ ﷺ، أدَّى ما سمعه من معاذ بن جبلﷺ، ففي رواية البخاريّ، يظهر أنّ أنسًا تأخر برواية هذا الحديث، حيث راويه عنه: قتادة بن دعامة، وبين ولادته ووفاة أنس، اثنان وعشرون عامًا. مما يؤكد أنّ الصحابةﷺ، الذين عندهم رواية لحديث ما، يتحرجون من منع تلك الرواية عن التابعين، وأنهم إن وجدوا عدم حاجة لرواية ذلك الحديث لظرفٍ زمانيّ أو مكانيّ ما، أو لعدم حاجة المتلقين له، فيؤخرون أداء تلك الرواية، إلا أنهم لا يمنعونها بالكلّية، ولا إذا حان وقت أدائها. وسيأتي معنا حديث شريف يتضمن حرمة منع العلم وكتمانه.

---

1 - **البخاريّ**، محمد بن إسماعيل **صحيح البخاريّ**، 3 - كِتَابُ العِلْمِ، بَابٌ: مَنْ خَصَّ بِالعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ، كَرَاهِيَةَ أَنْ لاَ يَفْهَمُوا، برقم: (128). و**مسلم**، ابن الحجاج ، **صحيح مسلم**: 1 - كِتَابُ الْإِيمَانَ، بَابٌ: مَنْ لَقِي اللهَ بِالْإِيمَانِ وَهُو غَيْرُ شَاكٍّ فِيهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ وَحُرِّمَ عَلَى النَّارِ، برقم: (53 - 32).

2 - **ابن حجر**، أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاريّ**: (228/1).

والصحابة ﭫ، كانوا أحرص الناس على الهدى، وهم إلى امتثال الأمر بتبليغ السنة أقرب وألصق، بَلْ إنّ كثيرين منهم مات ودفن خارج الجزيرة العربية، لانشغالهم بالفتوحات التي كان يتخللها نشر العلم لزاما.

المطلب الثاني: حرص الصحابةﭫ على شرف الامتثال بتبليغ العلم

يوضح حرصَ الصحابة على تبليغ الرسالة، من الناحية التعبديّة، قراءة صفة النبيّﷺ، كما في التنزيل، من قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [سورة التوبة: 128]. فهذا الحرص من النبيّﷺ، لا بدّ أن يقابله أسمى درجات الحرص ممن اختارهم الله لصحبة نبيّهﷺ.

وتتبيّن هنا ضرورة دراسة الصحابة الذين قيل فيهم: **"لا يعرف له رواية"**، لأنهم ممن يشملهم الأمر بتبليغ العلم، ولو بأقلّ مما رأوه أو سمعوه، خصوصا أنّ الأمر استقرّ بأنّ الصحابيّ كما مرّ معنا: (وفي الاصطلاح: رائي النبيّﷺ)[1]. كما أنه يشملهم الحرص على نيل الشرف بالرواية.

وامتثال الأمر بتبليغ ما سمعه الصحابةﭫ، فهو يندرج تحت أصول الدّين، التي لا تقوم إلا بتبليغها، مع وجود حديث شريف هو عمدة في هذا الباب يشتمل على أسس منهج الرواية، وهو حديث آنف الذّكر:

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍوﭬ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: **"بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلاَ حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ"** [2]. فليس هناك دافع للرواية أكبر من الأمر النبويّ به، فالصحابةﭫ، أكثر هذه الأمة امتثالا، وأما دخول هذا الامتثال في المنهجية، فذلك لأمور منها:

أولا: اقتران الأمر بالفسح عن التحديث عن بني إسرائيل، مع أشدّ التحذير من الخطأ والخلل - المتعمّدين –كما فهم بعض الصحابةﭫ، فهذا الاقتران أدخل التبليغ في منهجية علمية ضرورة.

ثانيا: العمومية في تبليغ الرسالة، بحيث لا ينحصر في اهتمام واحد، ولا في تخصص واحد. بل إنّ الصحابة ﭫ، بمجموعهم بلّغوا كلَّ الذي سمعوه وشاهدوه من النبيّﷺ، ذلك أنّ قوله ﷺ: " ولو آية"

1 - انظر: تعريف: "الصحابة" في التمهيد من هذه الدراسة.
2 - **البخاريّ**، **صحيح البخاريّ**، 3 - كِتَابُ العِلْمِ، بَابٌ: إِثْمُ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ برقم: (107)، و**مسلم**، **صحيح مسلم**،53 - كِتَابُ الزُّهْدِ وَالرَّقَائِقِ، بَاب: التَّثَبُّتُ فِي الْحَدِيثِ وَحُكْمِ كِتَابَةِ الْعِلْمِ، برقم: (72 - 3004).

يشمل معانٍ متعددة، ومن معاني: الآية، ما جاء في التنزيل، واستخدمه العرب في سياقات متعددة، وهذا التعدد فهمه الصحابةُ ﷺ، فشرَعوا بتبيلغ أحكام الدّين، بمقتضى ما فهموه وما تعلموه، وهم أفصح الناس وأعلمهم بالوحيين.

ويوضح أمر تبيلغ: "آية"، ما يأتي: (بقولهﷺ: " بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً": قَالَ الْمُعَافَى النَّهْرَوَانِيُّ فِي كِتَابِ الْجَلِيسِ لَهُ: الْآيَةُ فِي اللُّغَةِ تُطْلَقُ عَلَى ثَلَاثَةِ مَعَانٍ الْعَلَامَةُ الْفَاصِلَةُ وَالْأُعْجُوبَةُ الْحَاصِلَةُ وَالْبَلِيَّةُ النَّازِلَةُ فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رمزا وَمن الثَّانِي إِن فِي ذَلِك لآيَة وَمِنَ الثَّالِثِ جَعَلَ الْأَمِيرُ فُلَانًا الْيَوْمَ آيَةً وَيُجْمَعُ بَيْنَ هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ أَنَّهُ قِيلَ لَهَا آيَةٌ لِدَلَالَتِهَا وَفَصْلِهَا وَإِبَانَتِهَا وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ وَلَوْ آيَةً أَيْ وَاحِدَةً لِيُسَارِعَ كُلُّ سَامِعٍ إِلَى تَبْلِيغِ مَا وَقَعَ لَهُ مِنَ الْآيِ وَلَوْ قَلَّ لِيَتَّصِلَ بِذَلِكَ نَقْلُ جَمِيعِ مَا جَاءَ بِهِ ﷺ)[1]. فامتثال الأمر بتبليغ الحديث الشريف إلى الناس، يؤكد على أمرين، هما يؤكدان أهمية هذه الدراسة، وهما:

الأول: أنّ السننَ جميعَها مؤداة، من خلال رواية الصحابةﷺ، وهو ما نراه عيانا في سيرة التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين، من أهل العلم الذين أصابتهم دعوة النبيّﷺ، بالنضارة في المنظر والمخبر.

الثاني: أنّ كثيرا من الصحابة الذين ثبتت صحبتهم، ومنهم من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية". قد يكون له رواية، لأنّه لا يفوّت أحدٌ الشرف العظيم، بأن يرتبط اسمُه بالرواية عن النبيّﷺ.

المطلب الثالث: أساليب رواية الحديث الشريف لدى الصحابة ﷺ

إنّ كيفية الرواية عند الصحابة ﷺ، تأتي ضمن أسس وأساليب في أداء الرواية، فتكون في وقت حاجة الناس للسنن، ووفادتهم في المناسبات الدينية، أو طلب الرواية عند متأخري الصحابة، وبأساليب ترتكز على التعلّم والتعليم المباشر، والتلقين، والتثبت من الفهم والوعي، وانتقاء الزمان والمكان الأنسب، والمعلم المناسب، وبيان ذلك بالآتي:

أولا: حاجة الناس للرواية:

تطرّق العلماء إلى السنّ الذي يُبدأ فيه أداء الرواية، مما يعطينا تصوّرا واضحا، عن أسلوب الرواية المتبعة لدى المحدّثين، حيث إنهم أكثر الناس تعلّقًا بالنصّ الحديثي، فنجد الصحابةﷺ، سبّاقون في معرفة الزمان والمكان الأنسبين لأداء ما حفظوه من النبيّﷺ، خصوصا.. وأنهم نهوا عن كتمان

1 - ابن حجر، أحمد بن علي ، فتح الباري شرح صحيح البخاريّ: (498/6).

العلم، كما في حديث النبيّﷺ: **"مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ يَعْلَمُهُ فَكَتَمَهُ، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلْجَمًا بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ"**[1].

كما تناول أهل الحديث منهجية التحديث، وأنّ حكمه بين الوجوب والنفل، كما في فتح المغيث: (حيث احتيج لك في شيء: وذلك يختلف بحسب الزمان والمكان، فلعلك تكون في بلاد مشهورة كثيرة العلماء لا يحتاج الناس فيها إلى ما عندك، ولو كنت في بلاد مهجورة احتيج إليك فيه; فحينئذ (اِروِهِ) وجوبًا)[2].

وإذا راعينا انتشار الصحابةﷺ ووصولهم إلى الأصقاع مترامية الأطراف، خلال القرن الهجري الأول، وتعدد الرواة عن أولئك الصحابة. سنجد أنّ من المرويات عن النبيّﷺ، التي بلغها الصحابة الكرام كانت في مواطن احتاج الناس إليها، ومن الأمثلة ما يأتي:

حديث شرب عليﷺ قائما: عن النَّزَّالَ بْنَ سَبْرَةَ، قَالَ: (عَنِ النَّزَّالِ بْنِ سَبْرَةَ، قَالَ: أُتِيَ عَلِيٌّ ﷺ، بِكُوزٍ مِنْ مَاءٍ وَهُوَ فِي الرَّحْبَةِ " فَأَخَذَ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَمَضْمَضَ، وَاسْتَنْشَقَ، وَمَسَحَ وَجْهَهُ، وَذِرَاعَيْهِ، وَرَأْسَهُ، ثُمَّ شَرِبَ وَهُوَ قَائِمٌ، ثُمَّ قَالَ: هَذَا وُضُوءُ مَنْ لَمْ يُحْدِثْ، هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِﷺ، فَعَلَ)[3]. فالقصة توحي إلى معرفة عليّﷺ، حاجة الناس لتعلم الوضوء، وجواز الشرب قائما في حالة الزحام ونحوها.

ثانيا: مستجدات الحوادث:

من دوافع الرواية أن تروى أحاديث لها قصة مصاحبة لها، ومن ذلك حديث طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ مَرْوَانُ. فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍﷺ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: **"مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ"** [4].

---

1 - أخرجه: أحمد في مسنده: (7943) واللفظ له. وأبو داود (3658)، والترمذيّ: (2649)، وابن ماجه: (266).

2 - **السخاويّ**، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**: (3/ 228).

3 - رواه: **أحمد** في **المسند**: (583)، قلت: هو حديث صحيح من رباعيات المسند. الباحث.

4 - مسلم، صحيح مسلم، 1 - كِتَابُ الْإِيمَانِ، بَابٌ: بَيَانُ كَوْنِ النَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مِنَ الْإِيمَانِ، وَأَنَّ الْإِيمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَأَنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَاجِبَانِ (78 - 49).

ثالثا: مواسم الحجّ:

كما في روايات الحجّ وأحكامه، والجهاد وأحكامه والفتنة وأحكامها، ومن ذلك ما رواه البخاريّ في صحيحه فقال:

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِاللَّهِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرًا، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَمْرِو بْنِ أَوْسٍ فَحَدَّثَهُمَا بَجَالَةُ، - سَنَةَ سَبْعِينَ، عَامَ حَجَّ مُصْعَبُ بْنُ الزُّبَيْرِ بِأَهْلِ الْبَصْرَةِ عِنْدَ دَرَجِ زَمْزَمَ -، قَالَ: كُنْتُ كَاتِبًا لِجَزْءِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، عَمِّ الأَحْنَفِ، فَأَتَانَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِسَنَةٍ، فَرِّقُوا بَيْنَ كُلِّ ذِي مَحْرَمٍ مِنَ المَجُوسِ، وَلَمْ يَكُنْ عُمَرُ أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنَ المَجُوسِ)[1]. فيما مضى غيض من فيض، مما تجده في سيرة التابعين، وحرصهم على التلقي عن الصحابةﷺ، وخصوصا عن صغار الصحابة ممن تخصصوا بالرواية، وهو ما تعاقب عليه المحدّثون خلفا عن سلف، ويبيّنه الفاكهانيّ في أخبار مكة: (باب: ذكر تلاقي الإخوان في الحج بمكة ومنى وما جاء في ذلك: ...، عن أيوب قال: " إن مما يزيدني رغبة في الحج لقي الإخوان، لا ألقاهم في غيره ")[2].

رابعا: طول العمر مع وجود رواية:

كما في حال من تأخرت وفاته، واحتاج الناس إليه في مكان لا يوجد فيه صحابيّ غيره. وهو قريب مما ذكرناه في موسم الحجّ، إلا أنه أعمّ منه.

مسألة:

التعرّض لدوافع الرواية، التي صنعت بأساليبها بدايات المدرسة الحديثية، يمكن أن نجمل فوائدها بما يأتي:

أولا: حتى لا يكون مسوغا للطاعنين بالسنة، من خلال الارتكاز على ظاهر روايات الأمر بالإقلال من الرواية، وبيان أنها من باب التحوط وضبط الرواية فحسب.

ثانيا: دوافع الرواية، لا تعني اشتغال غالب الصحابةﷺ، بالرواية. فقد عاشوا مع النبيّصلى الله عليه وسلم، يأخذون منه بين مكثر ومقلّ، فكانوا على قدر ما أخذوا منه، وكذلك كان صغار الصحابة بين مكثر عن الصحابةﷺ، ومقلّ.

ثالثا: أن الرواية منبثقة عن الأمر بتبليغ الرسالة، والأمانة التي حملوها للأمة من بعدهم، فأقاموا مجالس علمية في المدن الرئيسة، واكتفى آخرون أصحاب تلك المجالس عن قيام الجميع بتبليغ ما عندهم. فعَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: (كُنَّا نَجْلِسُ إِلَى أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ، فَيُحَدِّثُنَا حَدِيثًا كَثِيرًا عَنْ رَسُولِ

---

1 - **البخاريّ، صحيح البخاريّ،** 58 - كِتَابُ الجِزْيَةِ، بَابٌ: الجِزْيَةُ وَالمُوَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الحَرْبِ، برقم: (3156)
2 - **الفاكهانيّ،** أبو عبدالله محمد بن إسحاق **أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه:** (1683).

اللهِ ﷺ، فَإِذَا سَكَتَ قَالَ: «أَعَقِلْتُمْ؟ بَلِّغُوا كَمَا بُلِّغْتُمْ»)[1]. فهذا الأسلوب الرصين في أداء الرواية، هو مما حذا بالأمة حذو الحفظ للرواية – صدرا وسطرا-.

رابعا: من لم يجلس من الرواة للتحديث، مثل كبار الصحابة، يكون ممن روى عنه صغار الصحابة الذين اشتهرت مجالسهم، كمجالس: أبي هريرة وابن عباس وابن عمر وأبي سعيد الخدريّ وجابر وابن عمرو. ويبينه ما قيل عَنْ عِكْرِمَةَ: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: (فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ يَسْمَعُ صِغَارُهُمْ مِنْ كِبَارِهِمْ، وَفِي آخِرِهَا يَسْمَعُ كِبَارُهُمْ مِنْ صِغَارِهِمْ. قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ وَلَمَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّ الصِّغَارَ سَمِعُوا وَلَمْ يَسْمَعِ الْكِبَارُ)[2]. فسماع صغار الصحابة من كبارهم -وكلّهم عدول-، كافٍ في تبليغ الحديث الشريف لعموم الأمة من بعدهم.

المبحث الثاني :منهجية الصحابة في الرواية وأثر ذلك في الامتناع منها

تنحصر هذه الدراسة في الصحابة ، ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، أو أيّ صيغة تفيد ذات المعنى، بصرف النظر، أيًّا كانت النتيجة، من أنّ له رواية، أو ليس له رواية. ولا تتعرّض الدراسة إلى عموم الصحابة ممن أوردهم الإمام ابنُ حجر في الإصابة، ولم يرد لهم رواية، ولم يذكر لهم حكمًا بإثبات أو نفي الرواية.

وبالعموم فإنّ الصحابة ، كانوا يخشون الخطأ في الرواية، وتلك خشية تندرج تحت موانع الرواية وخصوصا من لم يكن منهم مشتغلا بالرواية. كما أنّ الصحابة، يعرفون أنهم هم الصلة بين صاحب الوحي النبيّ محمدﷺ، وبين الناس أجمعين إلى قيام الساعة. وأنّ خطأ أحدهم ليس كغيره من حيث المكانة والرتبة. لأنه ينبني على روايات الصحابة، أحكام شرعية. وفي المقابل الصحابة، مأمورون بتبليغ ما حفظوه من السنن عن النبيّﷺ، من غير زيادة ولا نقصان، مما يؤثر على الحكم المنوط بالنصّ. ولأهمية معرفة الصحابة في الرواية، يصفهم أحد الباحثين العلماء، فيقول: (الصحابة ، يمثلون الجسر الواصل بين الرسولﷺ، وبين أمته، ويمثلون الحلقة الأولى في سلسلة الأسانيد التي تُنقل فيها الأحاديث النبوية، فهم بمثابة العنق يصل الرأس بباقي البدن)[3]. وبما أنهم ، هم أول الإسناد في هذه الأمة، يلزمنا الوقوف على منهجيتهم في الرواية؛ لأنهم الأصل الذي تنبني عليه الفروع.

---

1 - **الطبراني**، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير، **المعجم الكبير**: (7673).

2 - الطبراني، المعجم الكبير: (11662). وقال الهيثميّ في مجمع الزوائد: (602): (فيه النضر وهو متروك).

3 - **الصاحب، "محمد عيد" محمود، كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم ودلالاتها الخاصة بالرواية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية- غزة: مج/28، صفحة رقم: (79)، تاريخ النشر: 2020م.

المطلب الأول: أثر منهجية الرواية لدى الصحابة في الإقلال من الرواية

لقد تضافرت النصوص في الوحيين بالأمر في التثبت، والنهي عن نقل الخبر على عواهنه. كما أنّ نواة المدرسة العلمية، بدأت تتشكّل في الدولة الفتية، فها هو عمر أمير المؤمنينﷺ، يأمر ابن مسعودﷺ، بمغادرة حمص إلى الكوفة: وسيّره عمر إلى الكوفة ليعلمهم أمور دينهم، وبعث عمّارا أميرا، وقال: إنهما من النجباء من أصحاب محمد فاقتدوا بهما)[1]. من ذلك يتبيّن منهجية الصحابةﷺ، في نشر العلم، والتثبت في نقل الخبر، بما لم يكن معهودا في الأمم من قبل، وقد تميّز الصحابة ﷺ، بتقوى الله تعالى في الرواية، فضلا عن التمتع بذاكرة قوية.

ودراسة منهجية الصحابة ﷺ، تزيد من وضوح حال من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، والوقوف على أسباب عدم روايته، ومعرفة مروياته إن وجدت، وسبب عدم روايته إن لم توجد، حيث يمكن استخلاص منهجية الصحابة في الرواية، بأمور منها:

أولا: التقيد بالسماع لنقل الرواية:

فالصحابةﷺ، ليسوا كغيرهم في الرواية، فهو ينقلون عن النبيّ ﷺ مباشرة دون واسطة، وقد ينقل من لم يسمع مباشرة عمن سمع من النبيّ ﷺ مشافهة. فالعلم بالرواية لدى الصحابةﷺ، ينبني على ضرورة التلقي، كمايبينها منهجية عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ، حيث قال: (وَإِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ كِتَابًا فِيهِ عِلْمٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ عَالِمٍ، فَلْيَدْعُ بِإِنَاءٍ وَمَاءٍ فَلْيَنْقَعْهُ فِيهِ حَتَّى يَخْتَلِطَ سَوَادُهُ مَعَ بَيَاضِهِ) (2).

فمنطلق التقيّد بالسماع، هو معرفتهم بخطورة النقل مع التثبت، فمع أنهم أهل للرواية إلا أنهم متفاوتون في القدرات ولأنهم أفقه الناس وأفهمهم، كانوا يراعون الفروقات في القدرات: (من مراعاة الفروق الفردية في التكليف: التمييز عند الاختبار عن وجود خبراء، ...، وقد وضع النبيّﷺ، في عمله المناسب الذي يجيد القيام به على أحسن وجه، ليكون أقدر على أدائه والنهوض بتبعاته)[3].

ثانيا: التثبُّت والضَّبطُ في الرواية – حادثة الجدة أنموذجا-:

---

1 - الصاحب، "محمد عيد" محمود، كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم ودلالاتها الخاصة بالرواية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية- غزة: مج/28، صفحة رقم: (79)، تاريخ النشر: 2020م.
2 - **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي(ت: 463هـ)، **الكفاية في علم الرواية**: (352/1).
3 - المصدر السابق: (352/1).

تعدّ حادثة: "الجَدّة"، التي ظهرت أولَ خلافة أبي بكر الصديقﷺ، من أوضح معالم التثبت عند الرعيل الأول، من الصحابة الكرام. وقد تناولها العلماء مستشهدين بها على تثبت الصحابة في الرواية. ونَصّها في الترمذيّ، كالآتي:

(حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ قَالَ: جَاءَتِ الجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، قَالَ: فَقَالَ لَهَا: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَمَا لَكِ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ شَيْءٌ، فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَأَعْطَاهَا السُّدُسَ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ الأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ، فَأَنْفَذَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: ثُمَّ جَاءَتِ الجَدَّةُ الأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ: مَا لَكِ فِي كِتَابِ اللهِ شَيْءٌ، وَلَكِنْ هُوَ ذَاكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيَّتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا) (1).

لقد تمّ استخلاص العديد من الفوائد الحديثية، من هذه الحادثة، خصوصًا أنها واكبت بدايات عهد الرواية، ومما يستخلص منها: منهجية التثبت في الرواية لدى الصحابة، وبيانه من خلال هذه الدراسة، في أمور منها:

الأول: إنها حادثة في حكم شرعيّ، ووقعت أمام خليفة المسلمين الأوَّل، مما يعني عدم إهمال المسألة لا في البحث والتثبت ولا في الوقوف عند قول: "لا يوجد نصّ".

الثاني: مجرّد دعوى الجدّة بوجود حقّ لها كان دافعا للبحث عن متعلقات الدعوى. فجاءت الحاجة كدافع للرواية وإبرازها، وإلا فمجيء الجدة لطلب حقّ لها كَجَدَّة، فيه دلالة على أصل شرعيّ.

الثالث: قول الجدّة: (وَقَدْ أُخْبِرْتُ أَنَّ لِي فِي كِتَابِ اللهِ حَقًّا). لم يزعم أبو بكرﷺ، أنه يعلمُ كلّ ما في كتاب الله، وأنه لا يوجد لها فيه حقّ، بل أرجأها حتى يتثبت، فقال: (فَارْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ). وذلك يؤكد على أمرين:

أ- يؤخذ من تصرّف أبي بكرﷺ، وما نطقت به الجدّة، أنّ فهم الصحابة رضوان الله عليهم، أنّ السنّة النبويّة مبيّنة لكتاب الله، كما أنها مع القرآن صنوان في التشريع والحكم.

---

1 - **الترمذيّ**، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـــ)، الجامع الكبير - سنن الترمذي: (2101). وقال الترمذيّ عقبه: (وَفِي البَابِ عَنْ بُرَيْدَةَ. وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ).

ب- عدم ردّ المدّعي ولا قبول دعواه، إلا بعد التثبت من دعواه –وجودًا وعدمًا-.

الرابع: سؤال النّاس طلبًا لما عندهم من العلم: (وَسَأَسْأَلُ النَّاسَ. قَالَ: فَسَأَلَ)، فيه منهجية التثبت منذ عهد الصحابة، مما يؤكد على بنيان العلم وتدوينه، على التثبت بالسؤال وغيره من الوسائل.

الخامس: المغيرة قائد لألوف المسلمين، ويشير ويستشار، إلا أنّ خصوصية الرواية استلزمت شاهدا على قوله.

السادس: عدم طلب آخرين لحقّ الجدّة في الإرث، لا يعني عدم وجود غيرهم، كما أنّ عدم الاعتراض على ما شهده المغيرة بن شعبة ومحمد بن مسلمة، دليل على الحكم.

من خلال ما سبق: يتبيّن أحد المواقف العديدة، التي تؤكد على منهجية التثبت بالرواية من الصحابة الكرام.

ثالثا: اشتراط العدالة فيمن ينقل الخبر:

مع أنّ علماء الحديث التزموا عدالة عموم الصحابة، لأنه ما كان لأحد في هذه الأمة أن يجهل شرفهم ومكانتهم ومرتبتهم، ومع ذلك فقد انتهج الصحابة فيما بينهم في رواية الحديث: التأكد من صحة الخبر مما يسمعونه من بعضهم، مع التأكيد على أنهم لا يتهمون بعضهم البعض، كما أنهم لا يدعون العصمة لأحد منهم.

فاشتراط الصحابة للعدالة وهم العدول أصلا، فيه درس عمليّ لمن بعدهم ليتولى هذا الشرط من باب أولى. فلو أنّهم لم يشترطوا العدالة لأنهم صحابة، فقد لا يشترطه التابعون من بعدهم لأنهم تابعون للصحابة، وهكذا دواليك، مما استلزم قطع دابر الدعوى من غير دليل عند كلّ أحد. وتوافرت النقولات عن الصحابة في اشتراط العدالة، ما يستعرضه الخطيب في الكفاية: (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ, أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ, قَالَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ﷺ: «أَنْتَ عِنْدَنَا الْعَدْلُ الرِّضَا , فَمَاذَا سَمِعْتَ؟». وَهَذَا الْقَوْلُ كَافٍ فِي التَّزْكِيَةِ, لِأَنَّ الْوَصْفَ بِالْعَدَالَةِ جَامِعٌ لِلْخِلَالِ الَّتِي قَدَّمْنَاهَا فِي بَابِ صِفَةِ الْعَدَالَةِ, وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ رِضًا تَأْكِيدٌ, وَفِيهِ بَيَانُ أَنَّهُ مِنَ الْعُدُولِ الَّذِينَ يُرْضَوْنَ لِلشَّهَادَةِ, لِأَنَّ الرَّجُلَ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا سَالِمًا مِنَ الْفِسْقِ. وَلَا يُرْتَضَى لِلشَّهَادَةِ, لِأَجْلِ غَفْلَةٍ فِيهِ وَضَعْفٍ وَكَثْرَةِ سَهْو) [1]. كما أنهم كانوا يحرصون على الرواية تحملا وأداء، وهذا الحرص كان يأخذ طرفيْ العمل: ما بين دافع ومانع، ويوضح ذلك

1 - الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية: (85/1).

النصّ الآتي والتعليق عليه: (الإمساك عن الرواية خشية الوقوع في الخطأ: كان حرص الصحابة على ضبط ألفاظ الحديث والتثبت عند أدائه، أحد الأسباب التي أدت إلى تورع بعضهم عن كثرة الرواية خشية الوقوع في الخطأ) [1].

فمن عرف من نفسه الحفظ والإتقان والتثبت قام بواجب التبليغ وقد يكثر من الرواية. ومن لم يقدر على حفظ وإتقان كاملين، فهو بين مقلّ وممتنع. ومن هنا يأتي ضرورة التعرض للموانع حسب محددات الدراسة:

المطلب الثاني: موانع الرواية فيمن قيل فيهم من الصحابة: "لا يعرف له رواية"

في مقابل دوافع الرواية، هناك موانع قد توصل إلى القول في أحدهم: "لا يعرف له رواية". والتعرّض لهذه الموانع، من السبل لمعرفة حال الصحابيّ مع الرواية، وتمهيدا لدراسته أعمق. ويمكن إجمال تلك الموانع، بالآتي:

أولا: الإقلال من الرواية توقيًا لا امتناعا:

يعدّ الإقلال من الرواية، من منهجية الصحابة في الرواية. فكان بعضهم يأمر بالإقلال من الرواية، وآخرون أكثروا منها لما عندهم من العلم ما يجعلهم أهلا للرواية، ولعلمهم أنهم يمسكون زمام أمور أمة تتوسع مكانا، وهي باقية إلى آخر الزمان. فنرى كبار الصحابة يروون إلى صغار الصحابة السنّةَ البويّة، ليحفظوا هذا الدين ويبلغونه مَن بعدهم مِن بعدهم، وكلّ ذلك بضبط الرواية وحفظها من الدخولات منها وإليها.

وللدكتور محمد أبو زهو، تحقيق في مسألة الرواية والإقلال منها، وبعد استعراضه لأقوال الصحابةﷺ، منهم الشيخين رضي الله عنهما، قال: (من هذه الآثار -وغيرها كثير- تجد أن الصحابة، وقفوا على حذر في شأن الحديث، فأقلوا من الراوية خشية أن يتخذها المنافقون مطية لأغراضهم الخبيثة، ...،

ب- تثبت الصحابة في رواية الحديث: وكما أشار الصحابة بالإقلال من رواية الحديث، وأمسكوا عن الإكثار منها كذلك ساروا على منهاج التثبت في الراوي والمروي، مستضيئين في ذلك بكتاب الله مسترشدين بما تواتر، أو اشتهر من سنة رسول اللهﷺ. فأخذوا الحديث بحيطة بالغة وحذر شديد.

---

1 - **حماد**، نافذ حسن، أستاذ الحديث وعلومه- الجامعة الإسلامية- غزة، **منهج الصحابة في التثبت من الراوي والمرويّ**، **بحث مقّدم إلى مؤتمر الصحابة والسّنة النبوية**: تشرين الثاني: 2013م. الأردنّ، صقحة رقم: (17).

فما اطمأنت قلوبهم إليه من الحديث بأن كان متواترا، أو مشهورا أو آحادا لم يكن في رواته من يشك، في حفظه وضبطه قبلوه، وعملوا به ولم يطلبوا عليه شهيدا ولا دليلا)[1].

وهذا الإقلال، وذلك التثبت، مما ينبغي المصير إلى دراسته من خلال تراجم الصحابة، وإنعام النظر فيما قاله العلماء في رواياتهم: قليلة كانت أو منعدمة، وحتى أولئك الذين لم يشر إليهم برواية.

وأما في خلافة عمرﷺ، أمرَ بالإقلال من الرواية، ومنع الإكثار منها لأسباب مقنعة، فينقل ابن قتيبة تصوّرًا إجماليا عن عناية الصحابة بشأن الرواية: وَكَانَ عُمَرُ أَيْضًا شَدِيدًا عَلَى مَنْ أَكْثَرَ الرِّوَايَةَ، أَوْ أَتَى بِخَبَرٍ فِي الْحُكْمِ لَا شَاهِدَ لَهُ عَلَيْهِ. وَكَانَ يَأْمُرُهُمْ بِأَنْ يُقِلُّوا الرِّوَايَةَ، يُرِيدُ بِذَلِكَ: أَنْ لَا يَتَّسِعَ النَّاس فِيهَا،وَيَدْخُلُهَا الشَّوْبُ؛ وَيَقَعُ التَّدْلِيسُ وَالْكَذِبُ مِنَ الْمُنَافِقِ وَالْفَاجِرِ وَالْأَعْرَابِيِّ.

وَكَانَ كَثِيرٌ مِنْ جُلَّةِ الصَّحَابَةِ، وَأَهْلِ الْخَاصَّةِ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَأَبِي بَكْرٍ، وَالزُّبَيْرِ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، وَالْعَبَّاس بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، يُقِلُّون الرِّوَايَةَ عَنْهُ. بَلْ كَانَ بَعْضُهُمْ لَا يَكَادُ يَرْوِي شَيْئًا كَسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ، وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمَشْهُودِ لَهُمْ بِالْجَنَّةِ.

وليس ذلك المنع مما حرم الأمة من أيّ سنّة أو حديثٍ، ذلك أنّ عمر نفسه كان يرسل كبار الصحابة لتعليم الناس، كابن مسعود، فما أكثر ما رواه ابن مسعود في مدينة الكوفة التي ابتناها عمر نفسه، فضلا عن توجيه الصحابة إلى الفتوحات وغيرها)[2]. ففي هذا الإقلال، منهجية في التحديث، من غير منع لنشر تعاليم الدين. فلقد كان منع عمرﷺ، منعَ خبير نحرير، وهو من باب التقنين فحسب، ويبينه النصّ الآتي: (فقد خَشِـي أن يشتغل الناس بالرواية عن القرآن الكريم، وهو دستور الإسلام، فأراد أن يحفظ المسلمون القرآن جيدًا، ثم يعتنوا بالحديث الشريف الذي لم يكن قد دُوِّن كله في عهد الرسول ﷺ، كالقرآن. فنهج لهم التثبت العلمي والإقلال من الرواية مخافة الوقوع في الخطأ، وقد عُرف إتقان بعض الصحابة وحفظهم الجيد فسُمح لهم بالتحدث)[3].

ومن الأدلة -أيضاً- على اهتمامه ﷺ بالإقلال من الرواية، مراعاة لحال الناس واهتماماتهم، وليس للامتناع منها قطعيًا، جاء في بَاب: (التَّوَقِّي فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: عن قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: بَعَثَنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى الْكُوفَةِ وَشَيَّعَنَا، فَمَشَى مَعَنَا إِلَى مَوْضِعٍ يُقَالُ لَهُ: صِرَارٌ، فَقَالَ: أَتَدْرُونَ لِمَ مَشَيْتُ مَعَكُمْ؟ قَالَ: قُلْنَا: لِحَقِّ صُحْبَةِ رَسُولِ اللهﷺ، وَلِحَقِّ الْأَنْصَارِ. قَالَ: لَكِنِّي مَشَيْتُ مَعَكُمْ لِحَدِيثٍ

---

1 - **أبو زهو**، محمد، **الحديث والمحدثون**: (1 /76)، الناشـــر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثانية، 1378هـ.
2 - **ابن قتيبة**، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، **تأويل مختلف الحديث**: (1 /90).
3 - مزيد، على عبد الباسط، منهاج المحدثين في القرن الأول الهجريّ وحتى عصرنا الحاضر: (1 /76).

أَرَدْتُ أَنْ أُحَدِّثَكُمْ بِهِ، فأَرَدْتُ أَنْ تَحْفَظُوهُ لِمَمْشَايَ مَعَكُمْ، إِنَّكُمْ تَقْدَمُونَ عَلَى قَوْمٍ لِلْقُرْآنِ فِي صُدُورِهِمْ هَزِيزٌ كَهَزِيزِ الْمِرْجَلِ، فَإِذَا رَأَوْكُمْ مَدُّوا إِلَيْكُمْ أَعْنَاقَهُمْ، وَقَالُوا: أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَأَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ ثم أَنَا شَرِيكُكُم)[1].

ثانيا: عدم ثبوت رواية المرفوع:

قد يطلَق على صحابيّ أنه: "لا يعلم له رواية" مع تتعدد الروايات عنه، لكن عدم ثبوت شيء من مرفوعا يُعدّ مانعا من الحكم له بالرواية، مثاله فيما تعنى به هذه الدراسة:

جاء في الإصابة من ترجمة عمير بن حبيب بن خماشة:

(عمير بن حبيب بن خماشة: قال البخاريّ: بايع تحت الشجرة. وقال ابن السّكن: مدني له صحبة. ويقال:...، ولم نجد له رواية عن النبيّ ﷺ، من وجه ثابت،

ولم نجد له رواية عن النبيّ ﷺ، من وجه ثابت. وقال البغويّ: عن عمير بن حبيب، قال: «الإيمان يزيد وينقص ... » الحديث. موقوف. وقال ابن السّكن: تفرد به حماد بن سلمة. وقال أبو نعيم:عن عمر بن حبيب، وكانت له صحبة، يقول: "أي بني، الإيمان يزيد وينقص".

وأخرج أبو نعيم من وجه آخر عن حماد بن سلمة، عن أبي جعفر الخطميّ- أنّ جده عمير بن حبيب، وكان قد بايع النبيّﷺ، أوصى بنيه، فقال: «يا بنيّ، إيّاكم ومجالسة السّفهاء، فإنّها داء ... ». الحديث موقوف أيضا. وأخرجه أحمد في كتاب «الزّهد» عن يزيد بن هارون، عن حماد. وأخرجه الطبراني من وجه آخر، عن حماد، عن أبي جعفر، فقال: كانت له صحبة. وبايع النبيّ ﷺ، عند احتلامه)[2]. مما سبق يتبين أنّ عُميرا مع مبايعته للنبيّ ﷺ، له حديثان موقوفان، ولم يثبت له من المرفوع شيءٌ.

المطلب الثالث: مؤشرات إثبات الرواية ونفيها فيمن قيل فيه من الصحابة: "لا يعرف له رواية"

قد يَأتي التنبيه على عدم وجود رواية لأحد من الصحابةﷺ، إما تصـــــــريحا أو تلميحا، وقد يكون في كلا الحالين الحكم على الرواية من خلال تلك التنبيهات، وقد يكون تمهيدًا بالحكم بعدم الصحبة. وبالدراسة التطبيقية في هذا المطلب، نقف على إحدى ثمرات هذه الدراسة، بذكر بعض

1 - **ابن ماجه،** أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـــ)، سنن ابن ماجه، المقدمة: (28)، وأبو داود، السنن: (2894).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (6044). رقم الترجمة: (161).

ما ورد في كتاب الإصـابة مما يعدّ مؤشـرات تقضـي بالحكم على الروايات، كمقياس للروايات، وبيانه بما يأتي:

أولا: معرفة الأسماء في تحديد الراوي والرواية:

قد يكون الاسم أحد موانع قبول الرواية عن أحدهم مرفوعة، وسأذكر لذلك مثالين:

الأول: ذكر في ترجمة إبراهيم الطائفيّ الذي وردت ترجمته في المبحث الثاني، ولأنّه ورد في سؤالات المحدّثين، مما يعدّ تطبيقًا عمليًّا لما تكون الدراسة في صدده، وهو: (أبو العباس الدّغولي قال: قلت لأبي حاتم الرازيّ: هل في الصـحابة أحد اسـمه إبراهيم؟. قال: نعم، إبراهيم اسـم قديم تسمّى به رجل سمع النبيّﷺ، رواه المكيّون عن عطاء بن إبراهيم، عن أبيه)[1].

الثاني: هناك مثال آخر على أهمية تناول الأسـماء في دراسـة إثبات أو نفي الرواية: (خزيمة بن ثابت الأنصـاري: روى ابن عسـاكر في تاريخه من طريق الحكم بن عتيبة أنه قيل له: أشَـهِدَ خزيمةُ بن ثابت ذو الشـهادتين الجملَ؟. فقال: لا، ذاك خزيمة بن ثابت آخر، ومات ذو الشّـهادتين في زمن عثمان. هكذا أورده من طريق سـيف صـاحب «الفتوح» ، عن محمد بن عبيداللَّه، عن الحكم. وقد وهّاه الخطيب في الموضح، وقال: أجمع علماء السير أنّ ذا الشهادتين قتل بصفّين مع علي، وليس سيف بحجة إذا خالف. قلت: لا ذنب لسيف، بل الآفة من شيخه وهو العرزميّ، نعم، أخرج سـيف أيضـا في قصـة الجمل عن محمد بن طلحة أنّ عليا خطب بالمدينة لما أراد الخروج إلى العراق ... فذكر الخطبة- قال، فأجابه رجلان من أعلام الأنصـار: أبو الهيثم بن التّيّهان وهو بدري، وخزيمة بن ثابت، وليس بذي الشّـهادتين، ومات ذو الشـهادتين في زمن عثمان.وجزم الخطيب بأنه ليس في الصحابة من يسمّى خزيمة، واسم أبيه ثابت سوى ذي الشهادتين. كذا قال)[2]. تبيّن فيما مضـى من أنّ معرفة أسماء الصحابة، يحتاج دربة وممارسة للتمييز بين مشكلهم، وتتأكد هنا أمور، منها:

أ- اشـتهار أنه ليس في الصـحابة من اسـمه: إبراهيم، جعل البعض يقول بعدم صـحبة أبي عطاء، وخالفهم أبو حاتم بتوكيد روايته وصحبته.

ب- تمّ تمييز صاحب قصة الجمل، من صاحب قصة صفّين، من خلال تحديد الاسم.

---

1 - ابن حجر، الإصابة ترجمة رقم: (10)، أي: ترجمة إبراهيم الطائفيّ.
2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (10).

ثانيا: أثر ثبوت الرواية في ثبوت الصحبة:

جاء في كتاب الإصابة في تمييز الصحابة، العديد من المؤشرات على أن صاحب الترجمة ليس صحابيًّا، ومع ذلك قيل فيه: "لا يعرف له رواية". ومن خلال هذه الدراسة، يتبيّن ضرورة الكشف عن أمور، منها:

فائدة ذكر أولئك في كتب تراجم الصحابة.

الدوافع وراء إيراد أصحاب كتب الطبقات، القول في أحدهم: "لا يعرف له رواية"، إذ كان قد ثبت أنه ليس صحابيًّا؟.

أهمية دراسة الموانع من إثبات الرواية من خلال الصحابة ممن قيلعن أحدهم: "لا يعرف له رواية"، إما بصريح العبارة، أو بأيّ صيغة مما أوردها كتاب الإصابة، أو يكون الظاهر عند صاحب الإصابة عدم ثبوت الرواية، مما يؤول أمره إلى أن يكون ضمنًا كمن قيل فيه: "لا يعرف له رواية". أو ممن قيل عنه ليس صحابيًّا، وإثبات رواية المرفوع له تثبت صحبته.

ومن الأمثلة على ما مضى ذكره، من تراجم في كتاب الإصابة:

المثال الأول: جاء في كتاب الإصابة:

(أسد بن خويلد: في نسب خديجة:

روى حديثه محمد بن جابر عن سماك وعمن سمع أسد بن خويلد، كذا ذكره ابن منده،

وقال أبو عمر: أسد ابن أخي خديجة روى عن النبي ﷺ، أنه قال: "لا تبع ما ليس عندك" . ذكره العقيلي، وقال: في إسناده مقال. انتهى. ولم يذكر أهل النسب لخديجة أخا سوى العوام والد الزبير، ومات في الجاهلية، ونوفل وقتل يوم بدر كافرا.

وقيل: قتله ابن أخيه الزبير، وقيل: علي، فيحتمل أن يكون أسد هذا ابن نوفل لكنهم لم يذكروا ذلك)[1]. فهذا أسد، لم ير ابنُ حجر حجر أنه ابنُ خويلد، وبسبب وجود رواية له، رجح أن يكون ابنَ نوفل، لا خويلد.

المثال الثاني: جاء في كتاب الإصابة:

(الأسود بن عبد الأسد بن هلال المخزوميّ، أخو أبي سلمة.

ذكره أبو موسى عن عَبْدَانَ، وقال: "لا يعرف له رواية".

---

1 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (97).

إلا أنّ ابن عباس ذكره، وتعقبه ابن الأثير بأن ابن الكلبيّ والزّبير بن بكّار ذكرا أنه قتل يوم بدر كافرا، وهو كما قالا. وقد ذكره كعب بن مالك في قصيدة له في وقعة بدر منها:

فأقام في العطن المعطّن منهم ..... سبعون عتبة منهم والأسود وابن عبّاس.

إنما ذكره في المستهزئين، فلا معنى لذكره في الصحابة)[1].

فهذا الذي ذكر في المســتهزئين، وحتى قيل: إنه قتل في بدر كافرا، ومع ذلك قيل: "لا يعرف له رواية". ومما يظهر: أنّ الرواية لها أثر في إثبات الصحبة إن وجدت.

المثال الثالث: جاء في كتاب الإصابة:

(وهب بن عبدالله بن قارب: قال ابن حبّان: له صـحبة. قال أبو نعيم: الصّـحبة والرؤية لقارب وولده عبدالله. وأما وهب فإنما روى عن أبيه، قال: حججت مع أبي) [2]. نجد أنّ ابن حبّان قال بصحبة وهب، وأما أبو نعيم فقد أثبت أنّ وهب روى عن أبيه، وأنه لو كان صحابيًّا لجاءت الرواية مباشرة منه.

وهنا يجدر التنبيه إلى أنّ الذي قاله ابن حبان من صــــحبة قاربﷺ، مغاير للذي في التاريخ الكبير: (قارب الثقفِي ويُقَالُ مارب. قَالَ عَلِيٌّ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، نا إِبْرَاهِيمُ بْنُ ميســـرة عن وهب بن عبدالله بن أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: "رَحِمَ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ"[3]. قَالَ سُفْيَان بيده بعدها: من صدره وخفض بها صوته، وقَالَ: "والمقصـــــرين فِي الثالثة أو فِي الرابعة"، وَضَمَّ سُفْيَان يده إلى صدره وخفض بها صوته، قَالَ سُفْيَان وجدت عنْدي وهب بْن عَبْدالله بْن مارب فَقَالُوا لي: هذا ابْن قارب. قلت لسفيان عَنْ أَبِيه عَنْ جده؟ قَالَ نعم. قَالَ: وَحَدَّثَنَا مرة أخرى: عَنْ إِبْرَاهِيم عَنْ وهب بْن عَبْدالله عَنْ أَبِيه سَمِعَ النَّبِيّ ﷺ، نَحْوَهُ، وعَنْ إِبْرَاهِيم عَنْ وهب بْن عَبْدالله بْن قارب عَنْ أَبِيه قَالَ كنت مَعَ أَبِي فرأيت النَّبِيّ ﷺ، يَقُولُ) [4].

ففي ثبوت رواية وهب ثبوت لصـــحبته. فالرواية لقارب كما في التاريخ الكبير عن ســـفيان، وهو ما وافقه عليه أبو نعيم. ومع إيراد التاريخ الكبير لرواية أخرى عن ســـفيان من أن الســـماع لوهب فإن ثبتت تثبت له الصحبة.

ثالثا: من ثبت أنه تابعيّ ومدرج مع أسماء الصحابة:

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (534). رقم الترجمة: (162).
2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (9186).
3 - متفق عليه، رواه: **البخاري**، **صـحيح البخاريّ**، 25 - كِتَابُ الحَجِّ، بابُ: الحَلْقُ وَالتَّقْصِـيرِ عِنْدَ الإِحْلاَلِ، برقم: (1727)، و**مسلم**، **صحيح مسلم** واللفظ له،15 - كِتَابُ الْحَجِّ، بَابٌ: تَفْضِيلُ الْحَلْقِ عَلَى التَّقْصِيرِ وَجَوَازِ التَّقْصِيرِ، برقم: (316 - 1301).
4 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (871).

أدرجت كتب طبقات الصحابة العديد من أسماء التابعين ممن يحكم عليهم صاحبُ الكتاب نفسُه أنه من التابعين، وحينما اقترن الحكم عليه بأنه تابعيّ بنفي الصحبة عنه، مع القول فيه: **"لا** يعرف له رواية"، كان مناسبا التعرّض إليهم من خلال هذه الدراسة، ومن الأمثلة على ذلك:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(أسيد بن صفوان: نسبه ابن قانع سلَميّا.

وقال الباورديّ: يقال إنه صحابي، وليس له رواية إلا عن عليّ. وقال ابن السّكن: ليس بالمعروف في الصحابة.

وروى ابن ماجه في التفسير، وأبو زكريا في طبقات أهل الموصل، وغير واحد من طريق عمر بن إبراهيم الهاشمي- أحد المتروكين، عن عبد الملك بن عمير، عن أسيد بن صفوان، وكانت له صحبة مع النبيّﷺ، قال: لما توفي أبو بكر الصديق ارتجت المدينة بالبكاء، ودهش الناس، كيوم قبض النبيّﷺ. فذكر الحديث مطوّلا) [1].

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(أويس بن عامر: وقيل: عمرو. ويقال: أويس بن عامر بن جزء بن مالك بن عمرو بن مسعدة بن عمرو بن سعد بن عصوان بن قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد المرادي القرني الزاهد المشهور. أدرك النبيّ ﷺ. وروى عن عمر وعلي، وروى عنه بشير بن عمرو، وعبد الرحمن بن أبي ليلى. ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل الكوفة، وقال: كان ثقة وذكره البخاريّ، فقال في إسناده نظر. وقال ابن عديّ: ليس له رواية، لكن كان مالك ينكر وجوده إلا أن شهرته وشهرة أخباره لا تسع أحدا أن يشكّ فيه) [2].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(إياس بن معاوية المزني. ذكره الطّبراني في الصحابة، واستدركه أبو موسى، وأخرج من طريق الطبراني بإسناده، ...، عن إياس بن معاوية المزني، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: **«لا بدّ من صلاة بليل، ولو حلب ناقة، ولو حلب شاة، وما كان بعد صلاة العشاء الآخرة فهو من صلاة اللّيل"**.

وقد وهم من جعله صحابيا، وإنما هو تابعيّ صغير مشهور بذلك، وهو إياس القاضي المشهور بالذكاء. وقد مضى ذكر جده إياس بن هلال بن رئاب، ويأتي ذكر ولد قرّة بن إياس في القاف وظن أبو نعيم أن الحديث المذكور لإياس بن هلال هذا، فساقه في ترجمته الماضية، وهو خطأ، فإنّ ولد قرة ليست له رواية كما مضى.

---

1 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (179). مرّت دراسة ترجمته في الفصل التمهيدي من هذه الدراسة.
2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (500).

قال أبو موســـى: هذا الحديث من رواية إياس بن معاوية بن قرة. يروي عن أنس وعن التابعين، وإنما الصحبة لجدّة قرّة فضلا عن أبيه معاوية قلت: ومات إياس بن معاوية سنة إحدى وعشرين ومائة وقيل: سنة اثنتين وعشرين وقيل: إنه لم يبلغ أربعين سنة) [1].

التابعون ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية" ممن ذكروا في كتاب: الإصـــابة في تمييز الصحابة، يشير إلى ضرورة تمييزهم، لمن قد يتوهم صحبتهم من خلال رواية وردت فيها وَهْمٌ من أحد الرواة على أنه صحابيّ.

فقد يوردون اسمَ تابعيّ، ويوردون في ترجمته ما أشكل من الرواية ويؤكدون على الصواب من ذلك كلّه، من عدم ثبوت رواية المرفوع لهم، وبالتالي نفي الصحبة عنهم.

رابعًا: من أثبتوا له رواية عن صحابيّ بعينه كدليل على عدم صحبته:

من دقة الترجمة في كتب الطبقات، أنهم قد ينفون روايته عن النبيّ ﷺ، ويثبتونها عن صـــحابيّ، كواحدة من أســـاليب نفي الصـــحبة عنه، وليس ذلك على إطلاقه، فقد يروي صـــحابيّ المرفوع والموقوف. كما في الآتي:

المثال الأول: (حوط العبديّ: قال عبدان: ذكره بعض أصـــحابنا، ولا أعلم له رواية عن النبيّﷺ، وإنما له رواية عن عبدالله بن مســـعود) [2]. ففي الســـياق إثبات الرواية عن ابن مســـعود ونفي المرفوع لصاحب الترجمة.

المثال الثاني: (أزهر بن حميضــة، قال ابن عبدالبرّ: في صحبته نظر. وقال البخاريّ في تاريخه: ســـمع أبا بكرﷺ قوله، وكذا قال ابن أبي حاتم عن أبيه. وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين، وقال: روى عن أبي بكر الصـــديقﷺ)[3]. فقولهم: "ســـمع أبا بكر قولَه"، يعني: أنه لم يرو من المرفوع ولا حتى بواســـطة أبي بكر، فمن باب أولى أن تنتفي عنه الرواية للمرفوع من غير واســـطة، ويتضمن النفي شيئا آخر، وهو: الترجيح بنفي الصحبة.

خامسا: من لم يروِ عنه ابنُه:

إنّ من بدهيات العلم فيما يعنى بعلم الرواية: أَنّ الابن الذي اهتم بالرواية، لا بدّ أن يكون أخذ عن والده إذا أدرك أباه وكان أبوه صاحب رواية. ومما يؤكد الاهتمام برواية الأبناء عن الآباء، ما أورد في الشذا الفياح، فقال: (النوع الخامس والأربعون: معرفة رواية الأبناء عن الآباء، ...، ومن أطرف ذلك رواية ابي الفرج عبدالوهاب التميمي الفقيه الحنبلي وكانت له ببغداد في جامع

---

1 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (576).
2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (2127).
3 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (441).

المنصور حلقة للوعظ والفتوى عن أبيه في تسعة من آبائه نسقا أخبرني بذلك "الشيخ أبو الحسن مؤيد بن محمد بن علي النيسابوري")[1].

فتخصيص ما يعنى برواية الأبناء عن الآباء، هو من باب الإشارة إلى قرينة إلى عدم رواية الابن عن أبيه، قرينة للحكم بعدم وجود رواية للأب، ومثاله فيما يأتي:

أ- جاء في الإصابة: (كعب بن سليم بن أسد: ويقال: كعب بن حبان القرظي، والد محمد. كان من سبي قريظة الذين لم ينسبوا، ولا نعرف له رواية، قاله ابن عبد البرّ. وذكره ابن حبّان في ثقات التابعين، وقال: روى عن علي روى عنه ابنه، وأورد ابن منده في ترجمته حديثا وهِمَ فيه، وقد ذكر في ترجمة عبدالرحمن الخطميّ) [2].

ب- (محمد بن كعب القرظي: حليف الأنصار. تابعيّ مشهور. قال التّرمذيّ في جامعه: سمعت قتيبة بن سعيد يقول: بلغني أن محمد بن كعب القرظيّ ولد في حياة النبيّﷺ، وكذلك حكى أبو عبيد الآجري، عن أبي داود، عن قتيبة، وهو وَهْمٌ من قتيبة، وإنّما ورد ذلك في حق كعب والد محمّد. وقد ذكر البخاريّ في ترجمة محمد بن كعب أنّ أباه كان ممن لم ينبت، فلم يقتل مع بني قريظة لما قُتلوا بحكم سعد بن معاذ)[3].

فمحمد بن كعب صاحب رواية، ولو كان لأبيه رواية لحرص عليها. ومع أنّ الأمر ليس على إطلاقه، غير أنّ الحكم على الغالب، وهنا يستلزم الأمر إيضاحا بما لا مزيد عليه، نأخذه من علماء الحديث، كما في فتح المغيث: (لأبي حفص بن شاهين كتاب من روى عن أبيه من الصحابة والتابعين، (وهو) ; أي: رواية الأبناء عن الآباء ; كما قال أبو القاسم منصور بن محمد العلوي، (معال) يعني مفاخر، (للحفيد) وهو ولد الابن (الناقل) رواية، وكذا دراية من باب أولى، عن أبيه، عن جده، ولفظه كما رواه ابن الصلاح عن أبي المظفر بن السمعاني لفظا، عن أبي نصر عبد الرحمن بن عبد الجبار الفامي، سمعت أبا القاسم المذكور يقول: الإسناد بعضه عوال وبعضه معال: وقول الرجل: حدثني أبي عن جده من المعالي. بل قال مالك مما رويناه فيما انتقاه السلفي من الطيوريات من حديثه في قول الله عز وجل: {وإنه لذكر لك ولقومك} [الزخرف: 44] . قال: هو قول الرجل: حدثني أبي عن جدي) [4].

1 - الأبناسي، إبراهيم بن موسى بن أيوب، برهان الدين أبو إسحاق (ت: 802هـ).
2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (7429). رقم الترجمة: (163).
3 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (8557).
4 - السخاويّ، فتح المغيث: (187/4). وانظر مقدمة ابن الصلاح: (1/ 315). فأصل كلام السخاويّ عنده.

سادسا: من روى عنه ابنه وابنه لا يعرف:

(أبو فريعة السلمي: قال أبو عمر: له صحبة، وشهد حنينا، ولا أعلم له رواية. انتهى.

وقد ساق ابن منده له من طريق أحفاده بسند إليه، قال: قال رسول الله ﷺ، حين افترق الناس عنه يوم حنين وصبرت معه بنو سليم: **"لا ينسى اللهُ لكم هذا اليومَ يَا بَنِي سُلَيْمٍ")**. قال: واسم أبي فريعة كنيته) [1]. ومن هنا يتبيّن أمور، منها:

أولا: حكم ابن عبدالبرّ بعدم وجود رواية له، مع إثبات الصحبة له.

ثانيا: أن له رواية من طريق أحد أحفاده كما أشار ابن منده. وقد تكون منقطعة.

ثالثًا: وجود رواية له موصولة من طريق أحد أبنائه: (أبو فُرَيْعَةَ السُّلَمِيُّ حِجَازِيٌّ، رَوَى عَنْهُ: ابْنُهُ رِفَاعَةُ، ذَكَرَهُ الْمُتَأَخِّرُ مِنْ حَدِيثِ أَوْلَادِهِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ يَعْقُوبَ بْنِ خَالِدِ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ أَبِي فُرَيْعَةَ السُّلَمِيِّ: قَالَ: ثنا سَوَّارُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ أَبِي فُرَيْعَةَ السُّلَمِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺحِينَ افْتَرَقَ النَّاسُ عَنْهُ يَوْمَ حُنَيْنٍ، فَصَبَرَتْ مَعَهُ بَنُو سُلَيْمٍ: "لَا نَسِيَ اللهُ لَكُمْ يَا بَنِي سُلَيْمٍ هَذَا الْيَوْمَ". قَالَ إِبْرَاهِيمُ: اسْمُ أَبِي فُرَيْعَةَ كُنْيَتُهُ) [2].

المبحث الثالث: قرائن موانع الرواية عند الصحابة﴿ فيمن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"

إنّ الرواية عند الصحابة، هي إحدى السمات التي يجدها الباحثون عن الحقّ، والساعون للإنصاف، وفضلا عما سبق من ذكر الموانع، فهناك قرائن، هي من لبّ الدراسة من ناحية، ومن ناحية أخرى هي إحدى السبل للوصول إلى الحكم بوجود رواية أو عدمها، وتسهيل تتبع الرواية إن وجدت. وهنا ينبغي التنبيه على أمور:

الأول: ليس كل من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، أنه يقترن بإحدى القرائن التي ذكرتها هذه الدراسة.

الثاني: هذه القرائن لا تنفي الرواية ولا تثبتها، فهي حسب ما نما إلى لدراسة الباحث، وليست على إطلاقها.

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (10392). رقم الترجمة: (164).
2 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: ترجمة رقم: (6953).

الثالث: إنّ من القرائن ما قد تطرّق إليه العلماء، كما في قولهم: "شهد فتح مصر"، فيوردها الباحث للتمثيل والدراسة.

وقد يكون الدافع موجودا لأداء الرواية فتكثر بوجوده، وتقلّ أو تنعدم بوجود الموانع. وهنا لا بدّ من ذكر قرائن تكون مقياسا في الحكم على صاحب الترجمة، من خلال الاستقراء العام، للصحابة ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية". بالربط بين مجمل التراجم والألفاظ التي يقال فيها: نفي الرواية. وسيذكر الباحث قرائن صاغها من باب التيسير، ومن لوازم الأصالة في هذه الدراسة. بما يبرهن –غالبا- على عدم وجود رواية لوجود موانع الرواية. وجاءت هذه القرائن على ثلاثة أقسام، وبيانها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: قرائن الموانع الظاهرة

وهي موانع يمكن تصورها من خلال دراسة الترجمة في كتب الطبقات، كما يمكن تقسيمها إلى أنواع:

النوع الأول: الموانع الطبيعية:

تعدّ الموانع الطبيعية، قرينة لنفي الرواية عن الصحابيّ، من حيث إنّ ظاهرها يمنع وجود سماع له من النبيّ ﷺ، وإنكان ممن سمع فقد لا يكون أدرك عهد الرواية فأيضًا: "لا يعرف له رواية". مما يؤكد ضرورة التعرف على قرائن تضبط أصل القول فيهم من عدمه. ومن تلك الموانع:

أولا: قرينة عدم السماع من الصحابة:

إذا كان صاحب الترجمة، لم يثبت له سماع من الصحابة، فيأتي الحكم الجازم بعدم الصحبة له، إلا إذا قام دليل آخر يثبت له الصحبة، ويوضحه المثال الآتي:

جاء في الإصابة:

(أيفع بن عبد الكلاعي: -تابعي صغير-. استدركه أبو موسى، وقال: أخرجه الإسماعيليّ في الصحابة، ...، وتابعه أبو يعلى عن الهيثم بن خارجة، عن الوليد، رجال إسناده ثقات، إلا أنه مرسل، أو معضل، لا يصحّ لأيفع سماع من صحابي، وإنما ذكر ابن أبي حاتم روايته عن راشد بن سعد)[1].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (578). رقم الترجمة: (165).

فقد كان عدم سمع أيفع من الصحابة، ملزم لإرساله، أو إعضاله.

ثانيا: قرينة الموت المتقدم في عهد النبوة وأول عهد الصحابة:

يذكر أصحاب كتب تراجم الصحابة: "وفاة أحدهم في عهد النبوة"، وتلك قرينة دالة على عدم الرواية، ومع ذلك يقولون: "لا يعرف له رواية"، مما يستلزم دراسته، مثاله:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(كِركِرَة: مولى رسولِ الله ﷺ، كان نوبيّا، أهداه له هوذة بن علي الحنفي اليمامي فأعتقه. ذكر ذلك أبوسعيد النّيسابوريّ في:"شرف المصطفى".

وقال ابن منده: له صحبة، ولا يعرف له رواية. وقال الواقديّ:

كان يمسك دابة النبيّﷺ، عند القتال يوم خيبر، وقال البلاذريّ: يقال إنه مات على عهد رسول اللهﷺ، وهو مملوك)[1].

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

(أُنَيفُ بنُ جُشَم بن عوذ الله بن تيم بن إراش بن عامر بن حميلة القضاعيّ حليف الأنصار. ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرا، قال ابن منده: ليست له رواية. ذكر ابن سعد رواية مطولة عن استشهاده: "وقتل يوم اليمامة شهيدًا فِي خلافة أبي بَكْر الصَّدِّيق سنة اثنتي عشرة")[2].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(سُراقة بنُ عَمرٍو: بن عطيّة بن خنساء بن مبذول، ...، الأنصاريّ الخزرجيّ. قال أبو حاتم: بدريٌّ لا رواية له، وقال ابن سعد: أمه عتيلة بنت قيس بن زعوراء بن حرام النّجاريّ. شهد بدرا وأحدا والخندق وغيرها، واستشهد بمؤتة. وذكره ابن إسحاق والواقديّ فيمن شهد بدرا، واستشهد يوم مؤتة. وكذا قال أبو الأسود عن عروة) [3].

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(عبيداللَّه بن سفيان بن عبد الأسد بن هلال بن عبداللَّه بن عمر بن مخزوم المخزومي، أخو هبّار. له صحبة، وليست له رواية.

قال ابن حجر في لسان الميوان: (233/2): (1336: أيفع بن عَبدٍ الكَلاعي. روى عن راشد بن سعد، وَغيره. وأرسل عن النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. روى عنه صفوان بن عَمْرو وحريز بن عثمان. قال الأزدي: لا يصح حديثه. قلت: رويناه بعلوّ في مسند الدارمي. وقد غَلِط فيه بعضهم فعدَّه في الصحابة وقد بينتُه في كتابه الإصابة).

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (7415). رقم الترجمة: (166).

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (301). رقم الترجمة: (167).

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (3118). رقم الترجمة: (168).

قال الزّبير: أمّه ريطة بنت عبد بن أبي قيس. وذكره موسى بن عقبة فيمن قتل يوم اليرموك بعد أن ذكر أخاه هبارا، وقال: إنه هاجر إلى الحبشة. وقتل يوم أجنادين)[1].

التعليق: في الأمثلة الأربعة ســالفة الذّكر، هناك قرينة لعدم الرواية، وهي: الموت المبكر في عهد النبوة أو ما كان قريبا منه، مما يعني: اسـتحالة أن يكون لأحدهم رواية في السـند، حتى وإن كان له رواية كأمّ المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها.

ومع ذلك نجد أصـــحاب كتب الطبقات يذكرون عند ترجمة البعض ممن مات مبكر: "لا نعلم له رواية" أو: "لا يعرف له رواية"، أو نحو ذلك.

مما يؤكد على أنّ من فوائد قولهم: لا نعلم له رواية، هي إشـــارة لعدم الرواية لأنّ موته في الموضع الذي مات فيه: الحبشة، بدر، مؤتة أو نحوها، قرينة على عدم الرواية.

ثالثا: قرينة التأخر في دخول الإسلام:

مع أنّ بعض الصـحابة من مسلمة الفتح، أو ممن وفد على النبيّ ﷺ، بعد الفتح إلا أنّ بعضـهم له رواية، ومنهم: معاوية بن أبي سـفيان، وجرير بن عبدالله البجليّ، وحكيم بن حزام. إلا أنّ تأخر الإسلام بعد الفتح، من أسباب قلة الرواية بالعموم، ومن الأمثلة على الصحابة، ممن قيل عن أحدهم ليس له رواية وذكر فيه تأخر إسلامه:

جاء في الإصابة:

(مَالِكُ بْنُ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ بن عوف النَّصـري، يكنى أبا سـعيد. تقدم ذكر والده قال أبو عمر: زعم أحمد بن صالح المصري أنّ له صحبة.

قال ابن رِشْـدِينَ عنه: وقال سـلمة بن وردان: رأيت جماعة من أصـحاب رسـول الله ﷺ، فعدّه منهم...، هذا ركب الخيل في الجاهلية، وكذا ذكر عن الواقدي...، قال أبو عمر: <u>لا أحفظ له خبرا</u> في صـحبته أكثر مما ذكرت. وأما روايته عن عمر ﷺ، فأشـهر من أن تذكر. وروى عن العشـرة المهاجرين، ...، وذكره اِبْنُ الْبَرْقِيِّ في باب: من أدرك النبيّ ﷺ، ولم يثبت لـه عنـه روايـة. وذكر ابن سـعد في طبقة من أدرك النبيّ ﷺ، ورآه ولم يحفظ عنه شيئا وذكره أيضـا في الطبقة الأولى من التابعين وقال: كان قديما، ولكنه تأخر إســـلامه، ولم يبلغنا أنّ له رؤية ولا رواية. وقال البخاريّ، وأبو حاتم الرّازيّ، وابن حبّان: لا تصـــح له صـــحبة، وقال البخاري أيضـــا: قال بعضـــهم: له صحبة)[2].

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (5315). رقم الترجمة: (169).

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (7611). رقم الترجمة: (170).

وابْنُ الْبَرْقِيِّ: ذكره الذهبيّ في الســـير(13/47): (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِاللَّهِ بْنِ عَبْدِالرَّحِيمِ بْنِ سَـــعِيدٍ الزُّهْرِيُّ، مَوْلَاهُمُ الْمِصْرِيُّ، مُؤَلِّفُ كِتَابِ : " الضُّعَفَاء، ...، مَاتَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ). باختصار.

رابعا: عدم وجود صحبة للأب:

قد يختلف في صحبة أحدهم، ويذكر له رواية قد تصحّ أو تكون مما لا يصحّ، فيستشهدون على عدم سماعه من النبيّﷺ عدم ذكر أبيه في الصحابة، ويوضحه تحقيق ابن حجر كما في الآتي: (حميد بن منهب بن حارثة الطائي: قال أبو عمر: لا تصحّ له صحبة، وله سماع عن علي وعثمان، وقد ذكره قوم في الصّحابة. قلت: هو جدّ زكريا بن يحيى بن السكن الطائي، أحد شيوخ البخاريّ. ويحيى هو ابن عمر بن حصين بن حميد هذا، وهو ابن منهب بن حارثة بن خريم بن أوس، فلو كانت لحميد صحبة لكان هؤلاء الأربعة في نسق صحابة، لكن لم يذكر أحد حارثة ولا منهبا في الصحابة، فذلك مما يقوّي وهم من ذكر حميدا في الصحابة. وقد تقدم ذكر أوس بن حارثة في حرف الألف، فيلزم أن يكونوا خمسة، وهو في غاية البعد) [1].

خامسا: وجود أكثر من قرينة:

يمكن أن يجتمع أكثر من قرينة تمنع الرواية، كما في تأخر الإسلام كمسلمة الفتح، أو من هم أدركوا رؤية ولم يدركوا سماعا، مع صغر السنّ، فذنك مانعان يجتمعان، كما في المثال الآتي:

(أيمن بن خُرَيْمُ بْنُ الْأَخْرَمِ بْنِ شَدَّادِ بْنِ عَمْرِو. قال المبرد في "الكامل":

له صحبة، وأنشد له شعرا قاله في قتل عثمان، يقول فيه: إنّ الّذين تولّوا قتله سفها، لقوا أثاما وخسرانا وما ربحوا. وقال المرزبانيّ: قيل له صحبة. وقال ابن عبدالبرّ: أسلم يوم الفتح، وهو غلام يَفعَةً. وقال ابنُ السَّكَن: يقال له صحبة. وأخرج له التّرمذيّ حديثا عن النبيّ ﷺ، واستغربه، وقال: لا نعرف لأيمن سماعا من النبيّ ﷺ. ولم يقف ابن عبد البر على هذا الحديث، فقال: قال الدّارقطنيّ: روى أيمن عن النبيّ ﷺ، وأما أنا فما وجدت له رواية إلا عن أبيه وعمّه)[2]. فقول الشعر بعثمان جعله من الصحابة، والرواية التي وجدها ابن حجر، جعلها قرينة أخرى لصحبة أيمن بن خريم. فقد تجتمع أكثر من قرينة تؤكد الصحبة، وأيضا أكثر من قرينة تنفي الصحبة.

---

1 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (1845).
2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (393). وهنا تنبيهان:
الأول: الذي في الطبقات لابن سـعد: (511/1): (خُرَيْمُ بْنُ الْأَخْرَمِ بْنِ شَـدَّادِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْفَاتِكِ , وَهُوَ الْقَلِيبُ بْنُ عَمْرِو بْنِ أَسَدِ بْنِ خُزَيْمَةَ). أيْ: إنّ شدادا هو القليب، لا كما جاء في الإصابة.
الثاني: استشهاد ابن حجر على معلومة في كتاب من كتب الأدب: "الكامل". وتلك من الدرر.

المطلب الثاني: قرائن مرتبطة بالرواة عن الصحابةﷺ من جهتي: التحمّل والأداء

هناك موانع يمكن تصنيفها: قرائن، على منهج المحدثين في التعامل مع الرواية، وتعدّ تطبيقا عمليا لما استقر عليه عمل المحدثين، غير أنّ إسقاط المنهجية على أمثلة من الصحابةﷺ، ممن قيل فيهم: "لا يعرف له رواية"، يتطلب جهدا استثنائيا، وبيان هذه القرائن، بالآتي:

القرينة الأولى: وهم بعض المحدثين في المتشابه من الأسماء:

يعدّ الخلط بين الأسماء -بصرف النظر عن دواعيه وأسبابه-، من التصحيف، أو الوهم، مانعا من موانع ثبوت الرواية لصاحب الترجمة، حتى إنّ ابن حجر بوب لذلك فقال: (القسم الرابع فيمن ذكر على سبيل التصحيف والغلط) ومن الأمثلة على ذلك ممن قيل فيهم: لا يعرف له رواية، من خلال كتاب الإصابة، ونضرب لذلك أمثلة:

المثال الأول: جاء في الإصابة:

(تليد بن كلاب الليثي: استدركه الذهبي في التجريد، فقال: حديثه في مسند أحمد: قول ذي الخويصرة: اِعدلْ[1]، رواه ابن إسحاق عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار، عن مِقسَم، عن رجل، عنه. قلت: والحديث المذكور وقع في مسند عبدالله بن عمرو بن العاصي، من مسند الإمام أحمد، وليس لتليد بن كلاب فيه رواية، بل له فيه مجرّد ذكر، قال الإمام أحمد: حدّثنا يعقوب، حدثنا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني أبو عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر، عن مقسم أبي العباس مولى عبدالله بن الحارث بن نوفل، قال: خرجت أنا وتليد بن كلاب الليثي حتى أتينا عبدالله بن عمرو بن العاصي، وهو يطوف بالبيت معلّقا نعليه بيده، فقلنا له: هل حضرت رسول الله ﷺ، حين يكلمه التميمي يوم حنين؟. قال: نعم، أقبل رجل من بني تميم يقال له ذو الخويصرة- فساق الحديث بطوله، ...، وقد تبيّن أنّ مِقسَمًا أخذ هذا الحديث عن عبدالله بن عمرو بن العاصي مشافهة،

وليس في السّياق ما يقتضي أن يكون لتليد صحبة ولا له فيه رواية)[2].

المثال الثاني: جاء في الإصابة:

---

1 - رواه: البخاريّ في ستة مواطن من صحيحه، صحيح البخاريّ،61 - كِتَابُ المَنَاقِبِ، بَابٌ: عَلاَمَاتُ النُّبُوَّةِ فِي الإِسْلاَمِ، برقم: (3610) ومسلم في موطن واحد، صحيح مسلم، 12 - كِتَاب الزَّكَاةِ، بَابٌ: ذِكْرُ الْخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ، برقم: (148 - 1064)،
قلت: هناك آراء تقول: أنّ "ذو الخويصرة" هو: حرقوص بن زهير رأس الخوارج قتل مع من قتل منهم يوم النهر. وانظر ترجمته في الإصابة: 2456- ذو الخويصرة التميمي. الباحث.

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (867). رقم الترجمة: (171).

(تميم بن أسد الخزاعي: استدركه أبو موسى، وقال: قال عبَدان: "لم نجد له شيئا". انتهى. والظّاهر أنه أراد تميم بن أسيد الّذي تقدّم أولا، وبذلك جزم ابن الأثير، وكأنه لمّا تغيّر اسمُ أبيه ظنّه آخَرَ، وقوّى ذلك عنده قولُ عبدان: "لم نجد له شيئا"، مع أن له رواية موجودة) [1].

وهنا.. ننبه:

إن الذي في الإصابة جانب الصواب، إذا كان يعني أنّ للخزاعيّ رواية، وهنا دليلان:

الأول: ما جاء في مصنف عبدالرزاق: (عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ خُثَيْمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْأَسْوَدِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّ إِبْرَاهِيمَ النَّبِيَّ عليه السلام، هُوَ أَوَّلُ مَنْ نَصَبَ أَنْصَابَ الْحَرَمِ، وَأَشَارَ لَهُ جِبْرِيلُ إِلَى مَوَاضِعِهَا. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي عَنْهُ أَيْضًا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ يَوْمَ الْفَتْحِ تَمِيمَ بْنَ أَسَدٍ جَدَّ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ تَمِيمٍ فَجَدَّدَهَا)[2]. فالذي عرف حدود الحرم، لا بد أن يكون طاعنا في السنّ، ويبعد أن يكون له رواية، ويبعد أنه امتد به العمر واشتغل بالرواية.

الثاني: أنّ صاحب الرواية التي أشار إليها في الإصابة هو تميم بن أسد العدويّ، وحديثه في مسلم وغيره. ففي صحيح مسلم بسنده: (وحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ، قَالَ: قَالَ أَبُو رِفَاعَةَ:"انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ رَجُلٌ غَرِيبٌ، جَاءَ يَسْأَلُ عَنْ دِينِهِ، لَا يَدْرِي مَا دِينُهُ، قَالَ: فَأَقْبَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَتَرَكَ خُطْبَتَهُ حَتَّى انْتَهَى إِلَيَّ، فَأُتِيَ بِكُرْسِيٍّ، حَسِبْتُ قَوَائِمَهُ حَدِيدًا، قَالَ: فَقَعَدَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، وَجَعَلَ يُعَلِّمُنِي مِمَّا عَلَّمَهُ اللهُ، ثُمَّ أَتَى خُطْبَتَهُ، فَأَتَمَّ آخِرَهَا")[3].

فالخلط بين الاسمين سبب المشكِل، وبالوقوف على معرفة أنّ أبا رفاعة هو: العدويّ. وليس الخزاعيّ، يزول الإشكال ويتضح المشكل.

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(عبدُالله بنُ عُدَيْسٍ البَلَوِيُّ، أخو عبدالرحمن بن عُدَيْس. شهد فتح مصر،

وله بها خطة، ولا يعرف له رواية.

ذكره ابن مندة، عن ابن يونس، فقال: له صحبة. وذكره محمد بن الربيع في الصحابة الذين دخلوا مصر، وأورده له حديثا من طريق أبي الحصين الحجري عنه: سمعت النبيّ ﷺ يقول: "**يخرج**

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (868). رقم الترجمة: (172).
2 - عَبْدُ الرَّزَّاقِ، المصنف حديث رقم: (8864).
3 - مسلم، صحيح مسلم، 7 - كِتَابُ الْجُمُعَةِ، بَابٌ: حَدِيثُ التَّعْلِيمِ فِي الْخُطْبَةِ حديث رقم: (60 - 876).

ناس يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّميّة يقتلون بجبل لبنان –أو بجبل الجليل-"[1]. الحديث. قال ابن الربيع: لا أعلمُ لَه غَيرَه)[2].

فعبدالله بن عديس له رواية، وما جاء أنّ له حديثًا يرويه مرفوعا، لا يصحّ. ويؤكده أمور منها:

الأول: أنّ رواي الحديث آنف الذكر، هو: عبدالرحمن بن عديس، وليس عبدالله بن عديس.

الثاني: ليس لابن عديس وجود حسب الدراسة، ولم يذكره أحدٌ ممن سبق ابنَ حجر إلا كما ذكره ابن حجر في الإصابة. فقد جاء ذكره في معرفة الصحابة لأبي نعيم، وذكر بعده آخر ثمّ قرر حكما عليهما: (عَبْدُ اللهِ بْنُ عُدَيْسٍ الْبَلَوِيُّ أَخُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ لَا يعرف له رواية وَعَبْدُاللهِ بْنُ عَنَمَةَ الْمُزَنِيُّ شَهِدَ فَتْحَ مِصْرَ لَهُ ذِكْرٌ فِي الصَّحَابَةِ، ذَكَرَهُمَا بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَلَمْ يُخَرِّجْ عَنْهُمَا شَيْئًا وَأَحَالَ بِذِكْرِهِمَا إِلَى أَبِي سَعِيدِ بْنِ عَبْدِالْأَعْلَى) [3]. وفضلا عن ذينك الأمرين، تتأكد نتيجة القول هنا، بما جاء في الترجمتين الآتيتين في كتاب: الإصابة:

الترجمة الأولى منه: (عبدالرحمن بنُ عُدَيْس: بمهملتين مصغرا، ابن عمرو بن كلاب بن دهمان، أبو محمد البلوي. قال ابن سعد: صحب النبيّ ﷺ، وسمع منه، وشهد فتح مصر، وكان فيمن سار إلى عثمان.

وقال ابن البرقيّ والبغوي وغيرهما: كان ممن بايع تحت الشجرة. وقال ابن حاتم عن أبيه: له صحبة. وكذا قال عبد الغني بن سعيد، وأبو علي بن السكن، وابن حبان. وقال ابن يونس: بايع تحت الشجرة، وشهد فتح مصر، واختطّ بها، وكان من الفرسان، ثم كان رئيس الخيل التي سارت من مصر إلى عثمان في الفتنة. روى عنه عبدالرحمن بن شماسة، وأبو الحصين الحجري، وأبو ثور النهمي. وقال حرملة في حديث ابن وهب: أنبأنا ابن وهب، أخبرني عمرو بن يزيد بن أبي حبيب، حدثه عن ابن شماسة، عن رجل حدثه أنه سمع عبد الرحمن بن عديس يقول: سمعت النبيّ ﷺ يقول: **"يخرج ناس يمرقون من الدّين كما يمرق السّهم من الرّميّة يقتلون بجبل لبنان والخليل"**. تابعه ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب، أخرجه يعقوب بن سفيان، والبغوي من رواية النّضر بن عبد

---

1 - رواه الطبرانيّ في الأوســـط: (3289)، هكذا: (...، ابْنُ لَهِيعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ شِـمَاسَـةَ، حَدَّثَهُ، عَنْ تَبِيعِ الْحجرِيّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُدَيْسٍ الْبَلَوِيِّ قَالَ: سَـمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: "يَخْرُجُ أُنَاسٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّـــهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ، يُقْتَلُونَ بِجَبَلِ لُبْنَانَ، أَوْ بِجَبَلِ الْجَلِيلِ" قَالَ ابْنُ لَهِيعَةَ: "فَقُتِلَ ابْنُ عُدَيْسٍ بِجَبَلِ لُبْنَانَ، أَوْ بِجَبَلِ الْجَلِيلِ لَا يُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُدَيْسٍ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْـــنَادِ). ملحوظة: جاء في تاريخ ابن يونس: (830)، وفيه: "بجبل لبنان والخيل" وهو تصـــحيف، والذي في الإصــــابة: والخليل. والصـواب: ما أورده في المعجم الأوسـط، لأنه معلل بقول الراوي ابنُ لَهِيعة. وهو قريب لما عند ابن عسـاكر في تاريخ دمشق: (35 /109): بلفظ فيه: (في جبل لبنان أو الجليل أو بالجليل أو بجبل لبنان).

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (4839). رقم الترجمة: (173).

3 - أبو نعيم، معرفة الصحابة: (1745/3).

الجبار عن ابن لهيعة. ورواه عبد الله بن يوسف، عن ابن لهيعة، فسمّى المبهم فقال: عن المريسيع الحميري- بدل قوله عن رجل)[1].

فجاء ذكر عبدالرحمن بن عديس، بذات الصفات: دخوله مصر، ومبايعته تحت الشجرة، والحادثة، والحديث.

الترجمة الثانية: جاء في الإصابة: (عبدالرحمن بن عائش البَلَويّ: ذكره ابنُ قانع في الصحابة، وأورد من طريق بكر بن عمر: سمعت أبا ثور الفهميّ يقول: قدم علينا عبدالرحمن بن عائش البلوي، وكان ممن بايع تحت الشجرة، فصعد المنبر، فذكر عثمان ... الحديث. كذا قال، وهو خطأ نشأ عن تصحيف. والصواب عن عبدالرحمن بن عديس، بمهملات مصغرا، وهومعروف الصحبة كما مضى في القسم الأول) [2]. وهنا يمكننا القول:

أولا: التصحيف الذي وقع في الترجمة يجعل من الصعب بمكان إثبات رواية له. وهنا يتبين فائدة إيراد هذا المثال في بيان خلط الأسماء حين الحكم على الرواية، فابن عائش روي له حديثٌ "فصعد المنبر" وحيث أنه لا وجود له، فلا وجود لروايته، أما ابن عديس فله وجود وله رواية.

ثانيا: يقول ابن قانع "من طريق بكر بن عمر" ولعله تصحيف أشدّ من الذي أشار إليه ابن حجر، ففي رواية البزار الآتية في النقة التالية: يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَوْرٍ الْفَهْمِيَّ.

ثالثا: يؤكد ما قاله ابن حجر، وما أشرت إليه هنا من تصحيف ابن قانع بقوله: "من طريق بكر بن عمر". ما جاء ذِكرُه في حديث عند البزار في مسنده: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ، قَالَ: أنا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، قَالَ: نا ابْنُ لَهِيعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْمَعَافِرِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ثَوْرٍ الْفَهْمِيَّ، يَقُولُ: قَدِمَ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ عُدَيْسٍ الْبَلَوِيُّ، وَكَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَصَعِدَ الْمِنْبَرَ فَحَمِدَ اللهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ عُثْمَانَ، فَقَالَ أَبُو ثَوْرٍ: دَخَلْتُ عَلَى عُثْمَانَ، فَقَالَ: زَوَّجَنِي رَسُولُ الله ﷺ، ابْنَتَهُ ثُمَّ ابْنَتَهُ، ثُمَّ بَايَعْتُ رَسُولَ الله ﷺ، بِهَذِهِ يَعْنِي: الْيَمِينَ، فَمَا مَسِسْتُ بِهَا ذَكَرِي، وَلَا تَغَيَّبْتُ وَلَا تَمَنَّيْتُ، وَلَا شَرِبْتُ خَمْرًا فِي جَاهِلِيَّةٍ، وَلَا فِي إِسْلَامٍ،

وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهﷺ: **"مَنْ يَشْتَرِي هَذِهِ الزَّنَقَةَ، وَيَزِيدُهَا فِي الْمَسْجِدِ، وَلَهُ بَيْتٌ فِي الْجَنَّةِ، فَاشْتَرَيْتُهَا وَزِدْتُهَا فِي الْمَسْجِدِ")**[3].

---

1 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (5179).

2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (6712).

3 - البزار، مسند البزار، حديث رقم: (448). قال الأزهريّ، تهذيب اللغة: (329/8): (الزَّنَقَة: مَيلٌ فِي جدارٍ أَو فِي سِكَّةٍ أَو فِي ناحِيةٍ من الدَّار أَو فِي عُرْقُوبٍ من الْوَادي يكونُ فِيهِ التواءٌ). ا.هـ. قلت: وقد تتبعت معنى هذه الكلمة فلم أجد توضيحا معاصرا لها، سوى: أن يكون هناك ما يقال عنه: سوكاج. في الطريق أو الجدار. الباحث.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(محمد أبو سليمان المدنيّ. ذكره ابن منده في الصّحابة، وقال: ذكره جماعة في الصّحابة، وهو وَهْمٌ منهم، ثم أخرج من طريق أبي الفضل أحمد بن الحسين اللهبي، عن عاصم بن سويد، عن سليم بن محمد الكرماني، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: **"مَنْ تَوضَّأ فَأحسَنَ وضوءَه، ثُمَّ خرجَ إلى مَسجدِ قُبَاءَ لَا يُخرجُه إِلَّا الصّلاةَ فَقد اِنقَلَبَ بَأجرِ عُمْرَةٍ"**[1].

قال ابن منده: الصّواب: عن محمد بن سليمان الكَرماني، عن أبي أمامة بن سهل بن حَنِيف عن أبيه. انتهى. والحديث المذكور عند ابن ماجه، وصحّحه الحاكم من طريق حاتم بن إسماعيل، وعيسى بن يونس، كلاهما عن محمد بن سليمان على الصّواب.

وكذا أخرجه النسائيّ بنحوه، من رواية مُجمَّع بن يعقوب، عن محمد بن سليمان، فكأن اسم الرّاوي انقلب على أبي الفضل، وسقط اسم شيخه، فتركّب منه صحابيّ لا وجود له)[2].

فالمذكور في الترجمة هو غير المذكور في الرواية، ولو أنّ له رواية لثبتت له. ولأجل ذلك يقول ابن حجر في الإصابة: (فكأنّ اسمَ الرّاوي انقلب على أبي الفضل، وسقط اسم شيخه، فتركّب منه صحابيّ لا وجود له). فقد صوّب ابنُ حجر اسمَ الصحابيّ، وذكر روايته، والذين رووا حديثه. ذلك أنّ تصويب الاسم، قد يكون لازما لرفع إشكال نفى ثبوت الصحبة ، كما تبرز أهمية الرواية للمقلّين ولمن انتفت عنهم الصحبة، أو من قيل فيه: "لا يعرف رواية".

القرينة الثانية: موانع من جهة تحمّل الرواية:

جاءت هذه الموانع، توضيحا لأهمية الحكم على الصحابيّ صاحب ترجمة ثيل فيه: "لا يعرف له رواية"، مع أنه يرد في حقه في نفس الترجمة نفي الصحبة عنه، كما في الترجمة الآتية:

جاء في الإصابة:

(حُكيم: بضم أوله مصغرا: ابن جبلة بن حصن بن أسود بن كعب بن عامر بن الحارث العبديّ.

قال أبو عمر: أدرك النبيّ ﷺ، ولا أعلم له رواية ولا خبرا يدلّ على صحبته.

وكان عثمان بعثه إلى السّند ثم نزل البصرة وقتل بها يوم الجمل)[3].

---

1 - رواه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، بابٌ: ما جاء في الصلاة في مسجد قباء، برقم: (1412)، ولكنّ اللفظ فيه اختلاف، ففيه: (**"مَنْ تَطَهَّرَ فِي بَيْتِهِ، ثُمَّ أَتَى مَسْجِدَ قُبَاءَ، فَصَلَّى فِيهِ صَلَاةً كَانَ لَهُ كَأَجْرِ عُمْرَةٍ"**)، ورواه النسائيّ، السنن الكبرى، باب: فضل مسجد قباء والصلاة فيه، برقم: (780)، بلفظ قريب من ابن ماجه، واللفظ الذي في الإصابة، لم أجده.

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (8564). رقم الترجمة: (174).

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (1999). رقم الترجمة: (175).

ففي حصر التراجم عددا، وقراءتها تأملا، ثمّ صياغتها، بما يتناسب واهتمامات الدراسة، حينها يمكننا الإفادة المعرفية. وأيضا يستفاد من دراسة الموانع: زيادة التثبت في الحكم على صاحب الترجمة. وأحيانا يتطلب الأمر دراسة على نطاق أوسع، لمعرفة السبب الذي لأجله جاء القول: "لا يعرف له رواية" مقترنا بحكم: "عدم الصحبة".

المطلب الثالث: القرائن الطارئة على الراوي والرواية

ومن القرائن التي تمنع الرواية، حينما نجد في ترجمة صحابيّ سردا لسيرته في الفتوحات، وتحديدا فتح مصر، حيث تقترن الإشارة بعدم وجود رواية له، حتى قاربت أن يكون مشاركة الصحابيّ في فتح مصر قرينة تمنع أن يكون له رواية، وقد يكون تتابع الفتوحات في أعماق إفريقية سببا لمنع الرواية عمّن شارك في تلك الفتوحات، لسكناه هناك وعدم عودته، أو أنه قضى نحبه في تلك الفتوحات ولم يجد من يتحمل عنه، مع التأكيد على عدم ضياع رواية مما تحتاجه الأمة في بيان دينها.

وتعتبر تلك القرائن من الطارئ على حياة الصحابة، وبيانها بالأمثلة، كما في بالآتي:

أولا: الانشغال بالبعوث والفتوحات:

في ترجمة عكرمةﷺ، مع تقدم موت الصحابيّ عكرمة وأنه منشغل بالسرايا، مانع من وجود رواية: (عكرمة بن أبي جهل، القرشي المخزومي. كان كأبيه من أشدّ الناس على رسول الله ﷺ، ثم أسلم عِكرمة عام الفتح، وخرج إلى المدينة ثم إلى قتال أهل الردّة، ووجّهه أبو بكر الصديق إلى جيش نعمان، فظهر عليهم، ثم إلى اليمن ثم رجع، فخرج إلى الجهاد عام وفاته فاستشهد)[1]. وذلك يدلّ على أنّ هناك قرائن تعرض إليها العلماء منهم صاحب الإصابة، يمكن الاستعانة بها في مثل هذه الدراسة، ويذكر منها:

القرينة الأولى: شهد فتح مصر:

المثال الأول: (أجمد بن عجيان: بجيم ومثناة تحتانية، وفد على النبيّﷺ، وشهد فتح مصر، ذكره ابن يونس في «تاريخه» وقال: لا أعلم له رواية، وخطّته معروفة بجيزة مصر. وذكره الدّارقطنيّ في «المؤتلف» أيضا، وضبطه القاضي ابن العربيّ بالحاء المهملة فوهم)[2].

---

1 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (5654).
2 - ابن حجر، الإصابة، ترجمة رقم: (39) وقد تقدمت ترجمته في هذه الدراسة.

المثال الثاني: (أَدهمُ بنُ حَظْرَةَ اللَّخْمِيُّ الراشــدي، من بني راشــدة بن أذينة بن جَدِيلَة بن لخم. قال ابن ماكولا: هو صـــحابيّ، ذكره ســـعيد بن عفير في أهل مصـــر، ولم يقع له رواية، وذكره ابن يونس. قال الرّشاطيّ: لم يذكره أبو عمر ولا ابن فتحون)[1].

المثال الثالث: جاء في الإصابة:

(أســـعد بن عطية بن عبيد بن بجالة بن عوف بن ودم بن ذبيان بن هميم بن هنيّ بن بليّ بن عمرو بن الحاف بن قضـاعة القضـاعي البلوي. ذكره ابن يونس في «تاريخ مصـر» ، وقال: بايع تحت الشجرة، وشهد فتح مصر، له ذكر وليست له رواية)[2].

فقرينة: (شـهد فتح مصـر) تكاد أن تكون مطّردة في كتب الطبيقات، من أنه لا يوجد لصـاحبها رواية.

المثال الرابع: جاء في الإصابة:

(يزيد بن أنيس بن عبدالله بن عمرو بن حبيب بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر القرشي المحاربيّ، أبو عبدالرحمن، مشهور بكنيته. قال ابن يونس: صحابي شهد فتح مصـــر، واختط بها، وله بها عقب، ولا رواية له بمصر.

وروى عنه من أهل الكوفة أبو همام، وأخرج أحمد من طريق أبي همام عبدالله بن سيار، عن أبي عبدالرحمن الفهري، قال: كنت مع النبيّﷺ، في غزوة حنين، فسـرنا في يوم قائظ شـديد الحر، فنزلنا تحت ظلال الشجر.. فذكر حديثا طويلا. وقيل: اسمه عبد. وقيل كردوس. وقيل الحارث)[3].

القرينة الثانية: الرواية عن التابعين:

رواية الصـــحابيّ عن التابعين الأصـــغر منه ســـنًّا، فيتقدمه بالرواية بعض التابعين الكبار والمخضرمين، من المهتمين بالرواية في تحمل الرواية والأداء، فيأخذ عنهم صـغار الصـحابة، مما يكون قرينة بعدم وجود رواية لهم. وقد أشـــار إلى مثل ذلك العلماء في كتب علوم الحديث: (وَفِيه رِوَايَة الأكابر عَن الأصـاغر وَفِيه رِوَايَة ثَلَاثَة من الْخُلَفَاء الرَّاشِـدين: الثَّالِث: رِوَايَة الصَّـحَابَة عَن التَّابِعين وَقد أدرجه المُصَنـِّف فِي رِوَايَة الأكابر عَن الأصــاغر وَصــنف الْخَطِيب فِيهِ كتابا وَبلغ

---

1 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (66). رقم الترجمة: (176).
ومعنى: حظرة، حظر الشـــيء منَعه، انظر القاموس المحيط: (1/ 378). وأما جديلة: فبفتح الجيم وكسـر الدال، كما بينه ابن الأثير في جامع الأصول: (12/ 276).

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (118). رقم الترجمة: (177).

3 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (9253). رقم الترجمة: (178).

عَددهمْ نَحْو الْعشْرين وَمن مَشْهُور ذَلِك مَا أخرجه مُسلم فِي صَحِيحه عَن جَابر بن عبد الله ﷺ، عَن أم كُلْثُوم بنت أبي بكر عَن عَائِشَة ﷺ، أَن رجلا سَأَلَ ...)[1].

ومثاله ممن ذكرهم في الإصابة وأشار إلى أنه لا رواية له وروى عن التابعين:

جاء في الإصابة:

(أبو الطّفيل: عامر بن واثلة بن عبدالله بن عمرو بن جحش. ويقال جهيش بن جدي بن ســعد بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن علي بن كنانة الكناني، ثم الليثي. رأى النبيّ ﷺ، وهو شابّ، وحفظ عنه أحاديث. قال ابن عديّ: له صحبة...،

وقال ابن السّــكن: جاءت عنه روايات ثابتة أنه رأى النبيّ ﷺ. وأما ســماعه منه ﷺ، فلم يثبت)[2]. فهذه القرينة تؤدي إلى الحكم في أول أمرها إلى عدم الصحبة، إلا أن التحقيق يؤدي إلى التفصيل كما نرى من كلام ابن السّكَن.

القرينة الثالثة: النهي عن التحديث:

قد اشـتهر أنّ عمر بن الخطابﷺ منع الصحابة من الرواية، وهذا أمر تطرق إليه بعضُ من طعن برواية الصــحابة ممن كشــف العلماء باطل دعاويهم، ومن خلال التعرّض لقرائن امتناع الرواية لدى الصحابة، تبرز ضرورة الإبانة عن تلك الشبهة. وقد تطرق ابن عبدالبرّ، في جامعه لهذه المســألة، باب: (ذِكْرُ مَنْ ذَمَّ الْإِكْثَارَ مِنَ الْحَدِيثِ دُونَ التَّفَهُّمِ لَهُ وَالتَّفَقُّهِ فِيهِ)، فقال في معرض حديثه عن روايات، منها: (عَنْ قَرَظَةَ بْنِ كَعْبٍ، قَالَ: خَرَجْنَا نُرِيدُ الْعِرَاقَ فَمَشَــى عُمَرُ ﷺ، مَعَنَا، إِلَى صَـرَارَ فَتَوَضَّـأَ فَغَسَـلَ اثْنَتَيْنِ ثُمَّ قَالَ: «أَتَدْرُونَ لِمَ مَشَـيْتُ مَعَكُمْ؟» قَالُوا: نَعَمْ نَحْنُ أَصْـحَابُ رَسُــولِ الله ﷺ، مَشِــيتَ مَعَنَا قَالَ: «**إِنَّكُمْ تَـأْتُونَ أَهْلَ قَرْيَـةٍ لَهُمْ دَوِيٌّ بِالْقُرْآنِ كَدَوِيِّ النَّحْلِ فَلَا تَصُـدُّوهُمْ بِالْأَحَادِيثِ فَتَشْـغَلُوهُمْ، جَرِّدُوا الْقُرْآنَ وَأَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُـولِ الله ﷺ، اِمْضُـوا وَأَنَا شَــرِيكُكُمْ**» فَلَمَّا قَدِمَ قَرَظَةُ قَالُوا: حَدِّثْنَا، قَالَ: نَهَانَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ)[3]. ثمّ بيّن مدى تأثير المنع على الرواية عند الصــحابة فقال: ("احْتَجَّ بَعْضُ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ وَلَا مَعْرِفَةَ مِنْ أَهْلِ الْبِدَعِ وَغَيْرِهِمُ الطَّاعِنِينَ فِي السُّنَنِ بِحَدِيثِ عُمَرَ هَذَا: أَقِلُّوا الرِّوَايَةَ عَنْ رَسُولِ اللهﷺ، وَبِمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا وَجَعَلُوا ذَلِكَ ذَرِيعَةً إِلَى الزُّهْدِ فِي سُـنَنِ رَسُـولِ اللهﷺ، الَّتِي لَا تُوصِـلُ إِلَى مُرَادِ

---

1 - **الزركشي**، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: (67/1)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1998م.

2 - ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة برقم: (10166). رقم الترجمة: (179).

3 - **ابن عبد البرّ**، أبو عمر يوسف بن عبدالله (ت: 463هـــ) **جامع بيان العلم وفضله**، (999/2)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ، إِلَّا بِهَا وَالطَّعْنِ عَلَى أَهْلِهَا وَلَا حُجَّةَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَلَا دَلِيلَ عَلَى شَــيْءٍ مِمَّا ذَهَبُوا إِلَيْهِ مِنْ وُجُوهٍ، قَدْ ذَكَرَهَا أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْهَا أَنَّ وَجْهَ قَوْلِ عُمَرَ هَذَا إِنَّمَا كَانَ لِقَوْمٍ لَمْ يَكُونُوا أَحْصَوَا الْقُرْآنَ فَخَشِــيَ عَلَيْهِمُ الِاشْتِغَالَ بِغَيْرِهِ عَنْهُ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ لِكُلِّ عِلْمٍ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِ أَبِي عُبَيْدٍ فِي ذَلِكَ)[1]. فالمنع الذي أقره عمر وعليّ رضــي الله عنهما، لم يتسـبب أن لا يكون لأحدهم رواية تعرف عنه، لأن من كان عنده منهم أثرة من علم، أو قليل رواية، كان يؤديها، ومن أمثلة ذلك ما قاله أبو ذرّ: (لَوْ وَضَعْتُمُ الصَّمْصَامَةَ عَلَى هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ - ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أُنْفِذُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّﷺ، قَبْلَ أَنْ تُجِيزُوا عَلَيَّ لَأَنْفَذْتُهَا")[2]. وهذا هو الظنّ بالصــحابة الكرامﷺ، الذين كانوا يروون سيرة النبيّﷺ، قولا وعملا وتطبيقا صادقا.

1 - ابن عبدالبرّ، المصدر السابق: (1913 - 1003/2).
2 - البخاريّ، صـــحيح البخاريّ، بَابٌ: العِلْمُ قَبْلَ القَوْلِ وَالعَمَلِ: (10166) وقد رواه البخاريّ هكذا معلَّقًا، إلا أنّ ابن حجر صححه، كم في: المطالب العالية، حديث رقم: (3069).

الخاتمة

الحمد لله على ما يسّر وأعان، والصلاة والسلام على سيدنا النبيّ محمد وعلى آله الكرام، وصحابته الغرّ الميامين، وبعد:

فقد تفضل الله بإتمام هذه الدراسة، التي تعرّضت للصحابة الكرام رضي الله عنهم، ممن قيل عن أحدهم: "لا يُعرف له رواية" دراسة نقدية، وتم الاستقصاء ما أمكن، ودراسة معظم تلك التراجم، بما منّ الله به على الباحث.

وقد تبيّن أنّ جيل الصحابة، وتراجمهم من خلال علم: معرفة الصحابة، الذي يتتبع سيرة الصحابة الكرام، من خلال خدمة السنة النبوية ومروياتها، ومعرفة رجال الرواية وتواريخهم، أنه علم بحاجة إلى عناية أوسع في الدراسات الحديثية، وقد جاءت خاتمة الدراسة، تتضمن النتائج والتوصيات على النحو الآتي:

النتائج

أولا: منهج الصحابة في الرواية، يتمثّل بالحرص على التحمّل والأداء، وهو الذي دفع أصحاب كتب التراجم، أن يذكروا الرواية والروايتين للصحابة المقلّين. مما يعني ضرورة دراسة

ثانيا: إنّ الرواية لها أثر بالغ في إثبات الصحبة، مما يعني أنّ نفي الرواية عن أحدهم قد يقترن بنفي الصحبة، أو نفي الرؤية أو اسماع، أو الإدراك، بعض ذلك أو كلّه.

ثالثا: نفي الرواية عن بعض الصحابة، له أسباب ظاهرة وأخرى خفية تناولتها الدراسة أصالة.

رابعا: استدراكات ابن حجر على من سبقه بشقين: (النفي والإثبات للرواية) بينت الدراسة تلك الاستدراكات في التراجم محلّ الدراسة.

خامسا: تبيّن وجود تراجم قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" أو بأيّ صيغ النفي التي وقفت عليها وحصرتها الدراسة، وقد تبيّن أنّ بعضهم له رواية، إما تكون من استدراك ابن حجر على من سبقه أو استدراك من الدراسة على الإصابة.

سادسا: تبيّن أنّ الصحابيات لهنّ اهتمام بالرواية، وأنهنّ يشاركن مناحي الحياة، فكتب التراجم تأتي بالسيرة العملية عن صاحبها، كما أنّه تبين أنّ العدد قليل في شأن الصحابيات اللاتي قيل عن إحداهن: "لا رواية لها"

سابعا: تتناول كتب التراجم أسماء صحابةٍ شهدوا فتح مصر، ولا مرجع في ذكرهم سوى: ابن يونس في كتابه: (فتح مصر) مما يعني ضرورة دراسة هذه الظاهرة تاريخيا وجغرافيا وحتى من الناحية النفسية والبيئية لتلك الظروف التي حجب الصحابة المشاركين في فتح مصر عن الرواية.

ثامنا: إنّ قرائن الرواية، بشِــقّيْها:"الدوافع والموانع"، تقضـــي أنّ عدم الدوافع يكون مدخلا للموانع. كما أنّ قرائن موانع الرواية، تعطي صــورة عن ثلة من أصــحاب النبيّ ﷺ، ممن قيل عن أحدهم: ليس له رواية.

تاسعا: تبيّنُ الدراسة، وجود موانع للرواية عند من قيل فيهم: "لا يعرف له رواية". وهي: الموانع التي لا يذكر فيها حكم بالرواية ويكون الصحابيّ: "لا يعرف له رواية"، ومنها:

1. الموانع الطبيعية: كالهجرة إلى الحبشـــة، والموت المتقدم في عهد النبوة وأول عهد الصحابة.
2. الموانع الطارئة: كالانشغال بالبعوث والفتوحات.
3. الموانع المنهجية: الخلط بين الأسماء، وموانع تحتاج إلى مراجعة.

عاشرًا: أنّ منهجية الصحابة في الرواية أدت إلى أمور منها:

1. الامتناع من الرواية ما أمكن.
2. الإقلال في الرواية، حتى عند المكثرين منهم، كلما وجدوا من ينوب منابهم في الأداء.
3. أن الذين اشتغلوا يالقيادة، أو الانتشار بعيدا عن المدينة كانوا قليلي الرواية جدا.
4. إنّ الذين عرف عنهم الرواية وأكثروا منها، كانوا متفرغين للدرس، متهيئين له، متمكنين منه.

التوصيات

أولا: دراســـة الصـــحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" في جوانب أخرى غير جانب الرواية، كنحو دراسة أثرهم في فتوحات إفريقيا، حيث إنّ من قرائن عدم الرواية: المشاركة في فتح مصر. كما تقرر في كتب الطبقات.

ثانيا: تخريج أحاديث الصحابة الذين قيل عن أحدهم: "لا يعرف له رواية" وثبتت لهم رواية، بصرف النظر كانت الرواية مما ذكرتها الدراسة هنا مما أثبته ابن حجر، أو أثبتته الدراسة أو غير ذلك، والعمل على جمع تلك المرويات على أبواب تفيد في جوانب علمية وعملية.

ثالثا: دراســة مصــطلحات منتشــرة في ثنايا التراجم، مما تعطي زيادة في المعرفة عن طبقة جلية من هذه الأمة.

رابعا: دراسة تراجم الصحابة في كتب الطبقات، ومعرفة أسباب ذكر من ليس منهم معهم.

هذا.. ونسأل الله أن ينفعنا بما نكتب ونقول، وأن يجزل المثوبة لعلمائنا، ولمن علمونا.. آمين.

هذا.. ونسأل الله أن ينفعنا بما نكتب ونقول، وأن يجزل المثوبة لعلمائنا، ولمن علمونا..

آمين،،،

"وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين"

المصادر والمراجع

أولا: المصادر

من خلال البحث والدراسة، والوصول إلى المرويات، سيتطلب العديد من المراجع، ومنها:

ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظليّ (ت: 327هـ)، الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن.

ابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد (ت: 279هـ)، التاريخ الكبير = تاريخ ابن أبي خيثمة، صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة: الأولى، 2006 م.

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: 235هـ)، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار= مصنّف ابن أبي شيبة، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري، (ت: 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، طاهر الزاوي ومحمود الطناحي. المكتبة العلمية– بيروت.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: 597هـ)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، المحقق: علي حسين البواب،، الناشر: دار الوطن – الرياض. بدون.

ابن الجوزيّ، جمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن ابن الجوزي (ت: 597هـ)، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، الطبعة: الأولى، 1997م.

ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت: 804هـ)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م

ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبد الملك الخزرجي الأنصاري الأندلسي (ت: 578هـ)، غوامض الأسماء المبهمة الواقعة في متون الأحاديث المسندة، المحقق: د. عز الدين علي السيد , محمد كمال الدين عز الدين، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف: زهير الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية الطبعة : الأولى ، 1994م.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلانيّ، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية الطبعة: الأولى، 1419هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضـل العسـقلان، الإصـابة في تمييز الصـحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضـــل، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري. دار المعرفة - بيروت، 1379. رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي.

ابن حجر، أحمد بن علي بن حجر، نزهة النظر في توضـيح نخبة الفكر في مصـطلح أهل الأثر، المحقق: عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، الناشر: مطبعة سفير بالرياض، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

ابن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعيّ الكبير، لناشـر: دار الكتب العلمية الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ. 1989م.

ابن حجر، لسـان الميزان: (284/9)، المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند، الناشـر: مؤسـسـة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1390هـ /1971م.

ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسـي القرطبي الظاهري (ت: 456هــــ)، حجة الوداع،

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: 241هــــ)، مسند أحمد بن حنبل، شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى: 2001 م.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسـد، فضـائل الصـحابة، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1983م.

ابن شـاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغداديّ (ت: 385هــــ)، الترغيب في فضـائل الأعمال وثواب ذلك، تحقيق: محمد حسـن محمد حسـن إسـماعيل، الناشـر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م

ابن عبدالبرّ، أبو عمر يوسـف بن عبد الله بن محمد بن عبدالبرّ (ت: 463هـــــ)، الاسـتيعاب في معرفة الأصحاب، المحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، 1992م.

ابن قانع، أبو الحسـين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق (ت: 351هــــ)، معجم الصـحابة، المحقق: صـلاح بن سـالم المصـراتي، الناشـر: مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1418 هـ.

ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسـلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـــــ)، تأويل مختلف الحديث، الناشر: المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراق، الطبعة: الطبعة الثانية: 1999م.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: 774هـ)، الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث: (179/1)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية.

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشيّ، جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، تحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، الناشر: دار خضر، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1998م.

ابن ماجه، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت: 273هـ)، سنن ابن ماجه: (2340)، المحقق: شعيب الأرنؤوط دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى: 2009م. قلت: حسنه النووي، والسيوطي في "الجامع الصغير".

ابن ماكولا، سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر (ت: 475هـ)، الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، دار الكتب العلمية -بيروت، الطبعة الأولى 1990م.

ابن مَنْدَه، أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدي (ت: 395هـ)، معرفة الصحابة لابن منده، حققه أ.د.عامر حسن صبري، الناشر: مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة: الأولى، 1426 هـ - 2005 م.

ابن ناصر الدين، محمد بن عبدالله بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي، شمس الدين، (ت: 842هـ)، توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم. المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1993م.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى،1430هـ - 2009م.

أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم (ت: 1403هـ)، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، دار الفكر العربي، بدون.

أبو صعيليك، عبدربّه سلمان، ومحمد، دراسة متقدمة في لم العلل: (ص: 91)، دار الرياحين، عمان- الأردن، الطبعة الأولى: 2022م

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت: 430هـ)، معرفة الصحابة: (1895)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى: 1998م.

أبو نعيم، أحمد بن عبدالله بن أحمد، معرفة الصحابة، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى 1419 هـ - 1998 م.

الأزهريّ، محمد بن أحمد بن الهروي، أبو منصور (ت: 370هـــ)، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد التجيبي القرطبي الأندلسي (ت: 474هــــ): التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر .

البخاريّ، محمد بن إسماعيل البخاريّ الجعفيّ: (ت: 256هـــ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ، وسننه وأيامه = صحيح البخاري،المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصرظن الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد (ت: 292هــــ)، البحر الزخار= مسند البزار، المحقق: محفوظ الرحمن وآخرون، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

البغويّ، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز بن المَرْزُبان بن سابور البغوي (ت: 317هـ)، معجم الصحابة، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، الناشر: مكتبة دار البيان – الكويت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2000م.

البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد (ت: 516هــــ)، شرح السنة. تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد الشاويش، المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1983م.

البوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي (ت: 840هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المحقق: دار المشكاة، الناشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

البيهقيّ، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني (ت: 458هـــ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى: 1405هـ.

الترمذيّ، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت: 279هـــ) الجامع الكبير - سنن الترمذيّ، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هــــ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1987م.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الفارابي (ت: 393هـــ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشـر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة 1407 هـ - 1987م.

الخزرجيّ، أحمد بن عبدالله بن أبي الخير بن عبدالعليم (المتوفى: بعد 923هـــ)، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال في أسـماء الرجال، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشـر: مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت. الطبعة: الخامسة، 1416 هـ.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد(ت: 463هـ)، الكفاية في علم الرواية، المحقق: أبو عبدالله السورقي , إبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

خليفة، أبو عمرو خليفة بن خياط الشيباني العصفري البصري (ت: 240هـــ)، طبقات خليفة بن خياط. المحقق: د.سهيل زكار، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة النشر: 1414 هـ - 1993م.

الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تاريخ الإسـلام وَوَفيات المشـاهير وَالأعلا، المحقق: الدكتور بشـار عوّاد معروف، الناشـر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003م.

الذهبيّ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: 748هـ)، تذكرة الحفاظ، التحقيق بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، 1432 هــــ - 2011م.

الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر (ت: 794هـ)، النكت على مقدمة ابن الصلاح، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1419هـ - 1998م.

السـخاوي، شـمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان (ت: 902هـــ) ، الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر: (2/ 681)، المحقق: إبراهيم باجس عبد المجيد، الناشـر: دار ابن حزم للطباعة والنشـر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1999م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هــ)، ألفية السيوطي في علم الحديث، أحمد محمد شاكر، الناشر: المكتبة العلمية، بدون.

السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: 911هـــ)، تاريخ الخلفاء، المحقق: حمدي الدمرداش، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة: الطبعة الأولى: 1425هـ-2004م.

السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة، بدون.
السيوطيّ، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، قوت المغتذي على جامع الترمذي: كتاب العلم: (253/3)، تحقيق: محمد بن ناصر الأحمد، دار الكتب العلمية.
الصنعاني، محمد بن إسماعيل الكحلاني (ت: 1182هـ)، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية, بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى 1417هـ/1997م.
الطبرانيّ، المعجم الأوسط، المحقق، طارق بن عوض الله بن محمد , عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر دار الحرمين – القاهرة
الطبرانيّ، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم (ت: 360هـ)، المعجم الكبير، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.
الطبريّ، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر (ت: 310هـ)، تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبدالله التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ - 2001 م.
الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصريّ (ت: 204هـ) مسند أبي داود الطيالسيّ، المحقق: الدكتور محمد بن عبدالمحسن التركي، دار هجر، مصر، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (ت: 806هـ)، شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، المحقق: عبداللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى: 2002م.
العينيّ، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد، بدر الدين (ت: 855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، بدون.
الفاكهيّ، أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن العباس المكيّ (ت: 272هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، المحقق: د. عبدالملك عبدالله دهيش، الناشر: دار خضر – بيروت.
مالك، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت: 179هـ)، موطأ الإمام مالك، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، 1985م.

المباركفوري،أبوالحسن عبيدالله بن محمد (ت: 1414هـ)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء - الجامعة السلفية - بنارس الهند، الطبعة: الثالثة: 1984م.

مسلم، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هــ) المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ،

مسلم، ابن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسـول اللهﷺ= صـحيح مسـلم، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشـر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. بدون.

مغلطاي، ابن قليج بن عبدالله البكجري المصـري الحكري الحنفي، علاء الدين (ت: 762هـــــ)، شـرح سـنن ابن ماجه، المحقق: كامل عويضـة، الناشـر: مكتبة نزار الباز - السـعودية، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999م.

المقدسـيّ، ضـياء الدين أبو عبدالله محمد بن عبد الواحد (ت: 643هــــ)، الأحاديث المختارة = المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، دراسة وتحقيق: معالي الأسـتاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشــر: دار خضــر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1420 هـ - 2000 م.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني (ت: 303هـ)، السنن الكبرى، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

نعيم بن حماد، بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت: 228هــــ)، كتاب الفتن. المحقق: سمير أمين الزهيري، الناشر: مكتبة التوحيد – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1412

ثانيا: المراجع

أبو زهو، محمد، الحديث والمحدِّثون، الناشــــر: دار الفكر العربي - القاهرة، الطبعة الثانية، 1378هـ

أبو صـعيليك، عبدربِّه سلمان عبدربه، منهجية التمييز بين المختلف فيهم من الصـحابة، رسـالة دكتوراة، جامعة اليرموك، عام: 2005م.

أحمد، شـكري يوسـف حسّـن، ابن حجر وكتابه الإصــابة فى تمييز الصــحابة دراسـة تحليلية نقدية، جامعة الأزهر.

البراك، عبدالرحمن بن ناصر بن براك بن إبراهيم، شرح العقيدة الطحاوية: (356/1)، دار التدمرية، الطبعة الثانية، 2008 م.

حماد، نافذ حســـن، منهج الصـــحابة في التثبت من الراوي والمرويّ، بحث مقّدم إلى مؤتمر الصحابة والسّنة النبوية: تشرين الثاني: 2013م. الأردنّ.

ربوزي، سمير، المدرسة العليا، بوسعادة-الجزائر: عناية الصحابةﷺ بسياق المقام ومنهجهم في نقله وتأمينه – صحيح البخاريّ أنموذجا-، مجلة المنهل: (7)، العدد: (2): 2021م.

الصاحب، "محمد عيد" محمود، كتابة الحديث في عصر الصحابة رضي الله عنهم ودلالاتها الخاصة بالرواية، بحث محكّم، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإسلامية- غزة: مج/28.

الصاعدي، عبدالرحمن بن عمري بن عبدالله، كتاب "الإصابة في تمييز الصحابة": من أول الكتاب إلى نهاية حرف التاء: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العســـقلاني (833-852 هــــ): تحقيق وتعليق وتخريج الآثار وأعلام الصحابة الواردة فيها، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، السعودية.

الغامديّ، محمد بن سعيد، كتاب الإصابة، من أوله وحتى نهاية حرف الزاي، تخريج وتحقيق مرويات الصحابة الواردة فيه، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، السعودية.

مزيد، على عبد الباسط، منهاج المحدثين في القرن الأول الهجريّ وحتى عصرنا الحاضر، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: بدون.

الإمام، أحمد علي، الصحبة والصحابة، دراســة تأصيلية في تحقيق عدالة الصحابة وذكر فضائلهم رضي الله عنهم، من إصدار دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث- دولة الإمارات العربية، العدد: (19).

السّلَميّ، محمد بن صامل، تاريخ الصحابة أهميته ومنهج دراسته، بحث مقدم للمؤتمر العالميّ عن فضائل الصحابة وتضحياتهم في الكتاب والسنّة، والمقام في الجامعة الإسلامية، دار العلوم، حيد آباد، في شعبان: 1432هـ

مصــــطفى، إبراهيم وآخرون، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوســـيط: (704/2)، الناشر: دار الدعوة. بدون.

هاشم، أحمد بن عمر، كتابة السنة النبوية في عهد النبيّﷺ والصحابةﷺ وأثرها في حفظ السنة النبوية.

The Companions Whom are Told About Each One of Them "A Narration is not Known for Him" with Reference to the Book Al-Isabah of Ibn Hajar - A Critical Study-

By:

Mohammad Abd Eljabar Mohammad Zaben

Supervisor:

Dr. Abed Rabo Salman Abu Suileek, Prof.

Abstract

The study is original in the "Science of Knowing the Companions", starting with its main axis in singling out the Companions about one of whom it was said, "He has no known narration".

The study began with defining the concept of: Companions and Companions linguistically and idiomatically, as well as a custom among the people of the classes, and showing the importance of the narration in proving and denying the companionship, and standing on Ibn Hajar Ali's corrections in the translations of those who preceded him.

The study also meant to highlight the reasons for denying the narration from some of them by saying: "He does not have a narration," and dividing it into apparent and hidden reasons, and making a study on each translation, to know its connections in terms of narration and rank, and making comparisons between the sayings in denying the narration and proving it, and tracking the implications of the narration and proving it if It was found, and to benefit from that translation, by referring to modern scientific aspects that may arise during the study of translation.

The study showed that some of the translations have specific features, so the female companions came from those who were said about one of them: "No narration is known of her," and those among whom it was said: They witnessed Badr, or the conquest of Egypt, or from the loyalists of the Prophet.

The course of the study came to reveal clues: (the motives and impediments to narration among the Companions, of whom it was said about one of them: "He does not know his narration"). As a context: Whoever died during the era of the Prophethood, or was born after it, is one of the impediments to narration. In the event that the motives of the novel exist, the search increases in order to verify the existence of the novel, due to the importance of proving companionship. It is worth noting the originality of this study in all its aspects, and that it benefited from authentic sources from the books of classes, and from the books of texts, and many books of explanations and the like, to stand on a useful study.